

القوى العالمية والتوازنات الإقليمية



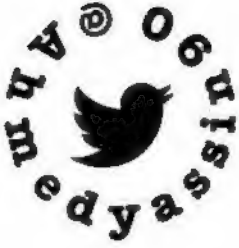
د. خضر عطوان

لتصوير

أحمد ياسين



دار أسامة



القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تأليف

د. خضر عباس عطوان

دار أسامة للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

لتصوير
أحمد ياسين

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن- عمان

◆ هاتف: 5658252-5658253 فاكس: 5658254

◆ العنوان: العبدلي مقابل البنك العربي

ص ب: 141781 البیادر

الرمز البريدي ١١٨١٤

Email: darosama@wanadoo.jo

Email: darosama@hotmail.com

Email: Info@darosama.com

www.darosama.com

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى 2010م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠٠٩/٦/ ٣٥٦٨

٣٢٧,١١٢



القوى العالمية والتوازنات الإقليمية / القوى العالمية
والتوازنات الإقليمية

عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009

(ص)

ر.ا. 2009/6/2685

الواصفات: /العلاقات الدولية/ /توازن القوى

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

ISBN 978-9957-22-305-2 (ردمك)

المقدمة

أهمية الدراسة وهدفها

ينتشر جدال على المستويين الرسمي والأكاديمي حول مدى إمكانية إحدى الدول أو مجموعة منها توظيف علاقات القوة الدولية بفاعلية. ويمكن تلخيص هذا الجدل بما يفيد أن المتراكم من الدراسات النظرية يوضح المسارات التي يمكن اعتمادها من قبل أية دولة لبلوغ مرتبة ما في هرم القوة الدولي، تتناسب والإمكانات المتاحة لها، في عالم يزداد تعقيداً وتركيباً على نحو غير مسبوق. ونتائج هذه الدراسات هي خلاصة ما توصل إليه الفكر الإنساني.

وعملياً، إذا ما اتخذنا العرب مثلاً لدول غير قادرة على أن تكون فاعلة في المجال الدولي على الرغم من إمكاناتهم الموضوعية والذاتية، نتساءل: ما السبل التي تؤكد الوجود والحضور في البيئة الدولية، ولاسيما تلك التي ترتقي بالتأثير في تفاعلاتها إلى آفاق أرحب وأوسع؟

إن القول بالضعف الحتمي مسألة قابلة للنقاش. فالدراسات النظرية تؤكد حقيقتين: أولهما، لا وجود للقوة المطلقة ولا الضعف المطلق على الصعيد الدولي. وثانيتهما: إمكانية أية دولة؛ ولا سيما التي تتوافر على القدرة؛ على اكتساب القوة... ولكوننا عرباً، هذا ما يقودنا للبحث عن أنجع السبل العملية التي تساعد على الخروج من الدائرة الضيقة التي نعيش فيها نحو آفاق أرحب و أدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال الآن. أو بما يفيد جدوى إدراك العرب للسبل التي تؤهل عناصر قوتهم، والتي تجعل منهم طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية، وتوازنتها.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تاريخياً، كانت سياسات توازن القوى أحد السبل التي تضمن من خلالها إحدى الدول أو مجموعة منها تأمين مرتبة دولية ما عبر إعادة توزيع إمكانات القوة بين الدول، أو عبر إعادة صياغة علاقات القوى أو الاثنين معاً.

وإزاء إمكانات القوة التي تتوافر عليها القوى العالمية، وحتى بعض القوى الإقليمية، صار استمرار اعتماد تلك القوى لسياسات توازن القوى فيما بينها بوصفه الخيار الوحيد أمراً يشوبه الشك، ويحمل في طياته مخاطر هائلة، الأمر الذي قادها نحو بناء محور موازن لتلك السياسات مفاده اعتماد سياسات توازن المصالح.

واليوم نعيش لحظة يزداد التداخل فيها بين ما هو عالمي وما هو إقليمي بحيث صارت بعض النظم الإقليمية مراكز للتفاعل السياسي العالمي، كما في الإقليم الأوروبي، أو حتى إقليم شرق آسيا. لكن، من غير المحتمل أن تسمح القوى الكبرى بحدوث تغيير مفاجئ على هيكل النظام الدولي كنتيجة لتغيير طبيعة القوة وانتشارها.

لقد كانت السياسات العالمية للقوى الكبرى وتوازناتها تفرض على النظم الإقليمية وقواها عدم تجاوز أطر تلك السياسات في مجمل تفاعلاتها البينية والدولية. وقد تجذرت هذه الحالة مع بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث صارت معظم القوى الإقليمية تتطلع لنيل رضى القطب الواحد والاستحواذ على تركيزه في ممارسة أدوار إقليمية أكثر تأثيراً.

أما اليوم، فيزيد أعداد القوى الإقليمية الفاعلة، وإذا ما أرادت القوى الكبرى الحصول على مجالات قوة مساندة لها، وفي الأقل غير معارضة، عند صياغة سياساتها العالمية وتنفيذ أدوارها الدولية (في نظام يحتمل أن يكون متعدد القطبية) فمن الصعوبة عليها الاستمرار في عملية تجاهل تلك القوى الإقليمية عند رسم سياساتها العالمية.

لقد صار واقع العلاقة بين التوازن العالمي والتوازنات الإقليمية يعطي للأخيرة إمكانية التأثير الدولي، وللقوى الفاعلة فيه هامش للتحرك، وبلورة وصياغة إرادة ذاتية عند التفاعل مع السياسات العالمية وتوازناتها. أو حتى عند مجابهة التأثير غير المسموح به: صراع القوى الكبرى للتأثير في التوازنات الإقليمية وقواها، تحت ذرائع الرغبة في زيادة الفاعلية الدولية.

المقدمة

وتهدف هذه الدراسة الى تأكيد جدوى ان يعيد العرب تأهيل نظامهم الإقليمي بما يمكنهم من التأثير في التوازن الدولي بوصفهم طرفاً فاعلاً فيه. واستثمار ذلك بقصد المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي المقبل. أو بحده الأدنى مواجهة حالات الاختراق، والرغبة في الهيمنة على النظام العربي التي تبديها بعض القوى الكبرى وحتى الإقليمية.

إشكالية الدراسة

يسود اليوم بين اغلب محلي النظام السياسي الدولي شعور عميق بالحيرة. فلم يعد من السهل على بعضهم ان يزعم ان التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقراطية الليبرالية الغربية على سائر الإيديولوجيات والقيم الحضارية الأخرى. كما يكاد يكون من المستحيل ان يجادل المرء بأننا نحيا، أو في الأقل نوشك ان نحيا في ظل نظام عالمي جديد يوفر السلام والازدهار للجميع. ويقوم على احترام الشرعية الدولية، وكفالة حقوق الإنسان وفقاً للقيم الثقافية بمحتواها العالمي، أو حتى الغربي السائد. وعوضاً عن تلك الأحلام الوردية نجد أنفسنا إزاء عالم تتفاقم أزمتة الاقتصادية، ومأساه الاجتماعية، والفسوضى السياسية. ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم. نقول ان هذا الوضع يثير مشكلة فكرية وعملية ترتبط باللايقين. وهو الأمر الذي ينسحب على حال العلاقات بين مختلف القوى الفاعلة في السياسة الدولية. فالنظام الدولي لم يستقر على الأحادية القطبية. كما ان انتشار القوة بين أعضائه لا يزال لم يحقق التعددية القطبية، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى فرصة مضاعفة التأثير في الدول الأخرى، والنظم الإقليمية المختلفة، بغية ضمان مرتبة دولية أفضل في النظام الدولي القادم.

وإذا نظرنا الى العلاقة بين القوى الكبرى نفسها نرى ان هذه العلاقات يتصارعها اتجاهان:-

الأول: ومفاده، ضغط الاعتبارات الاستراتيجية. والذي يقود بهذه القوى نحو اعتماد سياسات تصارعية تضمن من خلالها الارتقاء الى مراتب دولية مهمة. بيد ان

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الأمر الذي يحد من الجنوح في التطرف، والمغالاة في الصراع هو اعتمادها لسياسات توازن القوى فيما بينها.

والثاني: ومضمونه، ضغط المصالح. والذي يدفع بالقوى نحو التعاون واعتماد سياسات توازن المصالح سعياً وراء جني المكاسب المتحققة من وراء هذه السياسات.

وإزاء هذا الوضع ينشأ توازن القوى العالمي، والذي لا يعفي النظم الإقليمية المختلفة من تأثيراته، وأهمها تبعية الأخيرة له. لكن هل ستبقى النظم الإقليمية المختلفة، وبضمنها النظام الإقليمي العربي رهينة في علاقاتها البينية والدولية بما سيؤول إليه حال التوازن بين القوى العالمية، وهو الأمر الذي يحول دون قدرتها على صياغة علاقاتها بالشكل الذي تكون هي ذاتها مؤثرة في توازن القوى العالمي؟

منهج الدراسة وفرضيتها

لدراسة الإشكالية السابقة تم اعتماد المنهج النظمي⁽¹⁾. أما فيما يخص فرضية الدراسة فإن الإمكانات السياسية العسكرية والاقتصادية والحضارية للقوى الدولية تؤسس لمستوى معين من العلاقات الفاعلة. ولا يمكن لأية قوة ان تحصل على فاعلية سياسية أعلى واكبر من المستوى المحدد الا عبر تعديل الواقع المادي للعلاقات بين القوى الدولية - وهذا يقتضي إيجاد أنواع من التوافقات بين العناصر الداخلة في هذه العلاقات من مصالح وسياسات قائمة أو عبر إقامة واقع مادي جديد.

ولا يختلف الحال كثيراً في علاقات التوازن الدولي. فالقوة هي محور مهم في العلاقات الدولية جراء غياب مجتمع دولي حقيقي. فالقوى الدولية تتصرف بناء على ما تتوافر عليه من إمكانات مادية - عسكرية؛ وليس على وفق المبادئ القانونية أو القيم الأخلاقية. فإزاء إمكانات القوة الهائلة التي تمتلكها تعتمد القوى الكبرى الى تصريف علاقاتها البينية، في الغالب، وفقاً لمفهوم توازن القوى. في حين ان مقتضيات هيمنتها العالمية على النظم الإقليمية المختلفة وضرورات اختراقها، ومنها النظام العربي،

(1) د. غازي فيصل: منهجيات وطرق البحث في علم السياسة.

المقدمة

يجعلها تمانع في إعادة تأهيل أدوار القوى الفاعلة في هذه النظم لكي لا تكون نداً لها، أو ان تكون تلك النظم مؤثرة في علاقات التوازن العالمي.

ان نمو مفردات قوة القوى الدولية المختلفة مقارنة بقوة الولايات المتحدة يفيد بالتآكل النسبي لتأثير الأخيرة في العالم. ويحمل في طياته كذلك صعوبة قيامها بتأكيد وفرض الأحادية القطبية في السنوات القادمة. وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لبروز أشكال جديدة من القطبية، ويجعل فرصة القوى الدولية، وبضمنها القوى الإقليمية اكبر لإعادة تشكيل النظام الدولي.

ويلاحظ، ان انتشار مكونات القوة دولياً يجعل العلاقة بين التوازن العالمي والتوازن في النظام الإقليمي العربي متغيرة، وفي أحيان غير مستقرة، لصعوبة الاستمرار أو الاحتفاظ بالأنساق التقليدية بين أطراف تلك العلاقة. وإذا ما تم إعادة انتشار مكونات القوة لصالح القوى العربية، أو حتى لصالح التعددية القطبية، فان ذلك سيسارع في إمكانية إعادة تأهيل النظام العربي دولياً، وعلى إمكانية أدائه لأدوار أكثر فاعلية في السياسة الدولية، وفي التوازن العالمي. فالتعددية تحمل في طياتها احتمالات عالية للتنافس والصراع. وبالتالي يكون الاستقطاب بين القوى الكبرى شديداً، وإمكانية الدول العربية على اختراق المنظومة العالمية وتوظيفها لصالحها ستكون مهياة. هذا من جانب.

ومن جانب آخر قد يفضي فرض التوازن العالمي لأنموذج علاقاته وإسقاطاته على التوازنات في المنطقة العربية بالقوى الدولية الكبرى الى تحمل اكلاف غير مرغوبة في المدى المنظور، خصوصاً ان كانت التوازنات الإقليمية-العربية مستقرة. فاتجاه النظام العربي نحو الاستقرار يجعل احتمالات اختراقه من قبل القوى الدولية المختلفة ضعيفة، بل وغير مجدية.

وان فاعلية النظام الإقليمي العربي قد يعيد تشكيل النظام الدولي، والتوازن العالمي. فبروز نظام عربي مستقر فاعل في السياسة الدولية يدفع بسياسات القوى الكبرى للتلاؤم مع الظروف ذات العلاقة لهذا النظام. بمعنى عدم تجاوز القوى الكبرى للنظام العربي عند صنع سياساتها الخارجية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ويذهب المنهج الواقعي الى ان عدم الاستقرار الذي قد يعانيه أي نظام دولي عام، أو فرعي كنتيجة لعدم توافق قواه المختلفة في الإمكانيات، الأدوار والطموحات يحفز هذه القوى لإعادة صياغة التوازنات الدولية بحيث تصل الى مستوى تعادل/تكافؤ القوى النسبي وذلك عبر اعتماد تنمية مفردات قدرتها الذاتية، أو حتى التحالف مع قوى دولية أخرى غير قائمة باستمرار الوضع الدولي.

وفي المرحلة الراهنة، يمكن وصف علاقة العرب بالبيئة الدولية بأنها تعكس جوهر الاختلال الحاصل في علاقات التوازن العالمي لصالح الولايات المتحدة؛ التي صارت تتحكم في مجمل التفاعلات العالمية. ويعيش النظام العربي من جهته محاولات فرض الهيمنة عليه، بدرجة عالية من الاختراق بعضه بالتراضي أو القبول الضمني. وتحول النظام العربي الى مجال مفتوح للسياسة الدولية لأنه افتقد الى الإمكانيات المؤهلة لممارسة أدواره الدولية. وصار المتغير الخارجي باختلالاته (تحكم الولايات المتحدة في النظام الدولي) ينطوي على تأثير فاعل في صياغة العلاقات العربية-الدولية، والعربية - العربية أيضا، بما لا يستوي وطموحات العرب.

وبقصد إعادة التوازن الى هذه العلاقة، يمكن للنظام العربي ان يؤدي أدوارا دولية فاعلة، وربما المساهمة في إعادة صياغة النظام الدولي إذا ما نجح العرب في تأهيل إمكانياتهم، والارتقاء بها الى مستوى ذلك الدور. وإذا ما قاموا باستثمار خيار التنافس العالمي على المنطقة العربية، أو بتحديد وقع التناقضات الدولية عليهم عبر الالتزامات والتعهدات الداخلية. بمعنى تصحيح علاقاتهم البيئية من كونها علاقات توازن للقوى عربي-عربي، الى علاقات تعاون عربي-عربي غير تنافسي، يعتمد بالمحصلة الى تحقيق توازن للقوى عربي - إقليمي، عربي - عالمي.

المقدمة

وفي ضوء الفرض السابق تتساءل،

- ما هو توازن القوى الدولي؟ وكيف ترى القوى الكبرى مصالحها، وما هي سياساتها لتحقيق تلك المصالح؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها نحو بعض؟
- وما هو التوازن في النظام الإقليمي العربي؟ وكيف يرى العرب مصالحهم، وما هي إمكانياتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياسات العرب البينية؟
- وما هي العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن في النظام الإقليمي العربي؟ وكيف ترى القوى الكبرى مصالحها في ذلك النظام، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها إزاء النظام العربي؟ وكيف ترى الدول العربية مصالحها الدولية، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي في إمكانياتها لتحقيق تلك المصالح؟
- وهل يستطيع العرب إحداث تعديل للخلل الذي ينتاب التوازن الدولي؟ وكيف؟ وما الذي يريده العرب من وراء تعديل التوازن الدولي؟
- وما هي أدوات الحفاظ على التوازن الدولي أو تعديله؟

هيكلية الدراسة

قسمنا الدراسة الى أربعة أجزاء،

- الأول: وتناولنا فيه منظوراً عاماً للتوازنات العالمية والإقليمية والعربية من حيث المفهوم، والعناصر والمكونات الداخلة في تكوين كل منها. ونظام العلاقات السائدة فيها.
- أما الجزء الثاني، فكان عبارة عن مداخل لتفسير العلاقة ما بين توازن القوى العالمية والتوازنات في النظام الإقليمي العربي، وحددنا ذلك بأربعة مداخل رئيسية هي مدخل الرؤى السياسية، والمدخل الأمني - العسكري، المدخل الاقتصادي - التكنولوجي، والمدخل الثقافي - الحضاري.
- في حين يذهب الجزء الثالث الى استقراء أهم خصائص وفرضيات العلاقة بين التوازنين، معتمدين على بعض النماذج في تأشير هذه الخصائص. وهي العلاقة

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

التاريخية بين العرب -المسلمين والغرب، للشراكة الأوروبيةمتوسطة، وضع العراق الدولي للمدة ١٩٩١ -٢٠٠٣، والتسوية في الصراع العربي- الإسرائيلي. -وأخيراً يبحث الجزء الرابع (برنامج العمل) في السبل التي قد تدفع إلى إعادة صياغة وضع العرب في النظام الدولي الراهن / القادم؛إذا ما أرادوا أن يكونوا طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية.

❖ التوازنات الدولية: إطار نظري

يعد المدخل النظري لدراسة إحدى الظواهر أو ما شابه ذلك خطوة أولى نحو فهم السياسات العملية على المستوى الواقعي، وتقييمها سواء لمعالجة سلبياتها أو لدعم العناصر الإيجابية فيها.

وحظيت سياسات توازن القوى بنصيب وفير من الدراسات، واهتمامات الأكاديميين، وحتى السياسيين، هذا لأنها علاوة على زيادة الفهم استمرت تعبر عن سياسات ثمة قوى دولية، تبحث من خلالها إما عن الحفاظ على الوضع القائم أو تعديله؛ كلا حسب مصالحه. وعليه نتساءل، ماذا نعني بالتوازنات الدولية، وما هي عناصرها؟ وهل طرأ على فكرة التوازن وسياساتها ثمة تحول في المضمون والمظهر خلال المرحلة اللاحقة على انتهاء الحرب الباردة، سواء ما كان ذلك على صعيد عناصر القوة (المرتکز الرئيس في سياسات التوازن)، أو ميزان القوى الدولية؟ وكذلك، ما الفرق بين توازن القوى العالمية والتوازن الإقليمي؟

وعليه سنتناول الموضوع على وفق ثلاث فقرات كالاتي: مفاهيم توازن القوى، الولايات المتحدة وسياسات التوازن الدولي، وأخيراً، التوازن في النظام الإقليمي العربي.



نصير

أحمد ياسين

نوينر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول

توازن القوى: المفاهيم

نعيش في عالم دائم الحركة والتغيير. ولا فرق بين عالم الأمم وعالم اليوم، وبينهما وعالم الغد. ومرد ذلك الحركة والتطور. بيد أن الفرق يكمن في طبيعة هذه الحركة وأبعاد ذلك التطور، ومضمونها التقني، فضلاً عن معدل تسارعهما. فالفارق مثلاً بين أسلحة الأمم وأسلحة اليوم هو في مستوى التقنية. وإذا نظرنا إلى القوة نجد أنها كمعنى كانت وستبقى كما هي. ولكن الذي تغير وسيتغير دائماً هي أدوات (وسائل) القوة، وأساليب استخدامها والآثار الناجمة عن ذلك، وهو الأمر الذي يدفع إلى العديد من التساؤلات عن المستقبل^(١)، أهمها ما دور القوة في العالم المعاصر؟ وكيفية استخدامها؟ ولكي نصل إلى رؤية محددة لمعنى التوازن الدولي سنقوم بدراسة المكون الأساسي لتوازن القوى، أي دراسة القوة وعلاقاتها، ثم ندرس مفهوم التوازن الدولي.

١. القوة

لا نعني بالقوة هنا القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق فحسب، وإنما القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية^(٢): الموقع الجغرافي، السكان، الموارد الطبيعية، مستوى التقدم التكنولوجي،

(١) مجلة للدراسات الدبلوماسية. الرياض. العدد ٢ / ١٩٨٥. ص ٤٩.

انظر، فصلية شؤون الأوسط. بيروت. ع/١١١. صيف ٢٠٠٣. ص ١٦٤.

(٢) أنظر مثلاً، صدقة يحيى فاضل: قياس مدى قوة الدولة. ص ١٥٢-١٥٣.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

طبيعة النظام السياسي ومع ذلك عناصر القوة التي تمتلكها دولة ما عديمة الجدوى إن لم تؤد أدواراً في تشكيل علاقات القوى ومقارنتها مع مثيلاتها لدى الدول الأخرى. ويرتكز موقع الدولة في سلم القوى الدولي، بداهة، إلى عناصر قوتها الذاتية، وبالمقياس إلى عناصر قوة الدول الأخرى المتعايشة معها. وحتى في علاقات التحالف فإن قوة الدولة الذاتية هي التي تحدد موقعها في ذلك التحالف، بقدر ما يعمل التحالف على زيادة القوة الكلية التي تملكها في الهرم السياسي الدولي. ولقد اختلف الدارسون حول نوعية العناصر التي تدخل في تشكيل قوة الدولة، حسب تقديرهم لأثرها في السياسة الدولية^(١). كما أن حصر عناصر القوة في قائمة محددة فيه تجاوز على الموضوعية، خصوصاً، إذا لم يستند إلى تصنيف دقيق قوامه الواقع الدولي، فمن الثابت تاريخياً أن أهمية عناصر القوة ليست واحدة في المكان أو الزمان؛ بمعنى اختلاف نوعية تأثير كل منها في سياسات الدول. لذا الانطلاق من افتراض معاده ثبات تأثير القوة الاقتصادية أو الجغرافية لا يستوي مع الروح العلمية. فالفروض العلمية يجب أن تنطلق من ملاحظة الواقع واستقراءه. ففي زمن السلم يعطي وزن أكبر في تشكيل قوة الدولة للعناصر الاقتصادية، والمهارة الدبلوماسية.

بينما تعتمد قوة الدولة في زمن الحرب بدرجة عالية على قوتها المسلحة، وتكنولوجيا الحرب. وعلى مهارتها الاستراتيجية، بل إن نفس العنصر قد يتفاوت أهميته بالنسبة للدولة الواحدة من عصر إلى آخر، فالأهمية الاستراتيجية التي كانت للحدود الجغرافية في الماضي راحت تتضاءل أمام تكنولوجيا الحرب الراهنة^(٢).

ومكونات القوة، بحد ذاتها، ليست ذات قيمة ما لم تدخل في حركة هادفة (قادرة)، فعلاقات القوة على المستوى الدولي هي علاقات ما بين ارادات تستهدف من خلال مكونات قوتها تحقيق غايات محددة "المصلحة القومية".

وبلاحظ، أن الدولة في البيئة الدولية تمتلك إمكانات محددة من القوة، يقابلها امتلاك القوى الأخرى لإمكانات قد تقل عنها أو تساويها أو تتفوق عليها. وهذا التباين

(١) أنظر، د. محسن عبد الخالق: "القوة والسياسة الخارجية والدولية"، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) د. محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية.

البحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

هو الذي يسمح ببروز علاقات القوة بين القوى الدولية المختلفة، حيث لا تستوي الدول موضوعياً في قدراتها ومن ثم نوعية تأثيرها.

ومن هنا، تأتي أهمية تحديد مفهوم القوة كنقطة انطلاق لدراسة العلاقات الدولية، وبضمنها دراسة التوازنات الدولية، فماذا نعني بمفهوم القوة؟

يتعرض مفهوم القوة للكثير من الخلاف حول مضمونه وأبعاده^(١)، -

فالفرنسيون يميزون بين Force بمعنى القوة، وبين Puissance بمعنى القدرة. ويقتصر استعمال Puissance على الفعل الهادف إلى دفع الآخرين نحو تنفيذ إرادة القائم بالفعل. وفي العلاقات الدولية، فالكلمة تعني مقدرة الدولة على فرض إرادتها على الدول الأخرى. في حين يقتصر استعمال كلمة Force للدلالة على الوسائل موضع العمل في ظروف معينة خدمة لأهداف منشودة.

أما الانكلوسكسون فيميزون بين Strength بمعنى القوة، وبين Power بمعنى القدرة. وهناك اتجاهان في اللغة الانكليزية في شأن كلمة Power، فثمة اتجاه يرى في القدرة (Power)، معنى القوة (Strength) التي تتميز بها إحدى الدول أثناء ممارستها لسياساتها الخارجية، واستخدامها لتأمين الاستجابة لأهدافها من الدول الأخرى. ويبدو أن هذا الاتجاه لا يرى في القوة أكثر من كونه مجموعة العوامل التي تشكل قدرة الدولة (المادية وغير المادية) على الفعل.

أما الاتجاه الثاني فيربط القدرة Power بفكرة التأثير في عقول وأفعال الآخرين. وهنا لا يوجد إفراط في ربط مفهوم القدرة بعناصر القوة كما في الاتجاه الأول. فالقدرة لا تعني مجرد المقدرة على التأثير، إنما تتضمن كذلك عوامل هذه المقدرة. أي أن مفهوم الـ Power يعني بصفة عامة أثر القوة.

ونعرض هنا لبعض الرؤى التي تناولت مفهوم القوة، -

تكاد تلتقي أغلب رؤى الدارسين للسياسة الدولية إلى أن القوة هي مزيج من المكونات المادية القابلة للقياس، وغير المادية. ويشترط جي. ديفيد سنكر J. David

(١) انظر، د. محمد طه بدوي: المرجع السابق. ص ص ٤٠-٤٢.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

Singer أن القوة تكون موجودة بوجود أفعال ملموسة. وتوجد هذه الأفعال فقط عندما توظف هذه القوة في تفاعلات دولية مؤثرة. بمعنى أنها تفهم بكونها القدرة على التأثير^(١).

في حين يرى وولتر أف. هان أن القوة "هي درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الاجندة الدولية ملائمة لإتجاز أهدافها"^(٢).

ويرى كل من باجرج وبارتز Bachrach and Baratz أن القوة تتطلب عدة اشتراطات منها^(٣):-

- صراع بين أطراف علاقة التفاعل على ثمة قيم أو مصالح.
- استجابة أحد أطراف الصراع الفعلية لمطالب الطرف الآخر.
- تكون القوة حاضرة عندما يلجأ أحد الأطراف إلى تنفيذ عقوباته. وهذا الاشتراط هو ما يميز القوة عن التأثير. والقوة بنظرهما تركز على وجود التهديد. وعلاقات التأثير هي ذاتها علاقات قوة.

أما كارل دويتش فيرى^(٤) أن القوة تعني القدرة على السيطرة في صراع ما، والتغلب على العوائق. وعنده تشكل المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحويل من كونها قوة كامنة الى قوة فعلية، وهذه كمية ذات قيمة في التعاطي مع علاقات القوة، وفي ممارسة النفوذ فإذا احتاجت دولة B الى مساعدة ما اقتصادية، تكنولوجية... وكانت الدولة A تتحكم في كل/بعض الإمدادات المتاحة لهذه المساعدة، فالدولة A سيكون لديها القوة لممارسة نفوذها على الدولة B.

(١) Charles A. McClelland "Power and Influence". in, Frederick H. Hartman (ed) - World in crisis. 4th ed (NY, the Macmillan Company. 1967). P:26.

(٢) Walter F. Hahn: "The Frustration of National Power", in, Frederick H. Hartman: Op. Cit. P:62.

(٣) Charles A. McClelland: Op. Cit. P: 26.

(٤) كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

وفي هذه الحالة، تعتمد قوة الدولة A على حاجة الدولة B لبعض القيم الأساسية للعناصر الاقتصادية، التكنولوجية... التي تتوافر عليها دولة A. وعلى مهارة وفعالية الدولة A في تحويل عناصر القوة التي تمتلكها إلى قوة فعلية تؤثر في سلوك الدولة B. وهنا، تبرز مشكلة تقويم القوة التي هي أقوى من سواها، بمعنى ما العناصر التي ينبغي ان تأخذ تقويماً أعلى من غيرها عند قياس قوة أكثر من دولة. ولنفرض مثلاً انه بالإمكان تحويل عناصر قوة ثمة دول إلى وحدات مقاسة في مقياس افتراضي من (١٠ وحدات) قياس مجردة. وإذا ما امتلكت دولة A (٨ وحدات) من القوة العسكرية، (٥ وحدات) من عناصر الزعامة في النظام السياسي، و (٦ وحدات) من التماسك الاجتماعي. وامتلك دولة B (٦ وحدات) من القوة العسكرية، (٨ وحدات) من القوة الاقتصادية، و (٨ وحدات) من التماسك الاجتماعي، فأى من الدولتين أقوى من الأخرى؟ ان مفهوم القوة بصيغته المجردة شيء مختلف تماماً عن أوضاع علاقات القوة الدولية. فالمفهوم (القوة) يسعى الى بيان حالة نظرية ومقارنتها مع حالات أخرى على وفق عناصر ومكونات تقبل القياس والمقارنة، كالقوة العسكرية، الاقتصادية، السكانية، الموقع الجغرافي... وعناصر أخرى افتراضية مثل الزعامة، نوع الإستراتيجية المستخدمة... وعند مقارنة قوة قوى مثل الولايات المتحدة، فرنسا، مصر نقول ان فرنسا اضعف من الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة، لكن فرنسا أقوى من مصر. ونثار هنا مسألة أخرى (في إطار المفهوم) هي صعوبة وضع تقدير ثابت لقوة إحدى الدول، او إسنادها إلى متغير واحد. مثلاً قد تستطيع دولة A التأثير على سلوك دولة B في قضية ما، و لكن عندما يتحول توازن القوى بين الطرفين بعد سنوات قد تتمكن دولة B من التأثير على سلوك الدولة A في ذات القضية وقد تزداد هذه المسألة تعقيداً عندما تصبح علاقة دولتين متضمنة لأكثر من قضية شائكة في مسارها.

اما في إطار علاقات القوة^(١)، فان القوة نفهم بمعنى العلاقة المتبادلة بين طرفين او أكثر، تبنى على الإمكانيات المتقابلة لدى تلك الأطراف، ودرجة التأثير

(١) يعد توضيح علاقات القوة بين القوى المختلفة خطوة متقدمة لتقدير أوضاع التوازن الدولي.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

المتبادلة فيما بينها. بمعنى، ان القوة هنا يمكن تلمسها من خلال القدرة على التأثير في العلاقة المتبادلة.

وعلى هذا ان تميز بين^(١) -

- أولاً، للقوة بمعنى Power، والقوة بمعنى Force. ف Power تتضمن كافة الإمكانيات الموجودة لدى الأطراف الداخلة في علاقات قوة معينة. اما Force فتتضمن مفهوم للقصر العسكري، أي التأثير الضمني او الصريح الذي ينتجته القدرات العسكرية لأطراف العلاقة. وهكذا يصبح مفهوم Power أوسع من مفهوم Force سواء من حيث المكونات الداخلة أو من حيث حدود الاستخدام ومجالاته ومداه.

- ثانياً، التمييز بين Power وبين التأثير Influence. فالتأثير، كما هو الحال مع مفهوم Force هو جزء مهم في السياسة الدولية. بيد أنه لا يتعدى كونه جزءاً من القوة، فالتأثير يعول على الإقناع في الغالب، وبدرجة أقل على التهديد والعقوبات. والقوة يمكن إدراكها بوصفها حالة وسط بين Force و Influence، ومركباً يندمج فيه كلاهما.

ووصف الباحث البريطاني جورج تشوارزينبرغر القوة بأنها المتغير الأصيل في السياسة الدولية. وقال "في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس عمل ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدلاً من عمل ما يجب ان تعمله من الناحية الأخلاقية، لذلك، لا يجوز عدّ القوة بأنها مجرد نوع من الشهوة المدمرة، بل أنها مزيج من الإقناع والإكراه، إذ أن أولئك الذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلاً من اللجوء إليها فعلاً. والتهديد يستهدف الإقناع (أي مقايضة الكلاف المحتملة أو الممكنة بمزايا الاستجابة الذاتية). في حين يرتبط الإكراه بالاستخدام الفعلي للقوة"^(٢).

(١) وهناك من يميز أيضاً بين القوة كهدف والقوة كوسيلة.

(٢) نقلاً عن جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف: الطوريات المتصاربة في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص ١٥.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

والقول بأن السياسة الدولية تعزى إلى مفهوم القوة وأن الدولة تسعى بشكل دائم إلى زيادة قوتها يعني أن كل الدول هي دول عدوانية وتوسعية. في حين أن زيادة القوة قد لا يعني الرغبة في فرض ضغوط على الآخرين بقدر ما يكون مدفوعاً بدوافع ذات طبيعة اقتصادية، أو نفسية أو اجتماعية أو ثقافية ليس له صلة باستخدام القوة سياسياً خارج حدود الدولة القومية- وثمة بعض الدول تستخدم الجزء الأكبر من قوتها للتنمية الذاتية، وتحسين مستوى الحياة الثقافية والاجتماعية الداخلية. وثمة دول أخرى تركز على القوة من زاوية مختلفة، حيث تسعى لضمان أمنها من خلال عدم التورط، أو العزلة أو الحياد...أو القبول بالدوران في فلك قوة أعظم.

بل إن القوى الكبرى ليست في حالة صراع دائم فيما بينها. فتاريخ العلاقات بين الدول مزيج من الصراع والتعاون، وربما تكون فترات السلام بين هذه القوى مشحونة بجو من التوتر في بعض الأحيان. وهذه القوى ربما تجد في فترات السلام النسبي أن تعاونها قد يكون أكثر جدوى من تنافسها. مع ذلك فإنها لا تتورع عن اللجوء لاستخدام قوتها أو التهديد باستخدامها للدفاع عما تعدّه مصالح حيوية. ومن ثم، تبقى الحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لامركزية كل من القوة أو القيم (كمفاهيم شمولية). وأن النظام الدولي في العموم ليس إلا مجموعة من الوحدات السياسية القومية المواجهة لبعضها البعض، والمؤثرة في بعضها البعض. وأنه ليس ثمة من قيم مشتركة كافية على صعيد هذا النظام تسهل تحقيق التعاون والتنظيم الكامل بين وحداته، وتحول دون اللجوء للعنف^(١).

٢. القوة والسلوك السياسي الدولي

أدى تباين الدول في مكونات القوة التي تتوافر عليها إلى تقسيم النظام السياسي الدولي على أساس هرمي وفقاً لما تملكه كل دولة من تلك المكونات، والقدرة على استخدامها. وتفضل هذه الهيكلية إلى صياغة علاقات الدول ضمناً أو صراحة بما

(١) عند مورجنتاؤ القوة هي مصلحة. ومفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناقص الطبيعي أو السلام العالمي.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

يستوي وإياها. وخصوصاً وأن كل دولة لا تستطيع أن تتجاوز في تفاعلاتها الدولية القائمة مستواها في علاقات القوى، والمعترف به من قبل المجتمع الدولي^(١).

وتدخل قوة إحدى الدول في إطار علاقة متبادلة مع ظاهرة القطبية الدولية.

ومع نوع السلوك الدولي -

أ. ففوة الدولة الشاملة من مكونات وعناصر ذاتية، وما تهيئة البيئة الخارجية من فرص للحركة هي متغير فاعل تركز عليه السياسة الخارجية لإحدى الدول. والمرونة السياسية التي قد تتمتع بها الدولة تقود إليها شمولية عناصر القوة التي تمتلكها، وما تؤسسه من مجالات للحركة، فكلما اتسعت الشمولية لتضم كافة عناصر القوة اتسعت في المقابل مجالات الحركة السياسية الدولية.

ب. ويفرض توزيع عناصر القوة ومكوناتها بين الدول أنماطاً وأنساقاً للعلاقات السياسية الدولية. فعلى ضوء ما تملكه الدول من إمكانات تتحدد قدراتها على الحركة السياسية الدولية، ومن ثم يتحدد شكل القطبية الدولية.

ج. ويبني نوع السلوك الدولي، في الغالب، على واقع المتغيرين السابقين^(٢). فما تملكه دولة ما من عناصر قوة تضعها في مركز معين في هرم القطبية الدولية ومن ثم فإن عليها اعتماد أنماط محددة من السلوك في السياسة الدولية، لاسيما وأن دونها أو أكثر منها قد يحملها أكلاف غير مرغوبة^(٣). بمعنى أن يكون السلوك السياسي الخارجي متوافقاً مع ما تملكه الدولة من إمكانات - أما أن تلجأ الدولة إلى إكراه غيرها أو إيقاع التأثير فيه أو إقناعه وترغيبه فهذا شيء يرجع إلى قوة تأثير مواقع السلوك السياسي الخارجي وآليات صنع القرار فيها^(٤).

(١) د. بسمل الخطيب: "القوة والدبلوماسية". مجلة الدبلوماسية، الرياض، ع/١٢/١٩٨٩، ص ٤٦.

(٢) الواقع أن السلوك السياسي الدولي لأحدى الدول هو حصيلة متغيرات عديدة منها موقع الدولة في علاقات القوة بين القوى الدولية، مصالحها، أهدافها آلية صنع القرار السياسي فيها.

(٣) Lisbeth Aggestam: "Role conceptions and the Politics of Identity in foreign Policy".

(٤) د. محسن عبد الخالق: "القوة والممارسة الخارجية والدولية". مرجع سابق، ص ٥٠.

البحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

إن ما تمتلكه الدولة من مكونات القوة مقارنة بغيرها يعطيها/ يفقدها القدرة، غالباً، على اختيار الحلول الأنسب والمواقف الأفضل في القضايا السياسية الدولية^(١). لذا يقترن حرص أية دولة على حماية أمنها القومي بنزوعها إلى الاحتواء بمظلة القوة، سواء أكانت مظهرها (قدراتها الذاتية)، أو مظلة الأمن الجماعي أو الإقليمي (الاحلاف) أو الاعتماد على حماية الغير.

إن امتلاك الدولة للقوة يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية الفاعلة، ومن ثم يحرر سياستها الخارجية وتحركاتها الدولية، لدرجة مقبولة^(٢). وقد تلجأ الدول إلى تبني نهج امتلاك (بناء / الاستحواذ) عناصر القوة، رغبة منها في التحكم بالسياسة الدولية أو تقليل أثارها السلبية عليها. وعدت القوة العسكرية أهم عناصر القوة تلك، وأهم مقومات الاستقطاب الدولي^(٣).

رغم ذلك هناك تباين في نزوع الدول نحو امتلاك القوة وأسباب هذا التباين تعود الى تباين عناصر القوة التي تتوافر عليها، واختلاف دوافعها السياسية. فالبعض منها قوة عسكرية كبيرة كروسيا الاتحادية. وأخرى قوة اقتصادية تكنولوجية عظمى كاليابان مثلاً. وعلى الرغم من أن التأثير الدولي (للفاعل) لم يعد يشترط الشمولية في امتلاك عناصر القوة بيد أن معظم الدول صارت تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها، يسعها في ذلك تراجع تأثير الاستقطاب الدولي الأيديولوجي وظهور إمكانية للتأثير الدولي عبر مختلف عناصر القوة التي تمتلكها الدول.

وبقصد تكامل عناصر القوة، سعت الدول التي تمتلك حظاً أوفر في مدلولات القوة العسكرية الى دعم اقتصادها لتحقيق التوازن اللازم بين عنصري القوة الأساسيين العسكرية والاقتصادية لتجاوز احتمالات تراجع موقعها الدولي بحالة استمرار اقتصادها دون قدرة تنافسية فاعلة-روسيا الاتحادية مثلاً. ومنطلقة من فرض أن الاقتصاد وسيلة فاعلة لكسب

(١) تعتمد المروبة والحرية في اختيار السياسات المناسبة لمواجهة الموقف الدولي أو التعاطي معه على امتلاك /عدم امتلاك مكونات القوة.

(٢) يذهب هنري كيسنجر الى أنه لا يوجد قياس مطلق للقوة كونها دائماً نسبية.

(٣) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الأصدقاء أو معاقبة الأعداء - وخلافه تسعى الدول ذات القدرات الاقتصادية الكبرى التي لا تتوفر على قوة عسكرية مؤثرة نحو امتلاك قوة عسكرية فاعلة سبيلاً لحماية مصالحها، ألمانيا مثلاً. وتتطلق في ذلك من رؤية مفادها أن القدرة الاقتصادية لا تكفي لحماية المصالح في عالم فوضوي تنافسي، يعول فيه على القوة بين الحين والآخر.

والنزوع نحو القوة قد يفضي إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، ومن ثم لأنماط التفاعلات الدولية^(١). وفي العموم الذي سيفتح الباب واسعاً أمام هكذا تحولات هي المتغيرات الآتية،

أ. ستدفع تناقضات القوى الكبرى إلى تجلي أنساقاً جديدة من العلاقات الدولية قائمة على الموازنة بين توازن المصالح (شراكة، تعاون إقليمي...) وبين توازن القوى في البحث عن عناصر الفاعلية الدولية. ومرجع ذلك أن التأثير الدولي لم يعد محصوراً بامتلاك عناصر القوة العسكرية فقط^(٢).

ب. تثبت التجربة التاريخية أن حالة السبوة في تفاعلات النظام الدولي هي ظاهرة متكررة متأصلة لا تتيح لفكرة الهيمنة المطلقة من طرف دولي واحد بالبقاء والدوام. ولا لعنصر قوة محدد بالسيادة. فالثبات نسبي، ويجري تبادل الأدوار بين القوى الدولية في سلم الهرمية، وقد يتغلب تأثير القوة العسكرية على غيره من العناصر الاقتصادية والتكنولوجية في إعلاء شأن الدولة في ذلك الهرم، أو قد ينزاح...

والسياسة الدولية متباينة الدوافع، هذا مما يؤدي إلى توليد نتائج مختلفة، وفي أحيان متضاربة. وفي هذه البيئة ترتبط السياسة بالقوة، وبما يفض إلى بروز الطرف القادر على دعم دوافعه بعناصر قوة مناسبة. والمسألة هنا ليست فوضوية في العموم، فالاختلال في علاقات القوة عالجته العلاقات الدولية عبر تنشيط آلية فاعلة، في أحيان. فالنظام الدولي قد أقترن بحركة فاعلة نحو أحداث توازن دولي في علاقات القوى يمتص

(١) بمعنى أن النزوع نحو القوة قد يسهم في تعديل ميزان القوى ومن ثم سيعرض ضرورة اعتماد مياسات دولية جديدة تتكافأ معها.

(٢) نظر، لفرن توفلر تحول السلطة. تعريب د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان.

البحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

ويحتوي المؤثرات المحدثة للخلل في العلاقات السياسية الدولية، كما سترى لاحقاً، وبذلك لن تكون هناك إمكانية كبيرة للقوى الدولية نحو إجراء تعديل قسري في علاقات القوة. وتعد الفاعلية التي تفتقر بها عملية التأثير هي وحدة القياس الافتراضية لرؤية الطبيعة المميزة للقوة في صياغة نماذج السلوك السياسي وتحديد عمليات التفاعل الدولي. فالاستجابة التي تبديها الدولة B مثلاً لتأثير الدولة A عليها، وهي محصلة لفاعلية القوة المدركة بدلالة القدرة على التأثير، أي أنها تعبر عن حجم التأثير الذي تمارسه الدولة A، وتدركه الدولة B. علاوة على كونه قد يكون صورة من صور حاجة الدولة B للدولة A. والمظهران السلوكيان للدولة B (تجاوبها مع تأثير الدولة A) هو الوجه الآخر لاحتمالات نجاح الدولة A في تحقيق أهدافها نحو الدولة B.

وفي العموم فإن النمط السلوكي الناتج عن تأثير الدولة A في الدولة B قد يتخذ واحداً من الأشكال الثلاثة الآتية^(١):-

أ. الشكل المقنع: ويظهر هذا النمط إذا ما حاولت الدولة A التأثير في الدولة B عن طريق إقناعها باتخاذ موقف ما أو اتباع سياسة معينة ستعود عليها بثمة فوائد. وهنا، كلما كانت الدولتان A و B متقاربتان في الأهداف والمصالح كانت الفرص المتاحة أمام بعضها في تأثيرها المقنع للبعض الآخر كبيرة.

ونجاح هذا النمط من التأثير السلوكي يعتمد على معطيات عدة من بينها، -

- قدرة الدولة A ومهارتها في عرض المكاسب والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة B عند استجابتها.

- قناعة الدولة B وإدراكها بحجم المنافع التي يمكن الاستفادة منها أو جنيها من خلال الاستجابة للعروض التي تقدمها للدولة A والتي تمثل ربحاً لا يستغنى عنه من جراء تجاوبها.

ب. الشكل الرادع: وفيه يكون القصد الكامن من وراء ممارسة التأثير هو فرض أوضاع استراتيجية لا تمكن الطرف الآخر من القيام بما يفرضه القيام بعمل ما، وذلك عن طريق إقناعه بأن مصالحه تقتضي القيام بما يفرضه الطرف الرادع عليه

(١) د. عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

بالشكل الذي يشعر فيه المردوع بأن الأضرار/الخسائر التي سيتعرض لها أو التي يتوجب عليه دفعها ستكون أكثر من المزايا أو المكاسب التي يتوقع أن يحصل عليها عند مباشرته بذلك للعمل.

ج. شكل القهر/الإرغام: ويتجسد المنحى السلوكي لهذا النموذج من نماذج التأثير في التعامل بين الدول عندما تقوم دولة B بتنفيذ عملية ما أو الإقدام على سياسة ما وهي مجبرة عليها بفعل التهديد الموجه ضدها من قبل الدولة A. فالإرغام يمكن تحقيقه بواسطة التهديد بأن يكون ثمن رفض الدولة B تنفيذ الفعل المنشود من قبل الدولة A أكثر بكثير من ثمن تنفيذها... وهذا الثمن يجب أن يكون أعلى بكثير من الثمن الذي ستكون على استعداد لدفعه في حالة القيام بهذه العملية، أو اتباع تلك السياسة^(١).

وهذه الأنماط السلوكية تسود في السياسة الدولية، ومن ثم لا تخرج سياسات الدول عنها، وبضمنها سياساتها في توازنات القوى القائمة أو المتصورة (سياسات القوى العالمية اتجاه بعضها البعض الآخر أو اتجاه النظم الإقليمية مثلاً). فتوازنات القوى هي من المفاهيم القديمة الاستخدام في العلاقات الدولية، وتعني أساساً وصف لعلاقات القوة بين القوى المختلفة^(٢).

ويلاحظ أنه في دراسات القوة، أن السلاح النووي قد غير الأفكار الدائرة حول الحرب، الصراع، التوازنات الدولية وعن القدرة على التدخل ومواقع القوى في هرم النظام الدولي. فمجرد وضع فروض استخدام هذا السلاح يضع العالم على حافة الخطر. كما يصعب تحديد مساحة الحرب أو الصراع الناجم عن احتمالات استخدامه. لذلك، يجب عدم التقليل من أهمية السلاح النووي وتحديدًا إذا ما أغرى دولة مالكة له نحو استخدامه لحل مشاكلها الدولية، وفرض إرادتها؛ رغم أن هذا التصعيد هو أمر خطير للغاية ومغامرة قد تقود إلى الانتحار العالمي الجزئي أو الشامل في ظل ميزان

(١) وعلى هذا فإن تفادي الخسائر التي يمكن أن تلحق بالدولة B من جراء أقدامها على نمط سلوكي معين يعد للقاسم المشترك للسياسات التأثيرية للردعة والمرغمة.

(٢) حتى الحرب العالمية الثانية كان ميزان القوى يعني توازن القوى العسكرية لأنها كانت بمفهوم ذلك العصر، أداة تنفيذ الغايات السياسية للدول.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

الردع، وميزان الرعب بين أكثر من قوة دولية. والقدرة على إحداث تدمير في الطرف الآخر بالضربة الأولى أو الثانية.

وبفعل التطور التكنولوجي، فتح المجال أمام بروز ظاهرة جديدة هي أنه كلما تصاعدت قدرة تدمير القوة العسكرية كلما صعب استخدامها بشكل مباشر، لتصاعد الاكلاف، وتزايد الضغوط المجتمعية في الابتعاد عنها. علاوة على بروز منافع العلاقات غير التصارعية، نتيجة لهذا فقد توارى عن مسرح السياسات الدولية الحروب الشاملة، وحلت محلها الحروب الإقليمية المحدودة⁽¹⁾.

وهنا نساءل، ماذا نقصد بالتوازن؟ وبتوازن القوى؟ وما هو توازن القوى العالمية؟ وما هو التوازن في النظام الإقليمي العربي، أنموذج الدراسة؟

٣. توازنات القوى العالمية والقطبية الدولية

تتربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي⁽²⁾. وهي قادرة على كبح جماح أية سياسات تتعارض مع مصالحها، أو تحد من مرونة حركتها. والالتكافؤ في توزيع مكونات القوة، و الأكثر منه عدم وجود عناصر (أو الإرادة) للاتفاق وإحداث توافق بين القوى الكبرى لمواجهتها يعظم من مقدرة الولايات المتحدة على سيادة العالم. وعليه، هل ستعتمد القوى الكبرى الى دفع مشهد تراجع مرتبة الولايات المتحدة في سلم القطبية الدولية الى الأمام. وكيف يتهيأ لها ذلك؟ وماذا يتوقع المرء من الولايات المتحدة ان تتصرف إزاء مظاهر الانحدار أو التدهور في مكانتها الدولية؟

سبق ان بينا ان العلاقات السياسية الدولية هي، في الغالب، علاقات قوة بين القوى المختلفة. واهم هذه العلاقات هي الحرب وسياسات القوة في تصريف علاقات تلك القوى.

(1) يلاحظ على لستراتيجية لولايات المتحدة منذ أحداث ١١ ليلول ٢٠٠١ انها تعد لمشاهد حروب عالمية .

(2) لى سيادة دولة على دول أخرى هي حالة موجودة في السياسة الدولية، وتوصف العلاقة بسلطة محددة حيث تسيطر الدولة على دول أخرى بسبب وجود فحوات بينهما من حيث القوة العسكرية، والاقتصادية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وتعد الحرب وسياسات القوة استمراراً للسياسة لكنها بوسائل أكثر قسرية مقارنة بالوسائل السياسية الأخرى كالدبلوماسية، والاقتصادية والثقافية. وعادة تكون درجة اعتدال سياسات القوة والحرب وفقاً لمعيار الكلفة/ المنفعة المتحققة. فعندما تكون الكلفة باهظة في حالة استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي فإنها تدفع بالسياسة نحو الاعتدال. ويكون العكس، في الغالب، صحيحاً، ولا سيما على صعيد استخدام السلاح التقليدي. فهذا الصعيد قد يدفع إلى المغالاة والتطرف في الاستخدام لا سيما إذا كانت الأوضاع السياسية مغرية لذلك.

لقد أدت الأسلحة فوق التقليدية إلى التقليل من (استخدام) المتغير الإستراتيجي - العسكري في الصراعات الدولية. فالقدرة على نفي وجود الطرف الآخر التي تثيرها احتمالات الحرب غير التقليدية تولد الخشية من اللجوء إلى هذا المتغير. وتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى، وتقودها نحو تبني نهج غير عدائي إزاء بعض^(١). كما أن عجز القوة القسرية عن تحقيق الأهداف المنشودة بكلفة أقل من العائد المرغوب تدفع بتلك القوى إلى أن تحيد عن فكرة الانتحار من أجل الغير في أية نزاع دولي - إقليمي. ومعطيات الإستراتيجية العسكرية الدولية قد تعقبت اليوم بأتساع نادي الدول النووية. لكن تبقى الفرصة واسعة لأحداث تحولات إقليمية (صياغة توازنات إقليمية تلبي مصالح قوى قد لا تتوافق حركتها مع حركة الولايات المتحدة)، وبتصرف إستراتيجيات دولية بناءة لإعادة تشكيل النظام الدولي بواسطة الشراكة أو حتى التحالف فيما بين القوى الكبرى: - روسيا والصين مثلاً. وعليه نتساءل كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى إرادات القوى الكبرى خاضعة لها؟

ابتداءً يثير هذا التساؤل إشكالية محددة مفادها أن دراسات السياسة الدولية الراهنة لا تتجه إلى معالجة مسألة ماهية مشكلة السياسات الدولية فقط، وإنما صارت تتعامل كذلك، وبتركيز، مع قضية ما العمل، من أجل بناء نظام دولي. وفيما يتعلق بالقطبية، فهذه الإشكالية (ما العمل) تطرح افتراضاً محدداً مفاده أن التوازن القابل

(١) د. محمد السيد سليم: - تحليل السياسة الخارجية. ص ١٨١.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

للتحقق هو نظام من التفاعلات، وأنساق بين كفتين (إمكانات، قوى النظام، وعلاقات القوى: شكل النظام وقيمه)، تشكل النظام الدولي وفقاً لما تنتجها، أو تفرضه، علاقات القوة القائمة أو المتصورة بين أطرافه، أي بين قوى النظام. بمعنى آخر، أن التوازن يفترض وجود كفتين،

أ. توزيع مكونات القوة وعناصرها بين القوى المختلفة الداخلة في التوازن، العسكرية منها والاقتصادية والثقافية،

ب. علاقات القوى، وتشمل شكل النظام الذي يولده وضع التوازن (أحادي القطب أو ثنائي أو متعدد الأقطاب)، نوع القيم السائدة فيه (الحفاظ على التوازن، تعديله، تغييره...)، وهرميته...

والتحول داخل إحدى الكفتين من نمط إلى آخر (تغيير إمكانات القوة، تغيير المطالب...) سيفرض ضرورة إجراء تعديل على الكفة الأخرى إلى أن يصل النظام الدولي الذي يحتضن هذه التفاعلات إلى توازن مقبول نسبياً بين كفتيه. والاهم داخل الكفة الواحدة.

وإزاء أية تحول في علاقات القوة الدولية لصالح واحدة أو أكثر من القوى الكبرى (سواء بامتلاك عناصر قوة إضافية، أو إعادة صياغة علاقات تحالف مع بعضها البعض) سيتطلب من الولايات المتحدة، للحفاظ على موقعها العالمي، اعتماد سياسات جديدة تضبط أنساق التوازن الممكنة أو المتصورة^(١).

وخلافه، عدم قدرة الولايات المتحدة على مجازاة ارتفاع تكاليف الحفاظ على التوازن الدولي القائم ستدفع إلى قيام حالة توازن أخرى تعكس علاقات القوة الجديدة سواء كان إعادة توزيع مكونات القوة وعناصرها، أو حتى تبلور علاقة جديدة بين القوى الدولية الأخرى يتدنى فيها موقع الولايات المتحدة العالمي عما هو عليه في بداية هذا القرن. وهذا ما يقودنا إلى طرح تساؤلات أخرى: -ما هو شكل التوازنات الدولية؟ وكيف يؤثر توزيع وانتشار مكونات القوة وعناصرها بين القوى المختلفة في النظام

(١) سيتم معالجة هذه المسألة في الفقرة ١-٢ بشكل تفصيلي. للاطلاع.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الدولي على تلك التوازنات؟ وما هي فرص نجاح إنشاء توازنات دولية (بلورة علاقات قوى) تتوخى إعادة صياغة النظام الدولي على نحو جديد؟

تتسم العلاقات الدولية الراهنة بثلاث خصائص أساسية تعطيها صفتها المميزة،

أ. ما يزال الواقع الدولي مجزأ. إذ تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة ومتابعة أهدافها الذاتية. وينتج عن هذا الوضع تحول السياسة الدولية إلى سياسة قوامها التنافس الدائم.

ب. والدول غير متساوية وغير متكافئة في مكونات قوتها. وينجم عن ذلك أن نتائج السياسات الدولية غير معروفة، دائماً.

ج. غياب سلطة فوق قومية يجعل الدول غير مقبذة في اللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها. لهذا يتم تعاطي السياسات الخارجية مع حالات الصراع بوسائل القسر أحياناً، وطالما أن الدول غير متكافئة في مكونات القوة فإن عدم تكافؤها يجعل القوة الكبرى هي الأقدر على إحداث تأثير أكبر في النظام الدولي. والمشاركة في (وربما تقرير) شكل هذا النظام. وهذا هو الذي يجعل دارسي السياسة الدولية أكثر اهتماماً بعلاقات القوى الكبرى جراء ما تمتلكه من مكونات قوة دولية. وقدرة على التأثير الدولي.

وأكثر المسائل ذات الصلة بالقوى الكبرى هي توازن القوى العالمية والقطبية الدولية. وتشير الأخيرة إلى المضمون الذي قد يستقر عليه شكل النظام الدولي وعلاقات أطرافه بموجب توزيع مكونات القوة فيما بينها، وما تؤسسه من مراكز للقوة الدولية الرئيسية فيه.

والنظام الدولي قد يكون أحادي القطب أو ثنائياً أو متعدد الأقطاب - ولكل منها أطرافه وتفاعلاته وقيمه. وفي كل نظام دولي عدد كبير من الدول، تظهر جميعاً على مستوى علاقات القوى الدولية، ولكنها تتباين تبعاً لتباين إمكانات القوة والقدرة في التأثير. وفي أهمية الأدوار التي تؤديها على هذا المستوى. وفي ضوء علاقات القوة بين القوى الدولية يتحدد شكل النظام القطبي.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

ويذهب البعض^(١) إلى أن النظام الدولي بمعنى System لا يكافئ صورة وجود مجموعة من قوى فردية في غياب أقطاب بارزة، ولا يكافئ صورة وجود قوة عظمى واحدة إنما يرتبط بحالة التوازن التي تقوم عليها مجموعة القوى الفردية في مجال دولي معين. وفي وقت معين، وبذلك يساوي النظام الدولي للتوازن الدولي. وحالة التوازن توصف مجازاً بتوازن القوى The Balance of Power، التي تعني فكرة توزيع القوة في المجال الدولي في مواجهة تركزها في يد قوة عظمى واحدة. وعموماً^(٢)، نحن نتفق مع د. مقلد عندما عرف النظام السياسي الدولي بأنه كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته، وتتفاعل وتتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وبذلك فهو وحدة عضوية حية، ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمرين؛ إذا ما تغيرت عناصره ومكوناته^(٣)؛ وعلاقته.

والنظام قد يكون محكماً في تكوينه. كما قد يكون مفككاً، وهذا ما يعتمد على مقدرة القوى الفاعلة على (إظهار) حالة توازن محددة للقوى. فالعلاقة بين قوى النظام الفاعلة قد تكون غير محكمة مما يسبب عدم استقرار التوازنات الدولية. أو قد تكون محكمة، فيكون توازن القوى أكثر استقراراً- وكلتا الحالتين تتناوبان على النظام الدولي. وهكذا، فالتوازن يقترن بوجود الأشياء وتعادل تأثيراتها في البيئة الدولية. وتبقى صفته إما مختلة لصالح قوة واحدة (أحادي القطب)، أو موزعة بين عدة قوى (متعددة القطبية).

والنظام الدولي متعدد الأقطاب هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين عدة قوى المالكة لإمكانات مقاربة. وهي الصفة البنائية للنظام متعدد الأقطاب، الذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسيين، وهذه القوى غير متساوية بالضرورة في القوة^(٤). ونرى إمكانات أكبر للاعتدال في هذا النظام؛ في ظرف وجود الرادع النووي. كما توجد درجة سيولة عالية في تفاعلاتها المختلفة، وتجانس أيديولوجي. فالمتغير النووي

(١) أنظر، د. محمد طه بدوي؛ مرجع سابق. ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر د. اسماعيل صبري مقلد؛ نظريات السياسة الدولية. ص ص ١٣١-١٣٢.

(٤) دانيال كولار؛ العلاقات الدولية، ترجمة د. خضر خضر. (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠). ص ٧٤.

توازن القوى المادية والتوازنات الإقليمية

يجعل الرغبة بتحقيق كامل الطموحات القومية تصطدم بالقدرة على تحمل أكلاف مواجهات غير مرغوبة، ومن ثم يفرض الحاجة الى اقامة توافقات مرحلية.

أما النظام ثنائي الأقطاب، ففيه تتحدد بنية النظام الدولي بوجود قوتين تمتلكان من مظاهر القوة والنفوذ دون سواهما. ويكون تمثيل موازين القوى بحيث ان معظم الدول تتجمع حول قوتين تسمح لها قواها بالتقدم على الآخرين. ويصير كل منها مركزا للتحالف، وتحير الدول الأخرى على تحديد مواقعها بالنسبة للقوتين، عن طريق الدخول في احد التحالفين؛ اذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانبا ببقائها غير منفجرة.

أما النظام الأحادي القطب فقوامه قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها، وتأثيرها في العالم. وقوة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها، وتعهداتها، وكبر شعورها بأنها تحمل (رسالة) كونية تنصاع لها ارادات الدول الأخرى. وقادرة على التدخل في جميع قضايا/ مناطق العالم. وفي ضوء هيكل علاقات القوة الدولية في هذا النظام (الأحادي) يصبح من الصعب تماماً على الدول الصغرى، او المتوسطة المشاركة في تقرير تفاعلاته.

ولما من النظم السابقة قد يستمر لمدة معينة، وتحظى بالاستقرار النسبي بسبب سياسات توازن القوى الذي يتيح هامشاً محدوداً لحدوث تغيير جذري في النظم القائمة^(١). ففي النظام الثنائي القطبية تكون الاحلاف الاداة الرئيسية لسياسات توازن القوى. غير أنه في النظام متعدد الأقطاب تصبح كل قوة هي العدو للمرتقب والحليف المحتمل في الوقت ذاته لاية قوة أخرى، الامر الذي يجعل من أحلاف هذا النظام أحلافاً هشة لا دوام لها. وتتشكل الى الضد من كل قوة تسعى الى أحداث تغيير غير مرغوب فيه.

ويزيد في ابراز صورة التوازن في النظام ثنائي الأقطاب خلو هذا النظام من قوة ثالثة قادرة على ان تكون حاملة الميزان، ترجح كفة كفتيه القطبيتين على الأخرى، فتملك بذلك تقرير علاقات القوى في النظام كله. وفي النظام متعدد الأقطاب فان

(١) Max Beloff - The Balance of Power (London Billing & Sons Limited 1967) P٠٧

المبحث الأول- توازن القوى- المفاهيم

المتغير النووي يجعل من الاستحالة بمكان أحداث تغييرات جذرية في بنية النظام الدولي بواسطة الحروب وسياسات القوة.

اما في النظام أحادي القطبية، فالصيغ الأكثر شيوعا هي،

- أ. اما ان تعتمد القوة العظمى الى السيطرة والهيمنة على النظام الدولي كله، من حيث تصريف عملياته السياسية المختلفة العسكرية منها والاقتصادية والثقافية،
- ب. او قد تلجأ الى الشراكة والتحزب مع بعض القوى الناهضة. او ضد تلك القوى المتمردة عليها بما يكبح بروزها،
- ج. او قد تعتمد الى اعتماد سياسات توازن القوى او توازن المصالح لتقلل من حجم اكلاف والتزامات حفظ وضعها الدولي.

وفي الصيغتين (ب، ج) يكثر ظهور حالات التوازنات الإقليمية والفرعية المسيطر عليها بواسطة الدولة القطب. اما في صيغة (أ) فان النظام يكون هرميا ويكون هامش المناورة امام الدول الأخرى محدوداً.

لكن، ماذا نقصد بالتوازن، توازن القوى الدولي، وسياسات توازن القوى؟
بعد التوازن Balance / Equilibrium ظاهرة تلقائية في الطبيعة وفي السياسة، بمعنى تحقق انتظام العلاقة بين المكونات وفقاً للكيفية التي يعاد بها انتشارها. ومن ثم، إذا ما تغيرت كثافة أو وجود المكونات (إضافة، حذف، أو تعديل) سيكون رد الفعل هو تغير علاقاتها. عندئذ، يظهر انتظام ذاتي جديد يحقق التوازن بين المكونات ليضمن استمرار العملية السياسية فيما بينها.

اذن كلمة التوازن تشير إلى وجود ميزان وكفتين، ودون حالة التعادل بين الكفتين يحدث لا استقرار يفرض إعادة صياغة محتويات كل كفة مقارنة بالكفة الأخرى. وإعادة التعادل تحدث بصورة تلقائية في الطواهر الطبيعية. وقد تحتاج إلى سياسات محددة لإعادة ترتيب العناصر الداخلة في التوازنات، إذا ما أريد أبراز توازن ماء أو الحفاظ عليه.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تقليدياً، يتأسس توازن القوى على فكرة مفادها العمل باتجاه منع، أو في الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها؛ الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول؛ من أجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن^(١). ومن ثم لا يتحقق تغييره إلا عبر صراعات دولية^(٢).

ويذهب د. إسماعيل صبري مقلد^(٣) إلى أن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في السياسة الدولية هي أن الطابع المميز لها هو الصراع. وهذا الصراع تمليه متغيرات الاختلاف في المصالح القومية للدول. علاوة على محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. فإذا أمكن لدولة ما أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول واستقلالها. وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوي، أو في محور قوي مضاد قادر على مواجهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه. أو بما يفيد، فإن إقامة تحالفات ومحاور القوى المضادة لا تمكن إحدى الدول أو تجمع منها من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها ذلك.

وخلاف النظرة التقليدية، يشير التوازن عندنا إلى نظام من التفاعلات بين كفتي ميزان السيلسة الدولية (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى، وشكل النظام الدولي وقيمه). وفي المكونات الداخلية في كل كفة (مثلاً توزيع المكونات الاقتصادية والعسكرية والثقافية بين الدول، والعلاقات القابلة للتشكل^(٤)). أما سياسات التوازن فقصدها محاولة أطرافه تأكيد وضع معين، واستمراره. وقد يكون هذا الأمر خلاف توزيع الإمكانيات بين أطراف علاقة ما. ويعبر عنه بإعادة توزيع المكونات، أو إعادة تنظيم

(١) باقر جواد كاظم: التوازن الاستراتيجي في إقليم اسيا. ص ١٩.

(٢) اعظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية. (الموصل. دار الكتب للنشر. ١٩٧٩). ص ٦٦.

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية. ص ١٢٦.

(٤) بمعنى أن قوى النظام الدولي تظهر نظام من العلاقات يعكس الصورة التي عليها واقع حال توزيع مكونات القوة دولياً، والعلاقات القابلة للتشكل بين تلك القوى.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

العلاقات بينها، ومنع حدوث تحولات جذرية في النظام المعني عبر إعادة صياغة علاقات إلى مستويات يتحقق بها توازنها بصورة دورية دائمة بدوام سياسات التوازن ذاتها. وتهدف سياسات التوازن إلى الحيلولة دون تحقيق أية تغييرات أو تعديلات غير مرغوبة في علاقات الكفيتين، أو داخلهما. وبدرجة أدنى العمل على إيجاد توازنات جديدة تتوافق مع حالات توزيع مكونات القوة الدولية، وتكسر حالة العلاقة غير المتكافئة بين توزيع مكونات القوة الدولية، والالتزامات التي تتحملها القوى الدولية. وقد تعتمد سياسات التوازن على الحرب أو التهديد بها، أو على التحالفات، أو التسريع ببناء قوة ذاتية بما يمكن الدولة/ الدول المعنية من التعايش مع الأوضاع القائمة، أو خوض غمار التنافس لإعادة بناء الوضع الدولي^(١).

وسياسات توازن القوى هي من المفاهيم ذات الصلة بعلاقات القوى وتوزيع عناصر القوة دولياً. وتفيد غالباً الإبقاء على حالة من حالات التوازن الدولي، بحيث لا تستطيع أية قوة/ قوى تغيير للوضع القائم. أما توازن للقوى كظاهرة فقد يسمح ب بروز أوضاع توازنية جديدة، إذا ما استدعت المسببات ذلك (انتشار مكونات القوة، تغير علاقات القوى).

ورغم المكانة البارزة التي حظي بها موضوع توازن القوى في تاريخ العلاقات السياسية الدولية أكاديمياً وعملياً، إلا أنه لا يزال يكتنفه الغموض وعدم وضوح الأبعاد. فالتوازن يعني بحد ذاته العام تحقيق التوازن بالتعادل، ومن ثم تقتضي موازنة بين القوى، فكيف نستطيع تصور تقدير صحيح لهذه الموازنة في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى إنماء قوتها بشكل متواتر لا سيما وأن متغيرات القوة (الإمكانات) على المستوى الدولي ليست كلها كمية، وأن للمتغيرات الكيفية دوراً مهماً في تشكيل هذه القوة؟

وعلياً، هل من المتصور أن يكون الحكم بأن اختلالاً قد وقع في ميزان القوة^(٢) يقتضي التحرك لإعادة شكل توازنه السابق هل من المتصور أن يكون هذا

(١) Kenneth N. Waltz:- "International structure, National Force, and the Balance of world Power", in, Frederick H. Hartman (ed):- World in crisis. Op cit. P:- 151.

(٢) يلاحظ، أن هناك تعلية لشأن توازن المصالح على شأن توازن القوى.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الحكم موضوعياً إذا علم أنه يصدر عن قوة هي طرف في هذا التوازن، أليس مما لا يحتمل الشك أن يأتي الحكم هنا مشوباً بالذاتية؟

من هنا فإن دالة مفهوم توازن القوى قد لا تتجاوز الاتي^(١).

أ. إما التعبير عن الصورة التي عليها توزيع مكونات القوة بين القوى الدولية في زمن معين؛ وبغض النظر عما إذا كان التوزيع عادلاً أم لا. ومن ثم بيان الوضع القائم لعلاقات القوى. وهنا، تستطيع فكرة توازن القوى أن يكون لها مدلول موضوعي يتمثل في وصف واقع توزيع القوى في نسق دولي معين. ومثال ذلك توازن القوى في النظام الدولي الراهن،

ب. وإما أن تنتقل فكرة توازن القوى إلى مجال السياسات، وهو مجال تمارس فيه الرؤى الذاتية دوراً كبيراً ليس في شأن تحديد الأهداف فحسب، بل وبصدد اختيار الوسائل أيضاً التي من بينها سياسات التوازن.

إن سياسات توازن القوى تستهدف تحقيق توازن للقوى، فمتى تعتبر علاقات القوى متوازنة؟ ومتى تصبح مختلفة، ألا ينفصح المجال هنا للأحكام الذاتية؟

كما أن الوضع القائم لتوزيع مكونات القوة يُعد من وجهة نظر الدولة التي تتحقق به قوتها توزيعاً عادلاً. وكل إخلال به يعتبر عندها إخلالاً بتوازن القوى، ومن ثم العمل على مقاومته. وخلاف هذا الأمر يُعد هذا الوضع القائم مخللاً بميزان القوة في تقدير الدولة التي ترى فيه إجحافاً بمصلحتها. ومن هنا تبدو فكرة توازن القوى التبرير الأيديولوجي الطبع، وليس النظرة الموضوعية لكل سياسة تسعى إلى الإبقاء على التوزيع القائم للقوى في وقت معين أو إلى التناكر له على مقتضى مصالحها القومية.

وعليه، نقول إن النظام الدولي يخضع لعملية تغير بنائي مستمر بفعل إعادة توزيع وانتشار (أي امتلاك) مكونات القوة وعناصرها دولياً. علاوة على تدل علاقات القوى بتبدل المصالح القومية. وفي هذه المرحلة يتم الانتقال من حالة تنظيم معينة إلى مرحلة إعادة تنظيم، تمر صيرورتها بمرحلة تدعى بتحلل التنظيم؛ وهي مرحلة بطبيعتها

(١) د. محمد طه بدوي: مرجع سابق. ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

ملينة بالمخاطر وحبل بالاحتمالات حتى تستطيع قوى النظام إقرار شكل معين آخر للتوازن. ويمكن أن تقبل هذه القوى في إعادة التنظيم والتوازن باتجاه الائتلاف العام (لا تعاون، لا توافق . .)، أو الاتجاه نحو تشتت عناصر القوة إقليمياً وظهور التناحرات القومية...وفي جميع الحالات فإن التوازنات المطروحة ستكون صعبة الملاحظة.

ولاشك بأن المواقف المختلفة للمتغيرات في النظام الدولي (الأوضاع العسكرية الدولية، والاقتصادية - التكنولوجية والثقافية - الحضارية العالمية) هي التي ستحدد الخيارات في إعادة التنظيم وإقرار شكل التوازنات الدولية. والاحتمالات الواردة في هذا الصدد يمكن حصرها بالآتي^(١):-

أ. يمكن لحالة عدم التوازن أن تتراكم وتمتد لفترة طويلة إذا ما اختارت للقوى الفاعلة عمداً عدم تغيير توازنات النظام في الوقت الذي تستطيع القيام بذلك، وعلى حساب توقع ثغرات أكبر في المستقبل، أو بانتظار التآكل التدريجي لقوة الولايات المتحدة. فالتحدي قبل أوانه يمكن أن يساعد على تعزيز قوة وهيمنة القوة القائمة في النظام، ويحجب عن المطالبات، المناهضة للنظام القائم وهرميته، فاعليتها. وعندها تكون حسابات المتحدي العقلاني وذو الرؤية البعيدة عدم تحدي النظام حتى يتم تعاضل المنافع المستقبلية. وعليه فإن حالة عدم التوازن يتم التعايش معها وتأجيل حسمها إلى مراحل لاحقة. وهناك الكثير من الاستشهادات التاريخية تؤكد بأن انحلال وإعادة ترتيب توازن القوة لا يأخذ مفعوله في الفترة المدروسة، بل يأخذ الشكل التدريجي ليظهر في مراحل لاحقة^(٢).

ب. تباين مواقف القوى الفاعلة في خياراتها الاستراتيجية لإعادة توازن النظام. فالبعض منها قد يحور موقفه بما يتلاءم مع رغبات القوة الكبرى المهيمنة. في حين أن دولاً أخرى تعضل عدم تحدي النظام، والاكتفاء بالتمتع بالمنافع الناتجة عن وضعيتها المتميزة دولياً في أحد عناصر القوة (الاقتصاد مثلاً). وتفضل

(١) د. دارم النمام: "منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الجديدة".

(٢) كما هو الحال مع بروز الولايات المتحدة في منتصف القرن الماضي وتأثيرها على علاقات التوازن على حساب أدوار كل من بريطانيا وفرنسا.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ثالثة المبادرة الإقليمية في تحدي النظام مستفيدة من الفراغ الأمني في إقليمها. في حين تنزع رابعة الى تأجيل تحقيق غاياتها حتى تشعر بأن توازن القوة قد تبدلت معادلاته لتعلن عنها. وتؤثر خامسة تبني سياسة خارجية ثابتة مناهضة للنظام ولتوازن القوة الذي تريد تحويله لصالحها. وأخيراً تخسر سادسة اغتنام الفرصة المتاحة في الوقت المناسب.

والقوى الفاعلة في النظام الدولي تتنافس فيما بينها، من قبيل الاستحواذ على مجالات نفوذ اضافية، دعم بناء/ تطوير عناصر القوة الذاتية، أو الدخول في تكتلات اقتصادية لزيادة القوة التفاوضية والصمود أمام التنافس... والأمر هنا هو ليس إنهاء منافس، بل أضعافه من أجل الاستحواذ على عناصر قوة مضافة، ومن ثم الاستحواذ على موقع أفضل في توازن القوة (عسكرياً، اقتصادياً).

بهذا الصدد نساءل، لماذا تصر بعض القوى المترجعة على مقاومة للتغيير في النظام الدولي، في حين يعتمد غيرها الى المواءمة والتكيف بدون اللجوء الى الأفعال الوقائية؟ على أن الأمر يتعلق أساساً بحساب قيمة المنافع والاكلاف الحاضرة بالتناسب مع قيمة العوائد المستقبلية^(١). فالقوى المترجعة تفضل التكيف والمواءمة على مواجهة التغيير في حالة عدم ادراكها أن ثمة عائداً عالياً يمكن أن يتحقق من الإبقاء على التوازن القائم. أما إذا كانت أكلاف المواجهة محدودة وصغيرة فإنها ستعتمد الى مقاومة التغيير ضماناً لديمومة مرتبتها الدولية القائمة وتفضل المقاومة للتمتع بمزايا وعوائد مستقبلية^(٢). ويدعم هكذا توجه، في سلوكيات القوة/ القوى المهيمنة على النظام الدولي التي تعيش مرحلة التراجع متغير نفسي مهم هو أن حيازة القوة هو أمر مغر، ولا يمكن التخلي عنه بسهولة، رغم أن طبيعة الاستجابة أو رد الفعل إزاء التحولات في علاقات القوة للقوى المختلفة في النظام الدولي (من قبيل رفض التغيير، أو الاستجابة الفاعلة له، أو المواءمة معه) ينبع إلى حد كبير من الفلسفة السياسية للقوى الدولية ذاتها.

(١) د. دارم البصام: "منظور الأمن ..."، مرجع سابق. ص ٤١.

(٢) في المقابل، تعمل القوى الناهضة على الإسراع في تغيير التوازن القائم إذا كانت العوائد الناجمة عن هذا التغيير عالية، أو إذا كانت أكلاف إتمامه ومواجهة القوة / القوى المهيمنة محدودة.

٤. القوى العالمية ومجالات التوازن

وحول العلاقة بين القوى الكبرى ومجالات القوة، التي يمكن من خلالها إعادة صياغة التوازنات الدولية، يلاحظ الآتي:-

أ. التحولات البنائية التي يشهدها النظام الدولي (التحول التدريجي من الهيمنة الأحادية إلى القطبية المتعددة. وإعطاء وزن أكبر للتفاعلات الإقليمية مقارنة بالتفاعلات العالمية)، وما يمكن أن يقرن بها من إعادة انتشار مكونات القوة وعناصرها دولياً، وإعادة تعريف القوة واستخدامها. هذه كلها يمكن أن تقود إلى ظهور توازنات دولية جديدة،

ب. اقتران إعادة صياغة التوازنات الدولية بحالة السبولة في التفاعلات الدولية. فالمرحلة الانتقالية القائمة هي فترة حرجة تشهد التحلل من التوازنات القديمة، وتقرض مواقف جديدة ومختلفة للقوى الفاعلة، مثلاً علاقات الشراكة أو التعاون بين القوى الكبرى، إقامة للتكتلات الإقليمية، أو العابرة للاقليم...

وهذه التحولات تخرج عن سيطرة القوى الفاعلة ذاتها. وليس هناك حصانة لأية دولة لتجنب التأثير بما يجري، بمعنى أن هناك قوى يتوقع لها أن تجد مرتبة أفضل في علاقات القوى الممكنة/ المحتملة. وأخرى قد تتبنى مرتبتها أو أن تتحمل أكلاف الحفاظ على موقعها الدولي، كما هو حال الولايات المتحدة وفيما يتعلق بهذه القوة فإن إصرارها على استخدام سياسات وقائية^(١) للبقاء في موقعها الدولي يقود إلى إثارة عدة أسئلة^(٢).

- ما هي الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لمقاومة التغيير؟

- ما هي أنماط القوة التي ستسود في الحقبة القادمة؟

- ما هي التغييرات المتوقعة في أنماط علاقات القوى الكبرى؟

ونقصد بالقوى الكبرى (العالمية) هي تلك التي تمتلك إمكانات الفاعلية السياسية، وانتشار مصالحها خارج دائرة اقليمها الجغرافي. وتشارك بدرجات مختلفة

١- يجري التركيز في مؤسسات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار الأمريكي على استخدام هذه السياسات بعد أحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

٢- ستكون الإجابة عن هذه الأسئلة ضمنية خلال الفقرات اللاحقة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

في تقرير شكل وصياغة النظام الدولي^(١) وهذه القوى تسعى عادة الى ضمان الحصول على تفوق دائم في مكونات القوة المختلفة، بقصد ضمان أكبر قدر من التأثير في التفاعلات الدولية، وأكبر قدر من التأثير في مجالات توازنها المختلفة (العسكرية، الاقتصادية - التكنولوجية، الثقافية- الحضارية).

وتمتلك بعض تلك القوى مكانة متقدمة في بعض مجالات التوازن السياسي الدولي (مجالات التفاعل). ومن خلالها تمارس أدواراً سياسية دولية فاعلة. مثلاً، ألمانيا ذات مكانة متقدمة في المجال الاقتصادي، بينما نلاحظ روسيا قوة دولية متقدمة، نسبياً، في المجال العسكري...

وفي العموم، لا نجد قوة تتمتع بانسجام المكانة النسبي في مركزها الدولي، وفي كافة مجالات التوازن سوى الولايات المتحدة. فهي القوة العظمى عسكرياً، ولا تزال قوة عظمى اقتصادية-ثقافية. أما مكانة القوى الأخرى فهي تأتي بعدها وبدرجات منافسة مختلفة. هذا ما يثير لدينا التساؤل عن إمكانية وجود توازن للقوى في هذه المرحلة، أو حتى في العصر النووي؟

ابتداءً، يقوم توازن القوى على ثلاثة مبادئ رئيسية^(٢)، -

تعدد القوى المشاركة في سياسات التوازن، ولكل منها أهدافها المختلفة (تنظيم العلاقات مع القوى الأخرى، إرساء استقرار دولي مقبول، المحافظة على وضع دولي معين...)،
أ. علاقات قوى ميسرة؛ بمعنى عدم اتجاه القوى المختلفة نحو امتلاك أو الاستحواذ على القوة المطلقة أو الاتجاه الحاد نحو الاستقطاب،

ب. عدم التركيز الكبير (المطلق) لإمكانات القوة في يد إحدى القوى.

ولا يتأثر التوازن الدولي، أو سياساته بنمط القطبية، أو نوع الأسلحة القابلة للاستخدام بين الدول. والظاهر اليوم، أن التوازنات الدولية الإقليمية تبرز على نحو أكثر وضوحاً من التوازنات العالمية، بمعنى رؤية كل نظام إقليمي بمثابة وحدة مستقلة

(١) أنظر في بعض هذه الاشتراطات، ادوارد لوتواك: "أين هي القوة العظمى؟" مجلة شؤون سياسية. بغداد. ع ١٩٩٥/٤ ص ٦٤.

(٢) د. عمر الفاروق السيد رجب: - قوة للدولة. دراسة جيواستراتيجية.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

بذاتها، في أحيان. أما على مستوى النظام الدولي، فإن تفوق الولايات المتحدة في إمكانات القوة قد قابله نظام أحادي (اختلال التوازن العام) من حيث التفاعلات والقيم. وتعتمد^(١) القطبية الأحادية على إيجاد نسق من التوزيع (علاقات) لمكونات القوة. فالقطبية الأحادية تعمد الى إيجاد نسق من التوزيع لمكونات القوة غير مؤات للقوى الأخرى. ومما يساعد على ذلك أن هذه القوى لا تمتلك ارادة تغيير هذا الوضع عبر تحالفات مضادة للقوة القطب.

وسياسات الولايات المتحدة للحفاظ على التوازن الدولي في هذه المرحلة (إذا ما تجاوزنا أخلاقياتها، ومدى ملاءمتها للدول الأخرى) هي سياسات عملية، وفي المدى الطويل مستفضي عملية إعادة توزيع مكونات القوة على جعل الاحتفاظ بالسياسات القائمة، والالتزامات التي تؤديها؛ أي سياسات الشراكة؛ مكلفة، الأمر الذي قد ينتهي الى أحد الخيارات الآتية:

- أما بروز نسق توازني جديد نترجع فيه الولايات المتحدة اختيارياً أو قسرياً.
- أو اعتمادها لسياسات توازن جديدة ترفع من قيمة الموارد المستخدمة لحفظ موقعها، أو الانسحاب من بعض المناطق غير الهامة والمكلفة، أو التدخل في أقاليم دفاعية متقدمة ومهمة، كما حصل في أفغانستان وشرق أوروبا وأفريقيا والعراق.

أما فيما يتعلق بالقوى الأخرى، فمتغير الخشية من التصعيد في استخدام القوة يمارس أثره في علاقاتها؛ والتصعيد إحدى ممارسات سياسات التوازن الدولي. ويمكن أن تصل هذه الخشية الى انتفاء الاستخدامات المباشرة لعلاقات القوة بسبب الاكلاف غير المرغوبة، الأمر الذي يجعل التفاعلات الدولية لتلك القوى منكفئة على الاستخدام غير المباشر للقوة من أجل تغيير كفة ميزان القوة الدولي.

(١) وعملياً، لا تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في تأدية دور المهيمن على النظام الدولي. فهذا مكلف جداً.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك القوى تضع في اعتبارها عند صياغة استراتيجياتها القومية احتمالات، وشكل استخدام سلاحها النووي في الحروب التي قد تضطر لخوضها^(١).

وفي العصر النووي، من الصعوبة الحديث عن وجود نتائج مغرية لاستخدام القوة بقدر ما يكون الحديث عن اكلاف تدعو جدياً الى التفكير بالكف عن ذلك الاستخدام. ففي حالة السياسات غير التعاونية فإن السلاح النووي من جهته يعيد صياغة الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول. ومن هذا المنظور فإن هذا السلاح يخدم في صياغة وضع استراتيجي أكثر منه إمكانية استخدامه لأغراض الإبادة الجماعية^(٢). هذا من جانب.

ومن جانب آخر، إذا ما نظرنا الى التوازنات الدولية سنجد أن كل دولة تعمل على تحقيق مصالحها الوطنية، ومتابعة أهدافها الخاصة. ويؤدي عدم التكافؤ في مكونات القوة المختلفة بين القوى الدولية الى اختلاف تلك القوى في إمكانية تحقيق أهدافها الوطنية، وضمان مصالحها. ووفقاً لذلك يتأسس نسق معين من العلاقات بين تلك القوى في البيئة السياسية الدولية يضمن آليات تحقيق المصالح والأهداف. ويحترم علاقات القوة السائدة.

وفي هذا الإطار سيكون التوازن في النظام الدولي مستقراً عندما لا توجد قوى كبرى تعتقد بجذوى محاولة تغيير النظام ومثل هكذا اعتقاد لا يتولد إلا إذا توقعت تلك القوى وجود عوائد مجدية من التغيير، أي الحصول على مكاسب أو تجنب خسائر^(٣). وكذلك يكون التوازن مستقراً إذا كانت قوى النظام الأخرى لا تظهر سياسات فاعلة تجاه عدم التوازن في المصالح وفجوة علاقات القوة الأخذة بالاعتناء.

(١) Forest L. Grieses:- Conflict and Order. An Introduction to International Relations (Boston. Houghton Mifflin company. 1977). P. 118.

(٢) John A. Vasquez:- The Power of Power Politics. A Critique (N. J. Rutgers University Press. 1983). P: 99.

(3) من حيث الموقف من النظام الدولي أحادي القطب، يوجد نوعان من القوى الكبرى.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

ومن استقراء مجمل التفاعلات السياسية الدولية في العصر النووي نلاحظ ان معظم اهتمامات القوى الكبرى تنصب على؛

أ. إظهار الاعتدال في السياسات الخارجية. وتجاوز مبدأ المغامرة بعمل عسكري واسع لتغيير الوضع الدولي القائم،

ب. الابتعاد عن إقامة محاور وتكتلات عسكرية متنافسة⁽¹⁾. والاتجاه بدلاً عنه نحو إيجاد توافقات في ضبط الصراعات الإقليمية،

ج. إفلات القارة على التحكم بتوزيع وانتشار عناصر القوة المختلفة بين دول العالم الأخرى.

والقوى الكبرى قد تكون متوافقة في بعض قضايا السياسة الدولية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تناقضات مختلفة فيما بينها. والتناقضات الاقتصادية أحد أبرزها.

كما أن تلك القوى قد تعتمد في العموم إلى تبني سياسات استقطاب لأكبر عدد من الدول الصغرى إلى معسكرها، والسيطرة عليها مستغلة نقاط ضعفها السياسية (الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية) فهي قد تقدم الدعم لهذه الدول الصغرى، بيد أن حجم الفائدة المترتبة عن ذلك لهذه الدول محدودة. فالندية، التي هي شرط من شروط العلاقات المتوازنة، ليست حاضرة هنا. وكما أنه ليس من مصلحة القوى الكبرى أن يتكاثر أندادها، بل تقتضي مصلحتها استمرار السيطرة على الطرف الأضعف بصورة مباشرة. أو غير مباشرة، وأن تخرقه من نقاط ضعفه، وإن تشده إليها بصفة دائمة.

ولا ينفلت عقال التناقضات بين القوى الكبرى نحو الصراع المسلح. وذلك بفعل تأثير متغيرات أربعة، وهي؛-

١. (توازن) الرادع للنووي بين تلك القوى.
٢. إدراك أكلاف التحلل من سياسات الاعتمادية المتبادلة (نحو إظهار سياسات توازن القوى).
٣. الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى على تصريف ضغوط الحاجة إلى الصراع (لتأكيد المصالح) بواسطة المسعى نحو استقطاب دول أخرى لصالحها؛ وإن

(1) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

صاحب ذلك احتمالات الاحتكاك بين مصالح تلك القوى. فهذا ما ينتهي بها إلى حفظ التوازن الدولي بشكل مقبول، بمعنى إعادة توزيع دائمة لعوائد (مناطق النفوذ) تتوازي مع حجم الالتزامات وإمكانات القوة التي تمتلكها كل قوة كبرى، ٤. تفادي نتائج حرب شاملة يصعب حسابها عبر تفادي الضربة الشاملة المضادة (تطوير التقنيات الدفاعية). أو التقليل من أثارها، أو السعي نحو نزع شامل أو جزئي للسلاح. أو عبر تقنين التناقضات بينها بالاتفاقات والمعاهدات التعاونية بالشكل الذي يؤدي الى استمرار الأوضاع التوازنية الى أجل غير مسمى.

٥. القطبية والنظم الإقليمية

تنزع السياسات الخارجية بصورة عامة نحو تجاوز الاعتبارات الأخلاقية كنتيجة للاستخدام الفاعل للقوة. ففرص بناء أو إعادة توجيه النظام الدولي من خلال اعتماد سياسات تعاونية ستخفق حيث تكون مصالح الطرف الأقوى شرعية وملزمة بحكم محصلة صراع القوى الدولي^(١). وأكثر ما تظهر هذه الواقعة في النظام الدولي الأحادي القطب، وعلاقته بالنظم الإقليمية.

أما تعدد الأقطاب الدولية فإنه يزيد من أهمية النظم الإقليمية بالنسبة لهذه الأقطاب، فاحتمالات الصراع الحاد بين تلك الأقطاب معدوم في ضوء وجود السلاح النووي، الأمر الذي يدفع بها نحو خوض غمار التنافس، وبضمنه التنافس حول المناطق الإقليمية.

واليوم يظهر كيان دولي متعدد الأقاليم بوصفه النواة لنظام عالمي جديد قيد التشكيل. وهذا الكيان يتألف من ثلاث دوائر هي:

الدائرة الأولى، حالة اتفاقات النافتا، والاتحاد الأوروبي والابيك. والأقطاب الرئيسية في هذه الاتفاقات هي الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان و الصين. وبلغ حجم الناتج القومي لهذه الأقطاب عام ٢٠٠٠ (٩٨٣٧. ٤ مليار، ٢١٧٩ مليار، ٤٨٤١. ٦

(١) هانز كوشلر: الديمقراطية والنظام العالمي الجديد، ترجمة سميرة إبراهيم، ص ١٣.

البحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

مليار، ١٠٨٠ (مليار) دولار على التوالي^(١). أما حجم التجارة لهذه الأقطاب فبلغ للعام نفسه (٢٠٣٨. ٧ مليار، ١٠٤٧. ٥ مليار، ٨٥٨. ٧ مليار، ٤٥٥. ٤ مليار) دولار على التوالي^(٢). وإضافة إلى هذا النقل العالمي تتوافر كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين على السلاح النووي.

وتتألف الدائرة الثانية من الأقاليم المتاخمة للدائرة الأولى مباشرة. وهي ملحقة بها في الغالب مثل أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وآسيا - الباسفيك. أما الدائرة الثالثة فهي أقل الدوائر تشكلاً، وتشمل أفريقيا جنوب الصحراء، ووسط آسيا.

... ويلاحظ :-

أ. ان الدائرة الثالثة هي محط تنافس سياسي- اقتصادي من قبل أقطاب الدائرة الأولى مستمرة ضعف كيانها التنظيمي. ومحاولة إضفاء الشرعية على أية علاقة يمكن أن تقام بين الطرفين؛ وهي في الغالب علاقات تبعية وهيمنة الأقطاب الكبرى على هذه التخوم.

ب. وأشد حالات الترابط هي بين الدائرة الأولى والدائرة الثانية. فأمريكا اللاتينية مرتبطة بالولايات المتحدة. وأوروبا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي.. ويسعى الاتحاد كذلك إلى ربط المنطقة العربية به.

ج. وتعد النظم الإقليمية بمثابة الخطوة المهمة نحو تشكيل نظام عالمي جديد. فهي تساعد على تهيئة عدة مقترحات ومسالك تشارك بمجموعها في صياغة هذا النظام، بحكم ما تملكه من إمكانات وعناصر قوة؛ من قبيل كونها مناطق نفوذ توفر الأرضية السياسية لدعم حركة القوى الكبرى المتطلعة لأداء أدوار دولية فاعلة، وتهيأ لها الموارد الأولية.

(١) ناتج هونك كونك لا يضاف الى رصيد الصين في الحسابات الدولية، انما يوضع بشكل منفصل. وبلغ ناتج هونك كونك (١٦٢،٦٤ مليار) دولار، عام ٢٠٠٠. للإيضاح.

(٢) Monthly Bulletin of Statistics, No. 11, 2001. (NY, UN, 2001). PP: 120-141.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وهنا، نسأل، كيف ننظر القوى الكبرى نحو القوى الإقليمية؟ وكيف ننظر القوى الإقليمية نحو القوى الكبرى؟

نفيد التجارب التاريخية أنه بعد كل تفكك وإعادة تشكيل للنظام الدولي تحدث حالة فوضى واضطراب مرحلي ما تلبث أن تستقر ليتهيأ (المجال) أمام بروز نظام دولي له قيمه، التي هي في الغالب قيم أطرافه الأساسية. ومن الواضح أنه لا يمكن عذ هذه الفوضى والاضطراب سمة لازمة لمثل هذه المرحلة، كما لا يمكن تجاهلها، إنما يتوقف الحال على قدرة القوى الرئيسية في السياسة الدولية على التحكم بالأفعال السياسية المسببة للاضطراب. إضافة إلى إيجاد أنساق منظمة لتوزيع المنافع فيما بينها إدراكاً منها أن عدم السيطرة على الأحداث سيجعلها خارج السيطرة.

وفي النظام الدولي تختلف أدوار الدول وسياساتها بحكم اختلاف دوافعها للحركة، وما تمتلكه من عناصر قوة. فالدول الصغرى والمتوسطة، غالباً، تعتمد (عبر خوض سياسات التوازن) إلى الحفاظ على بقائها مستقلة في النظام الدولي. وأكثر ما تلجأ في سبيل ذلك إلى استبعاد الحرب. في حين تدرج القوى الكبرى اهتمامها على نوع بقائها، والرتبة الدولية التي قد تحظى بها في سلم الهرمية الدولية.

مثلاً، في بيئة سياسية دولية تعددية، محددة زمانياً بـ T1، ومحددة مكانياً بـ P1، فإن الدولة A (قوتها تساوي ٥ وحدات سياسية)^(١) يمكن أن تكافؤ قوة الدولة الكبرى B (قوتها تساوي ٧ وحدات سياسية) بواسطة اللجوء إلى أحد الخيارات الآتية:- التحالف مع القوة الإقليمية D (التي تمتلك ٣ وحدات سياسية من عناصر القوة)، أو أن تستقطب/ تسيطر على قوة إقليمية مثل R (التي تنتج قوة مقدارها ٣ وحدات سياسية)، وتحرم الدولة B منها. أو العمل على تسريع بناء مكونات وعناصر قوتها الذاتية، أي المتراكم من إمكاناتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية.

(١) نفترض وجود مقياس افتراضي من ١٠ وحدات قوة سياسية، ويشمل كافة عناصر القوة القابلة للاستخدام لدى الدولة المعنية العسكرية منها والاقتصادية والثقافية

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

ويتحقق لها التفوق بدرجة أدنى عبر اشغال جانب مهم من إمكانات الدولة B بواسطة إشاعة أجواء التناقض بين الأخيرة وبين الدول الأخرى(مثلاً استخدام الدولة D المالكة لـ ٣ وحدات سياسية) وأية عمل من قبل الدولة B في زمن لاحق T2 لزيادة قوتها يفرض على الدولة A موازاته بعمل آخر يضاعف من قوتها لإبقاء علاقات التوازن الدولي قائمة، وعدم تمكين الدولة B من الهيمنة على البيئة السياسية الدولية.

وكفة علاقات القوى الجديدة ستعمل على إعادة حساب إمكانات القوة. فالدولة A بحوزتها في أفضل الأحوال ٨ وحدات سياسية كاملة. بينما الدولة B سيكون لديها في أفضل الأحوال ٥ ٧ وحدات سياسية قابلة للاستخدام، من ثم سيخضع هذا التوازن لسياسات القوى من أجل الحفاظ عليه من التغيير الجذري عبر رغبة أحد الأطراف في الحصول على أدوار جديدة، أو امتيازات مضافة بشكل يفرض على الدول الأخرى أنماط علاقات وتحديات جديدة، ومن ثم تحمل اكلاف مضافة قد تكون غير مرغوبة.

وفي العصر النووي والتكنولوجيا عالية التطور فإن البيئة الدولية غير مؤاتية لاستخدام القوة(العسكرية بشكل قسري). وهذا ما يفرض اللجوء إلى خيار توازن المصالح (تعطيل الاستخدام المباشر للقوة) عبر المحافظة على تشكيل العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية القائمة. وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والثقافية عبر سياسات الاحتواء، الاندماج، العزل لتوليد مجالات توازن جديدة.

وفي الوقت الحاضر، تتجه كافة مكونات القوة إلى السير في اتجاهين متعارضين،

- الاتجاه الأول، بروز الحاجة إلى الاندماج في مكونات قوة أوسع من تلك الموجودة في الأطر السيادية السياسية الضيقة. بمعنى أن تجد قوة ما قوة سياسية أخرى تتفق وإياها أو تتوافق في العموم، بحسب نوع كل اندماج أو اتحاد. وينتج عن ذلك ظهور قوة سياسية جديدة حصيلة التركيب لعدة مكونات تملك إمكانات مضافة على التأثير في الأحداث السياسية الدولية، أو بدرجة أعلى القدرة على تكوين تلك الأحداث. وإزاء هذه الصورة نجد أن أغلب الدول ذات الإمكانيات المتواضعة سوف لن تجد مسالك ملائمة لإعراض تكوين الأحداث السياسية الدولية أو التأثير فيها. وهي

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

كذلك لن تكون قادرة على تأكيد ذاتها في البيئة الدولية؛ إذا ما بقيت محصورة ضمن إطار إمكانيات القوة الوطنية المتوافرة لديها. بل كذلك لن تكون قادرة على مواجهة الأحداث الدولية تجاهها، أو أن تحد من سلباتها عليها.

والوضع السابق يعمل على تجلي دافع ضرورة مواجهة التحديات التي تفرضها علاقات القوة السياسية الجديدة أولاً للدول غير القادرة على تأهيل إمكانياتها لتصبح متناغمة مع الأدوار السياسية التي تقصد أدائها. أو تلك التي لا تتوافر على إمكانيات سياسية كبيرة. وهذا ما لا يتم الا عبر تحقيق اندماجات مع دول أخرى.

والأسباب التي تقف وراء ظهور هكذا اتجاه ترجع الى اندفاع مكونات القوة من إطارها الوطني الضيق إلى الإطار فوق الوطني (بمعنى الدولي)، عند ذلك تكون المقارنة في إطارها العالمي، وليس في إطارها الإقليمي السابق. ولتحتل كل دولة موقعها على صعيد ساحة التأثير العالمي بحسب ما هو متوافر لديها من إمكانيات وقدرتها على استخدامها مقارنة بنظرائها من الدول الأخرى.

- أما الاتجاه الثاني، فهو انزواء مكونات القوة لدى الدول على الذات لتصبح معبرة عن واقع الدولة، والمنفصلة عما سواها. وهذا ما نجده في المكونات المعنوية والرمزية بصفة خاصة. بمعنى أنه قد تدفع المصالح المادية الى اتحاد أو تعاون بين دولتين أو أكثر من حضارات أو ثقافات مختلفة:- مثلاً الصين وروسيا، أو حتى الهند وروسيا، أو ربما الثلاثة معاً. الا انه ضمن الاتجاه الثاني فان قوة الصين (المكونات الرمزية) تبقى معبرة عن واقع كون الصين تمثل حضارة الكونفوشيوسية في الوضع العالمي السائد والمحتمل أو الممكن. وهي تبحث في ضونه عن دعم لقدراتها التأثيرية في هذا الوضع أكثر منه التصاقها بحضارات أخرى لتعبر من خلال ذلك الاتساق عن موقعها في الساحة العالمية.

وهذا الاتجاه لابد أن يدفع كافة الدول إلى بناء مكونات قوتها السياسية وإعادة تأهيل الممكن منها ذاتياً، و/أو اللجوء إلى التعاون، أو حتى الاندماج، مع دول ذات

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

مستوى متقارب معها في الإطار الحضاري-الثقافي:- مثلاً، الدول العربية تمثل محتوى حضارياً واحداً يمكن أن يتحد ليكون معبراً عن إرادة العرب عالمياً. وقد تلقى الدول العربية مع باقي الدول الإسلامية لتعبر عن محتوى رسالة حضارية لازالت قائمة؛ رغم حدوث تراجع في قوة توهجها، أي الحضارة الإسلامية.

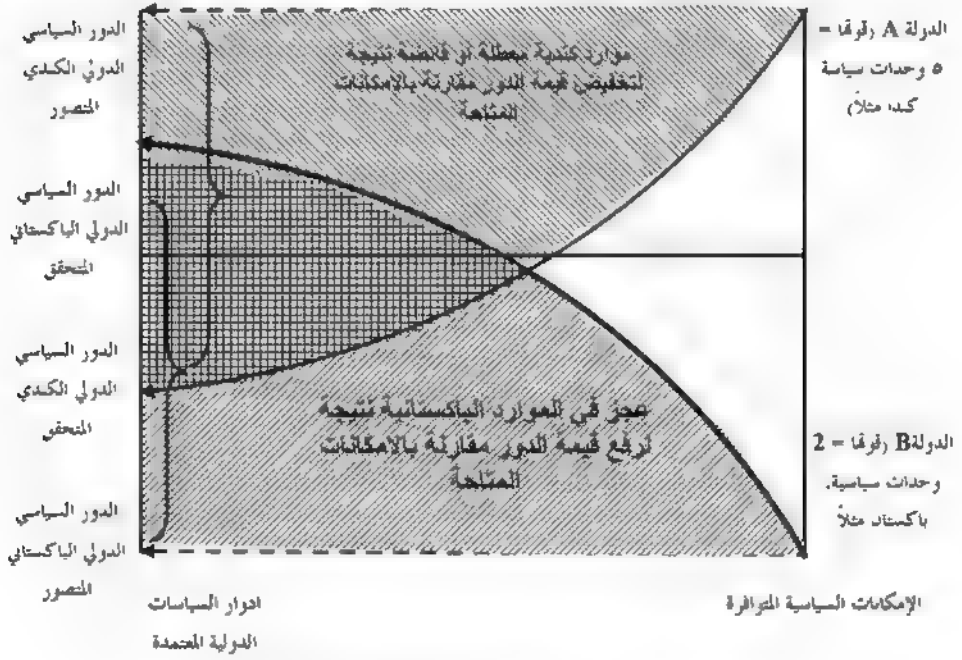
ووفقاً للاتجاهات السائدة سابقة الذكر، تستطيع الاندماجات الإقليمية الجديدة أن تكون قادرة (نسبياً) على ضمان عدم تحقق سياسات عالمية منحازة من جانب الطرف أو الأطراف العالمية اتجاه الاندماجات تلك. وتزداد هذه القدرة، على النطاق العالمي، إذا ما توافر اتفاق وتفاهم يجمع الاندماجات الإقليمية (أو القسم الغالب منها)، وبما يؤدي إلى زيادة نصيب الأخيرة من إمكانات القوة السياسية المؤثرة عالمياً. أو إذا ما أنفرط عهد توافق الأطراف العالمية (الولايات المتحدة- القوى الكبرى، القوة الكبرى- القوى الكبرى) في سياساتها تجاه بعض أو نحو الأطراف الدولية الأخرى.

والتوازن في نظر كل دولة كما نستشف مما تقدم هو الوضع الذي تتناغم فيه إمكانات القوة المتاحة لديها مع المنجز من أدوارها السياسية الدولية (المرغوبة). وإذا ما أصاب هذه العلاقة اختلال فأن الطرف المقصود سيعاني أما من عدم فاعلية سياساته أو عدم تأهيل موارده لمستوى دوره الدولي القابل للتصور والحدوث- وهذا ما سيدفع أطرافاً أخرى إلى إعادة ترتيب المواقع المؤثرة دولياً، ومن ثم فرض علاقات قوى جديدة معه.

وهذا التصور البسيط لمفهوم التوازن يمكن أن يسحب على التوازن الدولي ذاته، كما سبق ذكره.

والملاحظ أن كل موقع دولي ينطوي على التمتع بامتيازات معينة ويفرض التزامات مقابلة تتناغم في علاقاتها مع التوازن بين الإمكانيات المتاحة والسياسات المتبعة للطرف المعني.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية



الشكل التوضيحي رقم (١)

الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

وعليه تكون العلاقة ما بين المؤهل من الإمكانيات السياسية والدور السياسي الدولي من نمط العلاقات الوثيقة. لكن متى تكون الدولة المعنية راضية/قانعة بالنظام الدولي القائم، ومتى تسعى الى تغييره؟

الواضح، انه لا توجد سياسات خطية بسيطة في إطار الوضع أعلاه، انما هي عبارة عن منحنيات، أي محاولة لتقليل الاكلاف والالتزامات الى اننى حد ممكن ورفع الامتيازات والفوائد الى أقصى حد ممكن، لذلك يلاحظ ان الأدوار السياسية المتحققة لا تتوافق بالضرورة مع الأدوار السياسية المفترضة، أي لا تتوافق مع مستوى الإمكانيات السياسية المتوافرة مثال ذلك علاقة الدور الكندي والباكستاني بمواردهما.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

يرجع ذلك، في أحيان، الى ما تتيحه علاقات القوة الدولية من إضافة على الإمكانيات الذاتية المتاحة او تعطيل استخدام قسم آخر منها (لوجود علاقة غير تعاونية)-علاوة على تباين دوافع الدول في الحاجة الى خوض التفاعلات الدولية.

ويرتبط الدور السياسي بموقع الدولة في الهرم الدولي وتوازناته. فالدولة تسعى الى تغيير التوازن رغبة منها في تنفيذ ادوار دولية ذات قيمة سياسية جديدة، اذا حصل واحد او اكثر من الاتي ،

- أ. تغيير نصيبها من إمكانيات القوة الدولية التي تملكها زيادة او نقصاناً مقارنة بالغير.
- ب. اذا ما زاد تحملها للاكلاف من جراء الوضع القائم بصورة اكبر من قدراتها على تحملها.
- ج. اذا توقعت الحصول على مكاسب جديدة، ذات قيمة، من جراء تغيير التوازن القائم.

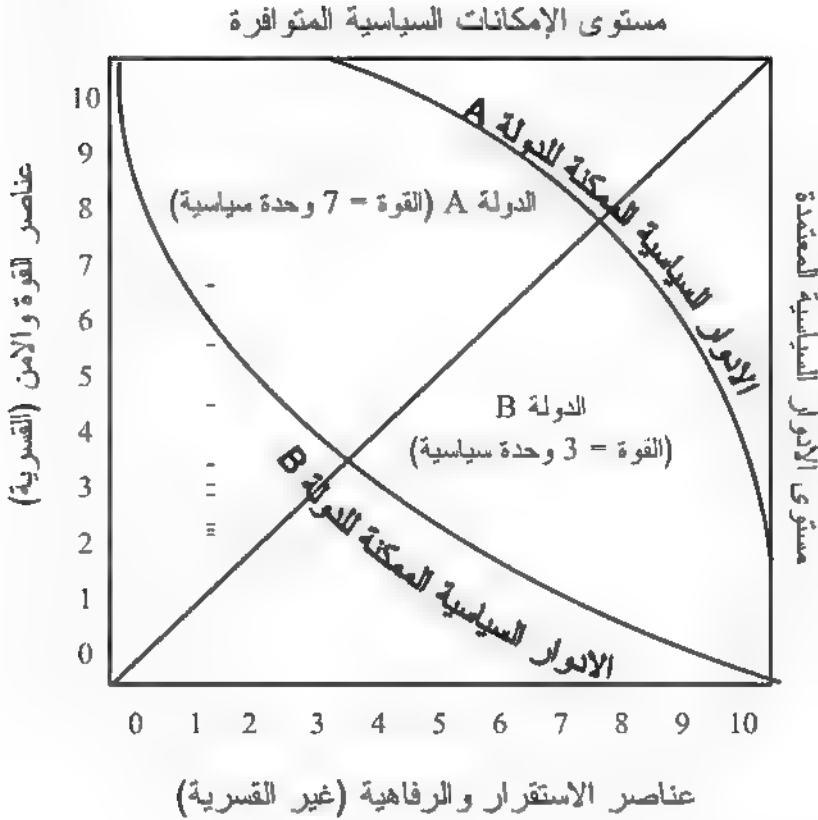
في العموم، يمكن تصور إطار عام للخيارات الاستراتيجية، والأهداف التي قد تعطي فاعلية اكبر للدولة المعنية في حالة اعتمادها في البيئة الدولية، كما موضح بالشكل رقم (٢).



توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الشكل التوضيحي رقم (٢)

منحتى التباين للأهداف والخيارات التي يمكن اختيارها في ضوء الموارد النادرة



الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

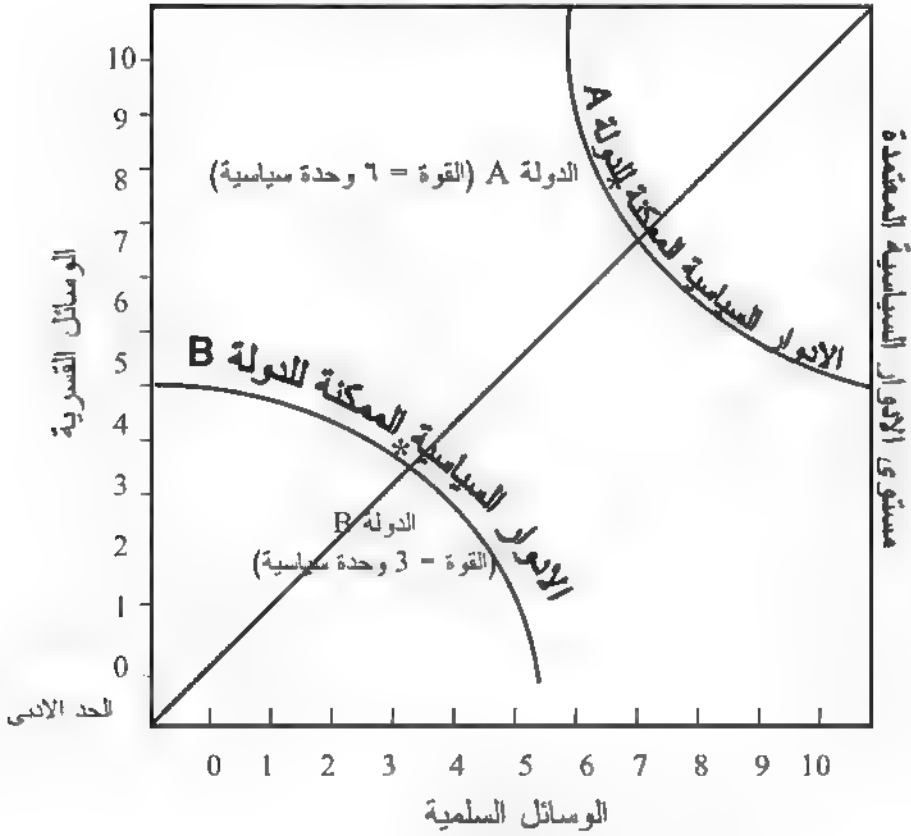
بمعنى أن إمكانيات الدولة A تتيح لها تنفيذ خيارات وأهداف الرفاهية بدرجات عالية في الوقت الذي تستطيع فيه تلبية متطلبات أمنها وبناء قوتها. أما الدولة B فإن هكذا مرونة غير متوافرة. فبناءها لعناصر القوة (العسكرية خاصة) سيكون على حساب قدرتها على تحقيق التنمية. والعكس صحيح كذلك.

الشكل التوضيحي رقم (٣)

مستوى التباين المحدد للاستراتيجيات التي يمكن اختيارها

في ضوء الوسائل المتاحة

مستوى الإمكانيات السياسية المتاحة



الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ومن الشكّلين السابقين يتضح أن لكل دولة حد أدنى من الأهداف والخيارات الاستراتيجية القابلة للتفّيد. وحداً أقصى منها، ويتم الموازنة بينها في ضوء المصلحة القومية. فالرغبة في إنجاز المزيد من أهداف الرفاهية سيكون بالتأكيد على حساب تحقيق متطلبات الأمن. والدول تختلف في رصد الإمكانيات لذلك، وفي تنفيذها لأدوارها الدولية، ومن ثم فإن رصد الإمكانيات في عمل سلمي سيكون على حساب قدرتها على تهيئة متطلبات عمل قسري.

ويعد إدراك موقع الدولة في خارطة علاقات القوة الدولية، وإدراك موقعها في المنحنيات السابقة، خطوة ميسرة لفهم تعاملاتها الدولية، سواء ما كان منه على صعيد رصد الإمكانيات الأمل أو على صعيد استجابات الدول الأخرى لها. وهنا يذهب الكاتب السياسي أي. هـ. كار إلى القول أنه "إذا تم الاعتراف بقوتك فإمكانك عموماً تحقيق أهدافك بدون استعمالها"^(١)

٦. النظم الإقليمية والتوازن الدولي.

وفي ضوء فهم الدولة لموقعها في الخريطة السابقة وتعريف القوى الأخرى لهذه المكانة تستطيع الدولة المعنية اعتماد سياسات القوة اللازمة في النظام الدولي التي تضمن أقصى قدر من حماية مصالحها، وتحقيق أدوارها المرسومة. ووفقاً لذلك يمكن تفسير الرؤية المتبادلة بين الإقليمية (نظاماً وقضايا)، والعالمية (قوى وقضايا)^(٢). ورغم التطور الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليمية، وبروز ظاهرة التكامل الإقليمي بيد أن وضع تعريف محدد للإقليم يواجه صعوبات جمة^(٣). فإذا ما حاولنا دراسة وضع تركيا مثلاً سنلاحظ أن المسألة تبقى مفردة بطبيعة الموقف نفسه الذي

(١) لهذا السبب يقلّ استخدام القوة.

(٢) في ضوء الفهم أعلاه، يمكن للقوة الإقليمية أن تستشع حدود حركتها في النظام الدولي. والأمر نفسه ينطبق على القوى الكبرى في حركتها نحو النظم الإقليمية.

(٣) Theodore A. Coulombus and James H. Wolf- Introduction to International Relations. OP. Cit. P:295.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

يدور حوله الحديث. فتركيا طرف (فاعل) في أكثر من نظام إقليمي، فهي قوة: شرق أوسطية، متوسطة، بلقانية، آسيوية، إسلامية، نامية، وأطلسية.

رغم ذلك ظهرت محاولات عديدة لدراسة وتعريف النظام الإقليمي. فالبعض^(١) يذهب الى تعريفه بوصفه نظاماً فرعياً ضمن إطار البيئة التي يتشكل منها النظام الدولي. ويشير الى مجموعة دول تنتمي الى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المحصلة، الولاء... بحيث تقم أساس تعاملها على الشعور الذاتي بالتمايز والتعاون وربما التكامل في مرحلة لاحقة في مجالات الامن والاقتصاد^(٢).

فماذا نقصد بالنظام الإقليمي، وماهي علاقة هذا النظام بالنظام الدولي. ومن ثم بالتوازنات الدولية؟

نحن نعتد ما يذهب اليه الاستاذ ناصيف حتي من تعريف النظام الإقليمي بأنه يشمل أية كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي)^(٣). ومما تقدم، نلاحظ أن النظام الإقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها. وأحياناً تنقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقنناً في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد. وبهذا قد يشمل النظام دولاً متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. وقد لا يشمل النظام دولاً متجاورة، بمعنى أن الإقليمية ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي (كالروابط القومية، التاريخية، الاقتصادية، والحضارية،...).

ونتأسس الإقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمان مصالحها المشتركة. واستثمار مزايا المنطقة السياسية. فإقامة نظام إقليمي يشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة ونأسس علاقات إقليمية مميزة. علاوة على توافر الإرادة السياسية.

(١) د. هاني الحديثي: سياسة باكمستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، ص ٢٤-٢٥.

(٢) تكاد تلتقي التعاريف في تحديد شروط وجود نظام إقليمي معين.

(٣) ناصيف حتي: "الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة"، ص ٢٥٧.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

والنظام الإقليمي قطعة مميزة في المحيط الدولي. فإمكانات معظم قواه تتدرج في إطار القدرة على خوض تفاعل إقليمي مكثف. وخارج دائرة الإطار الإقليمي سيكون تفاعلها أما غير فاعل سياسياً - عسكرياً، أو غير مجدي اقتصادياً. فاللفاعلية السياسية لتلك الدول واضحة في المجال ما بعد الإقليمي. بعبارة أخرى أن المجال الإقليمي هو إطار التركيز الهادف لسياسات (استثمار الموارد والإمكانات) القوى الإقليمية.

ويحوي النظام الدولي عدة نظم إقليمية تؤثر في بعضها البعض. وتؤثر على النظام الدولي ككل، كما هو الحال في نظم شرق آسيا، جنوب آسيا، غرب آسيا مثلاً. وتعتمد القوى الكبرى في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية. فهي تعتمد إلى جعل تلك النظم تابعة لها. أو محيدة في علاقات القوة التي تبديها^(١). وهكذا تصبح التوازنات الدولية سلسلة غير منتهية من توازنات إقليمية متفرعة عنها، مثل تركيا والمنطقة العربية، تركيا ووسط آسيا، تركيا و أوروبا، تركيا والعالم الإسلامي. علاوة على التوازنات بين القوى الكبرى.

وترجع أسباب علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي إلى المتغيرات الآتية:-

- أ. أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة. وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي. فإقليم أوروبا، أو شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب،
- ب. ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي. فالهند وباكستان مثلاً يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل جنوب آسيا إقليمياً مهماً في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.
- ج. درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية. فكلما زاد هذا التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية. وخلافه صحيح أيضاً، حيث يكون النظام الإقليمي مجالاً لتصرف السياسة الدولية للقوى الكبرى.

(١) أحمد نبوس:- أزمة النظام الإقليمي العربي. (بنغازي. جامعة قاريونس. ١٩٩٧). ص ٢٥.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

والأنموذج الأوربي مثال على الحالة الأولى الفاعلة، وخلافه الأنموذج العربي. وفي أي نظام إقليمي يوجد نظام للتوازن واضح في الغالب. وتوجد سياسات للتوازن. فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الأدوار السياسية... وهذا ما قد يولد نظاماً إقليمياً مركزياً (فيه دولة قائدة) كما في علاقة روسيا وشرق أوروبا سابقاً. أو نظاماً إقليمياً توجد فيه قوتان إقليميتان، كما في نظام جنوب آسيا حيث هناك الهند وباكستان. أو قد يوجد نظام إقليمي متعدد القوى، كما في النظام الإقليمي العربي حيث توجد عدة (قوى) إقليمية: مصر، السعودية، سوريا... وفي النظام الإقليمي ذي الدولة القائدة يلاحظ أن القيم، الممارسات وعلاقات القوة للدول الأخرى فيه تكون محددة. وأدوارها السياسية تكون متوقعة، فالدول الصغيرة لا تتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي؛ إذا ما كانت غير قانعة به؛ إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات حماية (تبعية) تضمن وجود مظلة حماية النظام الدولي لها. أي تنفيذ سياسات إقليمية محددة الأبعاد والأدوار، تضمن تحقق مصالحها القومية تعهدات والتزامات مع قوى كبرى لها مصالح في الإقليم. وتعتمد القوى الكبرى على تهيئة الإمكانيات السياسية المناسبة للدول الصغرى في سبيل هذا الغرض. وفي هذا النظام، يمكن للقوة الإقليمية أن تعتمد سياسات التوازن، إذ لم يكن هناك تدخل خارجي مقصود. حيث تتوافر القوة الإقليمية الكبرى على إمكانات فرض أشكال العلاقات، وتنفيذ التزامات إقليمية دون أن يصاحبها إجهاد لمواردها طالما أن الإمكانيات الذاتية الصغيرة للدول الإقليمية الأخرى تجعل أشكال منافسة للقوة الإقليمية محدودة للكلفة. ومن النماذج على هذا النظام علاقات روسيا الاتحادية بدول جوارها الإقليمي حالياً. وفي النظام الإقليمي الثنائي القيادة، تكون الإمكانيات موزعة نسبياً بين قوتين، الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور، ومن سلوكيات إقليمية متوقعة. ففيه، تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ^(١).

(١) أنظر د. محمد السعيد أدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، ص ٢٥١-٢٥٣.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

كما تكون فرص التدخل الدولي قائمة. إذ تسعى كل قوة إقليمية كبرى إلى ضمان حصولها على دعم خارجي لتأمين تفوقها الإقليمي أو بدرجة أدنى عزل منافستها، والتي قد ترتقي إلى مرتبة الطرف الخصم.

أما سياسات التوازن في هذا النظام فإنها أكثر تعقيداً من سابقتها في النظام الإقليمي أحادي القيادة. فقد تندفع القوى الإقليمية الكبرى نحو الدول الصغرى لكسبها ضد منافستها أو خصمها. أو قد تلجأ إحدهما أو كلا القوتين إلى البيئة الخارجية لضمان الحصول على دعم مضاف لها.

وفي حالة وجود سلاح نووي لدى القوى الإقليمية تكون فرص هذه القوى في فرض سياسات محددة غير مؤكدة النجاح. فالقوى الكبرى تتدخل حتى لا يتطور الصراع الإقليمي إلى مستويات تضر بمصالحها. وبذلك تخضع علاقات القوة للقوى الإقليمية إلى تأثير البيئة الدولية، وهذا ما نتلمسه في إقليم جنوب آسيا.

ولخيراً في النظام الإقليمي متعدد الأقطاب، يلاحظ عدم وجود شكل محدد للدوار السياسية القابلة للتوقع. الأمر الذي يجعل هذا النظام غير متميز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن إمكانات أطرافه (في ظرف تباين وتقاطع دوافع السياسات الإقليمية) تكبح إحداها الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية.

أما سياسات التوازن الإقليمية في هذا النظام فإنها في الغالب لا تتعدى ثلاث سياسات هي:-

- أ. وجود هامش مناورة سياسية واضح لأطراف النظام الإقليمي سواء نحو الارتباط داخلياً مع بعض أو الارتباط بالقوى الكبرى، أو نحو الصراع مع بعض،
- ب. الرغبة الدائمة بالتغيير، حتى تصل القوى الإقليمية إلى أفضل صياغة لنظمها الإقليمي، بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية. فيكون للتناقص والنزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه، علاوة على تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوة.
- ج. التوافقات المحددة في ظرف وجود السلاح النووي. ومن صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية، وعدم الدخول في صراعات حادة نظراً لأكلافها غير المقبولة دولياً. وهذا ما نلاحظه في أوروبا بشكل واضح.

ومن جهةها، تنتظر القوى الكبرى لكل نظام إقليمي من زاوية مصالحها الخاصة. ومن زاوية أهمية ذلك الإقليم في السياسة الدولية بشكل عام. فهذه القوى تحاول الإجابة عن السؤال الآتي:- هل ضمان السيطرة على النظام الإقليمي يضمن ويعزز موقعها في سلم الهرمية الدولية. أم أن تدخلها فيه سيكون مكلفاً وغير مجد سياسياً؟ ومن ثم تتصرف على وفق الإجابة عليه.

وتدرك الولايات المتحدة أهمية الحفاظ على وجود فاعل لها في الأنظمة الإقليمية. فهي غير قادرة على الاستمرار بفرض هيمنتها على النظام العالمي ككل، الذي تجهد التزاماته الإمكانات الأمريكية وتستنزفها. كما أنها تواجه اليوم تحدي ظهور عدة قوى كبرى. وبفعل اختلال ميزان القوى العالمي لصالح الولايات المتحدة^(١) فإن تلك القوى لا تجازف في إظهار معاداة لها. بيد أن هذا لا ينفي أن توسيع تلك القوى لمجالات نفوذها في النظام الدولي يفيد بالمحصلة بتقليص في النفوذ الأمريكي، وأن كان على صعيد النظم الإقليمية؛ في المرحلة الأولى.

في حين، نجد أن الأوضاع الإقليمية صارت تتصف بالمعاني الآتية:-

- أ. الاستقلال النسبي لبعض الأنظمة الإقليمية في إطار العلاقات البينية، وتبعيتها استراتيجياً للنظام العالمي الأحادي. لذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة لا تتدخل في الأنظمة الإقليمية إلا عند الضرورة. فالقوى الإقليمية الكبرى قادرة على إحداث تحولات إقليمية إيجابية لصالحها؛ لكنها لاتصل الى درجة التقاطع مع مصالح وسياسات الولايات المتحدة في الإقليم.
- ب. المنافسة بين الأنظمة الإقليمية المختلفة؛ وفيه نلاحظ أن القوى الإقليمية تتعاطى علاقاتها ليس بأسلوب استنزاف الوقت وتناقض المصالح، إنما عبر استثمار الوقت والرغبة بضمان تحقيق المصالح، والمنافسة. ولننظر

(١) Helmut Sonnenfeldt: "Notes on the Band Between Existential Deterrence

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

مثلاً إلى الهند وإيران ... التي باتت تتطلع إلى رفق عناصر قوتها لتكون بمستوى يؤهلها للتعامل مع متطلبات الأدوار التي ترسمها لنفسها.

ج. تقوم الولايات المتحدة بدور حامل الميزان بين أكثر من قوة على النطاق العالمي، وبين قوى النظم الإقليمية المختلفة على نطاق الإقليم الواحد. فهي حامل ميزان بين الأقاليم (الاتحاد الأوروبي، شرق آسيا، جنوب آسيا...)، وهي حامل ميزان في تفاعلات القوى الأوروبية، وفي تفاعلات الصين واليابان، وفي تفاعلات الهند وباكستان...

وإزاء عدم قدرتها على مجاراة الولايات المتحدة، صارت القوى الكبرى تتطلع نحو توفير مجالات إضافية للحركة (جغرافية أو سياسية)، داعمة لها^(١). أو في الأقل غير مؤيدة للولايات المتحدة. رغم ذلك تترك تلك القوى أن الأنظمة الإقليمية في الغالب تبقى محدودة الفاعلية دولياً-فالاهتمامات الإقليمية تركز في الغالب عند زاوية ضمان البقاء. وهذا ما يلاحظ من خلال تعاملها مع السياسة الدولية من زاوية اللاتعرض، والقبول بالوضع الدولي القائم. وفي أفضل الأحوال الحصول على مرتبة أدنى أفضل. ومن ثم فركون القوى الكبرى إليها لإعادة تشكيل النظام الدولي يندرج في إطار الاستحواذ على مواردها، وتوفير مجالات جغرافية داعمة لأهداف سياستها الخارجية في أفضل الأحوال.

والصورة السابقة تجعل القوى الكبرى قادرة على التدخل في الأنظمة الإقليمية، وفي تدخلها تستطيع إعادة تشكيل السياسات الإقليمية (نظام التوازن ولسياساته). وأشد ما يكون ذلك في النظام الأحادي القطب حيث تكون القوى الكبرى الملاذ الوحيد لحركة الدول الصغرى خارج دائرة التبعية للولايات المتحدة. وأقل إمكانات التدخل الفاعل للقوى الكبرى في النظم الإقليمية نلاحظها في النظام متعدد الأقطاب.

(١) مثال ذلك سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

وفي العصر النووي، تتجه علاقات القوى الكبرى وسياساتها صوب دعم توازن المصالح أكثر منه نحو دعم توازن القوى. ولا تميل تلك القوى الى التورط في صراعات مع بعض من أجل دول صغيرة.

وفي ضوء ما تقدم نتساءل هل يمكن بناء توازن دولي عبر إعادة تشكيل العلاقات والسياسات الإقليمية (نظام التوازن وسياساته)، بواسطة القوى الكبرى؟

❖ الولايات المتحدة وسياسات التوازن الدولي

تجد الولايات المتحدة في سياسات القوة ما يمكن ان يحقق مصالحها. فالفارق الواضح في إمكانات القوة بينها وبين الدول الأخرى يعطيها فسحة للتعامل مع طموحات وسياسات تلك الدول بمرونة أكبر؛ بحيث لا تستطيع الأخيرة تنفيذ سياسات تتقاطع والمصالح الأمريكية. وإذا ما استدعت الضرورة (تحقيق المصالح الأمريكية) فإنها قد تلجأ إلى خيار استخدام القوة بأسلوب القسر ضدها.

والأكثر من ذلك، ان الولايات المتحدة تتطلع إلى بناء نظام دولي يلبي مصالحها، ويفرض قيمها على الآخرين ويكون تدخلها في شؤونهم مبرراً. والتحول نحو هكذا نظام سيكون متناعماً مع علاقات القوى الراهنة من حيث توزيع الالتزامات والمزايا؛ حيث أسبقية الولايات المتحدة فيهما. لكنه خطوة متقدمة نحو كبح جماح تطور مفردات وعناصر قوة القوى الأخرى إلى مستويات غير مؤثرة بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة.

ومن ثم ستكون كافة القوى الكبرى والإقليمية واقعة تحت ضاغط الاستحابة الدائمة للسياسات والدوافع الأمريكية، طمعاً في كسب رضاها في المرحلة الراهنة لغرض المساومة في مراحل مقبلة؛ طالما أنها لا تستطيع مجابهتها؛ وهي غير راغبة في ذلك.

ونتساءل، هل يستوي موقع الولايات المتحدة العالمي مع ما متاح لها من إمكانات قوة داخلية، ومن فرص خارجية؟ وكيف تلجأ الى تكييف وضع انتشار مكونات القوة دولياً الذي يحمل في ثناياه تراجع مرتبتها في سلم التنافس الدولي؟

❖ القوة في السياسة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة إلى محاولة فرض أنموذجها وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العالم^(١)، وهي تملك الوسائل الداعمة لتحقيق هذه الغاية. كما تملك رؤية وتصور قيمي معين تتوخى تعميمه^(٢). فعلى ماذا يتأسس التوجه الأمريكي؟

تكتسب سياسة الولايات المتحدة أهميتها وقوتها في المكونات والعناصر الداعمة لها، سواء ما كان منه موارد ذاتية؛ أي ما تملكه من موارد وإمكانات. أو ما كان منه عناصر خارجية، من قبيل التحالفات والارتباطات الأمنية:- حلف شمال الأطلسي، والمعاهدة الأمريكية اليابانية..، أو جراء ما تتيحه البيئة الدولية من فرص قابلة للتوظيف:- عدم وجود أراده لمقاومة الولايات المتحدة. فالأخيرة قد أنفقت على شؤون الدفاع (٣١٠ مليار) دولار، عام ٢٠٠١ مقارنة بالأنفاق العسكري العالمي البالغ (٨٣٩ مليار) دولار^(٣). كما ووصل ناتجها القومي إلى (٩٨٣٧.٤ مليار) دولار، عام ٢٠٠٠، مقارنة بالناتج القومي العالمي البالغ (٣٠٣٥١.٤ مليار) دولار^(٤). وكان نصيبها من إجمالي التجارة الدولية (٢٠٢٩،٢١ مليار) دولار، عام ٢٠٠٣، مقارنة إلى (١٤٢٠٤،٩٩ مليار) دولار إجمالي حجم التجارة الدولية^(٥).

وتتضاعف قيمة تلك الإمكانيات بفعل تملك الولايات المتحدة الرغبة والإرادة لممارسة دور القوة العظمى. وما تعرضت له في أيلول عام ٢٠٠١، من تدمير لمبنى مقر منظمة التجارة العالمية، وجناح في وزارة الدفاع الأمريكية، لم تحدث تحولاً جذرياً

(١) مثل هذا الاتجاه في السياسات الأمريكية سبق أن اعتمدته قادة سابقين أمثال روزفلت الفائل * أن قدرنا هو أمريكا العالم.

ترجمة أحمد صدقي مراد. (القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢). ص ٩.

(٢) أحمد عبد الرزاق شكاره: الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد.

(٣) SIPRI Yearbook. (Solna, Sipri. 2001) PP: 270 – 289.

(٤) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠١) ص ص ١٧٨-١٨١.

(٥) Monthly Bulletin of Statistics No. 10. (NY, UN. 2004). pp: 14.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

في السياسات الأمريكية العالمية بقدر ما عجلت بظهور موقف أكثر تشدداً في إظهار قيادتها للعالم^(١).

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه، ماذا تعني القوة في السياسة الأمريكية؟

لقد باتت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. وهي قادرة على "التدخل في أي جزء من المعمورة"^(٢). وصارت تتعامل مع القوة العسكرية بوصفها أحد أهم خياراتها الاستراتيجية الناجعة. ويزداد قيمته بفعل توجهاتها السياسية الدولية، وما تهدف إلى تحقيقه^(٣). فهي تسعى إلى ضمان تفرداها العالمي سواء عبر سياسة ردف عناصر القوة الذاتية بعناصر مضافة أو من خلال حرمان القوى الأخرى من القدرة على منافستها الزعامة على العالم - وأضعافها.

يمكن بيان موقع القوة في الفكر الأمريكي من خلال ما أظهرته الإدارات المختلفة من لغة خطاب سياسي تشير صراحة أن الولايات المتحدة ستعمل على تصريف السياسة الدولية عبر بوابة الرضى ومشاركة القوى الأخرى. لكنها ستكون مستعدة للعمل بصورة منفردة إذا ما اقتضت مصالحها ذلك^(٤). ويحظى خطابها السياسي هذا بدعم ثمة ممارسات عملية تجسد نزوعها نحو إبراز تفاعلات دولية، وطمس لمعالم تفاعلات أخرى غير مرغوبة أمريكياً. ويسترسد هكذا خطاب بفرضيات خمس تقوم عليها مياسة الولايات المتحدة العالمية. وهي^(٥):

أ. **الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة.** يعد نهج استعراض القوة (النزعة القسرية) من المظاهر الواضحة في عموم السياسة الأمريكية، وتحديدًا بعد أحدث ١١ أيلول عام ٢٠٠١.

(١) أ. يلاحظ أن نحو ٥٧% من ثروة العالم هي بيد الولايات المتحدة مباشرة.

(٢) هنري كيسنجر: الدبلوماسية. من الحرب الباردة حتى يومنا هذا.

(٣) Paul Schott Steven:- U. S. Armed Forces and Homeland Defense

(٤) A. K. Kislov:- "The Future World Order and Legal Aspect of Application of International Sanctions".

(٥) أنظر خضر عباس عطوان: "الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان". مجلة الحكمة. بغداد. ع/٢٩/٢٠٠٢. ص ص ٤٥-٤٦.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

- وتترجع الولايات المتحدة على قمة النفوذ في السياسة الدولية لثلاثة أسباب،
- الموقع الفريد الذي اتخذته للسيطرة الأمريكية على النظام الدولي،
- وجود حلفاء لها في أكثر من نظام إقليمي.
- القوة العسكرية، والهيئات الاستخبارية الأمريكية^(١).

ونقف مكونات القوة الأمريكية الذاتية في مستوى غير مسبوق لا تكافئها القوى الأخرى. وهي فضلاً عن ذلك تحظى في العموم بالدعم من حلف شمال الأطلسي، في حين تتشغل هذه القوى في توظيف معظم عناصر قوتها نحو تثبيت بينتها الإقليمية (أو العمل نحو إعادة صياغة توازناتها). وفي أفضل الأحوال لا تتجرأ أي من تلك القوى على تجاوز وضع الولايات المتحدة المركزي في نظمها الإقليمية: شرق آسيا، النظام العربي، أوروبا.. فتدخل الولايات المتحدة يعيد صياغة تلك النظم على نحو مغاير لما هو قائم فيها من توازنات. وهذا ما يجعل كافة القوى مشدودة إليها^(٢).

والأهم من ذلك أن هذه القوة، أي الولايات المتحدة، يهيمها أن تبقى القوة الأعظم في العالم، طالما أن ذلك يحقق لها إشباع دوافعها في التفرد بالنظام الدولي.

ب. الولايات المتحدة قوة غير قاتعة بالنظام الدولي. يتيح وضع القوة العظمى للولايات المتحدة مرونة وحركة سياسية واسعة نسبياً في التعامل مع علاقات القوى الدولية وبما يخدم المصالح الأمريكية. كما يجعل القوى الدولية تتطلع إلى ترضية الدوافع الأمريكية، أو التوافق مع السياسات الأمريكية. بيد أن ذلك لا يرضي كامل دوافع الأخيرة في إعادة تشكيل (النظام الدولي)^(٣). فبعض القوى تبدي ممانعة أو تنزع

(١) برانلي أ. تاير: السلام الأمريكي والشرق الأوسط. ترجمة د. عماد فوزي شعبي. (بيروت. الدار العربية للعلوم. ٢٠٠٤) ص ٢٠.

(٢) يذهب توماس دونالي، نائب مدير مشروع الفرق الأمريكي الجديد، إلى أن 'الأمريكيين باتوا معتادين على إدارة العالم.

(٣) كما لم تستطع أن تصل بالنظام الدولي إلى مرحلة نهاية التأريخ، رغم ما تهيئ لها من حظوظ وفرص خلال العقد الماضي. أنظر،

Fouad Ajami - "America and The Arabs The sentry's solitude Foreign Affairs. (NY) Vol. 80, No. 60, 2001. PP:15-16.

البحث الأول- توازن القوى- المفاهيم

نحو عدم تقبل أو الانسحاق وراء سياساتها. وأحياناً أخرى تعارضها (وتعمل على تقويضها) إذا ما تعارضت مع مصالحها.

والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لم تصل بالنظام الدولي إلى مستوى إيجاد وسائل وآليات تدعم حركتها العالمية، وتكبح جماح حالات انفلات القوى الأخرى عما ترغب هي به.

ما تقدم يجعل الولايات المتحدة غير قانعة بالنظام الدولي الراهن^(١). إنما عليها العمل باتجاه تقويضه، وتوليد نظام جديد يعيد تكييف علاقات القوة بين القوى المختلفة.

ج. الاتجاه نحو القوة غير قابل للتعديل. يعيش النظام الدولي مرحلة إعادة انتشار لمكونات القوة وعناصرها المختلفة أفقياً وعمودياً. فمكانه القوة العسكرية تتراجع، في العموم، مقابل إعطاء وزن مضاف للمكونات الاقتصادية والحضارية الثقافية، في تقرير مكانة القوى المؤثرة في ذلك النظام. وانتشار المكونات الاقتصادية والحضارية- الثقافية بين أكثر من قوة واحدة يجعل النظام الدولي يتجه صوب الانفتاح على علاقات التأثير المتعددة، طالما أن مكانة الولايات المتحدة في هذه المكونات لا تتعدى أن تكون قوة بين القوى. وقد لا تكون هي الأولى فيها بالضرورة^(٢).

إن إعادة انتشار مكونات القوة دولياً سيعمل على استنهاض قطبية جديدة تحل محل القطبية الأحادية القائمة. والفكر الأمريكي للمهتم باكتساب مكانة مرموقة ومتقدمة في النظام الدولي لن يرضى بالتأكيد برؤية تراجع مكانة الولايات المتحدة في الهرمية الدولية.

لهذا أخذت الأخيرة بالعمل منذ فترة ليست بالقصيرة على مسارين،

- أولهما، جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض ومن ثم احتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة، أو تنافسها.

(١) لذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة قد شرعت بتنفيذ خطة إعادة الانتشار العسكري، من حيث نوع للتجهيزات ونوع الاستراتيجيات. وتهدف في العموم إلى الإطاحة بالخصوم بدءاً من القوى غير النووية وانتهاءً بروسيا والصين.

(٢) المرجع السابق

توازن القوى المالية والتوازنات الإقليمية

- وثانيهما، العمل على تقوية عناصر القوة سواء ما كانت ذاتية أو كانت بفعل استثمار تناقضات البيئة الدولية.

... لهذا صرنا نجد اتجاهاً غير مسبوق من قبل الولايات المتحدة نحو زيادة معدلات إنفاقها على القطاعات العسكرية، وعلى البحث والتطوير. وكذلك نحو تثمين القيمة السياسية لتبالاتها الدولية المختلفة العسكرية، التحارية، الثقافية... فهذا سيفتح آفاقاً أرحب أمام الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم أمام السياسة الأمريكية. فإضافة إلى المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها جراء التوسع في تلك المبادلات، فإنها ستنتهي إلى ربط القوى الأخرى بالمنظومة الأمريكية بشبكة من المصالح لا تستطيع الانفكاك عنها، ومن ثم فإنها لن تستسهل اكلاف مقاومة الولايات المتحدة.

د. جدوى اعتماد سياسات التدخل. توجد ثلاث عقائد في سياسة الولايات المتحدة ظهرت بشكل واضح منذ أحداث أيلول ٢٠٠١، وهي (١):

- ١- تبذل الولايات المتحدة كل جهد لفرض مبادئها في السياسة الدولية.
- ٢- تفعل الولايات المتحدة كل ما هو ضروري لتبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم. وقد قال الرئيس جورج بوش "ان أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي وسوف تحافظ عليها".
- ٣- طالما ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار القوة وسياسة الردع للتعامل مع التهديد الذي قد تتعرض له، ينبغي عليها إجهاض أي تهديد ومباغثة العدو بالمعركة وإفشال خطته.

ويتيح التدخل في القضايا أو المناطق الدولية المختلفة للولايات المتحدة التحكم بنسب التطور فيها، سواء تم ذلك عبر إنكاء مشاهد مرغوبة. أو بكبح وتحجيم المشاهد غير المرغوبة بها. ودون اعتماد هكذا سياسات ستكون الحالة الطبيعية خلال المستقبل المتوسط في أقل تقدير هي تندي ما تملكه من عناصر قوة مقارنة بما تملكه القوى الأخرى. وسيصبح من الصعب عليها مجاراة تلك القوى إلا عبر التزامات مكلفة، ربما

(١) برانلي أ. تاير: السلام الأمريكي والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص ٣٣-٣٤.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

لا تستطيع تحملها جميعاً خصوصاً إذا توافرت القوى الأخرى مجتمعة أو بعضها على إرادة مقاومة الولايات المتحدة، وانتزاع الريادة منها. ويذهب الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي الى القول: "إن الفرضية الضمنية من علاقات الولايات المتحدة الدولية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة والعقيدة التي تصاحبه يجب أن يكون عاماً. إن أي شيء أقل من هذا لا يُعد مقبولاً ولا يمكن التسامح مع أي تحدٍ... إن كل عمل والحالة هذه يتخذ الولايات المتحدة لنشر نظامها وعقيدتها هو عمل دفاعي"^(١). ويقدم لنا النموذج الأفغاني مثلاً صارخاً على أسلوب التدخل الأمريكي. فالولايات المتحدة لم تستطع التزام جانب السكوت نحو الأحداث التي حصلت في ١١/أيلول عام ٢٠٠١^(٢). وهذا ما قاد بها إلى دخول الحرب. وما ينطبق على أفغانستان ينطبق على دور الولايات المتحدة كذلك في الأزمات المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا، بعد أن صارت تلك القوى الآسيوية منافساً للولايات المتحدة وعلى التدخل في الخليج العربي بعد عام ١٩٩٠...

هـ. حيالة القوة يضمن استمرار الهيمنة. في ضوء نتائج الفرض السابق سيكون أمام الولايات المتحدة فرصة ضمان بقاء هيمنتها الدولية. فهي ستعمل على عدم تحقيق تلك القوى لنمو طبيعي، أو فوق طبيعي (تحالفات دولية) في عناصر قوتها. بل، ستبقى مرتبنة بالمتغير الأمريكي في تصريف السياسات الدولية، والأهم من ذلك أنه سيكون أمامها أكثر من نموذج مأساوي لأساليب احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها الدولية، ومنها إجهاض محاولات الغير امتلاك إمكانات ذاتية، أو إقامة تحالفات لمقاومة القوة العظمى.

ويزداد تثمين وتقييم مكانة القوة في الفكر الأمريكي بفعل ما يشهده النظام العالمي من تحولات. فهذا النظام يشهد مرحلة بروز وإعادة نهوض قوى مؤثرة في المشاهد المستقبلية لشكل هذا النظام: - أوروبا، الصين، الهند... وهنا، في سبيل البقاء على قمة هذا النظام تعتمد الولايات المتحدة إلى تنفيذ سياسات إخضاع القوى الأخرى

(١) نعوم تشومسكي: إعاقة للديمقراطية.

(٢) لقد تسببت هذه الأحداث في تكبد الولايات المتحدة خسائر مادية قدرت بين (٥٠-٦٠ مليار) دولار.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

عبر القسر أو الإقناع للحدول عن جدوى محاولات تغيير النظام الدولي. والعمل على إيجاد توازنات إقليمية وفرعية من خلالها تقنع تلك القوى بعدم جدوى منافستها وأحياناً أخرى تقسرها بهذا العمل.

وتعيش الولايات المتحدة أقصى فترات ازدهار قدرتها على ممارسة واستخدام قوتها^(١). فالأحداث السياسية تؤكد بصورة جلية طبيعة الدور الأمريكي المهيمن على الشؤون الدولية: ففي الجانب الاقتصادي لا تزال تصدر مجموعة الدول الصناعية الثماني. وعسكرياً هي على قمة قيادات حلف الشمال الأطلسي. وثقافياً، يسود النموذج القيمي الأمريكي وسلوكياته في الأسواق الاستهلاكية العالمية المختلفة. ويبين أسلوب تصريف عملية التدخل في أفغانستان أسطورة وحود منافسين قادرين على مجاراة الولايات المتحدة. فالقوة الاقتصادية قد تُعد شرطاً ضرورياً لمنح قوة ما مكانة بين القوى العظمى، لكنها ليست كافية. وهذا ما يفسر مواقف أوروبا واليابان.. التي تهربت من القيام بأدوار عسكرية مرغوبة ومستقلة في أفغانستان. أو حتى من إعطاء موقف مستقل بشأنها.

❖ السياسة الأمريكية وتوازنات القوى العالمية

يشهد النظام الدولي مرحلة يتعايش فيها نمط القطبية الأحادية العسكرية مع النمط التعددي الاقتصادي، والحضاري-الثقافي. ويرجع ذلك إلى أنه بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد تراجع ضبط المتغيرات الاقتصادية الدولية، والحضارية-الثقافية بواسطة المتغير العسكري. فالولايات المتحدة توصف اليوم بكونها القوة العظمى الوحيدة، الساعية نحو ضبط إيقاع التفاعلات الدولية، وإعادة صنع قسم آخر منها في بعض الأحيان. لكن ذلك لا يمنع القول أن مرحلة ما بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي قد بدأت بالتبلور، فكيف سيكون تعامل الأخيرة مع هذه المرحلة؟ للإجابة، يعد مفيداً وصف علاقات القوى ومن ثم تناول أنماط السلوك المحتملة للولايات المتحدة حيال هذه القوى.

(١) اتجهت الولايات المتحدة نحو التخطيط لزيادة أنفاقها العسكري.

أولاً، أشكال التوازنات الدولية الراهنة

في العموم، يمكن استقراء الأشكال الآتية في علاقات القوى الدولية:-

أ. في المجال العسكري، يكاد النظام الدولي يفتقر الى تلك القوة القادرة على مجارة الولايات المتحدة، أو الراغبة في ذلك. أو لها انتشار عسكري مؤثر خارج إقليمها. فروسيا انكفأت داخلياً، وأحد أسباب هذا الانكفاء هو وضعها الاقتصادي. والصين منشغلة بتعزيز أسس قوتها قبل انطلاقها نحو تنفيذ أدوار دولية فاعلة. وأوروبا غير متفقة سياسياً على تعريف واضح لدورها العسكري؛ حتى داخل أوروبا نفسها. أما القوى الأخرى، مثل الهند... فقوتها لا تتجاوز نطاق التأثير في علاقات نظامها الإقليمي الفرعي.

والأكثر مما تقدم، تعاني القوى الكبرى والإقليمية، في علاقاتها، مشاكل بينية ما يجعل إمكانات توافقها صعبة، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام الولايات المتحدة لاستثمار تلك المشاكل في ضبط التوازنات الإقليمية نحو أشكال مرغوبة. أو إعادة صياغتها على نحو يتوافق أن لم يكن مثلاً مع مصالحها.

ب. في المجال الاقتصادي، فيلاحظ أن النظام الدولي قد عرف تقارباً وتكافؤاً نسبياً في علاقات القوة، وفي القدرة التنافسية بين كل من الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان. وتقوم كل قوة منها بإعادة تشكيل مجالات نفوذها التابعة: شرق آسيا من قبل اليابان، للمنطقة العربية وإفريقيا من قبل أوروبا. وأمريكا الشمالية واللاتينية من قبل الولايات المتحدة. والمجالات الثلاثة الكبرى ليست منفصلة عن بعضها، فهي متفاعلة وتتيح إمكانات عالية لإعادة انتشار مكونات القوة، بحكم وجود الشفافية القائمة على المنافسة.

ج. المجال الحضاري - الثقافي، نلاحظ مركزية العالم الغربي وشيوع أنماطه الحضارية بين معظم الشعوب، بيد أن هذا لا ينفي وعي الحضارات الكبرى لذاتها، ولتمايزها عن غيرها. وهو الأمر الذي يجعل النظام الدولي يعيش مرحلة تعددية حضارية واضحة، وتمايزاً لا يمكن معه القول بوجود حضارة عالمية مهيمنة. أو أن العالم منقسم بين كتلتين حضاريتين. فالحضارة الغربية، والحضارة العربية-الإسلامية،

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة الهندوسية والحضارة البوذية... كلها تتجه صوب تقوية روابط وعلاقات أفرادها بها. كما تتجه صوب تأكيد ذاتها في النظام العالمي، وترفض محاولات تهيمشها.

وفي ظل هذه البيئة التي تتجه صوب خفض قيمة المتغير الأمريكي في علاقاتها، أدركت الولايات المتحدة جدوى تبني شمة أنماط من السلوك خدمة لإنجاز الغايات الآتية، -

- أضعاف قوة القوى الدولية الأخرى.

- السعي لنشر النموذج القيمي الأمريكي في التعاملات الدولية وأنماط السلوك المختلفة... الرسمية وغير الرسمية منه.

لكن تداعيات إعادة توزيع وانتشار مفردات القوة دولياً يجعل فرص الولايات المتحدة في ضمان تحقيق هذه الغايات يبدو ضعيفاً. ومن ثم لا يصار أمامها الا فرصة الخيار بين إعادة التكيف مع الوضع الدولي، أو اعتماد خيار الصراع مع القوى الأخرى بغية ضبط إيقاع التفاعلات الدولية، وضبط تحولات علاقات القوة بين القوى المختلفة لصالحها. أو في الأقل ليس بالضد من ذلك.

وإذا ما نظرنا الى خيار الصراع مع القوى الكبرى سنجد أنه مكلف في المدى البعيد، حيث يتضمن بقاء الاستغلال متواتراً للإمكانات الأمريكية لصالح إنماء القطاعات العسكرية الى أقصى مدى ممكن. وكذلك ضمان وجود التزامات خارجية عديدة، أي أداء دور حامل الميزان لعلاقات القوى عالمياً، وربما القوة الرئيسة في علاقات القوى في بعض الاقاليم، نقول أن هذه الضمانات قد تَجهد الإمكانات الأمريكية في زمان بدأ تتجلى فيه عدم انسجام مكانة مكونات القوة الأمريكية عالمياً. فالولايات المتحدة قوة عسكرية يصعب إيجاد مكافئ لها من بين القوى الأخرى، لكنها واحدة من بين القوى الاقتصادية الكبرى، وواحدة من بين القوى الحضارية- الثقافية الكبرى أيضاً. وهي بالضرورة ليست في المقدمة في بعض قطاعات المكونات الاقتصادية

البحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

والثقافية العالمية. ومن ثم فالانغماس في تفاعلات سياسية دولية، بمعنى الاستمرار في ضبط التفاعلات الدولية عبر النزعة العسكرية، سيكون على حساب رفاهية الداخل. والاحتمال الأكثر رجحاناً هو أن دخول الولايات المتحدة في علاقات صراع مع القوى الأخرى قد يؤدي الى استنهاض العداء الصريح لها من قبل تلك القوى^(١). وقد تعدد تلك القوى الى العمل بالقاعدة السياسية "عدو عدوي صديقي"، ضد الولايات المتحدة. بمعنى تقوية علاقات التعاون فيما بينها، وربما الارتقاء بها الى مرتبة التحالف ضد الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل كلف المجابهة والمقاومة التي قد تبديها الأخيرة للاحتفاظ بالمركز العالمي عالية، وربما يصعب تحملها. إزاء ذلك، لا يبقى أمام الولايات المتحدة^(٢) من خيارات فاعلة سوى خيار إعادة التكيف مع البيئة الدولية.

ثانياً، توازنات القوى في السياسة الأمريكية

نتيج التوازنات الدولية (سابقة الذكر) للولايات المتحدة إمكانية التحرك، وتحقيق منافع تضمن بقاءها على قمة الهرم الدولي. فانتشار وانسياب مكونات القوة قد يعدل من مكانة القوى المختلفة في هذا الهرم، بيد أنه يحتاج أولاً (بمعنى وضوح التكافؤ بين إمكانات القوة والتزاماتها الدولية) الى تغيير في الأنساق الدولية القائمة، سواء عبر ممارسة تلك القوى عمليات الإقناع، من قبيل التحالفات، الشراكة .. أو القسر بوساطة الحرب، حتى يضمن ظهور قوة تملك إمكانات مؤثرة دولياً. وهذه النقطة نثير الولايات المتحدة، رغم حقيقة كون قدرة القوى الأخرى (أو رغبتها بتحمل التزامات واكلاف مرتبة دولية متقدمة) على تغيير الأنساق القائمة غير متوافرة في هذه المرحلة. فالمقدرة على الإقناع (التحالفات، الشراكة، ...) يفاد بإمكانية عدم تحققها وجود نزعة للشك بين تلك القوى، كما هو الحال بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وبين روسيا والصين ... أما الحرب فإن مسألة تفاديتها أصبح أمراً ضرورياً، فأكلاتها (حتى في حالة الحرب التقليدية

(١) محمد الملي؛ "قرارات في ١١ سبتمبر". دورية وجهات نظر، القاهرة، ع ٢٨/٢٠٠٢، ص ٢٤.

(٢) لا يمثل هذا رأياً خاصاً بالولايات المتحدة.

توازن القوى العالمة والتوازنات الإقليممة

التي لا تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل) تفوق حجم الغايات المرجوة منها. فكيف الحال عند مواجهة الولايات المتحدة؟ لهذا نرى أن الولايات المتحدة في سبيل ضمان البقاء في مركزها الدولي، أي الريادة العالمية، وبقاء التوازن الدولي مختلاً لصالحها تعتمد على استخدام وسائل الحفاظ على التوازن الراهن، أو تصحيحه وفقاً لما يناسب المصالح الأمريكية. لهذا صرنا نحدما تتحرك عبر أسلوبين^(١):-

أ. إقناع القوى الناهضة بالكف عن محاولة مجازاة الولايات المتحدة، وتجنب أكلاف مواجهتها عبر الحصول على منافع العلاقة المتبادلة^(٢). وهنا، لا يمكن للولايات المتحدة الحصول على استقرار دولي مقبول، ضامن لمصالحها، إلا من شرعية دولية مقبولة بشكل عام. وتعني الشرعية هنا توافق القوى الكبرى مع الولايات المتحدة حول طبيعة الإجراءات المستخدمة من قبل الأخيرة، والغايات التي ترجوها في تصريف السياسة الدولية. والشرعية لا تعني التخلص من الصراعات الدولية، ولكن الحد منها في علاقات تلك القوى، حيث يبقى هناك مجال أمام التسويات والتنازلات والمساومات... لأرضاء جانب من مصالح تلك القوى. وفي المقابل، تترك تلك القوى أن هناك أولويات أمريكية لا يمكن المساومة عليها حتى من أجل تحقيق (مصالحها). لذا يكون قيام الاستقرار المستند إلى توازن القوى (تفوق الولايات المتحدة) أمراً قابلاً للتصور. بمعنى أن القوى التي تلجأ إلى إبداء مقاومة أو إظهار تحدي للولايات المتحدة بقصد تغيير التوازنات القائمة ستتحمل أكلاف مواجهة الولايات المتحدة^(٣).

وفي النموذج المستقر هذا، إذا ما وجدت قوة كبرى، مثلاً الصين، روسيا...، غير قانعة بوضعها، أي عدم انسجام المزايا التي تحصل عليها مع إمكاناتها السياسية والتزاماتها الدولية، فإنها ستسعى لتجعل من النظام الدولي نظاماً غير مستقر. وهذا ما يدفع بالولايات المتحدة، إلى استثمار دائرة وفرتها عبر تبني سياسة الترغيب مع القوى

(١) لطر حصر عباس عطوان: "الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان". مرجع سابق. ص ٤٩.

(٢) كأمثلة نذكر الشراكة الأمريكية-الروسية، الأمريكية-الصينية.

(٣) ان العنصر المفتاح في مفهوم هيمنة الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على بسط سلطتها دون استخدام القوة.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

الأخرى أو السماح لها بهامش حركة مقبولة في مناطقها الإقليمية (تغاضي الولايات المتحدة عن ممارسات السيادة الإقليمية التي تمارسها بعض تلك القوى)؛ الهند في جنوب آسيا مثلاً أو حتى الصين في جنوب شرقي آسيا .. وعلى نحو أكثر جنية الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، تقديم الدعم والمساعدات العسكرية لبعض القوى الإقليمية الحليفة، والعمل على إجراء تسويات حول مواضع مختلف عليها مع القوى الأخرى:- الصين، روسيا، ... (وفي أحيان إشراك تلك القوى في مناقشة بعض القضايا الدولية) بالشكل الذي تضعف معه رغبة (ومقدرة) تلك القوى على تغيير النظام الدولي^(١).

ب. ممارسة دور الموازن العالمي الرئيس، وفي كافة التوازنات الإقليمية والفرعية. والعمل على عدم خروج تلك التوازنات عن نطاق سيطرتها، طالما أن القوى الإقليمية لا تملك القدرة على معاداة الولايات المتحدة، أو منافستها. فالأخيرة هي القوة الوحيدة التي تملك مصالح والتزامات، وقادرة على تشكيل أو إعادة صياغة التوازنات الإقليمية المختلفة:- جنوب آسيا، شرق آسيا، المنطقة العربية، أوروبا.. على سبيل المثال. وممارسة دور الموازن العالمي للتوازنات الإقليمية يتيح للولايات المتحدة التعامل مع كل إقليم على انفراد. ومن ثم ضمان وجود ضبط عام في حركة التفاعلات الدولية يستهدف ثرضية الدوافع الأمريكية.

والولايات المتحدة من جهتها لا تعنى بتوازنات القوى الدولية الا بقدر تعلق الأمر بمصالحها. فالتوازن يوفر لها مجالاً دولياً للحركة. فأتساع الفارق في مكونات قوتها عما يملكه غيرها، ووجود إمكانات لتشكيل تحالفات أو مناطق نفوذ، أو إمكانية للتدخل في دولة أخرى، أو حتى تحييد أطراف أخرى.. نقول أن ذلك قد يؤدي الى اتساع نطاق تلك المجال، ومن ثم فرض أشكال من التوازنات المرغوبة أمريكياً أو قد تعمل على إعادة تشكيل توازنات تتوافق مع مصالحها؛ بمعنى أنها ستكون قادرة على كبح جماح القوى الأخرى بحكم الفارق في مكونات القوة، وعدم استجماع تلك القوى لارادة (جماعية) تقويض مكانة الولايات المتحدة يجعل الأخيرة تفرض شكل التوازن الذي تتوخاه.

سمير أمين: في مواجهة أزمة عصرنا. (القاهرة: سينا للنشر. ١٩٩٧). ص ١٦.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وتبقى مسألة الاحتفاظ بالتوازن المقصود موضع نقاش. ونقول أنه كلما طالت المدة، أي مدة اعتماد سياسات توازن معينة، فأن إمكانات الولايات المتحدة ستصاب بالإرهاك لكثرة ما يترتب عليها من التزامات دولية، وللكلف المتصاعدة التي ستصاحبها مقارنة بالعوائد المتناقصة التي ستجنيها: ازدياد ظهور منافسين في النظم الإقليمية المختلفة (الصين في شرقي آسيا، الهند في جنوب آسيا، ..) كل ذلك يتطلب توظيف المزيد من الموارد الأمريكية بغية كبجها^(١).

لقد بات من المرجح ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، وتبقى المسألة قيد النقاش هي المدة الزمنية التي يتسنى خلالها ظهور هذا النظام وتمايزه بشكل واضح. وبقصد معالجة إشكاليات بناء استراتيجية مناسبة للتعامل مع الوضع الدولي القادم، والحفاظ على المرتبة القائمة في النظام الدولي، يلاحظ أن الولايات المتحدة أخذت تعمل عبر أسلوبين، هما:-

١. زيادة الموارد والإمكانات المخصصة للحفاظ على التزاماتها الدولية. والقدرة الأمريكية في هذا المجال عالية:- الاقتصادية، المالية، التكنولوجية... وقد تعتمد الى جعل البيئة الدولية تسهم بتغطية جانب من تكاليف تلك الالتزامات، سواء بشكل مباشر من سيولة مالية ومنافع (مثلاً تغطية بلدان الخليج العربي العربية لنفقات وجود القوات الأمريكية في أو بالقرب من أراضيها). أو من خلال عدم إجهاد الموارد الأمريكية بالتزامات المقاومة والمجابهة (أوروبا واليابان). أو عبر تأدية الأدوار بالإنابة عن الولايات المتحدة (إسرائيل).

٢. الحفاظ على موقع الولايات المتحدة العالمي، أي موازنة التكاليف والموارد عن طريق تقليص الالتزامات القائمة، وما يرافقها من خفض للتكاليف بطريقة لا تعرض موقعها الدولي للخطر.

(١) لا يوجد اليوم تحدي عسكري عالمي للولايات المتحدة.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

وعمدت الولايات المتحدة الى تنفيذ هذا الأسلوب بثلاث طرق، هي:-
أولاً- احتواء سبب ارتفاع التكاليف. وهذا ما يلاحظ من خلال شن حروب وقائية ضد الأطراف المتحدية لموقع الولايات المتحدة العالمي، مادامت المبادرة العسكرية في يدها، كما حدث مع العراق مثلاً....
ثانياً- التوسع الاضافي الى حد دفاعي أكثر أمناً وأقل تكلفة. وهذا ما تعتمد الولايات المتحدة الى تنفيذه في أوروبا عبر توسع حلف شمال الاطلسي الى دول في وسط وشرق أوروبا....

ثالثاً- تقليص الالتزامات السياسية الدولية. ويعبر عن اعتمادها لهذا خيار بالتخلي من جانب واحد عن بعض الالتزامات الدولية السياسية المكلفة الاقتصادية أو العسكرية ... مثلاً إدارة الصراع العربي الإسرائيلي (الصالح التفكير في تسوية هذا الصراع)^(١)، أو الدخول في تحالفات مع قوى أخرى للحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. والمثال على ذلك معاهدة الدفاع مع اليابان.

أو الانسحاق الى إجراء تنازلات للقوى الصاعدة، والسعي لاسترضاء طموحاتها اجتناباً لإثارة روح المقاومة لديها، حتى وأن كان ذلك على حساب بعض المبادئ القيمة الأمريكية مرحلياً. مثلاً سياسة الولايات المتحدة إزاء الصين، حيث عملت على تقوية الروابط معها (رغم الاختلاف الايديولوجي والقيمي بين القوتين)، سعياً لزيادة ربط الصين بالمجتمع الدولي وتقليل ارتباطها بثقافتها التقليدية، وبالشكل الذي يقلل من العناصر المتطرفة في السياسات الصينية المحتملة.

لقد حققت الولايات المتحدة، في العموم، نجاحات في ضبط وإعادة توجيه التفاعلات الدولية الراهنة. فالعمل العسكري الأمريكي في أفغانستان^(٢)، وفي العراق، أظهر الغايات الأمريكية. فتصفية تنظيم القاعدة وإزالة حكم الطالبان في أفغانستان وحزب البعث في العراق هو تثبيت لأسلوب تعامل جديد في السياسات الأمريكية ضد

(١) سيتم التركيز على هذا الموضوع في الفقرة ٣-٢-٤.

(٢) أنظر، محمد حسنين هيكل: "من نيويورك الى كابول".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

كل متحد لإرادتها ودورها (المهيمن) الذي تقدرت به بعد انتهاء الحرب الباردة، والمصممة على أداء لأطول مدة ممكنة^(١).

وهكذا، فنقل قوة الولايات المتحدة في السياسة الدولية نراه اليوم واضحاً. فهي تستطيع التحكم بالسياسة الدولية للمناطق أو القوى الإقليمية، وأحياناً توجيه سياسات القوى الكبرى الأخرى، وتقليل احتمالات ظهور أية نتيجة غير مرغوب فيها. فهي القوة العسكرية العالمية الوحيدة التي لا يرقى إلى أسبقيتها (مستوى تأثيرها ودرجته) طرف دولي آخر. وأسباب ذلك ترجع إلى^(٢):

١. الإنفاق العسكري العالي، والمقدر بـ (٣١٠ مليار) دولار عام ٢٠٠١، مقارنة بإنفاق القوى الأخرى المنافسة لها (١٧٤ مليار) دولار للاتحاد الأوروبي، و (٢٣ مليار) دولار للصين،

٢. قنرات تقنية-عسكرية فريدة (١٦٧٥٠) رأس نووي، (٦٥٠) صاروخ عابر للقارات، (٦٠٠٠) طائرة مقاتلة، (٣٠٠) قاذفة، (١٦) حاملة طائرات، و (٥٠٠) غواصة...

٣. انتشار واسع للقوات الأمريكية في دول العالم، وفي المحيطات إذ ينتشر ما يقرب (١٤٤٧٠٠) جندي في نحو (١٢٦) دولة، ويوجد في العراق نحو ١٣٥,٠٠٠ جندي كذلك.

٤. القوة العسكرية أداة مهمة في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية^(٣).

ومن جانبها، تتجه القوى الكبرى إلى دعم قدرتها على المنافسة دولياً، وبما يضمن موقعا أفضل في مجالات التفاعل الدولية. ومرد ذلك أن نظام توازن القوى غير راكد (غير ثابت)، بل هو ذو طبيعة متغيرة تبعاً لإعادة توزيع مكونات القوة، وعلاقات

(١) تملك الولايات المتحدة إمكانات عالية في ضبط إيقاع التفاعلات الدولية القادمة.

(٢) Jack Spencer: "Building and Maintaining the strength of America's Armed Forces". OP. Cit.

(٣) ويضاف إلى ذلك بقطر: وجود حلفاء لها من أكثر من نظام إقليمي. وقوة وفاعلية أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

القوى. ومن ثم بلوغ مواقع متقدمة في إحدى المجالات العسكرية، الاقتصادية والثقافية قد يحقق تغييراً في مكونات كفة ميزان القوى العالمية. لهذا نجد أن تلك القوى صارت تعتمد الى تبني الخيارات الآتية في سياساتها الدولية:-

أ. بناء القدرات الذاتية الشاملة. فالصين مثلاً قد أرتفع ناتجها القومي من (٧٤٤.٩ مليار) دولار عام ١٩٩٥، ووصل الى (١٠٨٠ مليار) دولار عام ٢٠٠٠^(١) وزاد أنفاقها العسكري من (١٣.٩ مليار) دولار ليصل الى (٢٣ مليار) دولار، لذات الفترة، وفقاً لإحصاءات معهد SIPRI^(٢).

كما أن اتجاهات السياسة النووية الصينية بنيت على فرضين: الأول، أن حاجة هذه القوة الى قوة نووية لم تنتف بانتهاء الحرب الباردة لاسباب أهمها عدم الثقة في الضمانات النووية الأمريكية، وفي تداعيات التبعية السياسية لها. والثاني، أن القوة النووية الصينية لا تؤد مجرد دور رمزي، بل إن لها أهمية أمنية حقيقية.

ب. التحالف أو الشراكة مع بعض. حيث اتجهت بعض تلك القوى نحو إقامة شراكة مع نظرائها: الصين- روسيا، الصين- فرنسا.. وحددت تلك القوى هدف للشراكة يتمثل بالرغبة في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب.

ج. السيطرة على التوازنات الإقليمية. فتلك القوى تجد أن فرصها في تغيير التوازن العالمي لصالحها قد يتطلب خوض صراع نووي ضد الولايات المتحدة. وهذا أمر مكلف بشكل لا تستطيع تحمله، بل وحتى لا تستطيع التفكير فيه. وتعتمد في هذا على رؤية يحللها الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر بالقول أنه "عندما تصل القوى الكبرى الى تحقيق التعادل الاستراتيجي في توازن القوى فإن أية تغيير على مستوى الأنظمة الإقليمية لصالح إحداها سيؤثر في توازن القوى الدولية ككل"^(٣). فالسيطرة على المناطق/ القوى الإقليمية المختلفة يحقق لها سيطرة على نخوم التوازن العالمي، ومن ثم التأثير فيه.

(١) أنظر تقارير التنمية البشرية لسنتي ٢٠٠٢، ص١٩٣، ١٩٩٨، ص١٨٥.

(٢) SIPRI Yearbook 2001. OP. Cit. P:280.

(٣) نقلاً عن. د. أحمد نبوس:- أزمة النظام الإقليمي العربي. ص١٨.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

لقد شكلت الهيمنة العسكرية الغربية صورة العالم طوال مائتي عام مضت. واليوم، أصبحت الصواريخ الباليستية التي بإمكانها حمل الرؤوس الحربية- التقليدية، أو أسلحة الدمار الشامل .. وآخر مبتكرات التقنية العسكرية المتطورة في متناول عدد من الدول الآسيوية: إسرائيل، الهند، باكستان، كوريا الشمالية... وهذا ما يعد تحولاً في توازنات القوى الدولية^(١). بمعنى أن الغرب لم يعد القوة الوحيدة المتحكمة في هذه التوازنات بل أن هناك (قوى) أخرى قد تشارك في صياغتها.

وما تقدم، صار يدفع الولايات المتحدة إلى النظر إلى المناطق/ القوى الإقليمية بمحط اهتمام. واسباب ذلك ترجع مثلاً إلى،

١. الحفاظ على الموقع العالمي. وهذا ما يتحقق عبر استخدام هذه المناطق كخط دفاعي- هجومي أول (مجالات التفاعل الأولية) ضد القوى المنافسة، مما يرفع من تكاليف مواجهة الولايات المتحدة. وبذلك تصير القوى المنافسة واقعة تحت ضاغط الخيار بين: توسيع الالتزامات السياسية الدولية، إذا ما أرادت تغيير الوضع الدولي الراهن. وهي لا تستطيع مجازاة إمكانات الولايات المتحدة في هذا الصدد. أو خوض مواجهات مع قوى/ مناطق إقليمية. وتؤدي المواجهة بالإنابة إلى خفض تكاليف المواجهة المباشرة التي قد تتحملها الولايات المتحدة في وجه القوى المنافسة الأخرى.

٢. وتبني سياسات فاعلة تجاه المناطق/ القوى الإقليمية يمكن أن يضمن للولايات المتحدة بقاء تلك المناطق/ القوى تحت سيادتها. وعدم خروجها عن نطاق السيطرة رغم ما يحصل فيها من تطورات غير مسبوقة على صعيد تراكم مكونات القوة وعناصرها. وهذا ما يوفر مجالات جديدة للمناورة السياسية الدولية، وحرمان القوى الأخرى الضغط من خلالها على الولايات المتحدة.

(١) يذهب الاستراتيجي الأمريكي بول براكين إلى القول: "المليارات من الدولارات المخصصة للدفاع الصاروخي، ومنصات حملها والأقمار الاصطناعية اللازمة لأغراض المراقبة... تدل كلها على نهاية زمن كانت الولايات المتحدة تمثل قطباً دولياً لا يولاه تحدياً جدياً.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

٣. ومن خلال السيطرة على القوى والمناطق الإقليمية يمكن أداء دور الموازن العالمي الرئيس في التوازنات الإقليمية والفرعية، على نطاق النظام الدولي ككل. وبذلك لا تستطيع تلك القوى عزل الولايات المتحدة، أو تحديد دورها في تلك الأقاليم؛ في حالة مناهضة المصالح والسياسات الأمريكية في النظم الإقليمية.
٤. إيصال القوى الأخرى إلى القناعة بعدم جدوى مواجهة الولايات المتحدة، بل أن الخيار متاح أمامها هو القبول بمنافع إقامة علاقات متقدمة معها.

والقوى الكبرى والإقليمية، تظهر (قبولاً) لصورة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. فهي لا تستطيع غالباً مجاراة خيارات الولايات المتحدة (الهيمنة، الشراكة، التوازنات..)، أو مشاركتها في تقرير صورة ذلك النظام. فمن جانبها، تدرك القوى الإقليمية أن النظام الدولي الراهن^(١) يتيح لها هامش مناورة مقبولاً إقليمياً. لكنها لا تستطيع إداء أدوار دولية، أو حتى إقليمية تتعارض مع مصالح القوة العالمية المهيمنة، القادرة على تحديد مسار التفاعلات الدولية في الإقليم^(٢).

ويلاحظ، أن القوى الكبرى إذا ما أرادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فإن عليها إقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية- إقليمية^(٣). ومثل هكذا سياسات ستكون قادرة على تهينة إمكانات لازمة^(٤) لحدوث توازن مع الولايات المتحدة وحرمان الأخيرة من إمكانات المساومة، أو المناورة عبر المجالات (المناطق / القوى) الإقليمية. وهذا ما يتطلب الارتقاء على الخلافات ونزعات الشك بين القوى الكبرى والإقليمية. وتملكاً لأرادة مواجهة الولايات المتحدة، أو في الأقل لأرادة التعبير المستقل عن مصالحها في مقابل مصالح الأخيرة- طالما أن أكلاف الحرب في العصر المعلوماتي والنووي غير مقبولة.

(١) يرى أن نظام دولي متعدد الأقطاب من المنصور سيكون أكثر ملائمة لسياسات النظام الإقليمي.

(٢) سواء جرى تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر أو بوساطة أطراف ثالثة. فاليهند مثلاً تدرك أنها مقيدة في معادلاتها الإقليمية بباكستان. والصين تدرك أنها مقيدة باليابان.

(٣) د. أحمد نبوس: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤) هذه الإمكانيات هي حسيطة إمكانات القوى المضوية في هذه التشكيلات أو الترتيبات الدولية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وإذا ما استطاعت القوى الكبرى ضمان حصول تغيير جوهري في العلاقات الدولية، وفي الامتيازات والالتزامات ... فإن الحال سينتهي الى عدم استقرار توازنات القوى القائمة. وستظهر سياسات توازن جديدة، حتى تتساوى قيمة أدوار القوى الدولية مع إمكاناتها السياسية. بمعنى أن القوى غير القانعة ببقاء التوازن بين القوى العالمية قائماً على الحالة السابقة لحصولها على مكونات وعناصر قوة إضافية سيتيح لها ضمناً الحصول على منافع جديدة، إذا لم تحصل عليها تلقائياً فإنها ستعمل على حصول حالة تغيير في التوازنات الدولية تعكس صورة إعادة توزيع مكونات وعناصر القوة الجديدة.

❖ التوازن في النظام الإقليمي العربي

يتطلب تحقيق مكانة دولية مرموقة أن تكون الدولة/الدول فاعلة في الإطار الجغرافي - الإقليمي المحيط بها، الذي يمثل المجال الحيوي لحركتها، ولن يتأتى لها ذلك الا من خلال توافرها على قدرة تتيح لها ذلك. فضلاً عن مدركات القيادة السياسية بشأن الدور الذي تضطلع به دولتهم/ دولهم.

واستناداً الى هذه المتغيرات تملك الدولة/الدول القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية المحيطة بها. بمعنى التأثير في الأوضاع الإقليمية، او المشاركة في ترتيب تلك الأوضاع بصورة تدعم قدرتها على تحقيق مصالحها الأساسية. وبضمنه الحد من التهديدات التي تواجه تلك المصالح. لكن أين الدول العربية من هذه الصورة ؟ غني عن القول ان الفوضى هي إحدى السمات الأساسية للنظام الإقليمي العربي. فهذا النظام يعيش مرحلة التفكك، وغياب الثقة، واللاتناسق في سياسات أطرافه. انه نظام تظهر عليه، وفيه، الصراعات المختلفة. وتكون الاستجابات (واحياناً الدعوات) للتدخل الأجنبي فيه عالية. انه نظام يتآكل تدريجياً من الداخل. وتستهلك موارده بون عائد حقيقي يذكر، ويضيع فيه كذلك كلا الامنين القومي والقطري. فكيف يتوقع ان يكون الوضع العربي العام وتوازناته في البيئة السياسية الدولية ؟ وهل يمكن ان يشارك العرب بفاعلية في التفاعلات الدولية او حتى ان يعيدوا صياغة مستقبلهم في مواجهة ما يصاغ لهم من القوى الأخرى ؟

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

قد يكون تجاوزاً منا القفز على بعض الاعتبارات القومية، بيد ان الرغبة (الدافع وراء هذه الدراسة) هي في تفصي معالجة اسباب القصور العربي. فالعلاقات العربية البينية الرسمية صارت لا تحكمها الاعتبارات القومية بقدر ما تحكمها المصالح. لذلك لا يعد مستغرباً ان تكون ارتباطات بعض الدول العربية بالقوى الإقليمية او العالمية يفوق علاقاتها مع دول عربية أخرى او جميع علاقاتها العربية- رغم انضمامها الى جامعة الدول العربية.

وفي ضوء إشكالية قصور العرب عن ادراك إمكاناتهم الفعلية نتساءل كيف يرى العرب مصالحهم؟ وما هي إمكاناتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياسات العرب في تحقيق تلك المصالح؟

ابتداءً.. هل هناك نظام إقليمي عربي؟

تبين الدراسات السياسية^(١) ان هناك بعض الرافض لفكرة وجود نظام إقليمي عربي. فالذي تأثر بفكرة ترى في النظام مرادفاً للانضباط والقدرة على التحكم في سلوك وحداته أفاد بغياب النظام العربي وأقام الحجة على تفجر الصراعات العربية- العربية بين الحين والآخر.

اما الذين تأثروا بفكرة ترى في النظام قضية تفاعلات مكثفة (صراعية او تعاونية)، فان إسرائيل تدخل في النظام من خلال حروبها المتكررة مع العرب. وبالمنطق نفسه تدخل إيران وتركيا فيه من خلال تفاعلاتها مع أطرافه. فالنظام هنا كان وما يزال (شرق أوسطي).

ونرى فيما يتعلق بالرد على الآراء الأولى، ان هذا الأمر، أي غياب الانضباط، يرتبط ببوع التقاليد التي استطاع النظام الإقليمي ان يؤصلها. وان النظام يرتبط اكثر من أي شيء آخر بكونه أجزاء متفاعلة بشكل مميز، تفاعلها متطور ومتغير بشكل مستمر.

(١) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ويغيب عن وجهة نظر الآراء الثانية ان النظام الإقليمي يتطلب محتوى قيمياً مميّزاً. وهذا غير متوافر في نظام (الشرق الأوسط)، والمحتوى القيمي العربي ينعكس على طبيعة تفاعلاته البينية والدولية.

اذن، هل هناك نظام ام نظامان؟ في الواقع، هناك تداخل وعلاقة ديناميكية بين المنطقة العربية (قضايا/ اطراف) وبين الدول المجاورة. وتتطلب هذه العلاقة من القواعد الأساسية الآتية:

- أ. يمثل النظام العربي مجالاً لتفاعلات الدول المجاورة،
- ب. رغبة القوى الكبرى في تضييق معالم التجانس داخل المنظومة العربية بتوسيع واعتماد نظام إقليمي شرق أوسطي غير متجانس.

لقد سبق أن بينا أن النظام هو كيان عام فيما بين عناصره تفاعلات متباينة. والنظام الإقليمي العربي عندنا هو مفهوم افتراضي يشير الى منظومة تفاعل إقليمي بين عناصره (البلدان العربية)، يربطها عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل التاريخي، والتجانس الثقافي. وكونه افتراضياً يؤكد على وجود مستويات للتحليل لكافة الظواهر التي تحدث في العلاقات السياسية لهذا النظام.

وهكذا، النظام الإقليمي العربي موجود افتراضاً. فالعلاقات العربية- العربية، قائمة. وعلاقات العرب الإقليمية والعالمية واضحة. وما تقدم، يدفعنا الى ملاحظة هذا النظام وإعادة استقراء بعض العناصر الأساسية فيه للوصول الى طبيعة التوازنات السائدة بين قواه.

❖ مجالات التوازن في النظام الإقليمي العربي

يتوافر النظام العربي على أربعة مجالات سياسية^(١) أساسية للتوازن، توجد في إطار ثلاثة مستويات للمقارنة (المستوى العربي-العربي، والمستوى العربي-الإقليمي، والمستوى العربي-العالمي). ومن خلالها يمكن بيان علاقات القوى العربية - العربية، والعربية - الدولية. والمجالات هي،

(١) المرجع السابق.

أولاً، مجال التوازن البشري- التقني.

يرتبط سياق (منهج) الدراسة بالصراع الدولي أكثر منه ارتباطه بالتعاون. لذلك فإن اهتمامنا يقع على القدرات البشرية- التقنية بوصفها عنصراً مهماً في سياق الصراع الدولي^(١).

ونظهر المقارنات الكمية الميسرة -انظر جدول رقم (٢)- التفاوت بين القدرات البشرية-التقنية للدول العربية، وبينها وبين القوى الإقليمية. ولا يمثل العرب سوى ٤.٥% من سكان العالم^(٢). ونصيب الفرد العربي من الناتج القومي هو (٤٥٢٠ دولار/ ١٩٩٩)، مقارنة بـ (٦٤٠٠ دولار) متوسط دخل الفرد في العالم. بينما تبلغ في تركيا (٣١٦٧ دولار)، وفي إيران (١٢٧٥ دولار) وفي إسرائيل (١٥٩٧٨ دولار)^(٣). وهذا يشير الى ارتفاع إنتاجية الفرد في دول العالم مقارنة بإنتاجية الفرد العربي. والنقطة الأخيرة، أي إنتاجية الفرد، تشير الى أن المتغيرات النوعية تعيد تكييف المقارنات الكمية. فالكفاءات البشرية للقوى الإقليمية (إسرائيل مثلاً)، والعالمية ترتبط بعناصر قوة وتغوق تلك الأطراف، أي ازدياد توظيف القدرات البشرية في الناتج الإجمالي للقوة. في حين أنه في العالم العربي هناك انقطاع في الصلة بين الكفاءة البشرية ودرجة مساهمتها في عناصر قوة بلدانها^(٤).

لقد حقق العرب إنجازات مهمة في مجال التعليم^(٥)، أي تراكم رأس المال البشري المؤهل. إذ ازداد عدد المتعلمين (من ٣١ مليون أنسان / ١٩٨٠ الى ٥٦ مليون / ١٩٩٥)، إلا أن هذا لم يبلغ وجود ٤٥% من الامية بين البالغين؛ عام ١٩٩٥. كما تبقى المسألة غير المقاسة عملياً هي نوعية التعليم بدلالة التوجهات والمعارف

(١) من الحقائق ذات العلاقة بعلاقة القدرات البشرية - التقنية وعلاقات الدولة الخارجية.

(٢) World Population Ageing 1950-2050 (Ny . UN, 2002). PP.114-448.

(٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١. (نيويورك. الامم المتحدة. ٢٠٠١). ص ص ١٥٤-١٥٧.

(٤) نادر فرجاني: "الإمكانات البشرية والتقنية العربية". مجلة المستقبل العربي. بيروت. ع ٢٥٢.

٢٠٠٠. ص ص ٦٨-٧١.

(٥) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

والقدرات المكتسبة. إذ تغلب على مخرجات التعليم في الدول العربية تدني التحصيل المعرفي، ضعف القدرات التحليلية والابتكارية.

وبلاحظ في الدول العربية كذلك وجود فجوة بين سوق العمل وعملية التنمية وبين مخرجات العملية التعليمية. بمعنى وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي للعملية التعليمية. ففي الوقت الذي يتزايد حملة الشهادات الفنية والهندسية والعلمية^(١) لا تزال الأوضاع الاقتصادية - التكنولوجية العربية غير مؤثرة على المستوى الدولي. ويتزايد في الوقت ذاته هجرة العقول الفنية والعلمية العربية إلى العالم المتقدم^(٢).

وفيما يتعلق بالبحث والتطوير التقني فإن الإنفاق العربي لا يزال متدنياً عن المستويات الإقليمية والعالمية. فالعرب قد أنفقوا ١% من ناتجهم القومي على البحث والتطوير عام ١٩٩٩. وهو لا يمثل سوى ٥.٠% من الإنفاق العالمي.

كما لا تزال نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية منخفضة (٩٣٨، ٠٠ شخص لكل ألف من السكان) للفترة ١٩٨٧-١٩٩٧، في حين بلغ المتوسط العالمي (٩٥٩، ٠٠ شخص لكل ألف من السكان)^(٣).

ثانياً، المجال العسكري

تؤكد أغلب المراجع والوثائق الرسمية العربية على مفهوم الأمن القومي العربي، بيد أن جل الممارسات العربية للرسمية تذهب إلى العكس. فالأمن يدرك عملياً بدلالة أمن النظم العربية، وما يرتبط بها من استقرار مجتمعي في كل بلد. ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، في عام ١٩٥٠، تنص في الديباجة على ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك لكيانها، وصيانة الأمن والسلام... وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية وال عمران في بلادها^(٤).

(١) أنظر، أنطوان زحلان: العرب وتحديات العلم والتقانة. ص ١٨٣-١٨٥.

(٢) المرجع السابق. ص ١٨٥.

(٣) أنظر تقرير للتنمية البشرية ٢٠٠١. ص ١٩٤-١٩٧.

(٤) المرجع السابق.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

عموماً، تقوم كل دولة عربية بوضع الأسس اللازمة لبناء قوتها العسكرية، وتحقيق أمنها بناءً على إمكانياتها ورؤيتها لكيفية مواجهة التهديدات القائمة والمحتملة. فمصر مثلاً تبني قوتها على أساس الدفاع عن، وتحقيق، وحدة وسلامة واستقلال البلد. أو كل ما يخل بهذه العناصر من قبيل الاضرار بتدفقات وموارد قناة السويس، أو تدفقات مياه النيل^(١)...

والواضح، أن الدول العربية تعتمد بشكل عام في تحقيق أمنها على عدة مصادر منها التعويل على بناء عناصر القوة الذاتية، التعاون في إطار تجمعات عربية (فرعية/ عامة)^(٢)، أو (التعاون) مع قوى اجنبية سواء في إطار اتفاقات معلنة، أو غير معلنة.

وإذا ما أخذنا نماذج عربية محددة (مصر، السعودية، سوريا، الجزائر، المغرب)، ومقارنة قدراتها العسكرية مع القوى الإقليمية سنلاحظ الآتي:-

١. صناعة السلاح العربية، أن الاستراتيجية العربية في بناء عناصر القوة العسكرية الذاتية لا تزال غير واعدة. فأغلب السلاح العربي، والخبرة العسكرية يتم استيرادها من القوى الكبرى^(٣).

٢. مصادر التهديد الأمني، تختلف الدول العربية عموماً في تقدير مصادر تهديد أمنها القطري، فالخلاف مثلاً بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية يحتل أسبقية لدى الدولتين على (تتناقضهما) مع إسرائيل. هذا الأمر جعل إمكانيات التعاون/ التمسيق العسكري العربي ضعيفاً.

الأكثر من ذلك شهدت نهاية القرن الماضي توجهاً عربياً يميل الى ربط الامن القطري العربي بالقوى الكبرى. ويتجسد ذلك مثلاً في تواجد القوات الأجنبية في أو بالقرب من الدول العربية، وعقد معاهدات أمنية مع بعض القوى الكبرى، وذلك بقصد زيادة القوة القطرية الذاتية، وتوجيهها ليس بالضد من القوى الدولية المعادية للعرب، بل

(١) طلعت أحمد مسلم: "الإمكانيات العسكرية العربية". مجلة المستقبل العربي.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثلاً.

(٣) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

إعادة توجيهها، في الغالب بالضد من دول عربية أخرى، أو في الأقل توجيهها لتحقيق الرغبة بضمنان توازن معها.

٣. الرؤية الاستراتيجية، تبعد الدول العربية اليوم عن تحقيق المبادأة الاستراتيجية الدولية-الإقليمية نتيجة لاختلال موازين القوى الشاملة لغير صالحها، برغم نسب الإنفاق العسكري العربي، وزيادة الواردات من المعدات العسكرية... وينطبق هذا الوضع على علاقة العرب بتركيا وإيران و (إسرائيل). ويتضاعف هذا الابتعاد في ظرف التنسيق (التحالف الاستراتيجي) للتركي - الإسرائيلي. وتكمن بعض أسباب اختلال التوازن الاستراتيجي العربي - الإقليمي، تغير صالح العرب، في الاتي،

- أ. التفاوت في قدرات الدول العربية منفردة وقدرات القوى الإقليمية.
- ب. غياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية على تنفيذ سياسات كلية وموحدة تجاه مصادر التهديد العسكرية. والاختلاف في تحديد تلك المصادر،
- ج. أولوية التحالف مع قوى كبرى لدى البعض على حساب التحالف، أو على حساب علاقات عربية - عربية طبيعية مما أدى إلى تعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك عملياً.

- د. إرادة القوى الكبرى في عدم ظهور قوة عربية فاعلة.
٤. الإرادة السياسية لبناء قوة عسكرية. فالدول العربية، عموماً، تعاني من ضعف في المنظومة العسكرية المتطورة: الاستطلاع، الاتصالات، القيادة والسيطرة^(١)... وغياب الإرادة السياسية لتصحيح هذه الأوضاع يؤدي إلى بقاء عناصر الضعف قائمة في الجسد العربي.

ثالثاً، المجال الاقتصادي- التكنولوجي

إذا ما نظرنا إلى الواقع الاقتصادي^(٢) العربي سنلاحظ:-

- أ. غنى الدول العربية بالموارد الطبيعية. ولستذكر ان ٦٠. ٣% من احتياطي النفط

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

العالمي، ٢٠. ٥% من احتياطي الغاز العالمي^(١) يتوافر لدى العرب.

ب. تسبب القصور في البنية العلمية والمعرفية في عدم تأهيل الموارد العربية، لهذا صرنا نجد أنه على الرغم مما يملكه العرب من موارد طبيعية كماً ونوعاً بيد أن ناتجهم القومي لم يتجاوز الـ (٧١٣. ٥ مليار) دولار / ٢٠٠٠؛ في حين أنه قد بلغ لدولة مثل ألمانيا (٢١١١ مليار) دولار^(٢).

ج. ويرتبط بالمتغيرين السابقين، ويتفاعل معهما ما يفيد أن القدرات العربية لا تزال جزئية - قطاعية وضعيفة. فمعظم الدول العربية لم يطور اقتصادات متكاملة، بل بقيت اقتصاداتهم معتمدة على مورد واحد، صناعة واحدة رئيسية... النفط مثلاً، وهو في الغالب يرتبط بسوق الطلب والاستهلاك العالمي أكثر من ارتباطه بسوق العرض، إلى درجة قد يصعب معها امتلاك الإرادة على استخدامه بشكل مستقل. ويلاحظ هنا، أن الدول العربية ذاتها متفاوتة فيما تملكه من موارد أولية، وفي قدرات استثمار تلك الموارد. لذلك نلاحظ الفوارق في الناتج القطري بين دولة وأخرى، إذ بلغ الناتج القطري لمصر، السعودية، سوريا، العراق، الجزائر والمغرب (١٠١. ١٣، ١٧٠. ١، ١٨. ٥، ٨٣. ٥٤، ٥١. ٦٤، ٣٤. ٠٤ مليار) دولار على التوالي عام ٢٠٠٠^(٣).

د. وتعاني مشاريع التعاون الاقتصادي العربي من عجز عن تنفيذ ما أقر منها. فالتكامل الاقتصادي العربي لم يتحقق. والحال نفسه ينطبق على السوق العربية الكبرى، ومنطقة التجارة العربية الكبرى... كما أن التجمعات الاقتصادية الفرعية محدودة الأثر، وغير فاعلة في الوقت نفسه.

ويتوافق مع ما تقدم، أن العلاقات الاقتصادية العربية البينية لا تزال في أدنى مستوياتها. فحجم التجارة البينية قد بلغ عام ٢٠٠٠ (٣٣. ٤٩ مليار) دولار. أما حجم التجارة العربية الدولية فقد بلغ (٣٩٥. ٧٨ مليار) دولار^(٤). وهذا يعني أن ارتباط

(1) - OPEC Bulletin (Vienna), January, 2002, P:6.

(2) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢، ص ١٩٢

(3) عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي وآخرون، ٢٠٠١)، ص ٢٦١

(4) المرجع نفسه، ص ص ٣٤٣-٣٤٤.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

العرب بالعلاقات الاقتصادية الدولية (تبعية) يفوق ترابطهم البيني. وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم ١:

الجدول رقم (١)

اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية %

| حجم التبادل التجاري بـمليار دولار/٢٠٠٠ | الواردات % | | | الصادرات % | | | |
|----------------------------------------|------------|------|------|------------|------|------|-------------------|
| | ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | |
| ٤٩.٣٣ | ٢.١٠ | ٤.٩ | ٦.٨ | ٣.٧ | ٣.٨ | %٩.٩ | الدول العربية |
| ٨.٤٧ | ٤.١٤ | ٧.١٣ | ٨.١٢ | ٧.١٠ | ٢.١٠ | ٩.٩ | الولايات المتحدة |
| ٣٦.٥٩ | ٢.٩ | ٩.٨ | ٨.٧ | ٦.١٨ | ٤.١٨ | ١٨ | اليابان |
| ٩٥.١٣١ | ١.٤٢ | ٨.٤٠ | ٥.٣٨ | ٩.٢٧ | ١.٢٧ | ٦.٢٥ | الاتحاد الأوروبي |
| ٥.٤٠ | ٣.٦ | ٦ | ٦.٥ | ٧.١٢ | ١٢ | ٨.١٠ | جنوب شرق آسيا |
| ٦.٨٢ | %٨.١٧ | ١.٢١ | ٧.٢٦ | ٨.٢٢ | ١.٢٤ | ١.٢٤ | دول العالم الأخرى |

- نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ ص ١٧١.

رابعاً، المجال الثقافي - الحضاري^(١)

إذا ما نظرنا إلى المجال الثقافي - الحضاري العربي سنجد أن العرب يتوافرون على العناصر المحددة للهوية القومية، وهي، اللغة، والتاريخ^(٢). لكن، نفتقد هذه العناصر إلى الدولة الواحدة. وهذا عامل أضعاف لعنصر الثقافة والشعور بالانتماء، وليس عامل إلغاء.

وتتجه السياسات العربية، اليوم، نحو تاصيل هذا الإضعاف عبر عدم تبني نهج يعبر عن الخصوصية الثقافية- الحضارية العربية في التعامل مع البيئة الدولية. فهي قد صارت تميل نحو تقليد النماذج الغربية في الحكم، تصريف السياسات، لكتساب العادات الاستهلاكية...

(١) المرجع السابق.

(٢) يعد الدين متغيراً مؤثراً أكثر منه عنصراً محدداً للهوية القومية.

ويتوافر العرب على إمكانية للانبعاث. فهناك منظومة فكرية سياسية أصيلة (الاسلام) معبرة عن روح الحضارة العربية. وهي ذات خصوصية عن باقي المنظومات العالمية. وذات أثر حضاري-تاريخي عميق. وهي متجددة قابلة للابداع، كما أثبتت تجربة التاريخ سرعان ما ترفد أية حالة نهوض بقاعدته الحضارية- التاريخية الأصيلة. بيد أن هذا لا ينفي أن الغرب استطاع تحقيق عدة اختراقات وولد جيوباً عربية تدن له بالولاء الفكري. وفي مرجعياتها صارت هذه الجيوب تنتكر غالباً لأصولها، سواء من قبل نخب سياسية عربية أو من فئات متعلمة، وإمكانية قبولها للسيطرة والاذعان للمطالب الغربية عالية. ويلاحظ الاختراق من خلال زعزعة الوعي بالهوية الثقافية العربية، وتمايزها عن غيرها، الأمر الذي جعل الأمن الثقافي العربي^(١) غير فاعل.

❖ النظام العربي:- مستوى الفاعلية

لقد أوضحت الفقرة السابقة الآتي:-

- أ. عدم تطابق إمكانات القوة العربية مع القدرة العربية القائمة. فالعرب يتوافرون على موارد وإمكانات طبيعية وبشرية لم تستطع إمكانات السوق الداخلية، أو السياسات القطرية استثمارها بشكل كامل،
- ب. تفاوت قدرات الدول العربية، وتفاوت استجابتها للسياسة الدولية. مرجع ذلك تباین انتشار الموارد بين هذه الدول وتباين القدرة على استقلالها،
- ج. ضعف القدرة العربية مقارنة بقدرة القوى الإقليمية. مرجع ذلك ارتفاع أسوار القطرية بين العرب وعدم تكامل قدراتهم،
- د. عدم وجود رؤية عربية مشتركة نحو تبني استراتيجية موحدة جادة لصالح حماية المصالح العربية في القضايا المصيرية. كما هو الحال مثلاً في الصراع العربي- الإسرائيلي، الوضع الدولي للعراق، قضايا التنمية،

(١) سلسلة قضايا راهمة. دمشق. ١٩٩٨/٨ع. ص ٦-٧.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

هـ. يزداد تأثير المتغير السابق بفعل وجود الصراعات والتنافس بين دول عربية تفوق، أحياناً، تلك التي بينها وبين القوى الدولية.

لقد أُناب القصور درجة ومستوى تأهيل الإمكانيات العربية. والاهم من ذلك أن العرب لم يستطيعوا استجماع إرادتهم بقصد إعادة التأهيل تلك. الأمر الذي أفضى الى عدم تماثل واقعهم مع إمكانياتهم، ومن ثم عدم تحقيقهم لادوار سياسية فاعلة^(١).

وإذا ما علمنا أن الفاعلية تقتزن بإرادة توظيف إمكانيات مؤهلة سياسياً لتحقيق غايات محددة في البيئة الدولية، سنتمس جانب من اسباب التحول في عموم السياسات العربية - بمعنى ان السياسات العربية لا تجد غالباً الإمكانيات الكافية لتحقيق غاياتها، لذلك تضطرر أما الى خفض قيمة اهدافها، أو التحول عنها. والمثال على ذلك هو ما يلاحظ على علاقات العرب بالصراع مع (إسرائيل)، منذ انشاء هذا الكيان.

لقد اقترنت السياسة العربية بتناقضات وصراعات سياسية وفكرية حول مثلاً أسلوب التنمية الأنجع، وأولوية أحد القطاعات الاقتصادية. والتناقضات الناتجة من طبيعة التأثير الدولي في علاقات العرب الخارجية، وعلاقاتهم البينية، ومشاريع التكامل العربي. وإزاء انكشاف نقاط ضعف أطروحات الاشتراكيين والليبراليين العرب، ظهر التيار الاسلامي الى مقدمة المسرح السياسي ليقدّم مشروعه البديل. فاحتدم الصراع بين الاطروحات السابقة وأطروحات التيار الإسلامي. وهكذا أنهى العرب القرن العشرين ودخلوا القرن الحادي والعشرين بلا تقدم، ولا تنمية حقيقية. بلا اشتراكية ولا رأسمالية... وحتى بلا شعور جاد بالهوية^(٢). بمخرجات جعلت العرب خارج التاريخ.

إن طبيعة المستجدات وخطورتها، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها وسبل التعامل معها والموقف منها، قبولاً أو رفضاً، يستلزم تجاوز الشكل التقليدي في طرح اعتماد سياسات التعامل الملائمة معها. أي تجاوز نهج الشعارات لصالح للعقلانية. فالموقف من العولمة أو الشراكة الاورومتوسطية، أو من الدولة القطرية، أو من

(١) للمرجع السابق.

(٢) وهذا ما دفع للبعض الى التساؤل:- كيف يمكن أن تبقى عرباً في الأقل؟

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

الاندماج أو من نقائص هذه الامور يجب أن يكون معللاً، ومبنياً على قاعدة السبب والنتيجة. وتشخيص اسباب المرض هو نصف العلاج، فمن غير المبرر عملياً أن ندعي صلاحية الليبرالية لبلد ما زال في المرحلة الأولى من بناء اقتصاده لمجرد أنها موضة العصر، أو لأن الاشتراكية هزمت، ولا أن ندعي الاشتراكية بصورها التي عرفناها من خلال تجارب عربية وأجنبية لمجرد أن النظام الرأسمالي محكوم بهاجس الربح، أو نتجاهل في الوقت ذاته النتائج السلبية (بل والكارثية) الناجمة من تنصيب الدولة لذاتها عبر مؤسسات القطاع الحكومي، وباسم الاشتراكية تقوم مقام الفرد المواطن وتحديد طبيعة حياته واهدافه وكيف يأكل ويشرب، واين يقيم، وماذا يتعلم...؟

اما مقولة ان العولمة هي استخدام مكثف للقوة يرمي الى تكريس الهيمنة، فانها مقولة تفتقر الى المنطق الذي يؤكد ضرورة قراءة سباق التطور الاجتماعي قراءة تاريخية. والوقوف على طبيعة الاسس والمرتكزات الأساسية للعلاقات داخل الدول العربية، ثم علاقاتها البيئية والدولية في مرحلة لاحقة. ونتساءل: كيف يمكن القول بضرورة رفض العولمة لأنها تؤدي الى اختراق المنطقة اقتصادياً في الوقت الذي تعد الاقتصادات العربية، ولفترة طويلة سبقت الحديث عن العولمة من أكثر الاقتصادات انكشافاً تجارياً ومالياً. أما على المستوى السياسي والثقافي فالحديث يطول ويتشعب.

وعلى مستوى آخر، نتساءل متى كان منطق القوة ومحاولات فرض الهيمنة وفتح الأسواق بالقوة العسكرية والحروب غريباً عن التاريخ؟ وعليه كيف يمكن تفسير مسلسل الحروب الطويلة وبضمنها أعمال القتل والتدمير، حروب الإبادة الجماعية عبر التاريخ...؟

لذا تبرز ضرورة معرفة الأسباب التي جعلت إمكانات اختراق العرب سهلة، ومحاولات، فرض الهيمنة عليهم كثيرة وممكنة.

إذا ما نظرنا إلى العلاقات العربية- العربية سنجدنا تتباين، وتتأرجح بين طابعي الصراع والتعاون. وغياب التجانس السياسي، وعدم التوافق على الإرادة

توازن القوى العالية والتوازنات الإقليمية

السياسية شكلاً أحد الأسباب وراء ذلك^(١).

كما لا تزال العلاقات العربية البينية بعيدة عن حالة التقويم الموضوعي (غياب الرؤية)، فهي تتأثر إلى حد بعيد بالنظرة الشخصية الضيقة للحكام، وليس إلى الاعتبار الموضوعية أو القومية.

والعمل العربي المشترك، كأحد مظاهر الأداء السياسي العربي، يغلب عليه القصور الضمني أو الصريح. فلا تزال الدول العربية غير ملزمة بأداء حد أدنى من متطلبات العمل المشترك، حيث تبقى المسألة تقديرية تخضع لاجتهادات حكامها، كما أنه لا توجد عوائق أمام هذه الدول لعقد اتفاقات أمنية مع أطراف غير عربية. ومن هذا نخرج بنتيجتين:-

النتيجة الأولى، غياب الإجماع على تحديد أولويات العمل العربي المشترك، وحول مضمون كل أولوية في ضوء غياب مؤسسات فاعلة للنظام العربي، وآليات واضحة.

النتيجة الثانية، غياب الثقة بين الدول العربية. فالعرب قد اقتربوا من العمل العربي الاستراتيجي الموحد (قمة القاهرة ١٩٦٤، قمة بغداد ١٩٧٨...)، لكن مراحل الابتعاد عن بعضهم البعض، بل والتراجع عن الأهداف العربية الكلية، كانت أكبر (قمة فاس ١٩٨٢، قمة الدار البيضاء ١٩٨٩...) .

فيما تقدم، تناولنا أحد أسباب (ضعف) الفاعلية العربية الدولية الا وهو المتعلق بالأسباب الداخلية. الا أن الفاعلية لكي تتحقق يقتضي الحال أن يتوافر لها بيئة دولية ملائمة. فهل وجد العرب علاقات للقوى تؤمن لهم قدراً مقبولاً في الأقل من الاستقلالية؟

❖ القوى الدولية والتوازن في النظام الإقليمي العربي:-

مستوى الاستقلالية في سياسات العرب البينية والدولية

من المنطقي أن يواكب النظام الإقليمي الظروف الإقليمية السائدة فيه من تجانس

(١) أ. نحن ننظر الى الفاعلية على اساس توافر الإمكانيات الذاتية؛ وهذا لا يلعي فائدة وجود بيئة خارجية داعمة.

ب. وعلاوة على الاسباب الداخلية للتباين في العلاقات العربية هناك انساق الدول العربية وتبعية سياساتها للولايات المتحدة قد مساعد على الوصول لى هذه الحالة. بل وقد أدى الى تأثير مماثل في علاقات العرب الدولية.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

سياسي واستقلالية. بيد أنه يتبع غالباً الإطار العام الذي يرسمه النظام العالمي، من جهة، وما تفرضه مقتضيات النظام العالمي السياسية- الأمنية العسكرية منها والاقتصادية من جهة أخرى. فالأنظمة الإقليمية، في الغالب، مسارح عمليات ومناطق صراع القوى الكبرى. لذلك، يلاحظ أنه عندما تصل للقوى الكبرى المتنافسة على موقع الريادة العالمي الى وضع التوازن الاستراتيجي مع بعضها البعض في القوة فإن التغييرات على المستويات الإقليمية^(١) لصالح إحدى تلك القوى سيؤثر على التوازن الدولي ككل.

وهذا ما يوصلنا الى وجود علاقة وثيقة بين النظامين الإقليمي والعالمي. وتحدث علاقات التأثير بين النظامين تحت واحدة من الظروف الآتية^(٢).

أ. إذا ما أعيدت صياغة أولويات النظم الإقليمية في اعتبارات القوى الكبرى. ومثال ذلك موقع النظام الشرق أسيوي، فهذا صار يملك إمكانات قوة دولية مميزة^(٣)، أهله لتغيير علاقاته بالنظام العالمي من وضع الهامشي الى وضع المؤثر في علاقات القوى الدولية. الأمر الذي أهله للاستحواذ على نسب مهمة من التفاعلات الدولية.

ب. بروز أنماط جديدة من/ في علاقات ونحالفات القوى الكبرى، سواء كان ذلك لتحدي قوة كبرى قائمة، أو لأجل استثمار إمكانات التعاون العالمي غير المحدودة. عند ذلك يكون النمط الاول مدعاة للتنافس على القوى/ المناطق الإقليمية. أما النمط الثاني فإنه يدفع نحو مزيد من التهميش لموقع النظم الإقليمية في النظام العالمي. أو قد يكون هناك اتفاق بين القوى الكبرى على توزيع الأدوار السياسية نحو هذه النظم. وسيكون تركيزنا على الجانب الاول، أي منظور القوى الكبرى للنظم الإقليمية.

أولاً: أدوار القوى الكبرى في النظام العربي

لا توجد حالة توازن عربية مستقرة يمكن القياس عليها، رغم وجود التنافس (وأحياناً الصراع) بين دول عربية. فالقدرات والمواقف السياسية لهذه الدول خضعت لارادة

(١) أي استقطاب القوى الكبرى لإحدى القوى الإقليمية، أو إزالة نفوذ قوة كبرى من أحد الأقاليم،

(٢) تجاوزنا طرف نشوء علاقات إقليمية مميزة قد تعيد تعديل وضع النظام الإقليمي في النظام الدولي العام.

(٣) فنتاجه القومي بلغ (٢١٢٢مليار) دولار/ ١٩٩٩.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الأطراف الدولية في معظم الأحيان^(١). وهكذا فالتناظر بين القدرات العربية الذاتية لا يعول عليه كثيراً في القياس، في ظرف وجود تدخل دولي في تصميم السياسات العربية. ويتمتع الوجود العسكري الأجنبي في (أو بالقرب من) المنطقة العربية، بقدرة فاعلة على التأثير في العلاقات العربية (وتوازناتها).

وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة مثلاً، فعلاوة على وجودها العسكري^(٢) فإنها تجري مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة مع بعض الدول العربية (مصر، الكويت، عمان...)، إضافة إلى عقدها اتفاقات أمنية ثنائية مع تلك الدول ... وهذا كله ولد نوع من الالتزام للدول العربية الداخلة فيها، بمعنى الامتناع عن تبني سياسات تتعارض وأهداف هذه الاتفاقات الأمنية، ومن ثم فإنها تحدث حالة اختراق للامن القومي العربي. وأنهى الوجود العسكري الأمريكي الى تمتع الولايات المتحدة بوضع سياسي مميز في المنطقة العربية لخصه الاستراتيجي الأمريكي زيبغينو برجينسكي بالعبارات الآتية:- "وجد العرب للمرة الاولى منذ أزمة السويس في منتصف الخمسينيات أنه ليس أمامهم سوى الولايات المتحدة يتجهون إليها بصورة ذاتية وموضوعية. وببساطة لم يعد أمامهم خيار في غياب أية تحرك نحو السلام الا القول بحقيقة التفوق الأمريكي، والتفوق السياسي الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة"^(٣).

وتشهد المنطقة^(٤) محاولات دول عربية نحو زيادة أدوارها الدولية الى مستويات تفوق قدراتها الذاتية الفعلية (سوريا، ليبيا، الاردن، قطر...) ويترتب على هذه المحاولات تحمل تلك الدول لأكلاف والتزامات دولية. فبغية التعويض عن العجز في

(١) كما ان البقاء ضمن أسر القطرية الضيق يجعل القدرات العربية عاجزة عن تحقيق حالة توازن حقيقي مع القوى الدولية.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نقلاً عن علي محقطة: "صراع الانوار في المشرق العربي نظرات في المستقبل". مجلة لمستقبل العربي.

(٤) يدرك العرب أن السياسة الدولية وتوازناتها صارت تفرض عليهم خيارات محددة؛ وربما اللجوء في أحيان، إذا لم تهين لها الدول العربية مكافئاً ملائماً من عناصر القوة، والارادة على تنفيذ سياسات هانفة.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

مكونات القوة الذاتية التي تدعم هكذا دور، وتنفيذ طموحاتها صارت تلجأ الى كل، أو واحد من، الخيارات الآتية:-

- أ. الاخلال بالعلاقة العربية البينية، بشكل أو آخر، حيث تكبل القوى العربية المنافسة لها أو تعيقها عن تنفيذ كامل دورها،
- ب. ايجاد التزامات لصالح تأمين مصالح القوى الكبرى مقابل ضمانة الاخيرة لها في تنفيذ أدوارها.

ثانياً، أدوار القوى الاقليمية في النظام الدولي

يتكامل مع الصورة السابقة موقع القوى الإقليمية القادرة على التأثير في النظام العربي من منظور القوى الكبرى. لقد بقيت المنطقة العربية محافظة على اسماء الفاعلين فيها، والمشاركين في تقرير شؤونها السياسية المختلفة. ولا يتوقع حدوث تحولات جذرية على هذه الصورة. فمن البيئة العالمية تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الاولى في تقرير الأوضاع السياسية. وتسعى كل من أوروبا وروسيا للمشاركة، بينما تتطلع الصين بحذر الى تحقيق تعاون لا يمس المصالح الأمريكية ولا يزعجها. وإقليمياً، إسرائيل، وإيران وتركيا هي أضلاع أساسية في سياسات لتوازن الإقليمي. بينما نجد عربياً كل من مصر، السعودية، موريتانيا، الجزائر والمغرب⁽¹⁾ قوى مهمة في التفاعلات العربية والإقليمية؛ رغم اختلاف اسهام كل منها في تقرير أو المشاركة في صياغة الخريطة السياسية العربية والإقليمية.

ويمكن رصد جوانب حركة القوى الكبرى ازاء المنطقة العربية. فهذه القوى نجد صعوبة في تقبل تكاليف تغيير التوازن العالمي عبر علاقات قوى كبرى- قوى كبرى متقابلة؛ هذا ما بيناه سابقاً. لذلك، صارت تجد ضرورة في الحركة نحو المناطق أو النظم الإقليمية، واستثمار ما توفره الأخيرة من مزايا بقصد إيقاع تأثير أكبر في ذلك التوازن، أما بقصد إبقاءه، أو بغية إجراء تغييرات مرغوبة فيه. والنظام العربي واحد من بين تلك النظم التي تسهم في تقرير التوازن العالمي لما توفره من معطيات

(1) ويمكن إضافة اسم العراق، قبل احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، الى هذه المجموعة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

استراتيجية مهمة، كونه نقطة التقاء قارات ثلاث، ويحوي على ٦٠.٣% من احتياطي النفط العالمي، والاهم من ذلك هو ضعف العرب في استثمار هذه الإمكانيات، لو حتى الإمكانيات البشرية المؤهلة علمياً وفنياً^(١).

لذلك، يلاحظ أن هناك مشاركة دولية واسعة في صياغة العلاقات العربية البينية منها والدولية، بما يخدم تطلعات تلك القوى الدولية.

وما تقدم، حدد خيارات العرب السياسية. فالدول العربية صارت أما أن تتساق في إطار علاقات غير متكافئة (التبعية)، أو أن تعتمد الى العزلة. وفي أفضل الأحوال ان يكون العرب طرفاً هامشياً متلقياً لتأثيرات السياسة الدولية. وهم ليسوا بعيدين عن ذلك، في الغالب، منذ مدة ليست بالقصيرة.

والذي أدى الى تكريس المشهد الاخير أن القوى الكبرى صارت تجد نفسها داخلة في علاقات توازن المصالح. وهو ما يدفعها نحو تعليق أهمية عالية للمصالح المتبادلة، وعدم التضحية بها. وهذا ما يحط من قدر النظام العربي في ايراز خلاقات القوى الكبرى نحو بعضها البعض. بمعنى ربط القوى الكبرى الجوانب الاستراتيجية- العسكرية العالمية بمصالحها الامنية- الاقتصادية (وعدم ترك الجوانب العسكرية تؤثر بشكل مطلق على المصالح الاقتصادية)، ويكون ذلك على حساب إعطاء تقويم إيجابي لتنافسها على النظام العربي؛ رغم أهميته^(٢).

واليوم، ما يطبع السلوك العربي العام أنه لا يزال يثمن دور توازن القوى العالمي أكثر منه إعطاء لتقويم إيجابي لمكانة توازن المصالح في السياسات الدولية. وهذا ما جعل العرب يتحملون أكلافاً غير مرغوبة من قبيل الانسحاق وراء القوى الكبرى (طمعاً في نيل عطفها ودعمها)، والاستسلام لخياراتها وشروطها، مما أبقى الصراع في علاقاتهم البينية والإقليمية.

لقد كانت المنطقة العربية، وما تزال، حقيقة حاضرة أمام صانعي القرار في القوى الكبرى والإقليمية، حتى وأن تباينوا في مستوى إدراكهم لتلك الأهمية أو سبل

(١) غسان سلامة: 'التحولات في النظام الدولي وأبعادها العربية'. بيروت. ع ٢٨٨/٢٠٠٣. ص ١٠.

(٢) ما قبله.

المبحث الأول - توازن القوى: المفاهيم

التعبير عنها^(١). وقد اعتمدوا حياها استراتيجيات مختلفة المستويات والابعاد أملتھا عليهم طبيعة المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في حركة هذه القوى، أو في تفاعلات النظام الدولي ومخرجاتها تارة أخرى.

والمنطقة، علاوة على ما ذكرناه، صارت مفتوحة بصورة أمنية - عسكرية على أجنحة ثلاثة، بصورة لم تكن متاحة في مدة الحرب الباردة، على الجنوب نحو القرن الأفريقي، وعلى الشمال نحو آسيا الوسطى وعلى الغرب نحو غرب أفريقيا. وبغية استثمار هذه المزايا، حرصت الولايات المتحدة على وضع منطقة الخليج في دائرة الضبط الأمريكي، والسيطرة من خلالها على سلوك القوى الكبرى الأخرى التي يعتمد نموها، في قسم أساسي منه، على مصادر الطاقة العربية في الخليج. واحتواء الأجزاء الأخرى من النظام العربي، من أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة بواسطة تحالف؛ أو حتى توافق عربي. أو بإعادة صياغة اتجاهات علاقاتها الدولية نحو روسيا والصين.

واستجابة لمقتضيات بقاء النظام العالمي تحت الهيمنة، فرضت الولايات المتحدة احتكارية مطبقة على تفاعلات المنطقة العربية منذ عام ١٩٩١. وأحاطت ذلك بفرض أنواع أخرى من السيطرة أو الوجود الفاعل في القرن الأفريقي، آسيا الوسطى، البحر المتوسط....

وتأخذ هذه الاحتكارية صورتين، شكلتا اختراقاً فاضحاً للنظام العربي أكثر من غيره، وجعلته أكثر أنكشافاً للمطالب والمصالح الأمريكية^(٢):

أ. صورة الضامن للاستقرار الدولي - الإقليمي. بمعنى الضامن الرئيس لأمن السوق النفطية بواسطة ضمان أمن دول المنطقة والامساك بميزان القوى الإقليمي - العربي. وصارت من ثم الطرف الأكثر قدرة على التأثير بين القوى الكبرى في نظام (سوق) النفط العالمي.

(١) ما قبله.

(٢) ناصيف يوسف حتي: "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، وانعكاسه على النظام الإقليمي"، ص ١٨٣.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ب. صورة الطرف الوحيد القادر على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، باعتباره واحداً من أهم وأعقد قضايا المنطقة.

ونخلص مما تقدم، أن الولايات المتحدة تتعامل مع هذا النظام عبر اعتماد إستراتيجية بالموائمة بين الهيمنة على النظام ككل (في علاقاته الدولية)، وأتباع سياسات التوازن بين أطرافه. أما القوى الكبرى الأخرى فهي تتعامل مع التوازنات الدولية عبر مبدأ المشاركة. فهي تسعى للتأثير بالعلاقات التوازنية المقررة للوضع العالمي. واحد سبلها في ذلك هو تدخلها في النظم الإقليمية المختلفة، بما فيها النظام العربي، والعمل الى ربطه بها لدعم موقعها في علاقات القوة. وإذا ما تحقق هذا الربط تكون كلف تغيير الوضع الدولي الذي تحتله تلك القوى عالية، بما يجعل القوى المنافسة تكف عن أية محاولة لأحداث هكذا تغيير. وهذا هو حال روسيا، وأوروبا والصين. فروسيا مثلاً، تعتمد استراتيجية أحتواء النظام العربي ضمن المجالات التابعة لها عبر تعزيز علاقات التعاون مع الدول العربية والقوى الإقليمية. وأسباب اعتماد هذه الاستراتيجية هي:-

أ. لقد ورثت روسيا وضعاً اقتصادياً ضعيفاً بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١. وتبعات التحول الى نمط جديد من العلاقات والمؤسسات الاقتصادية ضاعفت من هذا الضعف، الأمر الذي ترك آثاره على دورها الدولي، إذ صارت تجد كلفاً كبيرة في خوض سياسات صراعية أو تنافسية دولية بمستوى الالتزامات السياسية لمرحلة الحرب الباردة، لا يقرر اقتصادها على تحملها.

ب. النطلع نحو أداء أدوار دولية فاعلة في تفاعلات المنطقة العربية تمهد لخوض تفاعلات مكثفة في النظام العالمي، طالما ان الافتراضات الأساسية لتوزيع القوة غير ثابتة (إمكانية اكتساب قابلية للنفوذ والتأثير والانتشار السياسي في العالم)^(١)؛ فالأيديولوجية لم تتدنر وأن تراجع في صراعات القوة دولياً. والقدرات النووية لم تحتكر من قبل قوة واحدة. كما ازدادت الهواجس الامنية.

(١) د. كاظم هاشم نعمة: 'مستقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد'، في بابل البستاني (محرر): النظام الدولي الجديد. (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٣). ص ١٠٨.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

رغم ما تقدم، لم تجعل روسيا من المنطقة العربية مجالاً للصراع الواضح مع الولايات المتحدة، في المرحلة الراهنة. إذ تتوقف علاقاتها مع دول هذه المنطقة دون مستويات إحراج السياسات الأمريكية.

بينما نجد في أوروبا أنموذجاً آخر على التعاملات الدولية مع المنطقة العربية. فأوروبا تنظر إلى المنطقة بوصفها امتداداً طبيعياً لمجالات نفوذها. وطالما أنها ليست في حالة صراع مع الولايات المتحدة (لاهي قادرة على ذلك ولا هي راغبة فيه)، وهي تدرك الحيز المتاح لحركتها عربياً، إذ صارت تعتمد إستراتيجيات الشراكة مع مجالها الجنوبي، في أطر لا تتناقض الشراكة الأمنية الأوروبية - الأمريكية، ولا المصالح الأمريكية في المنطقة. بمعنى العمل على توليد علاقات أوروبية - عربية وفقاً للمنظور الغربي العام، أي (استقرار) المنطقة العربية، وبقاؤها تابعاً أمنياً للعالم الغربي^(١).

أما سياسات الصين العربية فلا تزال أقل أهمية، من بين نظرائها السابقين. يعود ذلك إلى أن حيز اهتمام هذه القوة الاستراتيجي لا يزال هو منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. مع ذلك، يبقى حضور الولايات المتحدة فاعلاً في شرق آسيا، وفي المنطقة العربية، ولا تستطيع معه الصين المساومة بحكم ضعف إمكاناتها مقارنة بالقوة العظمى.

والتطلع نحو الريادة العالمية التي تطبع سياسات القوى الكبرى جعلها تتجه نحو إقامة علاقات تحالف / تعاون مع القوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية، حتى تضمن سيطرة أكبر على هذه المنطقة. والأكثر منه العمل على إعادة صياغة السياسات الإقليمية، حتى يكاد لا يظهر اليوم أية صيغة للتوازنات الدولية فيما بين القوى الإقليمية. إذ نجد أن الخلافات بين القوى الأخيرة ليست بذلك العمق الذي يدفع إلى صياغة دائمة لسياسات التوازن فيما بينها، إيران وإسرائيل مثلاً، بل أنها تجد في التوافقات ما يلبي أغراضها، مثلاً تركيا وإيران. أو أن تجد في تطوير علاقاتها حاجات استراتيجية تلبي دوافعها الدولية والداخلية، تركيا وإسرائيل مثلاً. ولا تدفع القوى

(١) Udo Steinbach

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الكبرى الى توليد أو تعميق التناقضات فيما بين هذه القوى. فهذا لا يخدم مصالحها في إظهار جبهة إقليمية متماسكة تحيط بالدول العربية.

والأكثر منه أنه إذا ما نظرنا الى هذه القوى سنجد أنها ارتبطت بصيغة أو أخرى بالقوى الكبرى. فإيران ارتبطت مع كل من روسيا والصين. وتركيا وإسرائيل علاقات مع المنظومة الغربية ... وتكاد القوى الكبرى تتفق على جدوى هذه الارتباطات، ومن ثم فهي لا تتقاطع بشأنها، في الغالب. والأكثر من ذلك، أن بناء القوى الإقليمية لعناصر قوتها حظي بدعم القوى الكبرى. أو في الأقل عدم وجود معارضة جدية له. وهذا الأمر أنطبق على إيران كذلك، فرغم وجود مؤشرات ظاهرية حول عدم تقبل الولايات المتحدة له، إلا أنه لم يتجسد في أفعال جدية تحد من بناء إيران لقوتها، أو في الأقل وجود معارضة شديدة له. هذا من جانب، ومن جانب آخر، تدرك القوى الإقليمية ما للمنطقة من أهمية في الفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى. لهذا فهي لا تعتمد الى التعارض مع السياسات العالمية بقدر ما تتطلع الى استثمار هامش المناورة المتاح الذي تتركه القوى الكبرى في الغالب بقصد تحقيق مزيد من الضغط على الأطراف العربية.

والقوى الإقليمية لها تفاعلات ممتدة مع النظام العربي تمليه الظروف التاريخية والواقعية من قبيل القضايا الشائنة، مصالح القوى الكبرى في الإقليم، ... لذلك، صرنا نجد أن التوازنات الإقليمية (القوى الإقليمية - النظام العربي) تحتل مكانة مهمة في تقدير حال توازنات النظام العربي. ويزداد أثر هذا المتغير أنفتاح العرب في علاقاتهم نحو القوى الإقليمية أكثر من انفتاحهم على بعضهم البعض الآخر^(١). لننظر مثلاً الى علاقات سوريا بإيران مقارنة بعلاقاتها العربية، وعلاقات عمان مع إيران مقارنة بعلاقاتها العربية....

وفي علاقاتها مع النظام العربي تمارس القوى الإقليمية تأثيراً متباين المستوى والدرجة فيه. فيما يتعلق بإسرائيل يلاحظ أنها قوة إقليمية يصعب أنكار وجودها موضوعياً وهذا لا يعني إضفاء صفة الشرعية لها أو عليها.

(١) الأكثر من ذلك، أن دولاً عربية أصبحت تطرح إشكالية من هو العدو بشكل مثير للاستفزاز في أحيان، إذ قد تكون دولة عربية أخرى هي العدو، وأطرافاً دولية هي الصديقة، الحليفة.

فموقع هذه القوة أرتبط في الخريطة الإقليمية-العربية السياسية بفعل ثلاثة متغيرات هي:-

أ. ضعف العرب. في علاقاتها مع العرب، هيمنت على الرؤية الإسرائيلية الشأن الأمني - العسكري. وهذا ما أتضح من تعاطيها مع مسألة إعادة الانتشار في الأراضي المحتلة وفي المفاوضات حول الجولان وجنوب لبنان، وفي رفض الانضمام إلى معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية ...

وتلك الرؤية نفت الأطروحات التي تشير لرغبة إسرائيل في تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي، بما يجعل السلام الإقليمي متوطداً. فالرغبة الإسرائيلية قامت على تصور يختزل عملية السلام إلى عملية توليد مصالح اقتصادية-إقليمية. بل وإلى ربط إرساء السلام بعملية تأسيس نظام إقليمي جديد، يقوم على مركزيتها^(١). والسؤال العميق الذي تواجهه (إسرائيل) هو، هل هي مستعدة للتحويل إلى دولة مثل بقية الدول بما يفرضه ذلك من واجبات، ويوفره من حقوق، والتخلي عن ادعاءات مستحيلة بملكية الأراضي العربية^(٢)؟

على أن قوة الموقف الإسرائيلي السابق إنما جاء جراء غياب المقابل، أي غياب المشروع العربي البديل، فالأطروحات والسياسات الإسرائيلية لا تخضع لتقويم عربي موحد، ولم تواجه بمقاومة عربية فاعلة. وما أفضى إلى هذا الوضع هو غياب الرؤية العربية المشتركة، فقدان التنسيق بين الدول العربية والخشية من ضغوط الولايات المتحدة،

ب. عناصر القوة الذاتية. لقد كونت إسرائيل قوة تمكنها من ردع العرب. فهي قوة إقليمية بحكم ما تملكه من وسائل العنف (وايصاله) إلى مختلف اطراف المنطقة العربية والنظام الشرق اوسطي. وهي قوة نووية شبه مؤكدة^(٣).

(١) أنظر شمعون بيرس:- الشرق الاوسط الجديد. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. ص ٦٢-٨٠.

(٢) أنوار سعيد: "أعمال إسرائيل". صحيفة الحياة للندنينة. ٢١/٤/٢٠٠٢. ص ٩.

(٣) محمود عزمي: "الإمكانات العسكرية الإسرائيلية". مجلة المستقبل العربي. بيروت. ع/٢٥٣/٢٠٠٠. ص ١٠٤.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وهي فضلاً عن ذلك قوة اقتصادية - تكنولوجية متقدمة نسبياً مقارنة بباقي دول الإقليم. والفكر الاستراتيجي فيها، من جهته، أهتم بتنمية عناصر القوة الذاتية. فموشي ديان، وزير الدفاع السابق، مثلاً، أكد عام ١٩٧٦ في تصريح له لصحيفة يديعوت أحرونوت أن "إسرائيل وصلت إلى أقصى حدود القدرة على استيعاب كميات إضافية من الأسلحة التقليدية. ويجب أن نحاول الوصول إلى خيار نووي حتى يعرف العرب أننا نستطيع أيضاً تدميرهم، إذا نشأ وضع يصبح وجود الدولة فيه عرضة لخطر شديد... نحن مضطرون إلى التشديد على نوعية السلاح لاكميته. علينا التزود بسلاح مدمر يخدم كعامل ردع إزاء البلدان العربية. وأننا لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها البلدان العربية. وعلينا السير في اتجاه آخر"^(١).

بينما يذهب أيهود براك، رئيس الوزراء السابق، إلى أن "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معقد جداً يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاشي. أنه صراع يخترق جميع أبعاد هويتنا وهويتهم، الأبعاد السياسية، الجغرافية والحضارية. وأيضاً البعد الديني. وفيه شيء من الصدام الجاري بين العالم الأول والعالم الثالث... (وهو) مشحون جداً بالتوتر ولا حل له في بعده الأكبر... لذلك، إذا كنت أظن أنه ليس هناك نوع من الحل يمكنه أن يحول الصراع إلى وضع علاقات جوار حسنة، أي إلى وضع تصنع السياجات العالمية فيه جيراناً جيدين لقلت أن هذه مأساة فضيعة، مأساة خطيرة مرشحة لتتحول إلى شبه حرب أبدية... لكنني أظن أننا لم نتجاوز بعد نقطة اللاعودة في الطريق إليها، ويتعين علينا استغلال تفوقنا الشامل من أجل تفكيك الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ونزع الكثير من مكوناته الخطرة، وتحديداً بعده الحضاري... نحن حقاً نعيش في بيئة غير بسيطة... عندنا نظام ونوعية حياة عالية، أما من حولنا فالبيئة هائجة وعاصفة جداً. وهذه البيئة لا تمنح الضعفاء فرصة ثانية. ولا ترحم من لا يستطيع الدفاع عن نفسه"^(٢).

(١) نقلاً عن محمود عزمي؛ المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) أيهود براك: "لأريد رسم خريطة دقيقة. الحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط". مجلة للدراسات الفلسطينية، ص ٨٤-٨٦.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

في حين يرى بنيامين نتنياهوو (رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي) الاتي: "... أنني أقترح ان ننظر إلى بيئتنا بصورة أكثر اتزاناً وروية. وأن نفهم أن العداء الأساس تجاه إسرائيل لا يزال واسعاً للغاية. لذلك، فإن قدرتنا على التوصل إلى سلام مع جيراننا قائمة في الدرجة الأولى بفضل قوتنا الرادعة، وبسبب تقدير أوساط عريضة في العالم العربي أن إسرائيل تملك قوة كبيرة ... أن استعداد العرب للقبول بدولة إسرائيل والعيش معها بسلام في ظل تسوية سياسية لا يزال مرهوناً بقدرتنا على أن نوضح لهم أننا لسنا حدثاً عابراً ... ونرى ان الأطر التي تجري فيها العمليات السياسية، في المنطقة، وأيضاً التسويات السياسية هي دائماً هشة. فالمنطقة منطقة رمال متحركة، فإذا ما تسلحت إيران مثلاً، أو عندما تتسلح سلاح نووي فإن جميع معادلات القوة في المنطقة، أو بعضها في الأقل ستتغير. وجميع التسويات السياسية ستعرض عندئذ لضغط شديد للغاية"^(١).

ج- الدعم الدولي- ارتبطت إسرائيل بالقوى الكبرى، وحصلت منها على دعم متواصل لسياساتها الإقليمية. لكن، كيف يمكن تفسير علاقات إسرائيل بتلك القوى؟. ثمة متغيرات حضارية-دينية تجمع كلتا الديانتين المسيحية واليهودية حاولت إسرائيل استغلالها في صراعها مع العرب، وفي تحقيق موقف مشترك مع الغرب قائم على استعداد الإسلام كخطر يهددها، وفي تعزيز موقعها الإقليمي. فبعض المسيحيين يعتقدون نزعة الإيمان بالتقاليد العبرانية، كما ورد ذكرها في العهد القديم، عبر التأكيد أن اليهودية تتكامل مع المسيحية. وأن الأخيرة تستلهم بعض أصولها من الديانة اليهودية. هذا المنطق يدفع إلى توليد (مسبق) لمشاعر تعاطف روحي-ديني مع (إسرائيل)، وهو الأمر الذي سهل على الأخيرة تعظيم الخطر الإسلامي في ذهنية صانع القرار الغربي عبر النفوذ الذي تملكه في مؤسسات الدولة-الغربية.

(١) بنيامين نتياهو: "شرق أوسط جديد؟ الحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الاوسط"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع/٢٩/١٩٩٧، ص ص ٩٣-٩٥.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال، نلاحظ أن (إسرائيل) قد حظيت بدعم متواصل من قبل هذه القوة^(١). ومما ساعد على ذلك الآتي:-

١. الحركات الإسلامية تناهض كافة القوى التي تقف في وجه التحرير العربي - الإسلامي. وإسرائيل والولايات المتحدة من بين تلك القوى التي تقف الى الضد من هذا التحرير،

٢. لم يشكل العرب موقفاً متماسكاً إزاء سياسات الولايات المتحدة نحوهم، وهذا ما أعطى الأخيرة هامش حركة غير محدد الأبعاد،

٣. تأثير الوجود اليهودي في الولايات المتحدة. إذ يتواجد نحو ٤٢% من يهود العالم في هذه الدولة. وهم يتوافرون على مراكز إعلامية وسياسية - اجتماعية مؤثرة، إضافة الى وجود للمؤسسات اليهودية الناشطة التي تحول الدعم اللازم لإسرائيل، مثل المجلس الصهيوني الأمريكي، الوكالة اليهودية

ينقل الكاتب المصري محمد حسنين هيكل عن أحد سياسيين أوروبا القول الآتي: "إسرائيل صديق وحليف للولايات المتحدة، وهي حليف متعب ومشاكس لكنها حليف. وهي حليف قادر، يستطيع أن يعتمد على نفسه في تحقيق مطالبه ومطالب أصدقائه... أما العرب فهم أصدقاء لكنهم ليسوا حلفاء. وهم صديق طيب ومريح، لكنه صديق لا يستطيع أن يعتمد على نفسه في تحقيق مطالبه، ويطلب من غيره أن يحققها له ... ولا (لا يريد أن) يعرف العرب أن الولايات المتحدة لها سياسة هي التي ترسمها. وإن لهذه السياسة أولويات لا يحددها الآخرون ... وفي واشنطن، وبصفة عامة، وفي الظروف العادية قدروا موقف أصدقائهم العرب، لكن طلبات هؤلاء الأصدقاء زادت عن حدها. فمعظمهم لهم طلب مستمر طول الوقت من الولايات المتحدة بأن تضغط على إسرائيل ولا تفعل شيئاً آخر، وكأن للسياسة الأمريكية في المنطقة وظيفة يمكن اختزالها في مواصلة الضغط على إسرائيل.. وفي (الحرب في أفغانستان) أضاف الأصدقاء العرب الى طلباتهم من واشنطن نداءات إضافية، نداء بعدم

(١) أنظر مثلاً، لي أوبرين:- المخططات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل.

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

توسيع نطاق العمليات خارج أفغانستان، وبداء بتقصير مدة الضرب فيها، وأخيراً نداء بوقف الضرب في شهر رمضان^(١)

وهناك فجوة بين معظم النظم العربية وشعوبها. فالآراء والمواقف الرسمية قد تحفي، ولا تظهر المواقف الفعلية في الاجتماعات المغلقة. يرافق ذلك غياب الصدقية في علاقة الحاكم والمحكوم، هذا ما يخصم من أرصدة (الصديق) العربي لدى الولايات المتحدة. ويخصم من بند مهم فيه وهو بند الثقة بالنفس والشرعية في التصرف.

ومن جهة أخرى، التقت إسرائيل مع القوى الإقليمية الأخرى تركيا وإيران؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فهذه الأطراف تكن العداء للقومية العربية، وتحاصر الدول العربية وتشتت اهتماماتها، ولا تهين فرصة لتوحيد الإمكانات العربية في جبهة واحدة- فهذا شيء مرفوض من قبلها. وهي تؤدي، في الوقت نفسه، أدواراً ضمن الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى في المنطقة العربية. وإذا كانت درجة التنسيق الرسمي الإيراني-التركي ضعيفة نحو المنطقة العربية، فإن تركيا ترتبط مع إسرائيل بعلاقات وصلت إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي لضمان موقع أفضل للطرفين في التفاعلات الإقليمية، وربما موقع مهيمن عليها^(٢).

وتذهب بعض الآراء السياسية^(٣) إلى أن إسرائيل القوة العظمى في الإقليم صارت تواجه بتحديات؛ معظمها تنبع من الداخل، وأهم تلك التحديات هي تصاعد أكالاف المحافظة على الاستقرار، وتأمين سلامة (الكيان) من الداخل.

ومن التساؤلات المطروحة، هل أن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ سيجعلها تقبل كجزء طبيعي وفاعل في المنطقة؟ وفي ذات السياق، يطرح التساؤل الآتي نفسه، هل فرص السلام العربي-الإسرائيلي جيدة أم ما زلنا بعيدين عن السلام الشامل؟

(١) محمد حسنين هيكل: "من نيويورك إلى كابول وبالعكس" مرجع سابق. ص ١٥.

(٢) أنظر مثلاً، د. كاظم هاشم نعمة: "التعاون التركي-الإسرائيلي".

(3) Christopher Dickey and Daniel Klaidman

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تشهد العلاقة العربية (الإسلامية) - الإسرائيلية صراع تأكيد أسبقية الوجود التاريخي العربي-اليهودي^(١) في فلسطين. فكل طرف يشير في خطابه أنه الأسبق من حيث الإقامة التاريخية. كما يتنزع كل طرف بعدم القدرة على تقبل وجود الآخر استراتيجياً.

ويذهب الكاتب، والمحلل وليم ب. كوانت، الى القول، "أن الموضوع لا يتعلق بدرحة كبيرة بتصور ما إذا كان نصف الكوب فارغاً أم مملوء، أنه الاقتناع المتنامي بأن تلك ربما تكون الاتفاقية الأخيرة التي تم التفاوض بشأنها بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال السنوات المقبلة (أي اتفاقية غزا-أريحا/١٩٩٣) ... إذ يوجد شكك في أن السلام يستحق ثمن التخلي عن الأرض، وبدلاً من بناء قوة دفع ذاتي للسلام وبناء الثقة المتبادلة فإن الأحداث يمكن ان تنبئ عن فترة قادمة طويلة ويابسة، ومن الممكن ان تكون عنيفة تماماً"^(٢) ويمكن إرجاع ذلك (علاوة على الأسباب المتصلة بطرفي الصراع)، وبشكل مختصر، إلى غياب الضاغطة الدولي الفاعل لتسوية هذا الصراع. حيث يؤكد الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر ان "الولايات المتحدة تشجع كلا طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي على التقدم بخطوات نحو القبول بأهداف ومصالح مقبولة. لكنها تتجنب في الوقت نفسه ممارسة ضغوط قوية عليهما لإيجاد حسم نهائي لهذا الصراع"^(٣).

ولا تكاد إيران تختلف عن إسرائيل في علاقاتها مع الدول العربية. فالعلاقة بين الطرفين الإيراني والعربي غلب عليها طابع الصراع أكثر منه التعاون، نتيجة التقاطع في التصورات والمصالح والسياسات. وما صاحبه من عدم وجود لعلاقات منتظمة وقائمة على الثقة^(٤)، أو على مضمون تاريخي إيجابي يساعد على تطوير هذه العلاقة.

(١) ما قبله.

(٢) وليم ب. كوانت: الشرق الأوسط على حافة الهاوية. فرص التعبير في القرن الحادي والعشرين.

(٣) Henry A. Kissinger: what we can do. Newsweek, (coulter).

(٤) د. محمود مريع القلم: "مستقبل الشرق الأوسط. تأثير الحد الشمالي".

المبحث الأول- توازن القوى: المفاهيم

ولا ينبغي ما تقدم ما اقترنت به السياسة الإيرانية منذ أكثر من عقد من السنين بوصفها "لا تسير على خط مستقيم. وهي ليست ثابتة بل متلونة"^(١)، وما يتيح ذلك من عدم تغليب الصراع، ونزوع نحو البراغماتية، ومرونة في التعامل حسب مقتضيات الموقف، فإيران اليوم، قوة إقليمية مهمة تتابع مصالحها الوطنية، إلا أن التوجه القائم على كونها دولة ثورية عاكفة على تصدير أنموذجها السياسي - الديني لا يزال له مؤيدوه في إيران^(٢). فالتوجه العقائدي متغير يصعب استبعاده في تحديد السياسة الإيرانية. وأهم العناصر في هذا التوجه هو تأمين مكانة إقليمية متميزة. ما يؤكد ذلك تاريخ السياسات الإقليمية الإيرانية التي لا تعطي فرصة للاتجاه البرغماتي أن يسود التعاملات الخارجية.

وتفيد تجربة التاريخ أن حركة إيران الدولية نحو المنطقة العربية قد تأسست على ثلاث ركائز، هي:-

أ. بناء عناصر القوة الذاتية. فالنتائج القومي لهذه القوة قد ارتفع من (٦٢. ٥مليار) دولار/ ١٩٩٥، إلى (١٢١. ١مليار) دولار/ ٢٠٠٠^(٣). وزاد حجم تجارتها الدولية من (٣٢. ٢٤مليار) دولار/ ١٩٩٥، إلى (٤٢. ٦٤مليار) دولار/ ٢٠٠٠^(٤). وزاد إنفاقها العسكري من (٤. ٥٨ مليار) دولار/ ١٩٩٥، إلى (٧. ١٤ مليار) دولار/ ٢٠٠٠^(٥).

ب. التعويل على دعم أطراف دولية كبرى (روسيا)، أو في الأقل تحييدها (أوروبا). فروسيا وإيران تتقاربان بقوة منذ انتهاء الحرب الباردة. فمن جانبها، فقدت روسيا جاذبيتها الأيديولوجية العالمية (الشيوعية)، وتسعى إلى توليد نفوذ سياسي إقليمي تكون هي فيه القلب أكثر منه رغبة في الانضمام في مواجهة عالمية مباشرة مع

(١) ناثانيال هاويل:- "سياسة إيران في شمال غرب آسيا.

(٢) روزماري هوليس: "إيران. العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل".

(٣) أنظر تقرير التمنية البشرية لسنة ١٩٩٨.

(٤) Monthly Bulletin of Statistics. Vol. 8. (NY, U. N, 2002). PP: 136 137.

(٥) SIPRI Yearbook 2001. OP. Cit. P: 282.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الولايات المتحدة، وإيران إحدى القوى التي حاولت روسيا جذبها إليها، وبهذه السياسة أمكنها جني الآتي^(١):

- ضمنت عدم تدخل إيران في جمهوريات وسط آسيا (ومن ثم إشاعة عدم استقرار في جنوب روسيا)، من أجل تأمين استمرار الحصول على الدعم السياسي والتقانة والسلاح الروسي.

- فتح التعاون مع إيران مجالاً أوسع أمام الروس في إبداء الرأي حول استقرار العلاقات الإقليمية في الخليج. وعدم تجاوز مصالحهم. وهذا دور لم يحصلوا عليه في السابق.

- أن تعزيز قوة إيران اقتصادياً وعسكرياً، ثم سياسياً كان (عامل إزاحة) للمصالح الغربية في العالم العربي. الأمر الذي صب في صالح روسيا عالمياً بشكل غير مباشر، طالما أن النفوذ العالمي يتأسس في جانب منه على تحقيق أكبر سيطرة على المناطق الإقليمية (روسيا)، أو في الأقل عدم الخروج منها (الغرب).

أما أوروبا فلقد أدركت إيران أنها مجال فاعل يضمن لها حضوراً في البيئة الدولية. واختاراً لسياسات العزل التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها. علاوة على كونها سوقاً اقتصادية - تكنولوجية، ثقافية اتاح التبادل التجاري معها عوائد مهمة لإيران^(٢).

ج. إضعاف التجانس أو التوافق في السياسات العربية نحو إيران. تقوم سياسات إيران الإقليمية على عد المنطقة العربية، والخليج خاصة بوصفها منطقة حيوية للمصالح الإيرانية^(٣). وتسعفا إمكاناتها (الموقع، الموارد الأولية والبشرية، عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية وحتى الحضارية...) في استحصاا حظوة إقليمية جديرة بالاهتمام.

ويأخذ الدور الإيراني مداه بفعل عدم الفاعلية العربية. فالعالم العربي يعيش مرحلة التبعية للغرب. والدول العربية شديدة الضعف رغم مواردنا المهمة. وهذه الدول، في أغلبها، تبحث عن المساعدة الخارجية، كون هذه الوسيلة قد أصبحت تاريخياً آلية لبقاء النظم الحاكمة فيها. وتسبب الصراع مع إسرائيل في بقاء تلك الدول مهتمة بأمنها العسكري أكثر منه اهتمامها بالتنمية.

(1) مصطفى كيار أوغلو؛ تأثير الحد الشمالي على الشرق الأوسط.

(2) روز ماري هوليس؛ "إيران..." - مرجع سابق. ص ص ١٧٥ - ١٧٧.

(3) حسين اغا واحمد خالدي؛ "سوريا وإيران. تنافس وتعاون".

المبحث الأول- توازن القوى، المفاهيم

وتعد المنطقة العربية أكثر المناطق تدويلاً في العالم. وقد ضاعف من أثر هذا التدويل الشبكة المعقدة للصراع العربي- الإسرائيلي، وارتباطات القوى الكبرى بهذا الصراع، الاعتماد الغربي على البترول العربي. إضافة إلى مشتريات السلاح العربية من الأسواق العالمية. وبقاء أوضاع المنطقة العربية على حالتها القائمة، أو عدم حصول تجانس في الموقف أو توافقات فيها، وبضمنها التوافق نحو إيران هو مطلب إيراني جنت من ورائه الأخيرة عوائد الدور الإقليمي الفاعل على حساب الدور العربي.

برغم ذلك، تأثرتفاعلية الدور الإقليمي الإيراني بفعل عدة متغيرات هي:-

١- تدهور العلاقة مع الدول العربية بشكل عام. ومرجع ذلك، أسباب واقعية تتعلق بتقاطع الرؤى والمصالح والسياسات. وأسباب تاريخية لم تتح التقارب بينهما، بقدر ما أتاح فرص أكبر للقوى الكبرى في ممارسة التأثير الإقليمي. أو في دعم أحد الأطراف على حساب تحجيم الآخر.

٢- إعادة الهيكلة السياسية للإقليم أدت إلى مزيد من عزلة إيران. ومرجع ذلك إلى احتلال أفغانستان والعراق بواسطة الولايات المتحدة. وجزئياً إلى خطاب إسرائيل السياسي القائم على تصوير إيران (كعدو)، وحصول الولايات المتحدة على مكاسب من جراء إعادة تصوير إيران كعدو؛ بابتزاز الدول العربية، وضمان تواجدها بشكل دائم في أو بالقرب من المنطقة. فالوجود الأمريكي المهيمن في المنطقة العربية يؤدي إلى عدم التسارع في دعم عناصر التعاون العربي-الإيراني. فالتعاون سيفضي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي، وبذلك تنتفي الحاجة إلى وجود الولايات المتحدة في الإقليم^(١). لذلك تعتمد الأخيرة إلى إدامة تصوير إيران كعدو، أو في الأقل، طرفاً لا يحقق التعاون معه عوائد مجدية، في مقابل إثارة المواجهة مع الولايات المتحدة... وهذا الأمر دفع إيران إلى أيلاء مكونات أمنها العسكري أهمية واضحة، وأدى ذلك إلى مخرجات كرست عدم ثقة في العلاقة العربية - الإيرانية.

وهناك أيضاً تركيا، القوة الإقليمية المؤثرة في التوازنات الإقليمية - العربية^(٢). ويلاحظ على سلوك تركيا الإقليمي أن النخب التركية عملت على تحرير

(١) د. كاظم هاشم نعمة: "المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي".

(٢) انظر ياشار حجي صالح اوغلو: تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير".

توازن القوى المائية والتوازنات الإقليمية

البلاد من تنفيذ التزام أو موقف إستراتيجي يتماشى والتوافق الحضاري أو الديني الذي يجمعها مع الدول العربية^(١).

لقد حاولت تركيا تأكيد حضورها الإقليمي كطرف فاعل في المنطقة العربية، في وسط آسيا وفي البلقان. وعمدت إلى معالجة القصور بين إمكاناتها الفعلية وبين حجم التزامات الأدوار الإقليمية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي^(٢)، أي تنفيذ بعض مطالب السياسات الغربية- الأطلسية، مقابل دعم القوى الأطلسية لها في تأمين أداء الأدوار الإقليمية، أو في الأقل عدم معارضتها- وأرتبط بهذا طبيعة علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة. فالعلاقات الإيجابية بين الطرفين أطلق يد تركيا في التعامل مع (المشكلة الكردية) مثلاً^(٣).

إن القضايا التي تربط تركيا مع العالم العربي عديدة منها الأمن الإقليمي (القضية الكردية)، توزيعات المياه، التعاون الإقليمي، التبادل التجاري ... وكلها تتطوي على ما يجعل درجة الاحتكاك قائمة بين الطرفين. وفي علاقاتها مع العرب، لم تود تركيا أدوارا سياسية إقليمية مستقلة بقدر ما أدت أدوارا مرسومة لها. فقد سعت إلى أضعاف الموقف العربي بشكل عام، وهذا ما جعل البلاد قوة غير صديقة في الأقل للعالم العربي، في حساب علاقات القوى الإقليمية- العربية. وسياسات تركيا إزاء العرب، في أحد جوانبها، قائمة على تنفيذ بعض السياسات الغربية- الأطلسية^(٤) هذا ما دفع بالعرب إلى تخصيص جزء من مواردهم لإغراض ضمان مصالحهم في العلاقة معها (تركيا)، وتخصيص هذا الجزء لإغراض دفاعية فيه إجهاد للموارد العربية بالمحصلة^(٥).

وقد أضحى الأمر أكثر خطورة جراء التقارب الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي. فهذا التقارب فتح ساحات مواجهة ومناورة غير محددة ضد العرب. وهو الحال الذي ولد ردود فعل عربية قوامها في الأقل الحذر والريبة من تركيا.

(١) ما قبله.

(٢) صبري ميارى- تركيا والشرق الأوسط في التسعينات.

(٣) -Mahmut Bali Aykan.

(٤) انظر، اسد ارسلان: حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي". فصلية شؤون الأوسط. بيروت. ع/١١٦. خريف ٢٠٠٤. ص ص ١٢٧-١٢٩.

(٥) المرجع السابق.

المبحث الثاني

توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

يتأثر توازن القوى العالمية بما يفيد أن لا دور دولي فاعل للقوى الكبرى من دون تقنية متقدمة، ولا يمكن الحصول على التقنيات المطلوبة دون رخاء اقتصادي. بيد أن مثل هذا الدور يتطلب موارد ضخمة وقدرة على تحمل مسؤوليات وأكلاف تنفيذ هكذا دور، وقبولا دوليا له. أن تحقق ما تقدم يتيح لكل قوة كبرى أن تتبوأ موقعا في التسلسل الهرمي الدولي، وبما يفضي الى أن تتجدد مشاركة تلك القوى في تقرير وضع النظام الدولي ككل وبضمنه توازناته.

وتتطوي توازنات النظام الدولي على تأثير في النظام العربي في المجالات السياسية العسكرية والاقتصادية والثقافية. وينبع هذا التأثير بصورة مباشرة من الترابط الحاصل بين النظامين (كأطراف وقضايا). فالقوى العربية لها ارتباطاتها الدولية غالبا (التبعية)، الساجمة عن ضعف في توظيف الإمكانيات المتاحة أو قصور في الإرادة، أو في الأقل حراء عدم توافق مصالح وسياسات الدول العربية. كما أن القوى الكبرى لم تعف نفسها عن المشاركة في تقرير تفاعلات النظام العربي للفوائد المتوخاة جراء ذلك على مصالحها. ومن هنا صارت أشكال التوازن الدولي مؤثرة على أشكال التوازنات الإقليمية - العربية، وعلى التوازنات العربية - العربية ذاتها.

ونتساءل، ما العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازن في النظام العربي؟

تاريخيا، كانت درجة ممانعة علاقات القوى العربية - العربية، والعربية - الإقليمية للتدخلات العالمية في تقريرها (دفعها نحو الصراع أو التعاون) قليلة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

فالمشاكل العربية - العربية، والعربية - الإقليمية، علاوة على رهان العرب على القوى الكبرى ... أدى ذلك الى الانسياق وراء تلك القوى والاستجابة لمضامين سياساتها الخارجية. وتعد مرحلة القطبية الثنائية خيراً مثال على واقع الاختلال العربي وعدم توافر العرب، في العموم، على إرادة تنفيذ عمل مشترك بحدوده الدنيا^(١).

واليوم في ظرف اختلال التوازن الدولي^(٢)، نجد أن قدرة العرب على المناورة الدولية باتت أشد ضيقاً من السابق، خصوصاً وأن القوى الكبرى لا ترغب في منافسة الولايات المتحدة، أو ممارسة سياسات توازن القوى معها. كما أن عدم تأهيل الموارد العربية، لكي تتناسب مع الأدوار المحتملة أو الممكنة، جعل القدرة في أدنى درجاتها. وتصل في أحيان إلى اللاقدرية في ظرف الصراعات والخلافات العربية - العربية.

ونكي نصل الى إجابة واضحة عن التساؤل السابق يقتضي الحال أولاً وضع مجموعة من الأسئلة الممهدة للإجابة عنه :-

- كيف ترى القوى الكبرى مصالحها في النظام العربي، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها نحو النظام العربي؟
- وكيف ترى الدول العربية مصالحها الدولية، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على إمكاناتها في تحقيق تلك المصالح؟ وما تأثير التوازن الدولي على علاقاتها مع بعضها البعض ومع القوى الإقليمية؟

وهناك عدة مدخلات تدفع بالعلاقة بين التوازنين الى أن تكون في اطر محددة^(٣)، فتأثيرها في أطراف العلاقة يفضي بهم الى اعتماد سلوكيات وسياسات معرفة (محددة) نحو بعضهم البعض.

-
- (١) المعيار المعتمد في التحليل هو عدم (استمرار) تنفيذ العرب لمقررات ما يتم الاتفاق عليه، ببعض تلك المقررات تقر ولا تنفذ. وأخرى يجري التحلل منها بعد فترة وحيزة من الاتفاق الرسمي عليها.
 - (٢) أنظر، نزار حمدون : مستقبل النظام الدولي، في طارق عزيز وآخرون : العرب والوضع الدولي الراهن. (بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٤) ص ٨١.
 - (٣) سيكون الجزء الثالث مخصصاً لتحليل العلاقة بين المتغيرين (التوازنين).

❖ مدخل الرؤية السياسية

في لية علاقة يعد الإدراك الذاتي للواقع الموضوعي والرؤية السياسية لما سيؤول إليه هذا الواقع مدخلاً أساسياً في صناعة السياسات الخارجية. ومن ثم في تحديد هيكلها السياسي ولا تتعد علاقة القوى الكبرى والدول العربية عما تقدم. فالسياسة الدولية عبارة عن فرص وتحديات، ولا يمكن لأية قوة أن تحدد استجابات فاعلة وناجعة للأفعال الدولية. أو أن تصنع أو تشارك في صنع السياسة الدولية الا اذا توافرت على رؤية مسبقة واضحة لتلك التحديات أو الفرص. وتقويم صحيح للخيارات المتاحة لها. وتحديد دقيق للقوى التي ربما ستتفاعل معها، وتقدير الوزن الموضوعي لكل من هذه المتغيرات.

لقد انطوت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية قبل اكثر من عقد من الزمن على تأثير في سياسات التوازن العالمية والإقليمية والعربية. فخروج الاتحاد السوفيتي السابق من تقرير شكل التوازنات الدولية دفع الى انهيار السياسة الدولية ثنائية القطب، وفرضت الولايات المتحدة أسقاطاتها على القوى والدول الأخرى.

وفي هذا النظام، تمكنت القوى الكبرى من إعادة فرض سيطرتها شبه المطلقة على الدول الأخرى، بطريقة أو أخرى، بحيث بات أنموذج السيطرة (تبعية الدول الصغرى للقوى الكبرى) أشبه ما يكون بالنظام المركزي يصعب الخروج عنه في ضوء الوضع الاستثنائي الذي تمر به الدول الصغرى (النامية)، فالأخيرة صارت تزدن لعلاقات التبعية والسيطرة، غالباً، بفعل⁽¹⁾ المظاهر الواضحة لحالة اللااستقرار السياسي فيها الناجم عن متغيرات عدة (خصائص عملية التطور التاريخي فيها، هشاشة البنى السياسية الاقتصادية والاجتماعية) وهو ما أتاح للقوى الكبرى إعادة توجيه تلك المتغيرات بصيغ تتسجم مع مصالحها الحيوية وتطلعاتها الاستراتيجية⁽²⁾.

وقد تلجأ القوى الكبرى الى استخدام اعتباراتها الأمنية - الاستراتيجية كذريعة للتسلط الخارجي. ويدخل ضمن هذه الاعتبارات وجود تهديدات لموقعها الدولي (كل ما يقاوم بقاءها متمتعة بموقعها الدولي أو يحفز على مقاومتها). ومن هنا فإن استخدامات القوة تصبح واضحة، ويؤدي الفارق في علاقات القوة دوره في ابراز مركزية القوى الكبرى.

(1) علاوة على تدهور مركزها في علاقات القوة الدولية الناجم عن غياب الدعم الدولي.

(2) د. عد القادر محمد فهمي:- الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية. ص ١٥٤.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وأدى تربيع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي^(١)، إلى بروز نزعة شديدة في تحقيق القيادة العالمية إما عبر التوسع اللا محدود في المناطق الاستراتيجية، و/أو ضبط أخرى بواسطة الحلفاء الإقليميين بيد أن ذلك لا يلغي في الوقت ذاته عدم قدرتها الكاملة على تأمين السيادة الحقيقية على العالم، فدورها العالمي يجابه بثمة تحديات، فرغم أنها القوة الشمولية الوحيدة في هذا العالم، لكن الذي يجعل هذا الأمر صعباً هو أن قوى كبرى باتت تتطلع هي الأخرى نحو قمة الهرم الدولي، وترغب بقيادته^(٢). ومما ساعد على ذلك أن المكونات والعناصر الداخلة في تشكيل القوة الدولية يعاد انتشارها. فاقتماداً، تكاد تصبح الولايات المتحدة إحدى القوى المؤثرة عالمياً، وليس بالضرورة أن تكون الأولى في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية. فيلاحظ مثلاً نمو مشاركة الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين في أجمالي الناتج القومي العالمي من (٢٠٢٦٪، ٢٨.٩٪، ٧.٢٪) عام ١٩٩٥ إلى (٢٩.٩٨٪، ٣٠.٣٪، ٤.٣٪) على التوالي عام ٢٠٠٠. في حين كانت نسب مشاركتها في التجارة العالمية عام ١٩٩٥ (١٣.١٥٪، ٣٧.١٪، ٦٩.٢٪)، واصبحت عام ٢٠٠٠ (١٦.١٥٪، ٤٣.٣٥٪، ٦.٣٪) على التوالي^(٣).

أما ثقافياً - حضارياً يلاحظ أن سيادة النموذج الغربي - الأمريكي لم يستطع إلغاء وجود نماذج أصيلة أخرى تقاوم حملات التهميش والتذويب الممارسة ضد خصوصياتها، النموذج العربي - الإسلامي مثلاً. بل ان ثقافات أخرى صارت تبرز بعض مظاهر حضارتها عالمياً: الصين مثلاً، ناهيك عن التطلعات الأوروبية نحو تأكيد تمايزها الثقافي عن الولايات المتحدة.

وأما عسكرياً يلاحظ أن أنفاق القوى الكبرى العسكري هو أنفاق مهم. وعلى المدى البعيد قد يشكل بمجمله (العائد المتحقق منه)، أو بتحالف لبعض منها تحدي أو منافسة الولايات المتحدة. فالأخيرة أنفقت (٣١٠ مليار) دولار عام ٢٠٠١، في حين أنفق

(١) هنري كيسنجر :- هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الايوبي. ص ٧.

(٢) أنظر مثلاً تقرير :- "المثلث الاستراتيجي (الصين، الهند، روسيا)... الأسباب والدوافع" ص ٢٢١

(٣) أنظر مثلاً تقارير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. صفحات متفرقة

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

الاتحاد الأوروبي نحو (١٨٠ مليار) دولار بينما أنفقت روسيا والصين نحو (٤٣. ٩، ٢٣) مليار دولار على التوالي^(١).

وفي البيئة الدولية ذاتها صارت عدة قوى إقليمية تسعى الى تطوير قدراتها التأثيرية الى مستوى السيادة على الإقليم، وتتطلع نحو أحداث تأثير في الأقاليم الأخرى. فالهند مثلاً صارت تتوافر على مكونات قوة مهمة من قبيل ناتج قومي (٥٠٠ مليار) دولار، وتجارة دولية (٩٣. ٨٨ مليار) دولار^(٢)، وأنفاق عسكري (١٢. ٣١ مليار) دولار^(٣)، وسكان (١. ٠٠٨ مليار) نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٠^(٤).

أن استمرار نمو عناصر القوة لهذه القوى قد يؤدي في حالة عدم انساق سياساتها مع سياسات القوى الكبرى الى تشكيل تهديد للسيادة الغربية أو ربما انه يتيح فرصة لبعض القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة لتوليد مجالات إقليمية -دولية ممتدة معيقة لاستمرار الهيمنة الأمريكية، ومساندة لبروز أو إعادة نهوض تلك القوى (الكبرى).

والحركة نحو مراكز متقدمة في القطبية الدولية على أشده، وأن طغى عليها عدم استخدام الوسائل القسرية في إزاحة المنافسين والخصوم - لأكلافها غير المرغوبة. يساعد على ذلك انتفاء الضابط العام الموحد للحركة الغربية ونقصه به وجود عدو مشترك تتوحد عنده ارادات تلك القوى. فانتهاء هذا العدو صار يفتح مجالاً أمام اتساع علاقات التنافس وربما الصراع المحدود فيما بين القوى الكبرى.

في هذا الإطار صارت الولايات المتحدة تجد تحديات من عدة قوى، بعضها يصنف على انه عدو، وبعضها يصنف على انه منافس حقيقي. مع ذلك يقع تركيز الفعل السياسي الأمريكي على الدول التي تتبنى سياسات معادية لها، أو بدرجة أدنى غير متوافقة مع مصالحها. وأغلب هذه الدول واقعة في عالم الجنوب.

لما بالنسبة الى المنافسين الاقتصاديين، فالولايات المتحدة تترك انهم لن يكونوا، ولفترة قادمة، بديلاً للتهديد السوفيتي السابق. فهم غير راغبين في ذلك، بل أن ديمومة

(١) - S IPRI Year book 2001. (Solna , sipri , 2001). PP : 280 - 282.

(Washington). February 15,2002. P: 60.

(٢) -Monthly Bulletin of statistics. Vol 12 (NY , U. N , 2001). P:121

- SIPRI Year book 2001. Op. Cit. P:282. (3)

(٤)- World Population Ageing 1950 - 2050. (NY, U. N,2002). P:27

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

نمو القوة الاقتصادية لبعضهم يعتمد في أحيان على بقاء الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى، مثلاً الصين واليابان.. فهي سوق تجاري مهم لكلا القوتين. وفي العموم، فإنه منذ ما يزيد على عقد من الزمن يؤثر السلوك الأمريكي⁽¹⁾، ميلاً شديداً نحو البحث عن عدو جديد، أو حتى اصطناعه ان لم يكن موجوداً، بهدف التأمين المستمر (والكامل) لانضواء القوى الكبرى تحت القيادة الأمريكية. وتبرير تنفيذ أعمال وقائية ضد القوى المعادية للمصالح الأمريكية⁽²⁾.

أما القوى الكبرى، فإنها تتعامل دولياً انطلاقاً من أن هدفها الرئيسي ومصحتها الحيوية تكمن في البحث ما أمكن عن وسائل لتعظيم المنافع في أي وضع قائم، أو يمكن ان يقوم. بيد أن النزوع نحو بلوغ مرتبة قمة الهرم الدولي ؛ في ظرف انتشار مكونات القوة دولياً ؛ سيفرض عليها بالتأكيد قبول المشاركة فيما بينها. أو حتى المشاركة مع الولايات المتحدة. أو قد تلجأ الى تبني إستراتيجية التنافس / الصراع لبلوغ مرتبة دولية متقدمة. وهذا أضعف الاحتمالات بسبب أدراك تلك القوى لأبعاد الصراعات في العصر النووي، فهذه الصراعات صارت غير مقبولة لأحداث التحول في بنية الهرم الدولي من قبل مع معظم قطاعات الرأي العام فيها.

ومن جانبها، حاولت الولايات المتحدة والقوى الكبرى - الغربية خاصة، تحديد خيارات ناجعة للتفاعل مع الوضع الدولي الناشئ وهنا، حصل انتقال بين أكثر من خيار. فمضد انتهاء الحرب الباردة، أخذت عدة رؤى تبحث عن ارضية لها في تفسير العلاقات الدولية الناشئة. وإعادة توجيه مسار التاريخ العالمي، فظهرت فرضية فوكوياما في نهاية التاريخ⁽³⁾، والفرضية تفيد بالانتصار النهائي للغرب أنموذجاً وحضارة وقوة تاريخية. وهذا ما يقود (كتصور) الى بناء نظام عالمي ساكن. لذلك بالسرعة نفسها التي ظهرت بها هذه الفرضية أخذت تضمحل في ساحة تفسير الوضع الدولي، طالما أنها تلبي حاجة الولايات المتحدة وباقي الغرب في وجود عدو يحفز على الدوام على نشاط المؤسسات الصناعية العسكرية فيه. أو أن يوحد الغرب تحت القيادة

(1) عماد مؤيد المرسومي : توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية.

(2) علاوة على الأهداف الداخلية المرجوة من وجود مثل هذا العدو : ديمومة نشاط المجمع الصناعي العسكري.

(3) فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ. ترجمة د. حسين الشيوخ.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

الأمريكية ؛ كما قد أسهمت في إفشالها سياسات كل من روسيا والصين المؤكدة على وجودهما كأطراف فاعلة في السياسة الدولية.

وظهرت في المقابل أطروحة صراع الحضارات لهنتنغتون^(١)، وتفيد أن الحتمية التاريخية، الراهنة والقادمة، ستشهد صراع وصادم عنيف بين الجماعات البشرية المنتمية الى حضارات مختلفة. واهم هذه الصراعات هي الصراع بين الغرب والإسلام تحديداً. وتعتمد هذه الأطروحة على فكرة الاستعداد الغربي الدائم لمواجهة القوى المتحدية للسيطرة الغربية - التي باتت تتشبث على نحو متزايد بأصولها وترفض القيم الغربية.

ولم يقف الغرب، عند هذا الطرح، بل أصبحت الأوضاع الدولية في مرحلة ما بعد الهجوم على الولايات المتحدة في ايلول / ٢٠٠١ أكثر تشجيعاً على تبني رؤى واقعية - وقائية ضد الآخر الذي لا يتفق مع المصالح الغربية- الأمريكية، قوامها العمل على قهره عبر إنهاء عناصر قوته مسبقاً. وإجباره على اعتماد سياسات غير عدائية تجاه تلك المصالح.

والعرض السابق يوضح تعامل القوى الكبرى مع التوازنات الدولية وفقاً لمبدأ المشاركة، في إطارها العالمي. ومبدأ التحكم بالعلاقات الدولية في إطارها الإقليمي. وكأحد المداخل الأساسية لهذا التحكم أو المشاركة يعد التدخل في النظم الإقليمية المختلفة، وربطها بالقوى الكبرى منشأ لوضع دولي تكون كلف تغييره عالية. أو بما يفيد أن ربط النظم الإقليمية بها يعزز من موقف القوى الكبرى عالمياً، وفي الوقت ذاته يجعلها تأخذ موقعاً مركزياً في علاقات النظم الإقليمية الدولية والبيئية. وفي كلا الحالتين تزداد كلف إزاحة تلك القوى من موقعها الدولي.

وفيما يتعلق بدور القوى الكبرى في السياسات الإقليمية. فيظهر من خلال أن تلك القوى عمدت الى أن تكون حاملة لميزان القوى الإقليمية ويتجلى ذلك في علاقة القوى الكبرى وسياساتها تجاه المنطقة العربية^(٢).

(١) صموئيل هنتنغتون: صدام الحضارات.

(٢) للقوى الكبرى كانت تمهد الى إشاعة لجوء التنافس والصراع بين الدول العربية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

واختلاف القوى الكبرى في تقرير أنسب الوسائل والأساليب للتدخل في النظام العربي شئنا قائم. فهي تعتمد في اختيار هذه الوسائل والأساليب على تأثير متغيرين. هما :

أ - التقارب والاختلاف بين القوى الكبرى. ففي حالة التقارب/التعاون بين القوى الكبرى فالسلوك العالمي لها إزاء النظام العربي سيكون متوافقاً على اختراق هذا النظام، والهيمنة عليه. أما في حالة الاختلاف بين هذه القوى (تنافس / صراع) فيكون النظام العربي موضعاً للتنافس - الصراع بينها، ب- حال النظام العربي. أي ما تبديه الأطراف العربية الفاعلة من توافق، أو تفاهم أو تعاون، ... إزاء القضايا العربية والدولية. ففي حالة غياب أحد ذلك ستكون على الأرجح فرص تدخل القوى الكبرى في السياسات العربية عالية. وقد تصل درجات التدخل إلى الذروة عند توافر نزوع نحو تدويل القضايا أو المشاكل العربية.

والسياسة الدولية الراهنة تشير إلى وجود أربعة أشكال من الاستراتيجيات لتعامل القوى الكبرى مع النظام العربي^(١)، وهي :

- ١- الولايات المتحدة والهيمنة على النظام العربي: يقع النظام العربي في صلب المصالح الأمريكية العالمية. ولا تجد الوسائل، دون الهيمنة، في التعامل معه. فتحرير السياسات العربية من تلك الهيمنة سيؤدي إلى الإضرار بالسمعة والهيبة الأمريكية. وستفقد الولايات المتحدة نقطة ارتكاز أساسية في ضبط تفاعلات أوروبا، آسيا، وأفريقيا، إستراتيجياً. كما ستقل فرصة الضغط على القوى الكبرى اقتصادياً، في ضوء سهولة النفوذ إلى الأسواق النفطية العربية - كما سنبين ذلك بشكل أكثر توسع لاحقاً.
- ٢- روسيا واحتواء النظام العربي : لا تستطيع روسيا احتكار تفاعلات النظام العربي، أو أن تواجه الولايات المتحدة عليه. لذلك تبقى متطلعة نحو البقاء كخيار بديل للدول العربية نظراً لتواجدها في أو بالقرب من النظام العربي ذاته ؛ في إيران مثلاً.

(١) تشير هنا إلى اختلاف كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين في سياساتها نحو النظام العربي.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

٣- أوروبا والشراسة مع الدول العربية: تاريخياً، وواقعياً لا تتجاهل أوروبا أقاليمها الجنوبية، حيث شارك العرب في تقرير خارطة أوروبا أكثر من مرة. واليوم، يسهم النظام العربي في بقائها واقعة تحت المظلة الأمريكية^(١).

كما يطرح النظام العربي احتمالات زعزعة استقرار أوروبا، أو تحجيم دورها؛ إذا ما برز للعرب كقوة كبرى. أو أصاب النظام العربي حالة عدم الاستقرار الواضح كاندلاع حرب عربية- إسرائيلية، قد تطل نتائجها الحدود الأوروبية سواء عبر الأسلحة المستخدمة أو بفعل الجماعات العربية والإسلامية المتواجدة فيها.

٤- الصين والتعاون مع الدول العربية: تعد الصين الطرف الأضعف في المعادلة العربية - الدولية. فمن جهة ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات يصعب الانفكاك عنها إقليمياً أو عالمياً. ومن جهة أخرى، لا تحبذ الدول العربية استبدال النفوذ الأمريكي بأي سلطان آخر. وأخيراً لا ينطوي خيار الصين على أغراء لمعظم الدول العربية^(٢)، لذلك تعتمد الصين إلى البدء من المجال غير المكلف، وغير الملزم سياسياً، أي التعاون غير الاستراتيجي مع العرب سبيلاً لإيجاد منفذ وممارسة أدوار دولية في المنطقة العربية؛ مستقبلاً. وركزت على مسألتين هما الدعوة لاستقرار المنطقة العربية، ووجود بيئة صديقة لها فيها. وتبقى حقيقة العلاقة بين الطرفين أنها واقعة ضمن وصف "الدور الصيني المؤجل في المنطقة"^(٣).

عند دراسة موضوع رؤى وتفاعلات العرب الدولية يتبادر للذهن سؤال مفاده هل أن الواقع العربي يسمح بالحديث عن تفاعلات عربية خارجية تعبر عن حركة موحدة في السياسات، وقبلها في التصورات ؟

يشير الواقع العربي إلى وجود كيانات متباينة سياسياً، بل ومتضادة أحياناً، ومع ذلك سننظر إلى العرب بوصفهم وحدة واحدة، ولا نحذب الحديث عن أطراف عربية باحثة عن أدوار في السياسة الدولية للصعوبات التي ستواجه التحليل، ومن ثم الابتعاد عن محور الدراسة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتوازن الدولي العام لابد أن يعكس آثاره من حيث طبيعته ومستواه (الصدام، الوفاق...) على التوازنات الإقليمية، انطلاقاً

(١) فالولايات المتحدة تتواجد عسكرياً في أو بالقرب من النظام العربي، بما يضمن تطويق أوروبا من الجنوب. علاوة على السيطرة على النفط العربي والتحكم بتياراته إلى الأسواق الدولية، وبصمها الأوروبية.

(٢) وأسباب ذلك بجدها في المستوى المتدني لعناصر القوة الصينية الاقتصادية والتكنولوجية مقارنة بالغرب.

(٣) ناصيف حتي: "الإدارة العربية للإمكانات الدولية".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

من أن الأخيرة مجالات متنوعة الألوان للقوى الكبرى المؤثرة في التوازن الدولي العام. وكل قوة منها لابد أن تسعى إلى مد نفوذها بشكل أو بآخر إلى داخل تلك التوازنات الإقليمية لتوليد مجالات تابعة لها.

والنظام العربي لا يجد نفسه هنا إلا كونه طرفاً مغيباً في النظام الدولي سواء كان لقصور في مدركات أطرافه، أو بإرادة القوى الكبرى في تحقيق هذا المقصد (التغيب)- أو الاثنين معاً. لهذا اخترنا نماذج الدراسة لتعكس جانباً من هذه الصورة. بمعنى آخر، أن هناك ما يجمع العرب، ويوفر إطاراً عاماً لدراستهم كحالة واحدة إلا وهو هزل دورهم في السياسة الدولية.

واقعياً يصعب الحديث عن دور عربي مؤثر في التوازنات الدولية. فالبيئة الدولية لم تعف العرب من تدني قيمة دورهم الاستراتيجي الدولي طالما أن المردود الناجم عن ذلك ينساب في صالح القوى الدولية الفاعلة. فأدوار العرب الدولية لا تزال هامشية بفعل سياسات القوى الكبرى (كالتهميش، اللاحاق، الاحتواء) نحوهم، وهناك المتراكم من معاناة المراحل الماضية التي بقيت دون حلول جذرية لتبرز بكل إفرازاتها على الساحة العربية. ويتضاعف هذا التأثير كون العرب أقل استعداداً للتعامل مع مجريات الأحداث الدولية، وحتى الداخلية عما كان عليه حالهم في السابق. فهم لم يؤهلوا إمكانياتهم، على نحو فاعل، للتعامل مع القضايا المصيرية، مثلاً تحدي العولمة؛ أي ضرورة تهيئة متطلبات اللحاق بالتفاعلات المتسارعة التي تفرض رصد إمكانيات كبيرة بقصد معالجة سلبياتها. هذا فضلاً عن تحدي التنمية، ومشاكل الاقليات والتجزئة... وكل ذلك غير متحقق في المرحلة الراهنة⁽¹⁾.

وفي ظرف ندرة الموارد العربية المؤهلة للتعامل مع التحديات القائمة، صار العرب يواجهون تحدي الخيار⁽²⁾ الأفضل الواجب اعتماده في هذه المرحلة، أيلجأ العرب إلى الإبقاء على (التفاعل) المكثف مع البيئة الخارجية؟ وهل يستمروا ضمناً بالتكيف السلبي أم أن عليهم وضع استراتيجيات التكيف الإيجابي، بما يعنيه ذلك من رصد هادف لكافة مواردهم؟ أم أن الضرورة تقتضي التوافق مع تلك البيئة؟ وهنا، هل للعرب فرصة الخيار أو الانتقال بين الخيارات، والانتقاء من بينها؟ وعلى فرض

(1) هذه الأوضاع تجعل العرب يفكرون ملياً ليس بإعادة تأهيل أدوارهم فحسب، بل حيال اللفق بشأن مصيرهم وكيانهم بوصفهم وحدة متميزة في النظام الدولي، الذي لا يضع مكانة للضعيف فيه.

(2) أن معظم الخيارات العربية السابقة تبدو متناقضة.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

توافر مثل هذه الفرصة، فهل الخيار المعتمد سيكون هو الأجدى للتعامل مع الأزمة التي يمر بها الأداء الدولي للعرب ؟
لقد أشرنا الى أن وتائر التحول صوب التعددية القطبية تزداد باطراد، وأن ببطء. والضرورة تقتضي من أعضاء هذا النظام المشاركة في هذه التفاعلات، أو في الأقل الاستعداد للتعامل مع مخرجاتها. فالنظام الدولي وتوازناته يؤثر في النظام العربي. ويتوقع لتأثيره الاستمرار في نوعية رؤية العرب لمصالحهم، وفي علاقاتهم البينية منها والدولية.

المنطقة العربية في نظر القوى الكبرى⁽¹⁾

لقد وصلت القوى الكبرى الى درجات عالية من النمو والتقدم. وفي سبيل ضمان تحقيق تطلعاتها نحو تعزيز مواقعها الدولية في القيادة والريادة العالمية، المتواترة في اعتباراتها، تسعى تلك القوى نحو توليد وبناء مجالات إقليمية تابعة، والاحتفاظ بها سواء كانت التبعية تأخذ الشكل العسكري أم المظهر الاقتصادي، أو حتى الثقافي. فمثل هذه المجالات تفيد كون نفوذ القوة صاحبة الخطوة يمتد الى المساحات التي تدين لها بالتبعية. فأفريقيا معرفة كمجال نفوذ أوروبي تقليدي، وجنوب شرق آسيا واقعة ضمن دائرة النفوذ الصيني ...

كما تتطلع تلك القوى لتنفيذ أدوار سياسية دولية فاعلة تتناسب مع حجم إمكاناتها ومع نوع علاقات القوى السائدة ويكون معبراً عن صدقيتها السياسية إزاء القوى الأخرى. وتؤدي المجالات التابعة وظيفه متقبلة وميسرة عند تنفيذ تلك الأدوار.
والمنطقة العربية بوصفها مجالاً فاعلاً في النظام الدولي لذا أخذت سياسات القوى الكبرى تعبر عن فحوى اتجاه مفاده أن ضمان موقع افضل في هذه المنطقة يفيد بضمان خطوة باتجاه الاستحواذ على موقع متقدم نسبياً في القطبية الدولية. فالمنطقة⁽²⁾،
أ- تؤمن مصدراً متدفقا من الموارد السياسية: ٣٢% من الاستهلاك العالمي للنفط طوال العقد الماضي، (٨٠٠ مليار) دولار من الاستثمارات العالمية مصدرها عربي. فضلاً عن كفاءات بشرية غير مقدر عددها وإنجازاتها... علاوة على سوق تجاري قدرت تعاملاته عام ٢٠٠٠ نحو (٣٩٥. ٧٨ مليار) دولار.

(1) انظر، د. خضر عباس عطوان: "العرب والتوازنات الدولية، نحو نظام عربي فاعل".

(2) انظر مثلاً، د. محمد بو عشة: "العرب والمستقبل في الصراع الدولي".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

- ب- وهي تقع عند مفترق أكثر من دائرة إستراتيجية عالمية (الآسيوية، الأوروبية، الأفريقية) ومن ثم السيطرة عليها يؤمن الاستحواذ على موقع افضل مقارنة بالخصوم المحتملين، أو في الأقل عدم تمكينهم من محاصرته إستراتيجياً.
- ج- وتضيف الى رصيد القوى الكبرى المتعاملة معها سمعة دولية، بمعنى الاستحواذ على إقرار عملي من القوى الأخرى بالأدوار التي تقوم بها في منطقة تعد مهمة في العالم.

علاوة على ذلك تعاني المنطقة العربية من حالة اللااستقرار السياسي^(١)، الذي يندرج باحتمالات تفجرها، من قبيل عدم تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، التنمية معطلة، وجود أنظمة شمولية. لذلك السيطرة عليها يوفر لتلك القوى الوقاية من وصول تداعيات الا استقرار الى أقاليمها. لكن هل استطاع العرب الارتقاء بأداتهم الدولي الى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لهم القوى الكبرى ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرة الآتية.

العرب، إمكانات القوة وعناصر الضعف في علاقاتهم بالقوى الكبرى

تتطلق القوى الكبرى والولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة العربية من سياسات طويلة الأجل لغاية إعادة بناء مستقبل خارطة المنطقة ودولها بما يتلاءم مع مصالح تلك القوى، مثلاً تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة كقضايا وأطراف بسياسات ذات اتجاهين،

الأول ومفاده السيطرة على المنطقة. لقد نجحت السياسة الأمريكية وعلى مدى خمسة عقود تقريباً في وضع كافة المتغيرات المؤثرة في حالات استقرار المنطقة أو عدمه في قبضتها وسيطرتها، بحيث أتاح لها ذلك محالاً واسعاً للحركة في الاوقات المناسبة سواء نحو زيادة التعاملات الإيجابية فيها أو نحو إثارة المنطقة سلباً لصالحها. وهذا يتضح في^(٢)، إفشال تجارب الوحدة أو تعطيل عمليات التقارب العربية. ليس ذلك وحسب بل والتشكيك في نجاعتها. ودعم الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بتأييدها

(١) ولیم ب کوانت: الشرق الاوسط على حافة الهاوية: فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين.

(٢) د. بكر مصباح تنيرة : التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي في د. غسان سلامة واخرون : السياسة الأمريكية والعرب ط ٣ (بيروت. مركز دراسات للوحدة العربية. ١٩٩١) ص ٧.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

لسياساتها التوسعية على حساب المصالح العربية والعمل بشتى الوسائل من أجل دفع العرب الى الاعتراف بإسرائيل،

والاتجاه الثاني، هو بث رسالة الى الدول الأخرى مفادها أن القطبية لا تزال أحادية. وأن القوى الأخرى لا تملك أوراقاً كافية للتعامل مع قضايا أو مناطق العالم الحساسة، ومنها المنطقة العربية، وليس لديها الإرادة على فعل ذلك. وهو الأمر الذي ينطوي على ما يفيد أن السيطرة على المنطقة العربية يمهّد السبيل للاستحواذ على موقع متقدم نسبياً في القطبية للقوى الفاعلة في السياسة الدولية نظراً للمكاسب العديدة التي تستحوذ عليها القوة المهيمنة. وماعداها يوفر فرصاً ضئيلة للارتقاء بالمرتبة الدولية^(١).

تاريخياً لم يستطع العرب أداء أدوار دولية فاعلة، إنما كانوا طرفاً تابعاً يؤدي أدواراً منساقة وراء الاستراتيجيات الدولية^(٢).

ومنذ مدة ليست بالقصيرة يوجد تقبل عربي أوسع لدور الولايات المتحدة إزاء قضايا المنطقة كالصراع العربي- الإسرائيلي... بل وقد جرى الحصول على اعتراف دولي ضمناً أو صراحة بقبول هذا الدور. وأصبح من الصعوبة تجاوزه، أو عدم تصور وجوده. وفي ذلك مشاكل مستقبلية غير محددة الأبعاد للعرب^(٣).

ويفيد سلوك الولايات المتحدة أنها ذهبت الى إعادة هيكلة رؤيتها لحال المنطقة سواء في المرحلة الراهنة أو القادمة وبضمنها كيفية تعاملها مع القوى المنافسة لها في المنطقة. وقد صارت تجد أن أفضل وسيلة لذلك تكمن في تعزيز مركزيتها في التفاعلات الدولية للمنطقة... واستطاعت بفعل ذلك جعل العلاقة بين اضلاع المثلث (المنطقة العربية، الولايات المتحدة، القوى الكبرى) تترشح من خلال ما تقبل، وما تعترف هي به طالما أن علاقات القوى في النظام العالمي الراهن لا تغري القوى الأخرى في هذا المثلث على ممارسة أدوار مستقلة عن ادوار الولايات المتحدة أو حتى خارج الإرادة الأمريكية^(٤). أما الطرف العربي فقد أنقسم بين موقفين، موقف التواطؤ

(١) يلاحظ أن لسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة العربية في منتصف القرن الماضي قد عجل في تلاشي لدولهما الدولية.

(٢) أنظر مثلاً، د. أحمد نبوس : أزمة النظام الإقليمي العربي. (بنغازي. جامعة قار بوس. ١٩٩٧)

(٣) المرجع السابق.

(٤) Lyndon H. LaRouche.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

مع سياسات الولايات المتحدة. وهذا هو حال موقف معظم العرب إزاء إبقاء وضع العراق الدولي على حاله طوال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٣. وبين حالة المقاومة. وفي العموم يؤشر واقع حال الصراع العربي - الإسرائيلي أن تلك المقاومة تقتصر الى الإرادة والإمكانية لمجاعة سياسات القوى الكبرى في المنطقة.

وفي خضم الصراع والتنافس الدوليين على المنطقة العربية لم يكن مستغرباً عدم قدرة العرب على النهوض بأدائهم ودورهم الدولي الى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لهم القوى الأخرى. أو حتى إزاء تلك الأحداث الدولية التي لهم مصالح حيوية فيها، والتي تفرض عليهم مشاركة أكثر سعة من تلك المتحققة، كما هو الحال مع السياسات البترولية... طالما أن إعادة تأهيل الإمكانيات العربية غير متحقق في المرحلة الراهنة. وأن الإرادة العربية ما زالت غير مستقرة على خيار استثمار التنافس والصراع الدوليين، أو حتى تحديد آثارها على المنطقة.

الحال السابق يقود للتساؤل عما هي سمات الأداء العربي الدولي التي أفرزت تلك السلبية الواضحة، والتي صارت بدورها قرينة الرؤى والسياسات العربية الدولية ؟
أبنداءً نقصد بالأداء العربي السلوك السياسي للدول العربية في البيئة الدولية. ورغم تفاوت فاعلية الأداء السياسي بين بلد عربي وآخر، الا أنه في العموم يمكن تأشير عدة سمات مشتركة تغطي بصيغتها على الأداء العربي. وبرزها الآتي :

١- غياب الرؤية الاستراتيجية^(١)

تؤشر التجربة التاريخية أن عموم الإدراك العربي كان قاصراً، ولعل السبب وراء ذلك يعود الى النزعة للماضي في الذهنية العربية. بمعنى استمرار التمسك بإدراك ثابت مسنق لكيفية التعامل مع صفة غلبت على معظم السلوكيات العربية مفادها رؤية الأمور بعقلية ما نريد فهمه وسماعه لا كما يجب أن تفهم وتسمع. وبذلك لم يرتق الإدراك العربي الى مستوى تحديات الأحداث وعمليات التغيير الدولية، أو حتى الى مستوى فرصها. وبرز نتائج هذا القصور هو إذعان العرب للاتجاه الذي يرى ان القطبية أحادية، و لا تتيح هامش للحركة المستقلة - طالما أنهم لا يستطيعون مجاعة أفعال السياسة الدولية أحادية القطب.

(١) د. مازن الرمضاني: "مستقبل العرب في القرن الحادي والعشرين".

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

والأكثر مما تقدم يلاحظ، أن معظم الدول العربية تتبنى موقفاً تائهاً بين المثالية والواقعية في العموم. أما عن الاداء المثالي (بمعنى تغليب الرؤية الأخلاقية على الرؤية الاستراتيجية) فلقد تجسد في كيفية تعامل بعض العرب مع البيئة الدولية، حيث بقي السلوك العربي اسير تصوراته السابقة عنها، وخصوصاً أثر البعد الأيديولوجي فيها. وهذا ما حمل العرب الكثير من جراء المراهنة على البيئة الدولية في توفير وتحمل تبعات الوضع العربي لقاء ثمن لا يتمثل والعائد المستحصل.

وأما عن الاداء النفعي (بمعنى تطبيق قواعد المنفعة الاقتصادية على السياسة) قاد هذا الاتجاه الى اذعان بعض العرب لشعارات الواقعية السياسية الدولية القائلة بالهيمنة الأمريكية (المطلقة)، وعدم جدوى مقاومتها. وهذا ما عمق حالة تبعيتهم للبيئة الدولية. ولم يستطع الاداء العربي أن يتخطى آثار غيباب الرؤية في المرحلة اللاحقة. وهذا ما نجده في جانبين: القلق العربي الثقافي اللاعقلاني على هويتهم، وقصور في العمل العربي المشترك. وسنعمد لتحليلهما في أدناه.

٢- القصور في العمل العربي المشترك

نظرياً تميل معظم الأنظمة السياسية الى ضمان توكيد الشخصية الذاتية في مقابل الآخرين. ويجد هذا المقصد تعبيره في نظام القيم التي تحملها وفي السياسات التي تعبر عنها، بحيث تصير الأخيرة حركة تكفل التعبير عن تلك القيم. ولا تخرج الدول العربية من خلال ما أريد لعملها المشترك عن الافتراض المتقدم. بمعنى أن يكون عملها المشترك واقع حال معبر عن القيم والشخصية العربيتين في المجتمع الدولي. لكن هل استطاعت الدول العربية الوقوف عملياً عند هذه المقدمة ؟

لنأخذ أولاً الموقف من التحولات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، في هذه المرحلة سعت معظم الدول الى البحث عن انجع السبل لضمان القدرة على البقاء في هامش الحركة الدولية والذي يتحدد بـ(دائرة التأثير والوفرة الأمريكية). وهكذا انساق دول عديدة وراء الولايات المتحدة، وانعزلت أخرى. وهناك من بقي ضمن حلقة مقاومة محددة وهي مجموعة صغيرة. وهناك من قد قوض.

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد أكدت غالبيتها ان الولايات المتحدة هي خيار يصعب تجاوزه ويصعب مقاومته. بل وعده خياراً محدداً في سياساتهم وأحياناً في

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

قيمهم، وللنظر الى موقف عموم العرب (الرسميين) من الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، والحضور الأمريكي في علاقات الصراع العربي - الإسرائيلي ...

لقد نزامن ظهور فكرة العمل العربي المشترك رسمياً مع ظهور المؤسسات (جامعة الدول العربية). والعمل المشترك كسياسة يهدف الى ابراز الشخصية العربية وتوكيدها في البيئة الدولية. بيد أن المقاصد التي اريد تحقيقها بالعمل المشترك لم تتحقق. والجوانب الآتية توضح ذلك :

أ- طلب الحماية. يحتل الأمن مرتبة متقدمة في سلم الاهتمامات العربية، وفي تخصيص الموارد. والواضح أن النزعة القطرية في تحقيق الأمن هي التي سادت في السياسات العربية. بل وفي سبيل ضمانه، ظهر طلب للحماية من قوى أجنبية. وفي هذا الصدد يبرز عدم تناسق أمن الأنظمة العربية في كينته مع متطلبات الأمن القومي، وتحديد الاختلاف في تحديد من هو العدو، الذي تعرفه الأنظمة العربية وترصد الجهود لمقاومته - رغم وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك / ١٩٥٠ - ويمكن إرجاع ذلك الى التباين العقائدي بين الأنظمة،

ب- تأكيد الذات العربية. منذ استقلالها أخذت الأنظمة العربية تبحث عن خصائص ذاتية يمكن أن تطبع كياناتها القطرية والتجربة التاريخية تؤثر أن معظمها قد رفض الخصوصية العربية - الإسلامية، وانساق وراء النماذج الغربية عن البيئة العربية والسعي لتقمصها كنماذج لها:الرأسمالية، الشيوعية، الاشتراكية... وهذا للتغريب في الانتماء الى قيم الغير، الثقافات والسياسات قد ولد حالة انفصال عن الكل الثقافي العربي - الاسلامي. واسهم في ظهور ارتباطات خارجية متباعدة، واختلاف المصالح القطرية، وأحياناً تناقضها وعدم اتفاقها مع المصالح العربية الكلية،

ج- الاستثمار للمستقبل. تتوافر الموارد الوقودية وغير الوقودية، والبشرية والمالية.. في دول عربية بصورة واسعة، بيد أن استثمارها وإعادة تأهيلها حتى تصبح ذات قيمة سياسية يشوبه القصور. وفي احيان أخرى تأخذ مطالب الحماية وتأكيد الذات العربية معظم تلك الموارد. ونجد أن التأكيد على التمايزات القطرية وعدم دعم مؤسسات العمل العربي المشترك ينقطع ومنطق السياسات القومية. كما أن تبديد الثروات العربية دون عائد ذات قيمة، وسيادة النزعة الاستهلاكية، وتقليد ومحاكاة النماذج الثقافية الغربية كلها تؤكد ان المسعى لا يصب حتى في دائرة حماية وتوكيد الكيانات القطرية.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

في المقابل، نلاحظ أن ما يخصصه العرب لأغراض البناء المستقبلي قليل وغير واضح المعالم. ويرجع ذلك الى نقص عائدات قطاع البحث والتطوير العربيين، وهما من أهم قطاعات البناء نحو المستقبل. فما رصدته العرب من الناتج القومي (عام ١٩٩٩) لهذا الغرض لا يزيد عن ١%، ويمثل هذا ما نسبته ٠.٢٠% من إجمالي الأنفاق العالمي. وقطاع التعليم العربي ليس بأحسن حالاً من سابقه، إذ انفق العرب ما نسبته ٠.٥% من ناتجهم القومي؛ وهذا لا يزيد عن ٠.٥% من إجمالي الأنفاق العالمي على قطاع التعليم^(١).

وجراء ذلك صار العرب تصارعهم ثلاث أولويات، التأكيد على الذات العربية، الحماية والاستثمار للمستقبل وهو ما ولد معضلة شديدة للعمل العربي المشترك، فتأجيل الأولوية الأولى يؤدي إلى فوضى وبحث الثقافة والمجتمع العربيين عن هوية يمكن التثبيت بها. والاستخفاف بالحماية يوقع العرب في شرك القوى الكبرى الطامعة وبسهولة، والفشل في الاستثمار للمستقبل سيؤدي إلى تدهور قدرة العرب على الحماية، وعلى تأكيد الذات، على مدى العقود القادمة^(٢).

٣- لاعقلانية السياسات العربية (القلق الثقافي)

من المعروف أن الغالبية العظمى من الدساتير العربية تؤكد على الرابطة القومية والالتزام بالسير في طريق الوحدة. كما تم توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقات بذات المعنى. ويقابل ذلك ميل العرب في العموم إلى القبول بشروط الأمر الدولي الواقع، بالرغم مما يحمله هذا الواقع من انتقاص للحق العربي فهم لم يوفروا بدائل (قومية) لما يمكن أن يحدد مستقبلهم، بل اتجهوا للقبول بما هو متوافر ومفروض في أحيان أخرى في الساحة العربية - والتي هي في الغالب بدائل جرى إعدادها في مراكز الفكر الغربي مثل مشروع الشرق أوسطية، المتوسطة^(٣).

وما يجلب هذا الموضوع لصدارة الاهتمام بحث اغلب العرب عن مزايا العلاقات مع القوى الكبرى على حساب الاهتمام بعلاقاتهم البينية. وإذا كانت تلك الدول معنية بالبحث عما هو واقعي قابل للتطبيق فليس من المعقول أن يكون التعاون العربي -

(١) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية. (نيويورك. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ٢٠٠٠). ص ١٦٩.

(٢) لا يقف القصور عند هذا الحد.

(٣) فطر برهان غليون: "لوطس العربي: امام تحديات القرن الواحد والعشرين، تحديات كبيرة وهمم صغيرة".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

العربي خيالاً في حين التعاون مع إسرائيل وتركيا وحتى مع أوروبا أمراً واقعياً؟^(١). لهذا ليس من المستغرب اختلال بيئة العلاقات العربية الدولية لصالح القوى الكبرى. بمعنى أن "النظام العربي يعيش درجة عالية من الاختراق بعضه بالتراضي أو القبول الضمني، وقد صار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة علاقات البيت العربي مع الخارج وفي الداخل أيضاً"^(٢). وأسباب ذلك أن العرب قد فقدوا الرؤية الصائبة في جدوى تعاملاتهم البيئية، والتي هي أساس العقلانية اللاحقة.

ونتساءل، هل هناك جذور ثقافية لغياب هذه العقلانية. بمعنى لماذا يندفع العرب نحو البيئة الدولية للبحث عن خيارات للبقاء ولم يتجهوا الى تصحيح حالهم أولاً؟ في البدء، لا يمكن إعفاء الأنظمة العربية عن وزر الواقع الثقافي العربي^(٣). ففي أغلب سياساتها لتوليد (المجتمع المدني) الذي تحكمه الضوابط القانونية، الارتقاء بالمستوى المعاشي وابرار الجوانب الترفيهية... أضرت هذه الأنظمة بالواقع الثقافي العربي. ففي أحيان عديدة غلبت الأفكار السياسية الأحادية المستعارة وتم تقليدها دون نقد يتناسب والواقع القومي - الديني العربي. وفي أحيان رفعت شعارات وهمية من الناحية العملية باسم الثورة أحياناً أو الانقلابية أو الإصلاح، أو باسم الحفاظ على التراث والتقاليد... دون عائد حقيقي يذكر وانتهت إلى تراكم السلبية في الجسد العربي. وزاد من اثر هذه الأوضاع اتجاه سياسات الإنفاق العربية للمرافق الدعائية، والأمنية - العسكرية ولدعم السلطات الحاكمة، وبعيداً عن ولوج ميادين التنمية^(٤).

وتصبح المسألة أكثر حرجاً اذا ما تذكرنا أننا بحاجة الى مراجعة للرواسب التي لا يتقبلها العقل ولا المنطق، وما تزال شرائح واسعة من المجتمع العربي غارقة في خضمها. وهذا ليس نتاج المرحلة الراهنة بقدر ما هو نتاج الاعراف والتقاليد. وهي كذلك ليست بمعزل عن الأساليب التربوية والتعليمية بدءاً برياض الأطفال ووصولاً الى

(١) د. سعدون حمادي: "شئ من الواقعية". صحيفة الثورة للبغدادية. ١٩٩٧/٦/٢٣.

(٢) ناصيف حتي: "البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري الهسوي العربي". ص ٦٣

(٣) تعيش البيئة العربية لسياسية - الثقافية مرحلة التعبير. فلو عي قد انتشر لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي، وتطور بفعل عمليات التفاعل مع المذاج السياسية للحصارات الأخرى الذي نتجته وسائل الاتصال.

(٤) د. سبار الجميل: العولمة والمستقبل. (عمان. الاهلية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٠).

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

أروقة الجامعات، واستمرار الخلط بين ما هو شرعي وما هو تاريخي، وما هو ديني وما هو دنيوي، وبين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي. وترى الأغلبية من كل ذلك أنها من كنوز تراثنا الزاهر، فهي قد ولدت قيماً طفيلية ضارة لم يكن لها وجود في أراثنا العربي - الإسلامي^(١).

كيفية سيرى الجيل الجديد طريقه الى المستقبل ؟

من المعروف أن الطريق للمستقبل صعب، في حالة غياب الرؤية لما يريده العرب، ولسبل تنفيذ ما يريدون. فما زال أبناء الجيل السابق في سلطة صنع القرار واتخاذ، وفي إقرار تسليح الجيوش، التعلق بالأيديولوجيات، هدر الأموال وبعثرة الطاقات، والتلاعب بحياة الإنسان العربي^(٢).

ولا نغف الإنسان العربي من هذا التردّي. فطبيعة التكوين النفسي لهذا الإنسان هي عامل ساهم في هذا الضعف^(٣). فقد ورث العقل العربي أرمّة ينقلها من جيل لآخر، وبقيت العقلية العربية تظهر في العموم الخصائص الآتية: الماضوية وعدم الانحياز إلى المستقبل، الأنانية، الفردية، الحسد، حب الرئاسة، عدم الصبر، العاطفة المفرطة، عدم العقلانية، حب المظاهر والمبالغة... كما أن المزايا الإيجابية للعقلية العربية مثل الشجاعة، الكرم، الاعتزاز بالنفس، النزعة إلى الحرية، الدفاع عن الشرف والكرامة... لم تستثمر استثماراً إيجابياً، لا بل أصبحت عبئاً على الإنسان العربي الذي يسعى جاهداً للتخلص منها لظنه بعدم ملائمتها لهذا العصر.

ويظهر اليوم القلق على الهوية الثقافية العربية، ويزداد هذا القلق لأن القيم العربية - الإسلامية الأصيلة تميل نحو الانزواء ويظهر البديل عبر سيادة نزعة التشدد القومي/الديني لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي، والذي يرفض الحوار مع الآخر الا عبر استخدام أسلوب القوة. ويقابله اتجاه لدى قسم آخر نحو (التأورب) أو (التأمرك) في مظاهر الحياة الثقافية، وينكر أصوله القومية والدينية بحجة الانفتاح

(1) وهذا لا ينف أن كثير من آليات وسمات القرون السابقة قد ذوت وتبدلت، بل وظهرت أماط معاصرة في الحياة العربية من خلال تفاعل العرب مع الحضارات العالمية عبر وسائل الاتصالات الحديثة.

(2) ما يؤسف له أن شرائح متعددة من ابناء الجيل الجديد يتربى على تلك الأوضاع الشاذة.

(3) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الحضاري. وأخطر ما في الأمر أن اغلب أوساط صنع القرار واتخاذها في الدول العربية ينتمي في الميول أو التفكير أو الممارسة؛ إلى الاتجاه الأخير (المغرب)^(١). وإزاء ذلك صرنا، وتحت مسميات شتى: -السلفية، الأصالة، العصرية، الحداثة، الحضارة... (بمعنى الثنائية في الفكر والثقافة العربية) نواجه بمزيد من حالات هرب الفرد العربي الى المجهول من نماذج قيمية وأخلاقية غير مقاسة مديات تأثيرها على الفرد وعلى المجتمع العربيين في الوقت الراهن وفي المستقبل خلاصاً فيما يعتقده من المعاناة والاحباطات. وأدى ذلك الى توليد شخصية عربية ضعيفة مستعارة من الواقع العربي، لا تملك القدرة على المقاومة، مهزومة، مذعورة من مستقبلها وحاضرها. إزاء هذا الوضع نرى أن المجتمع العربي بسلبياته السابقة لا يمكن أن يعف النظم العربية وسياساتها تحديداً، من تبعات اوضاعه. بل وصارت بعض هذه النظم ترى نظيراتها من منظور الواقع الثقافي العربي المتردي. وسعياً وراء وصف التمدن والحضارة ليس من المستغرب عزوف معظم العرب عن تنمية علاقاتها المتبادلة، طالما أنها تحوي عناصر النكوس نحو الماضي، وعدم القدرة على التقدم نحو المستقبل دون رصد إمكانات هائلة بقصد معالجتها، والأولويات العربية الراهنة لا تتيح إمكانية الولوج بهكذا خيار. لذلك تطرح هذه الأنظمة خيارات التعامل مع الأطراف الدولية، ولتعبّر عن اللامبالاة في اصلاح جذور الازمة في الفكر العربي، وهذا ما يتضح من خلال عدم الاقتراب من الازمة الفعلية، ولتنتهي في المحصلة الى لاعقلانية السياسات العربية.

❖ المدخل الامني - العسكري

لقد كانت ومازالت قضايا مثل سباق التسلح، الصراعات الدولية، علاقات القوى الإقليمية والعالمية، عدم الاستقرار الإقليمي... إحدى المدخلات المؤثرة في العلاقات بين التوازن العالمي وبين التوازنات العربية - الإقليمية والعربية - العربية. فالوضع الاستراتيجي العسكري الدولي قد القى بظلاله على هذه التوازنات. وأفضل صدى لذلك هو علاقات الصراع العربي - الإسرائيلي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي. في حين أن الاستقرار الإقليمي أستمّر يشغل حيزاً مهماً في تفكير القوى الكبرى بوصفه قضية قد تصيب التوازنات الدولية بالتغيير بشكل أو آخر، عبر اعتماده من قبل القوى المنافسة

(١) المرجع السابق.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

لزيادة أدوارها الدولية. مثل فشل مشروع النظام الشرق اوسطي الذي احتواه الاتحاد الاوروبي بواسطة تفعيل اطار الشراكة الاورومتوسطية سبيلاً لدعم موقع الاتحاد في السياسة الدولية. ولا يتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على تجاهل هذا التغيير في بنية العلاقات العربية - الدولية، فهي أن لم تعمل على تفكيكه، فإنها قد تعمل على احتوائه.

هنا نتساءل، مالذي جعل مثل تلك القضايا الامنية - العسكرية مجالاً مؤثراً في العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية للنظام العربي؟

من الواضح أن العلاقة بين التوازنين لم تكن بمعزل عن التفاوت في امتلاك عناصر القوة دولياً، وقلة الخيارات العربية عسكرياً.

أن السياسة تعبر في أحد جوانبها عن عناصر القوة (عندما تكون في وضع الاستخدام الهادف). ومن ثم فمن يمتلك تلك العناصر يكون أقدر من غيره على بلورة افعال سياسة مؤثرة دولياً. وقد تمت الإشارة الى أن القوة مفهوم يحتمل الكثير من الآراء المتباينة. رغم ذلك تبقى الحقيقة القائمة أن القوى الكبرى المتحكمة في النظام الدولي تمتلك عناصر تفوق واضحة على باقي دول العالم من قبيل اسلحة متقدمة تكنولوجيا، أنفاق عسكري عال، السيطرة على مناطق التحكم الاستراتيجي الدولية...كل ذلك يتيح لها إمكانية التدخل الميسر في الأقاليم المختلفة، وبضمنها النظام العربي، لأجل تعديل علاقات التوازن العالمي في ضوء علاقات القوى السائدة، وحدة صراعاتها وتطلعاتها.. أو بدرجة أدنى اعادة ضبط التفاعلات الإقليمية لصالحها. بينما يلاحظ على الدول العربية والقوى الإقليمية استحواذاها على عناصر قوة اقل تقدماً من سابقتها. وما يزال رصيدها من الانفاق العسكري الدولي يجعلها غير مؤثرة عالمياً.

وضعف الدول العربية، عسكرياً، قد قلص من حجم المتاح من الخيارات الاستراتيجية أمام هذه الدول. لذلك في ظرف وجود الخلافات العربية البينية والصراعات العربية - الإقليمية، وتدخلات القوى الكبرى في هذه الخلافات والصراعات، تتطلع هذه الدول دائماً نحو البيئة الدولية لأجل ضمان استقرار افضل في العلاقات العربية البينية، والعربية - الإقليمية.

ويضايف من أثر ذلك، أن المكون العسكري يشكل الجانب الأعظم من هذه الخلافات والصراعات. لذلك تتجه الدول العربية، والقوى الإقليمية نحو تعزيز حظوتها الإقليمية عسكرياً. والواقع العسكري العربي(غير المستقل) يدفع بمعظم الدول العربية

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الى شراء دعم دولي بواسطة التسليح من مصادر دولية، شراء معدات منها، اجراء مناورات معها، حضور مباشر لتلك المصادر من خلال الخبراء أو الزيارات.. أو عبر دفع المال أو عبر التزامات بحماية المصالح الدولية في إقليمها...

وحتى في إطار المضممار السابق، لا تجد الدول العربية أمامها خيارات واسعة، فروسيا والصين يعرفان مصالح الولايات المتحدة في الإقليم، وهذا ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي كذلك. لذلك فإن نشاط هذه القوى العسكري في النظام العربي مقصور على قضايا لا تخرجها أمام الولايات المتحدة، من قبيل بيع اسلحة تقليدية متقادمة، عائدها لا يكافئ ما تملكه إسرائيل لوحدها.

يتضح مما تقدم، أن القضايا الأمنية - العسكرية مدخلاً مهما ومؤثراً في علاقات التوازنات الدولية. وأقترن هذا التأثير بفعل وجود ثلاثة متغيرات:

أولاً، إمكانية استخدام القوة دولياً: ما تزال القوة العسكرية تحتل مراتب متقدمة في تثبيت أو تقرير الوضع الدولي، أو في ضمان المصالح. لذلك تعتمد القوى المختلفة نحو بناء منظومتها العسكرية⁽¹⁾. وهذه القوى متباينة في ذلك، وهي في العموم تسعى باستمرار الى دعم عناصر قوتها العسكرية بواسطة⁽²⁾:

أ- تعزيز سياسي دائم للقدرات الذاتية التقليدية والرادعة فوق التقليدية،

ب- البحث عن الامن تحت مظلة التحالف / التعاون العسكري المتعدد الأطراف.

والتباين في عناصر القوة بين القوى المختلفة يسهل إمكانية اللجوء الى خيار القسر والعنف في حل الصراعات، ولا سيما من قبل الأقوى. فإذا ما نظرنا الى البيئة الدولية نجد انه لا توجد قوانين ملزمة تمنع القوى الكبرى أو الإقليمية من توحيه أفعالها العسكرية دولياً سوى إدراكها لمقدار النفع المتحقق من هذا الفعل ؛ رغم صعوبة تسويق هذا الفعل في احيان عديدة. لذلك تحاول القوى الكبرى أيجاد مخرج تسوغ فيها ممارسة تأثيرها السياسي الدولي بوسائل عسكرية. وأفضل المخرج هي توازنات القوى، بوصفها أحد مخرجات علاقات القوى الدولية.

(1) هذا البناء مرتين بمدى قدرة تلك القوى على توفير عناصر أساسية.

(2) Dr. Todor Mirkovic · "small countries in post · cold War Period" Review of International Affairs. Belgrade July 15, 1997. P:41.

المبحث الثاني- توازن القوى المالية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

ويتجلى الدافع المعزز للجوء الى القوة والتدخل في رغبة القوى الفاعلة في ضمان الحصول على مرتبة دولية (او الحفاظ على مرتبتها). فالقوى الكبرى تنظر الى ضرورة دعم موقفها ووضعها الاستراتيجيين عبر تكريس تبعية النظم الإقليمية لها. فالسيطرة على النظم الإقليمية يعد أحد مداخل تعزيز تأثير تلك القوى. فهو من جهة يضمن عدم مقاومة القوى الإقليمية لمصالح القوى الكبرى فيها. والمنطقة الإقليمية مصدر خصب للموارد الأولية والبشرية المؤهلة، والأسواق الاستهلاكية واستيراد السلاح.

ومن جهة أخرى تؤمن تلك السيطرة للقوى الكبرى وجود مناطق نفوذ مهمة في علاقات الصراع - التنافس الدوليين. فالولايات المتحدة مثلاً لا تعتمد الى الدفاع عن أرضها من خلال الشواطئ القريبة، بل أنها تتخذ من المناطق الحيوية في العالم (أوروبا، شرق اسيا، المحيط الهندي ...) قاعدة متقدمة تحاصر من خلالها القوى المنافسة، لها وترد من خلالها على تلك القوى.

ثانياً، تزايد اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة العربية. فالصراعات الدولية تحفز القوى الكبرى بشكل دائم لبناء القوة الذاتية، ومحاولة ردها بعناصر قوة خارجية مضافة. والنظام العربي من جهته يوفر للقوى الكبرى مصادر قوة استراتيجية مضافة - سبق الحديث عنها. لذلك يبقى موضع تطلع استراتيجي دائم من قبل تلك القوى للسيطرة عليه. وبضاعف من هذا التطلع حقيقة ان النظام العربي مازال هشاً ويفتقر لقوة عربية قائدة تدير كافة تعاملاته البينية والإقليمية. كما أن انكشافه الدولي عالي.

ثالثاً، قبول العرب بتدويل قضاياهم^(١). يلاحظ مثلاً في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي أن أغلب الدول العربية قد تخلت عن التزاماتها القومية، فهي أناطت بمعظم خيارات تسوية هذا الصراع بالولايات المتحدة. كما أن عدم إعادة تأهيل وضع العراق الدولي (١٩٩١-٢٠٠٣) مثال آخر على قبول العرب للحل الدولي، وعجزهم عن العمل على إعادة التأهيل عربياً. ويفسر ذلك من جانب غياب نظام امني عربي، أو عربي - إقليمي، أو حتى ترتيبات أمن عربية - إقليمية يقابله تحويل وتوكل عربي على البيئة الدولية في تحسين وضع الدول العربية الاستراتيجية - العسكري، ومثال ذلك دول الخليج العربية.

(١) ما قبله.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تاريخياً، كانت القضايا الأمنية - العسكرية إحدى المتغيرات التي ربطت النظام العربي بالنظام العالمي. فتوازن القوى فعل فعله في ضبط التوازنات العربية، والعربية الإقليمية بواسطة إعادة صياغة التوازنات الأخيرة أو تعديلها ^(١). وأدت الخلافات العربية - العربية والصراعات العربية - الإقليمية أدواراً مهمة في استمرار تعلق أطراف النظام العربي بالنظام العالمي للحصول منه على دعم قواه.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي صارت مساحة حركة الولايات المتحدة، وقدرتها في تصريف التفاعلات الدولية وفقاً لمصالحها كبيرة. هذا التغير قاد إلى تغييرات موازية في سلوك الدول الأخرى، وضمنها الدول العربية، وتغيرات في العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي. بمعنى أن اتساع تلك المساحة قد قلص هامش الحركة بالنسبة للنظام العربي. وصرنا نجد السياسات الأمريكية تعيد تنظيم العلاقات العربية - العربية، والعربية - الدولية أيضاً.

ولما كانت القوى الكبرى تدرك أن أية تحول في علاقات القوة في النظام الدولي لصالح النظم الإقليمية سيجعل شكل العلاقة التوازنية بين الانظمة الدولية غير مستقرة، حيث يقل الضابط العالمي لحركة تلك النظم التفاعلية واحتمالات مزاحمة مصالح القوى الكبرى فيها، أو حتى أزاحتها، يصير أمراً وارداً، فأنها، أي هذه القوى تعمل جاهدة نحو ربط النظم الإقليمية بالنظام العالمي بكافة الوسائل.

كما أن سياسات القوى الكبرى تلاقت في ضرورة ضبط تفاعلات النظام العربي سواء بصورة مباشرة أو بواسطة القوى الإقليمية.

ومنذ مدة ليست بالقصيرة تؤثر الاتجاهات العلمية والعملية، كما بينا، ميلاً متزايداً نحو الدفع بالنظام الدولي إلى التعددية القطبية، سواء ما تعلق منها بنسب المشاركة للقوى المختلفة في الانفاق العسكري العالمي، أو في الناتج القومي العالمي، أو في التجارة العالمية، أو في الاستثمار للمستقبل: أي الانفاق على حقول البحث والتطوير والنظام التعليمي. يترافق ذلك مع ظهور أرادة لبعض القوى في إيجاد تقارب مع بعضها البعض؛ وأحياناً إلى الضد من رغبات الولايات المتحدة؛ كما في خطاب الشراكة الروسية -

(١) المرجع السابق.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

الصينية، والعلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي. هذا الأمر قد يعدل من علاقات القوة بين القوى الدولية طالما أنه يعيد توزيع عناصر القوة بين القوى المختلفة^(١).

وفي العموم ظهرت ثلاثة معطيات جديدة، صارت تجعل قضايا هذا المدخل (العسكري) مؤثرة في العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية للنظام العربي، وهي:

١- تدخل القوى الكبرى الوقتي. لذا ما نظرنا إلى السياسة الأمريكية نجد أن روح الهيمنة موجودة فيها ويدعم اعتمادها وتنفيذها ما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرات عسكرية واقتصادية غير مسبقة علمياً^(٢)، رغم ذلك تجد الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع أن تشر وجودها بذات القدرة في كل منطقة لحملة مصالحها أمام التهديدات المختلفة^(٣).

لذلك نراها تعتمد على تقسيم العالم إلى أقاليم عدة تختلف في أهميتها الحيوية وتتفاوت حسب الحاجة لهذا الإقليم أو ذلك. ومن ثم تعتمد على انتقاء السياسة الملائمة لكل إقليم.

وتضع الولايات المتحدة اليوم ثلاثة مجالات حيوية في صلب اهتماماتها. وكل منها مسوغاته:

- المجال الأول، أوروبا - الأطلسي. إذ توجد حاجة أوروبية دائمة إلى الولايات المتحدة (بحكم طبيعة العلاقات الأوروبية - الأوروبية) تأخذها الأخيرة بكل حرص في تقويم سياساتها الأوروبية.
- المجال الثاني، اليابان - الشرق الأقصى. والسياسة الأمريكية تراهن على التحالف مع اليابان والتناقص الياباني - الصيني في استمرار وجودها الإقليمي.
- المجال الثالث، الخليج العربي - المنطقة العربية. تعتمد الولايات المتحدة سياسات الهيمنة على المنطقة، وأحياناً أخرى عبر توظيف القوى الإقليمية في ضمان تبعية النظام العربي لها.

(١) المرجع السابق.

(٢) William Pfaff: "The Question of Hegemony" Foreign Affairs.

(٣) يتجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى التأكيد على وجود مخاطر تحيط بالولايات المتحدة وتهدد مصالحها. وهذه المخاطر ليست على مستوى واحد سواء من حيث شدة التهديد أو من حيث طبيعته أو نوعه.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وهذه المجالات تعد بمثابة نطاق نفوذ لا تقبل المساومة مطلقاً، ولا يمكن التخلي عنها. وينصب اهتمام الولايات المتحدة على التهديدات التي قد تتعرض لها مصالحها الحيوية في الأقاليم السابقة. ولعل من أشد هذه التهديدات خطورة هي نمو القدرات التسلحية لبعض الدول التي تمثل للولايات المتحدة قوى إقليمية طموحة لا تتوافق سياساتها مع مثيلاتها الأمريكية، مثل إيران، والصين وكوريا الشمالية.

إزاء ذلك أخذت الولايات المتحدة اعتماد أسلوب التدخل الوقائي في الأقاليم المختلفة في مواجهة حالات رفع كلف استقرار مكانة الولايات المتحدة في تلك الأقاليم (حضور عسكري دائم ومكلف سياسياً). وتظهر السياسة الدولية صور عدة لهذه التدخلات، التدخل في الخليج العربي عام ١٩٩٠، وفي كوسوفا ١٩٩٩... وكانت التبريرات المقدمة لهذه التدخلات هي حفظ الأمن والاستقرار، الدواعي الإنسانية... في حين نجد أن نتائج تلك التدخلات بينت أن هذه التبريرات لا تخضع في تفسيرها سوى لإطار واحد هو تحقيق مصلحة الغرب، والولايات المتحدة تحديداً.

٢- تزايد الوعي العربي بتراجع موقعهم الحضاري مقارنة بموقع الحضارات الأخرى^(١). تنظر الدول العربية إلى الوضع الدولي بجانبه السياسي - العسكري كونه وضعاً في غير صالحها. فمتطلبات الأمن القطري والقومي غير متحققة، كما تعمل القوى الكبرى على استمرار وجودها في أو بالقرب من المنطقة العربية، عبر مبيعات السلاح، الخبراء، صياغة النظم الإقليمية... مثلاً، الوجود الأمريكي فيها^(٢).

والأخطر من ذلك، أن أغلب العرب قد أعطى للحضور العسكري الأجنبي صدقية، ومركزية في سياساتهم البينية والخارجية عبر تقبلهم له. وهذا ما أتاح للولايات المتحدة تصميم ترتيبات أمنية - دفاعية تلبي متطلبات حماية مصالحها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم^(٣).

علاوة على ذلك، يدرك العرب قصور وضعهم في علاقات القوة الإقليمية. فإسرائيل، وتركيا وإيران اضلاع في مثلث تتناسق وتتوافق سياساته استراتيجية، في حين يتشتت مجهود العرب العسكري بين (٢٢ دولة).

(١) المرجع السابق.

(٢) سبق بيان اعداد وتفصيل لنشر هذا الوجود في الجزء الأول من الدراسة (القرة ١ - ٣ - ٣ لولاً).

(٣) عماد مؤيد المرسومي : توظيف فكرة العدر في الاستراتيجية الأمريكية. مرجع سابق. ص ٨٢.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمة والتوازن في النظام الإقليمى العربى

٣- إعادة صياغة ادوار القوى الإقليمية. للقوى الكبرى علاقات ذات وزن سياسى مهم مع الدول العربية، بيد أن الثقة بهذه الدول لا يحمل تلك القوى عن البحث الدائم لآليات إخضاع هذه الدول سياسياً. وتؤدي القوى الإقليمية هذا الدور، فتركيا وإسرائيل حليفان للغرب، وتقيمان علاقات مع روسيا والصين. وإيران ذات علاقات سياسية مهمة مع روسيا والصين، ولا تحمل تقاطع حيوي في المصالح والسياسات مع أوروبا. ولا يصل تصادمها مع الولايات المتحدة الى حد المجابهة؛ في الأقل في المستقبل المنظور. تاريخياً، مارست القوى الإقليمية الثلاث أدواراً تمثلت بتثبيت عناصر القوة العربية نحو عدة جيهاات لا تستطيع الدول العربية مواجهة تحدياتها، كلاً على حدة.

واليوم تؤدي هذه القوى أدواراً في ضبط تجدد الوعي العربى، وتهجينه عند مستوى عجز القدرات العربية على مواجهة البيئة الدولية. والتحالف للتركي - الإسرائيلي نموذج على ذلك. فهو قد أبقى خياراته مفتوحة في التعاون بين الطرفين^(١) - والواقع أن تركيا قد تجاوزت ما يجمعها من عناصر مع الدول العربية، أي انها قد تجاوزت التاريخ والدين. وتحالفها مع إسرائيل لا يعبر الا عن دوافع استراتيجية في تعزيز وضعها الإقليمى^(٢).

بينما يقوم المشروع الإسرائيلي على اعتماد سياسات تلقى قواسمها مع القوى الكبرى عند اختراق النظام العربى والهيمنة عليه^(٣)، وهيمنة (إسرائيل) الإقليمية أحد السبل في ضمان تحقق هذه الغاية.

وتكاد إيران لا تختلف عنهما، فمشروعها القومى، أي إيران القوة الإقليمية، يكتمل تحقيقه عند اختراق النظام العربى وأضعافه. وبذلك تكون هذه القوى (إيران، تركيا وإسرائيل) واسطة لتأكيد علاقات القوة في ضبط الإقليم، وعدم بروز تهديدات جدية للمصالح الدولية فيه. كما وتدخل هذه القوى في العلاقات التوازنية العالمية بوصفها مجالات نفوذ تابعة للقوى الكبرى. فهي وأن كانت لها حساباتها القومية بيد أنها لا تتخطى ما مرسوم لها في المنطقة.

(١) يمكن تلمس ذلك في اذعان سوريا لمطالب تركيا عامى ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، حول إنهاء دعم الاولى لحزب العمال الكردستاني المعارض للسلطات التركية.

(٢) انظر، شادي أرغوفنتش: "الأمن التركى والشرق الأوسط" ص ٩٩ - ١٠٠.

(٣) د. مازن اسماعيل الرمضانى : "إسرائيل. من القلق الامنى الى بداية الهيمنة الإقليمية"، ص ٩١.

❖ المدخل الاقتصادي - التكنولوجي

تعتبر السياسة الدولية عن واقع الأوضاع الاقتصادية - التكنولوجية العالمية ؛ كما تعتبر عن الواقع العسكري للدول. فالإقتصاد والتكنولوجيا يوفران الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات الخارجية. وهما مجال تتفاعل فيهما، ونحوهما تلك السياسات. ويمكن بيان أوجه التأثير بين المتغيرين عند إعادة تحليل مصادر السياسات الخارجية. وهنا سنجد أن تلك السياسات هي اما عبارة عن فعل سياسي، أي محصلة للإمكانات المتوافرة لدى الدولة^(١). أو أن تكون تلك السياسات عبارة عن رد فعل / استجابة للسياسة الدولية الموجهة^(٢).

وفي سياساتها أولت القوى الكبرى المتغير الاقتصادي - التكنولوجي أهمية واضحة. ومرجع ذلك الاتي ١ -

١ - القوة تتألف من عدة عناصر ومكونات. والاقتصاد والتكنولوجيا يحتلان مرتبة مهمة بين هذه العناصر. كما انهما لم يعدا يخضعان تماماً للمكون الاستراتيجي - العسكري كما كان الحال اثناء مدة الحرب الباردة. مرجع ذلك أن تراجع حدة فرضيات استخدام القوة العسكرية في حسم علاقات القوى الكبرى البيئية قد صعد من وزن العناصر الاقتصادية - التكنولوجية في حسابات القوة وعلاقاتها. فهذه العناصر هي مؤشر مهم على المكانة التي تحتلها القوى في سلم الهرمية الدولية. والمثال التاريخي الواضح هو تراجع الاتحاد السوفيتي السابق في التزاماته الدولية عندما لم يستطع مواصلة تحمل أكلاف الحرب الباردة. وظهر الاتحاد الأوروبي عندما رأى أعضاءه وجود عوائد سياسية - اقتصادية من وراء القيام بهكذا خطوة.

٢ - حدود التقدم والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي شفافه. فلا توجد مناعة امام اختراق هذا التصنيف، وهذا ما يجعل المنافسة والصراع سمة تطلعات وسياسات القوى الكبرى في هذا المضمار لأجل بلوغ السبق في التقدم. والاختراعات التكنولوجية تمنح الدولة المعنية أسبقية مهمة في التنافس الدولي، وتبقى غيرها في دائرة العمل

(١) المرجع السابق.

(٢) في الغالب تلجأ الى هذا النوع من السياسات الدول الصغيرة. فضالة الإمكانيات المؤهلة يجعلها في موضع رد الفعل للسياسات الدولية التي تكون في تماس معها. وهكذا فسياساتها انعكاس لحال أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية.

المبحث الثاني- توازن القوى المالية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

بوسائل متقدمة لا تصلح للتنافس بنفس المدى والفاعلية. كذلك الحال بالنسبة للولوج في علاقات تكامل أو تعاون اقتصادي إقليمي. فأوروبا واليابان مثلاً خرجتا من الحرب العالمية الثانية بدمار شبه مؤكد، واستطاعتا الوصول إلى مرتبة القوى الكبرى التي تزام الولايات المتحدة، وأحياناً تفوقها. وصارت كلا القوتين تريان في التعاون أو التكامل الإقليمي متغيراً يتيح دعم تلك المرتبة، ويؤمن لهما المنافسة بشروط أفضل.

ولما كان زيادة التقدم الاقتصادي، والتطور التكنولوجي تؤديان إلى زيادة تسارع عملية التغيير الدولية^(١)، هذا ما جعل القوى الكبرى تتطلع نحو رفد قدرتها على النمو الاقتصادي - التكنولوجي والتنافس، وأحياناً الصراع في سبيل ذلك سبيلاً لأقرار أو المشاركة في إقرار السياسة الدولية.

٣- تقوم القوة الاقتصادية - التكنولوجية للقوى الكبرى على توافر وتدفق الموارد الأولية للوقودية وغير الوقودية، والموارد المالية والبشرية المؤهلة من الدول النامية، وتلك القوى لم تجد بدائل اقتصادية تشبع حاجتها، دون هذه الموارد ستشل إمكانات تلك القوى على التقدم والمنافسة. وهذا ما يجعلها تولي أهمية للمناطق التي تحوي موارد استراتيجية يصعب تعويضها، مثلاً البترول العربي، والمعادن غير الوقودية في أفريقيا... ونسأل ما مصالح القوى الكبرى الاقتصادية - التكنولوجية في العالم العربي، وكيف أثرت التوازنات الدولية في سياسات تلك القوى في تحقيق تلك المصالح؟

اتجهت القوى الكبرى إلى ديمومة وضعها الاقتصادي - التكنولوجي الدولي وتعزيزه. وفي سبيل ذلك اعتمدت أربع أدوات. لجأت إليها في سبيل ضمان تلك الديمومة، وهي:

أولاً، زيادة المساهمة في حقول البحث والتطوير، باعتبار ذلك مقدمة أساسية للحصول على سبق التكنولوجيا. ففي عام ١٩٩٧ كان اتفاق كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان والصين على البحث والتطوير (١٨٦، ٦، ١٤٤، ٩، ١٢١، ٦٨، ٥٣.٠٠) مليار دولار على التوالي، وزادته عام ٢٠٠٠ إلى (٣٠٠، ١٩١، ١، ١٣٥، ٥٦، ٦.٦) مليار دولار^(٢).

(١) أنظر مثلاً سرمد عبد الستار: المتغير التكنولوجي وإشكالية التنافس على المستوى الدولي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة صدام. ٢٠٠٠ ص ٦.
(٢) الأرقام نقلاً عن تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٩، وسنة ٢٠٠٢.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ثانياً، إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى. أن العلاقات الاقتصادية بطبيعتها مرنة، تتحرك حيث توجد المنفعة والعوائد المقبولة^(١). ولما كان الوضع الاقتصادي أحد الجوانب المهمة الدالة على مرتبة الدولة المعنية في النظام الدولي، أي محدداً لأدوارها الدولية، فالقوى الكبرى باتت تدرك أن حجمها غير كاف لكي تؤدي دوراً عالمياً رئيسياً. لذلك أخذت تسعى لتجميع نفسها في وحدات أكبر. والتكتلات الاقتصادية مسلك هام يوفر معطيات وظروف سياسية تساعد القوى المعنية على البقاء، وربما الارتقاء في ظرف المنافسة العالمية الشديدة.

ثالثاً،_الادئان السابقان ساعدتا القوى الكبرى في تأكيد وضعها السياسي الاقتصادي - التكنولوجي العالمي. وبقيت خصوصية المنطقة العربية في كونها قد وفرت موارد واسواق أتاحت دعم وضع تلك القوى في النظام الدولي. بمعنى استنزاف الموارد العربية الطبيعية والمالية والبشرية (المؤهلة). فتلك الموارد هيأت للقوى الكبرى مصادر أولية لديمومة نشاطها الصناعي، ولنموها الاقتصادي. فالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي مثلاً استوردتا من الأسواق العربية نحو (٤. ٨٨ مليون، ٣. ٠٢ مليون) برميل / يوم من النفط، عام ٢٠٠٠. كما يوجد في كلاهما أموال عربية مستثمرة تقدر بـ (٨٠٠ مليار) دولار. والقيمة السياسية (العائد) لتدفق هذه الموارد لا تتساوى وقيمة السلع بعد تصنيعها وانتاجها وتصديرها، والتي ترد الى الدول العربية من القوى الكبرى. وفارق القيمة يكون رأس مال متراكم في تلك القوى نفسها. وهذا ما يضاعف الفجوة بين الاثنين^(٢).

واكثر ما تتصح علاقات القوة بين القوى الكبرى، هنا، هي في الموارد الأولية. فهذه القوى تتطلع بشكل دائم للاستحواذ على الموارد الأولية. فالقدرة الوظيفية للاقتصاد، نمط الحياة، مستوى الرفاهية المرتفع الذي وصلته ... تعتمد على تأمين هذه الموارد^(٣). ويتضاعف هذا التطلع بفعل النقص المستمر في امدادات الموارد الأولية من داخل تلك القوى، في ظرف يتزايد فيه الطلب عليهما عالمياً^(٤).

(١) لستر ثرو: المتناطحون. ترجمة د. محمد فريد ص ٢٩.

(٢) أنظر، أحمد زكي يماني : "المشهد النفطي العربي والعالمي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢".

(٣) هارولد نوبيرت: الطعام العالمي ومشكل العالم الثالث. ترجمة محمد الزعبي و د. ممتاز كريدي. ص ١٦.

(٤) تقرير منظمة الاوابك: تطورة استشرافية على الطاقة العالمية".

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

وإذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال، سنلاحظ أن السياسة الأمريكية تعكس في جانب منها مصالح الشركات الأمريكية الكبرى والشركات المتعاملة مع الموارد الأولية من بين القوى الضاغطة على تلك السياسات^١. ونشاط هذه الشركات هو ديمومة للتطور الاقتصادي - التكنولوجي. وهذا التطور قد قاد إلى تناقص تدريجي لبعض الموارد الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة، وتزايد الاعتماد على الموارد المستوردة.

على أن السيطرة على الموارد الأولية اتاح للولايات المتحدة تحقيق هدفين :

- الاول سياسي - اقتصادي مفاده معالجة النضوب التدريجي في احتياطات الموارد الأولية، وتلبية تصاعد حجم الطلب عليها يقصد ديمومة التقدم الاقتصادي.
- والثاني استراتيجي ويعني التحكم بأسواق الموارد الأولية على صعيد الانتاج، النقل والتصنيع ... وهذا ما اتاح لها ممارسة ضغط مزدوج على الدول المنتجة (طالما أن استمرار حصولها على عوائد بيع منتوجاتها الأولية مرتين بالسوق الأمريكية بدرجة كبيرة)، وعلى القوى المنافسة طالما أن حصول الأخيرة على مصادر بقائها هي بيد الولايات المتحدة ومن ثم التأثير في معدلات نموها الاقتصادي - التكنولوجي. وهذا ما يقودنا الى الاداة الأخيرة التي لجأت اليها القوى الكبرى.

رابعاً، استبعاد المنافسين على الثروات الطبيعية، والاستئثار بها. فحرمان القوى المنافسة من تلك الموارد يجعل القوة المستحوذة منفردة على اسباب التمتع بالموقع الدولي. والتحكم بكمية الموارد القابلة للتدفق للأسواق الدولية يتيح إخضاع القوى الأخرى لشروطها. كما في علاقة الولايات المتحدة والقوى الأخرى بالنفط العربي. وحال اليابان مع النفط العربي مثال على ذلك. فاليابان استهلك (استوربت) النفط بنسبة ٤٩.٣% من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة ككل، أي (٦.٥ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٠٠). ولما كانت معظم الاستيرادات تتم من المنطقة العربية وإيران، هذا ما جعل قابليتها للخضوع لشروط القوة السياسية المهيمنة على المنطقة أي الولايات المتحدة أمراً يسيراً.

(١) ومن بين تلك الشركات، شركة شيفرون (chevron)، أحمالي أصولها (٧٧.٦٢١ مليار) دولار، وإجمالي مبيعاتها (١١٧.٠٩٥ مليار) دولار.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وفي ميدان النفط نجد أن الشركات النفطية الكبرى تولي أهمية للمناطق المنتجة له. وتعتمد إلى التأثير في سياسات بلدانها تجاه هذه المناطق^(١). وتأثير هذه الشركات يرجع إلى:

أ- حجم ميزانياتها الكبير. فمثلاً شركتي Exxon Mobil و Royal Dutch/Shell بلغت أجمالي أصولها المالية (١٤٩ مليار دولار، (١٢٢. ٤٩٨ مليار دولار/٢٠٠٠ على التوالي. وبلغت أقيام مبيعاتها الاجمالية (٢٠٦. ٨٣ مليار) دولار، (١٤٩. ١٤٦ مليار) دولار على التوالي^(٢).

ب- اشتراك سياسيين وعسكريين معروفين في كوادرها. فمثلاً أغلب سياسيي الولايات المتحدة لهم ارتباطات بالشركات النفطية الكبرى، فجيمس بيكر وزير الخارجية للفترة ٨٩ - ١٩٩٢ هو مستشار لشركة أكسون موبيل ...

ج- تصاعد الحاجة العالمية للنفط وغياب البديل الاقتصادي.

لذلك ليس غريباً أن يكون تركيز اهتمام تلك الشركات هو السيطرة على كامل دورة النفط، سواء في مناطق الانتاج، أو في عملية نقله، أو تصنيعه^(٣).

أما الدول العربية فإنها تتطلع نحو التنمية، وردم الفجوة الحضارية مع القوى المتقدمة؛ التي اتسعت بفعل تراكم عوائد النمو في الأخيرة. فلا تزال هذه الدول تعاني من الخضوع لهاجس التخلف عن مراحل النمو التي وصلتها القوى المتقدمة.

والوضع الاقتصادي- التكنولوجي للدول العربية دفعها إلى اعتماد آليات محددة في حركتها الدولية، وهي:

١- تصدير الموارد الأولية الوقودية، وغير الوقودية. فهناك فائض تجاري في انتاج الدول العربية من هذه الموارد^(٤) لم يستطع السوق الداخلي استهلاكه أو استخدامه، الامر الذي دفعها إلى تصدير الموارد الأولية بشكل خام إلى الاسواق

(١) د. محمد إبراهيم فضة : مشكلات العلاقات الدولية.

(٢) نقلاً عن تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية، مرجع سابق، ص ٣

(٣) تشير احصاءات عام ٢٠٠٠ إلى أن ٨٠% من أجمالي دورة انتاج النفط ونقله وتكريره عالمياً تسيطر عليه ٣٠ شركة كبرى -من بين أكبر ٢٥ شركة عابرة للقوميات هناك ٦ شركات مهتمة بالسيطرة على هذه الدورة، المرجع نفسه، ص ٣.

(٤) المرجع السابق. منظمة الدول المصدرة للنفط: تطورة استشرافية على الطاقة العالمية ". مرجع سابق، ص ص ١٠٧ - ١١١.

المبحث الثاني- توازن القوى المالية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

الدولية بقصد الحصول على عوائد مالية، تحولها الى بناء/ دعم قاعدة اقتصادية - تكنولوجية.

٢- التعاون العربي - العربي، العربي - الإقليمي. وأريد بهذه الوسيلة المساعدة على تقوية المواقف العربية الاقتصادية - التكنولوجية في الساحة الدولية. فظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وميثاق الوحدة الاقتصادية العربية. والحوار، ثم الشراكة الأوروبيةمتوسطة.

لكن، تلك الوسائل لم تحل دون عجز المنظومة الاقتصادية- التكنولوجية العربية. الأمر الذي ساعد على اختراق الدول العربية اقتصادياً وتكنولوجياً، وبالتالي أوقعها في تبعية للقوى الكبرى. ومظاهر هذا الاختراق هي :

أ- الفجوة الحضارية الناجمة عن الفارق في التقدم الاقتصادي - التكنولوجي، مقارنة بالقوى الكبرى. لقد قاد عائد النمو والتقدم الاقتصادي - التكنولوجي في القوى الكبرى الى ظهور مظاهر اجتماعية - سلوكية مقابلة مثل التمدن، استعمال الأساليب العلمية ... في حين بقيت الدول العربية تعاني من أثر الترسبات التاريخية كمرحلة الاحتلال الأوروبي، ومن واقع حال الاقتصاد العربي. ولم تستطع تعويض الفجوة في التقدم، أو حتى ملء الفراغ الذي تركته - اجتماعياً وحضارياً. فالتراكم في العائد الاقتصادي - التكنولوجي عالمياً وصل الى مستويات يصعب على الدول العربية اللحاق بالمتقدم منه الا بعد عدة عقود، طالما ان عوائدها المادية لا تسعفها في سد نفقات جوانبه المختلفة. فبعض جوانب التكنولوجيا المتقدمة لا تستطيع الدول العربية إنتاجها، أو حتى شرائها، خاصة في ميدان الاتمة. وبعض النشاطات الاقتصادية لا تأخذ كامل لبعادها، مثل المعلوماتية. كما ان معظم الموارد البشرية (الكفاءات العربية) القادرة على التعامل مع المستويات الاقتصادية - التكنولوجية العالمية الرفيعة ذهبت الى مغادرة بلدانها.

علاوة على ذلك، تدفع التقنية الحديثة وطرق الانتاج العصرية والتنظيم الجديد للعمل الى حل معظم المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية. لكن، دخول هذه الأنماط الى الدول العربية، اقتداءً بنماذج القوى المتقدمة ربما يقدم نتيجة معاكسة، فعندما شرعت الرأسمالية في القوى المتقدمة بتطوير التكنولوجيا، أصبحت في غنى عن أيادي عاملة

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

كثيرة. في الوقت نفسه، ظهرت فروع اقتصادية جديدة كانت في وضع يمكنها معه امتصاص قسم كبير من تلك الأيدي. ولا نرى أن ذلك ممكناً في الدول العربية جراء ارتفاع معدلات (الامية) التكنولوجية، وعدم القدرة على مواكبة قوانين التنافس الاقتصادي الرأسمالي العالمي. فهذا الخيار (أي إدخال التقنية المتقدمة جداً كأداة للتغيير) لا يستطيع تجاوز الأثر الاجتماعي السلبي. كما تسهم العولمة اليوم في أعدام التراكم في راس المال في هذه الدول. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عمد مشروع التحديث الغربي في المرحلة الأولى إلى عقلنة أنماط السلوك والتفكير الاجتماعي انطلاقاً من التزام مجموعة معايير انتهت إلى تفكيك البنى الثقافية والاجتماعية التقليدية السابقة في الحضارة الغربية. واعتماد الدول العربية لأليات مشروع التحديث العلماني الغربي لم يؤد إلى نهضة حضارية حقيقية بل أدى إلى تكريس حالة التبعية الحضارية للغرب^(١).

ب- استنزاف (عائد) الموارد العربية. بمعنى استنزاف الخزين المقدر من الموارد، وتدني عائد التنمية من جراء بيع تلك الموارد بشكل خام^(٢).

يضاف إلى ذلك، ما تفرضه القوى الكبرى من ضرائب على المنتجات النفطية، وصلت في دول الاتحاد الأوروبي إلى (٦٦ دولار) للبرميل من تلك المنتجات عام ١٩٩٥. علاوة على فرض ضريبة الكربون (١٠ دولار) للبرميل الواحد، بحجة حماية البيئة^(٣).

ج- عدم تحقق التكامل الاقتصادي العربي. أن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بصورها (الوحدة الاقتصادية، منطقة التجارة الكبرى، السوق العربية..) لم يتح لها فرص كاملة للتنفيذ لقصور في الإرادة العربية الرسمية^(٤)، وتشبثها بالارتباطات الدولية. ولم تحقق هذه الارتباطات المتباينة للدول العربية عائد تنمية مجدي، وهذا دليل على أنها كانت سبيلاً لضمان بقاء النظم الحاكمة أكثر منه وجود رؤية صائبة عندما تم استبعاد تطوير العلاقات الاقتصادية العربية - العربية.

(١) لؤي صافي: نموذج التحديث الغربي. الخصوصية التاريخية وإشكالية التعميم.

(٢) المرجع السابق.

(٣) د. نادية عبد القادر المختار: 'مستقبل الطاقة والأمن في الخليج العربي'.

(٤) أنظر في ذلك مثلاً، د. فائق علي عبد الرسول: المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والطموح.

❖ المدخل الثقافي - الحضاري

يعد المدخل الثقافي - الحضاري أحد مجالات التفاعل السياسي الدولي. ففيه، ومن خلاله، تؤكد الدول وجودها في المجتمع الدولي، وتبرز أروثها التاريخي وتظهر اسهامها في الناتج الحضاري الثقافي الانساني.

وتفيد قوة الدولة - بتحديد موقعها نسبة لسواها في سلم الهرمية السياسية الدولية. والمجال الثقافي الحضاري هو أحد عناصر قوة الدولة. فمقدار مناعته أمام الثقافات والحضارات الأخرى يضاعف من نفوذ الدولة (الامة) المعنية، ومن ثم يزيد من تأثيرها وقوتها. وخلاف هذا الأمر صحيح أيضاً.

واليوم، تتزايد وجود قضايا عالمية مشتركة يتبلور إزاءها وعي مشترك ترفد تبلوره سهولة الاتصالات بين الشعوب. إضافة الى التقارب (التوحد) في استخدام التقنيات والسلع والخدمات عالمياً ورغم ما يولده ذلك من تقارب بين الحضارات والثقافات الا ان الوضع العالمي لا يزال متعدد ثقافياً وحضارياً^(١).

وتختلف مشاركات ومساهمات الحضارات المختلفة في أجمالي المكون الحضاري - الثقافي العالمي، مثلاً الحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الغربية. كما تباينت تلك المشاركات ببنابن الحقب التاريخية المختلفة، كما في واقع حال مشاركة الحضارة العربية الإسلامية في عهودها الأولى. وهي تبقى واقع حال معبر لعمق الحضارة نفسها زمانياً، ولشمولية واصالة مضمونها الإنساني. وتقبل للغير لها ؛ سواء بالقناعة كما هو الحال مع انتشار الحضارة الإسلامية، أو بالقسر وتغيبب الآخر كما هو حال لانتشار الحضارة الغربية.

كما يبقى لألية التفاعل الحضاري - الثقافي أثرها في استزادة الحضارات من بعض. وفي ظهور مفاهيم إنسانية متقاربة، ويظهر ذلك بشكل جلي في حالة التفاعل السلمي - التعاوني. أو قد يغلب ظهور رغبات لدى بعض الحضارات في أزاحة غيرها عبر فرض نماذجها هي، وتغيبب أن لم يكن الغاء خصوصية الآخر. والأنموذج الاول (التفاعل - التعاون) يتطلب الندية، والتكافؤ في عناصر القوة. بينما أنموذج (التفاعل - الصراع) يشيعه عدم التكافؤ في عناصر القوة. وهذا ما يسود في الوقت الحاضر .

(١) لا تزال أمكانية ظهور هوية عالمية ذات شأن كبير للمجتمع العالمي ليست محتملة، ولا هي ضرورية. - رونالد ووبرتسون: العولمة. النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ولما تقدم، صارت الدول تتبنى إستراتيجيات ثقافية - حضارية تعبر عن خصوصية وضعها الدولي، وما ترغب بتحقيقه سياسياً. فالقوى الكبرى مثلاً تبني إستراتيجياتها على عنصرين:

- الأول، إلغاء وجود الآخر معنوياً، أي إلغاء ثقافة الآخر وطمس معالم حضارته. وتقوم سياسة إلغاء الآخر التي تمارسها القوى الكبرى - الغربية على معادلة طرفاها تقوى الذات، وتغيب الآخر^(١). وفي سبيل تحقيق هذا الغرض نجد صموئيل هنتنغتون يركز على ضرورة تحقيق الغرب أقصى درجات التماسك والتعاون ضمن إطار حضارته. وعدم التناظر مع كل من روسيا واليابان^(٢).

- وثاني تلك العناصر هو فرض المحتوى الفكري والمادي لحضارات وثقافات تلك القوى أو نشره بين شعوب الدول الأخرى بغية تهيئة أرضية متقبلة لفرض أنموذجها الحضاري. ومن ثم لأدائها ادوار عالمية أكثر سعة في مراحل لاحقة، بمعنى أن نشر المحتوى الفكري والأنموذج الحضاري ينتقص من الخصوصية الحضارية للحضارات الأخرى، ويمهد لتقبلها تأثيرات الحضارة المتفوقة^(٣).

ونتساءل، كيف تؤثر قضايا هذا المدخل على العلاقة بين التوازن العالمي وتوازنات النظام العربي؟

إذا ما نظرنا إلى الثقافة الغربية سنجد أنها تركز في العموم على قضية الصراع. وتعد حالة لا بد منها لاستمرار الحياة. فعدم وجود صراع يؤدي إلى ركود الحضارة الغربية. ومن ثم لا يتبها الحافز (وجود خصم معرف المطلوب القضاء عليه) للتقدم؛ أساس ارتقاء الغرب. ومما يبرر الصراع مع آخر، كذلك هو الخشية من عدم استجماع الرأي حول غاية معرفة (هدف خارجي معادي)، الأمر الذي قد يسرع في ظهور التصدعات والصراعات داخل الحضارة الغربية نفسها. وهذا ما دفع بالعديد من القوى

(١) مثلاً يركز الفكر السياسي الأمريكي على كون الولايات المتحدة أنموذج للعالم الحر (قيم وتعاملات)، وتسعى إلى نشر مبادئه والنظر إلى الدول الأخرى بوصفها ملاذاً للنظر والعلو الكامن في ثقافتها...

(٢) أنظر صموئيل هنتنغتون: صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمي. مرجع سابق.

(٣) واليوم الأنموذج الفكري - الحضاري الغربي صار مقبولاً في العموم من أغلب الدول. كما أنه صار يفرض معاهيمه على قيم وتعاملات أسيانية عديدة مثل حقوق الإنسان، الحرية، الفردية، الديمقراطية.

المبحث الثاني- توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

الغربية المتنفذة الى طرح الاسلام (بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق) كعدو أنموذجي للحضارة الغربية، وبما يحقق غايتها.

وفي الوقت نفسه، سعت القوى الغربية الى تأكيد صواب أنموذجها الحضاري، وفشل ما عداه. وهي بهذا اعتمدت مرجعية التدخل الدائم في تحديد صلاحية الأنموذج الأمثل (الغربي) أستناداً على حق القوة ^(١) في تجريد النماذج الأخرى من محتواها، وملء المحتوى الغربي في الفراغ الناجم عن تلك العملية.

في المقابل، اذا ما نظرنا الى الدول العربية سنلاحظ وجود اختلال في المجال الثقافي - الحضاري، فهناك عدم اتفاق (عام) على قبول الأنموذج العربي - الإسلامي؛ خاصة في الإطار السياسي الرسمي. كما لا يوجد أنموذج حضاري عصري متفق عليه، أو حتى وجود استعداد كافي للتعامل المتعقل مع نماذج الحضارات غير الغربية - فالأمر لا يتعدى تقبل رسمي واسع للأنموذج الغربي دون مراجعة نقدية هادفة له. هذا من جانب، ومن جانب آخر، لعل مراجعة الخطاب العربي بشأن ظاهرة العولمة، وانعكاساتها على الدول العربية تذكر المرء بقصة فيل العميان التي اشار اليها ابو حيان التوحيدي ^(٢)، وفيها يركز على ضرورة الوصف الكلي للظاهرة. ويحذر من مخاطر الوصف الجزئي لها ؛ على الرغم من انه لا ينف الصحة بالمعنى الجزئي. وعليه يؤدي الوصف القاصر لظاهرة العولمة الى تشويه وعدم قدرة على توليد الفهم الصحيح. مثال ذلك، الاقتصار في رؤية العولمة على أحد مظاهرها بحيث يصح الجزء من الظاهرة وكأنه الظاهرة ككل.

ان العولمة ^(٣)، ليست للرفض أو القبول، إنها نظام سياسي - فكري واقتصادي لا بد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من ادوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة. وعليه، على العرب تحديد مخاطر العولمة على نظامهم الإقليمي. في الوقت نفسه الذي سيشار فيه الى الفرص والإمكانات المتاحة عربياً لمواجهة هذه المخاطر والتحديات.

(١) لتأخذ السياسة الخارجية الأمريكية مثلاً.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن : "العولمة واثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي".

(٣) للمرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وإذا كان هناك ما يتعلم من ثقافات الغرب في إطار تفاعل حضاري بناء فثمة ما يرفض لأنه يتعارض مع الخصوصية، حتى وإن حملته ثقافات العولمة إلى البلاد العربية المهم الآن يقع في فخ الانبهار فتستساغ التبعية الثقافية، والآن يهرب إلى الانغلاق فيزداد عوامل التخلف. فالدفاع عن الخصوصية يستلزم استكمال مقومات التجدد الحضاري في عالم متغير بعيداً عن الانبهار أو الانغلاق^(١).

والتبعية الثقافية هي مسألة نسبية ومتغيرة. وتعني في جوهرها استلاب الخصوصية. أن هذا الاستلاب المخطط من جانب الأقوى يؤكد في عصر العولمة عبر محاولات الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً التأثير في ثقافات الآخرين، والانتقاص منها، من خلال الاعلام والثقافة أساساً.

وانطلاقاً من حقيقة أن الدول العربية تستهلك في المجال الثقافي أكثر مما تنتج، وأن المؤسسات الثقافية العربية ضعيفة في ثقافتها وآلياتها كما لا تعطي الدول العربية وزناً فاعلاً للنموذج الحضاري العربي - الاسلامي، علاوة على وجود أمية بين البالغين العرب تقدر بنحو ٤٠% ^(٢) فضلاً عن انتشار رؤية، لدى البعض، بجذوى الهروب إلى الماضي... لذلك فمن الطبيعي أن يكون العرب عرضة للأخذ أو التلقي من الغرب؛ وربما الاندماج التبعية فيه.



(١) عبدالمعطي السيد حسين : "متطلبات الأمن الثقافي العربي. دراسة في الاستراتيجيات والسياسات".

(٢) الرقم نقلاً عن تقرير للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠ ص ١٩٧.

ونوه أن الأمية ليست لاجدية فحسب لما هي تكنولوجية كذلك. ولعرب يعيشون أمية متقدمة على الصعيدين.

المبحث الثالث

العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي: الخصائص والفرضيات

ما هي العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات في النظام العربي؟
بيننا في الجزء السابق الى انه من الأمور القائمة في السياسة الدولية هو توجه
القوى الدولية نحو اختراق النظام العربي، وتحقيق هيمنة عليه في المجالات السياسية
العسكرية منها ، والاقتصادية والثقافية.

ومما يلاحظ، ان هذا الاتجاه قد تحقق نتيجة لضعف العرب، علاوة على دور
القوى الإقليمية في تكريس هذا الضعف⁽¹⁾. وكان من نتائج ذلك ضعف الأداء العربي،
واعتماده على الارادات الدولية. فلا يزال العرب اليوم عاجزين عن سوق نماذج تعامل
مستقلة وفاعلة في البيئة الدولية.

❖ العلاقة على مستوى الفرضيات

لقد كانت علاقات الاختراق والهيمنة التي ميزت علاقة القوى الدولية بالنظام العربي
أما تعبيراً عن حقائق علاقات القوة، دولياً. أو جاء كنتيجة لانسحاق عربي غير واقعي وراء
الاطروحات القائلة بعجز محاولات الاستقلالية في البيئة الدولية. فعلاقات القوة اليوم تؤثر
إعادة صياغة سياسية للعناصر المكونة للهرمية الدولية، باتجاه بروز تلك القوى التي تمتلك
مركب من عناصر متقدمة عسكرية، واقتصادية وثقافية - دون أن يعني ذلك بآية حال
امتلاك السبق في كل منها. والعرب غير متوافرين على ذلك، بل انهم يقفون عملياً عند
الرؤى القائلة بفشل محاولات متابعة السباق الدولي لتملك تلك العناصر⁽²⁾.

(1) المرجع السابق.

(2) والأكثر من ذلك، ان البيئة العالمية لا تتيح تنفيذ هكذا خيار، إذ تقوم على إجهاضه في مراحله المبكرة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

هذا ما يدفعنا الى التساؤل عن الصياغات النظرية للعلاقة بين التوازنين، والتي تعد خطوة مهمة لفهم واقع (خصائص) تلك العلاقة.

❖ العلاقة عند مستوى فرضيات المجال العسكري

نقصد هنا بالمجال العسكري ميدان التفاعلات الدولية وثيقة الصلة بقضايا مثل الأمن القومي، التسلح، النزاعات والصراعات... ومستوى تأثير التفاعلات في هذا المجال فاعل على أطراف العلاقة العربية والدولية، وذلك لما تتسم به قضايا هذه التفاعلات من أسقية في اهتمامات الأطراف المعنية. وفي الوقت عينه، هي قادرة على اعادة صياغة العلاقات الدولية بشكل جدي. وأهم تلك الفرضيات هي:

١. التوازن في النظام العربي جزء من التوازن الدولي العام

النظام العربي جزء من النظام الدولي العام، وهناك قيمة عالية نسبياً لعلاقته (من حيث التأثير) بالتوازنات الدولية^(١). وهذا راجع الى ما يملكه العرب من امكانات. بيد أن هذا لا ينف واقع ان العرب ليسوا قوة من بين القوى الكبرى القائمة، بل ان مدى تأثيرهم الدولي لا يتجاوز في الغالب نطاق نظامهم الاقليمي في أفضل الأحوال. أما مدى تأثير القوى الكبرى فهو يشمل الأقاليم الدولية كافة. كما تهتم سياساتها بالبحث عن اعادة صياغة دائمة للتوازنات الدولية على صعيد المجتمع الدولي ككل بحثاً عن نظام يلبي جانباً أساسياً من مصالحها. ويلاحظ مثلاً تدخلها في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الإقليمية، واضعافها لعناصر الفاعلية العربية فيها كون ذلك أحد اشتراطات السيطرة على النظم الإقليمية كما سنرى لاحقاً.

واليوم، الخارطة السياسية لعلاقات القوى الدولية تظهر انتشار مكونات وعناصر القوة. بيد انه في الجانب السياسي - العسكري ما يزال النظام الدولي يعيش (حقيقة) القطبية الاحادية^(٢). والقطب (الولايات المتحدة) قادر بيسر على التدخل في شؤون الاقاليم المختلفة، وبضمنها النظام العربي، بمسوغ أو دونه، بما يضمن تحقيق مصالحه.

(١) مثلاً، الوحدة بين دول عربية قادرة بما تتحه من اعادة تنظيم علاقات القوى العربية على التأثير في موقع العرب الدولي.

(2) Joseph s. Nye,Jr; Understanding International Conflicts.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

كما يلاحظ انه في ظرف وجود نظام عربي هزيل عسكرياً، صارت القوى الإقليمية تتفوق على الدول العربية. وإذا ما أطلق لها العنان (إيران إزاء دول الخليج العربية، تركيا إزاء سوريا، إسرائيل إزاء دول الطوق العربية) فإن تدخلها في تلك الدول أمر متصور بحكم التقاطع في المصالح والسياسات. بل وهي قادرة على إعادة تشكيل الخارطة السياسية الإقليمية.

٢. توازن القوى العالمي منصر غير محايد في توازنات النظام العربي

يلاحظ على السياسات العربية عدم اكترائها، عموماً، لإعادة توجيه سياسات القوى الكبرى لمصالحها. وهذا ما جعل السياسة الدولية متغيراً مؤثراً على النظام العربي. ونتساءل، هل تدخل القوى الدولية هو تدخل محايد في النظام العربي وعلاقاته؟

المعروف ان جانب مهم من سياسات القوى الكبرى يقوم على ادارة التوازنات الاقليمية، وبضمنها التوازنات العربية - العربية، والعربية - الاقليمية. ومرجع ذلك، من جانب، السعي نحو عدم انفلات النظم الاقليمية عن السيطرة. وهذا ما يحمل تلك القوى اكلاف مضاعفة، في إعادة ترتيب البيئة الدولية للملائمة.

ومن جانب آخر، جاء اهتمام القوى الكبرى بادارة التوازنات العربية ليعبر عن رغبة تتملك تلك القوى بالزعامة والريادة يتطلب تحقيقها توافر عناصر قوة غير مسبوقة، والاستحواذ على أكبر مجالات نفوذ اقليمية ممكنة. لذلك، يلاحظ ان حركة القوى الكبرى نحو النظام العربي جاء يحمل معه محاولات فرض قيم وتعاملات معضمها غربية المضمون عليه، بما يجعل دوله منقبلة للسياسات الدولية (الغربية)، ومن ثم يجعلها منقبلة للسيطرة (الغربية) - وهذا مايزيد من المجالات التابعة لتلك القوى ومن ثم فهو عنصر قوة لها.

ومن جانب ثالث، محاولات ايجاد توافق بين السياسات العالمية والقوى الاقليمية (الحليفة) حول أدوار القوى الكبرى ومصالحها في النظام العربي، وعدم تعارضهما.

السياسات اعلاه تفرض اسقاطات معينة على الدول العربية، منها ان مستوى تحرر تلك الدول في السياسة الدولية واطى. والسياسات العربية مفتقرة للفاعلية، غير مستقرة لان سلطة اقرار شكل العلاقات العربية البيئية، والعربية الإقليمية، وبضمنها توازناتها،

توازن القوى المالية والتوازنات الإقليمية

هي في الغالب ملك للقوى الدولية وليس العربية^(١).

أما القوى الإقليمية فإنها قد تقبلت الأدوار الدولية المرسومة لها. وهذا ما يلاحظ في علاقات تركيا العربية، وعلاقات إسرائيل العربية، وعلاقات إيران كذلك. وأسباب ذلك يمكن أرجاعها إلى الآتي :

أ. الرغبة في بقاء الوضع الحضاري للعرب على حاله، من أشاعة للقصور، تردي الحال الثقافي والتأخر التكنولوجي...

ب. استحصال قبول القوى الكبرى بوصفها، أي القوى الإقليمية، مراكز السياسات الإقليمية. ويستتبع ذلك إعادة صياغة توفقات دائمة بين مصالح الطرفين في النظام العربي.

مما تقدم نخلص أن السياسة الدولية تتدخل في تقرير التوازنات العربية. تاريخياً، كانت أجواء حفظ التوازن الدولي العام مبرراً للتدخل في صياغة علاقات القوى العربية - العربية، والعربية - الإقليمية. أما اليوم، فتدخل تلك السياسة قائم على الانحياز نحو تبرير استخدام السياسات الوقائية في (مقاومة الإرهاب). و (استقرار) مصادر الطاقة... وتتضح هنا مسؤولية العرب في انحياز السياسة الدولية إزاء التوازنات العربية. فضعف الإرادة العربية وعدم الثقة المتبادلة جعل الوجود الأجنبي في/بالقرب من المنطقة حقيقة قائمة. بل ويتجاسر هذا الوجود في دعم أو التواطؤ والعمل ضد هذا البلد العربي أو ذلك. يترافق مع ذلك ان عدم وجود نظام أمني عربي فاعل يدفع نحو تسويق مبررات اعتماد سياسات أمنية قطرية غير منسقة في الغالب؛ وأحياناً أخرى تكون متضادة مع بعضها البعض قد تبحث عن الدعم أو الاسناد من قوى أجنبية. وهي سياسات قاصرة في العموم تسهل عملية الاختراق الدولي للمنطقة.

وأخيراً لازالت الذهنية العربية تتساق نحو تصوير السياسة الدولية بوصفها لعبة الكبار. وتقزيم الوجود العربي عربياً ؛ بمعنى تهमيش حضور الرأي والحل العربيين في القضايا العربية؛ يجعل إمكانية الخضوع العربي سابقاً على وجود سياسات الاختراق الدولي لهم.

(١) مثلاً، سياسات مصر نحو الصراع العربي الإسرائيلي، وإزاء إعادة تأهيل وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

٣. استقرار التوازنات الدولية يتطلب اختراق القوى الكبرى للنظام العربي،

والهيمنة عليه

ان نمو قدرات القوى الكبرى غير المتكافئ يجعل عدم قناعتها بمرتبها الدولية شي وارء بين حين واخر ؛ أي اختلال العلاقة بين الالزامات السياسية والمزايا السياسية الدولية. ومن ثم قد تنتفي حالة الاستقرار الدولي. ويتطلب اعادة صياغة دائمة للعلاقات الدولية بما يضمن استمرار حالة التوازن^(١). واذا ما رجعنا الى الفرض السابق سنحده ينتهي الى اختراق النظام العربي بواسطة القوى الدولية. هذا الاختراق اتاح لتلك القوى امكانية عدم الوقوع في خضم فوضى العلاقات السياسية الدولية الناجم عن عدم توازن بين امكانات وأدوار القوة الواحدة وبين أدوار للقوى ذاتها الى حد التماس وربما التعارض. بمعنى آخر أتاح امكانية تصريف سياسات توازنية تقوم على اعادة توزيع مناطق النفوذ.

ونجد ان القوى الكبرى متوافقة فيما بينها على التقسيم السياسي لمجالات النفوذ ومستوى التدخل والاختراق. أي بما يفيد ان تلك القوى قد تجاوزت مرحلة الصراع التقليدي المباشر للسيطرة على تلك المجالات؛ وان كانت بعض تلك القوى غير قانعة بالنظام الدولي القائم بدرجة أو بأخرى. وبدلاً عنه عرفت كل قوة مجالات نفوذها، ومستوى السماح للقوى الأخرى بالتدخل فيها. وفي هذا التوافق ضرورتان :

أ. السماح برفء التطلع الدائم نحو الزعامة والقيادة العالمية بعناصر مضافة عبر امتلاك أو استحواء على مناطق الوفرة الاستراتيجية للموارد، كما أوضحنا سابقاً. والسماح لهذا التطلع بين القوى الكبرى بالتحقق يجعل تقبلها للنظام الدولي القائم عالياً، ومحاولات تغييره محدودة،

ب. المحافظة على الوضع القائم في علاقات التوازن الدولي العام بين القوى الكبرى والدول الصغرى. فهذا الاختراق لا يؤمن للدول العربية فرص ملائمة لتغيير العلاقات الدولية عبر اعادة تأهيل موارءها، وامتلاك مرتبة دولية مهمة في سلم الهرمية الدولية.

(١) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

٤. سفة التوازن في النظام العربي يحدد فاعلية أدوار القوى الدولية فيه.

اختلال التوازن يجعل تلك القوى فاعلة فيه

من المسلمات السياسية اليوم هي وجود اهتمام دولي متزايد بالنظام العربي، والرغبة بتنفيذ أدوار دولية فاعلة فيه، أو حتى أحياناً أخرى تنفيذ بعض تلك الأدوار بواسطته. ويتوقف اظهر هذا الاهتمام القائم على الرغبة في الاستلاب غالباً؛ نقول انه يتوقف على حال النظام العربي. وإذا ما نظرنا الى حال النظام العربي سنجد الآتي :

أ. عدم اداء العرب لأدوار دولية فاعلة. مرجع ذلك التعتُّر العربي العام. فالاستقرار السياسي الداخلي غير مؤكد^(١)، والتوافق حول القضايا العربية المصيرية غير متحقق. والتسيق السياسي الخارجي سائب^(٢)،

ب. لم تحقق عناصر القوة العربية رادعاً فاعلاً في السياسات العربية الإقليمية والعالمية. فهي تفتقر الى التكامل الناجم عن غياب الثقة بينياً. كما لا يتوفر النظام العربي على قوة فاعلة فيه، بل توجد هناك عدة (قوى) مشدودة الاهتمام نحو أطراف النظام، أي نحو مقابلة القوى الإقليمية. كما انها ذات توجهات سياسية مختلفة. وفي علاقاتها، يظهر التنافس وأحياناً الصراع (مصر والسعودية، الجزائر والمغرب،...).

وبغية صمان موقع أفضل في علاقات التنافس والصراع العربي- العربي، تلجأ معظم القوى العربية للاستعانة بالقوى الكبرى، وأحياناً الإقليمية لدعمها في علاقاتها العربية^(٣).

لقد كانت الحركة العربية الكلية داكنة (ومتذبذبة) منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وحتى نهاية الحرب الباردة. بمعنى انها تراوحت بين تطلع نحو اداء ادوار دولية فاعلة، وتصحيح الأوضاع العربية الداخلية وبين الازعان للقوى الدولية.

(١) انظر مثلاً، خلدون حسن النقيب: "الخليج.. الى اين؟".

(٢) انظر، جميل مطر: "مستقبل النظام الاقليمي العربي"، في، محمد الاطرش وآخرون.

(٣) المثال الواضح في ذلك هو اعتماد دول الخليج العربية على الولايات المتحدة لتعزيز شعورها

بالامن فزاء العراق طيلة الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٣.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

وفي المرحلة اللاحقة خضعت تلك الحركة للنظام الدولي، أي بما يفيد أنها اتجهت الى تقبل السياسة الدولية بدعوى التخلل من نظام قديم وظهور نظام القطبية الاحادية الذي قاد الى تضليل كافة العلاقات الاقليمية، وبضمنها، العربية. وصار حيز حركة الدول العربية محدوداً فيما يتعلق بكل ما يمس مصالح القوة القطب عالمياً.

وينتهي الوصف السابق، أي ضعف العرب الدولي، الى ان كلاً من القوى الكبرى والإقليمية صارت فاعلة في التأثير على خيارات العرب القائمة. حيث توجد سياسات دولية تبغي تطويق النظام العربي، واستلابه. وهذا هو حال علاقات القوى الكبرى- القوى الكبرى الضمني أو الصريح. كما نجد هناك علاقات غربية-تركية متقدمة، واخرى غربية -إسرائيلية، وروسية صينية -إيرانية، وهي بشكل، أو اخر لديها غايات تسعى الى تحقيقها في النظام العربي. في حين ان العرب كيانات متباينة الاهتمام. وفاعلية السياسة الدولية إزاء النظام العربي ما كانت لتزداد لولا وضع العرب العام^(١). بمعنى ان حال العرب ادى الى زيادة تأثيرهم سلباً بالوضع الدولي غير المؤاتي لتجاوز حالة الاذعان للقطب الآخر (أو التأثير بعلاقات القوى الإقليمية - القوى الكبرى).

❖ العلاقة عند مستوى فرضيات المجال الاقتصادي - التكنولوجي

لقد صار الاهتمام بالقضايا الاقتصادية - التكنولوجية أحد مقومات تفسير السياسة الدولية جنباً الى جنب مع القضايا العسكرية^(٢). فالاقتصاد والتكنولوجيا عنصران يدخلان في بناء القوة الدولية. وهما من مجالات التأثير الفاعلة في حركة القوى الدولية، لذا ما استخدمتا سياسياً (ترغيب، تهريب).

وحال العرب العسكري جعلهم في موضع الطرف التابع للتوازنات الدولية. ويكاد وضعهم الاقتصادي - التكنولوجي لا يختلف عن سابقه، وهذا ما نرصده عند مستوى فرضيتين، هما :

١- انكشاف العرب الاقتصادي جعل القوى الكبرى تأخذ مركزاً متميزاً في علاقاتهم الاقتصادية الدولية والبيئية

(١) المرجع السابق.

(٢) ما قبله

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

- تظهر القوى الدولية حركة اقتصادية قوية نحو النظام العربي ومرجع ذلك هو الاتي،
- أ. ان ما وصلته تلك القوى من مراتب نمو متقدمة يعتمد على مستوى رفيع من التكنولوجيا، وفي الوقت عينه يعتمد على تدفق غير محدود لموارد العالم النامي، الأولية والبشرية المؤهلة علمياً وفنياً.
- ب. يعاني الغرب بصورة خاصة من استنزاف في خزين الموارد الاستراتيجية، مثلاً الطاقة وبعض الموارد غير الوفودية بسبب استثمارات كثيفة سابقة لها. ويضاعف من أثر هذه المعاناة الجماعية ان قوى كبرى جديدة تحتاج في دعم نموها الى الموارد ذاتها⁽¹⁾، وصغر سوق الموارد القادرة على تلبية الطلب العالمي جعلها تصير في موضع تنافس حقيقي.
- ج. يقدم النظام العربي نفسه بوصفه خزيناً مهماً للموارد الأولية والبشرية المؤهلة. والموارد المالية القابلة للاستثمار الدولي، علاوة على كونه سوقاً تجارياً مهماً.

في المقابل، يظهر الواقع الاقتصادي العربي الحقائق الآتية :

- أ. الاختلالات البيئية في الجسد العربي. فمشاريع التنمية لم تحقق عوائد ذات قيمة للاقتصاديات العربية، ولم يؤسس العرب مركزاً مميزاً في أسواق التنافس الدولية. فنصيبهم من الناتج القومي العالمي لم يزد عن 2.36 % عام ٢٠٠٠، ومن التجارة الدولية عن 3.14 %، في حين انه كان عام ١٩٩٥، ٨.١ %، ٢.٧٣ % على التوالي⁽²⁾.
- ب. لا يوجد التزام عربي جدي بالسياسات أو المشاريع التكاملية العربية. فما يطرح لا يجد له صدى ليطبق، فمشاريع الوحدة الاقتصادية، السوق العربية، منطقة التجارة الحرة... لم تنقل الى حيز التنفيذ الفعلي.
- المتغيران السابقان أظهرتا ضعف اتجاه العرب لدعم استقلالهم الاقتصادي، والذي تجلت نتائجه بتوجه الدول العربية نحو اعطاء علاقاتهم الاقتصادية الدولية الاسبقية

(1) بصقة الى ان مكثت الاحلال او الاستبدال الصناعي غير متحقق لبعض هذه الموارد على نحو قصدي.

(2) Monthly Bulletin of statistics, No.8, (NY,UN,2001)

البحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

على علاقاتهم الاقتصادية البينية. فالتجارة العربية البينية بلغت نحو ٨% من إجمالي تجارة العرب الدولية^(١).

لقد أدى ذلك إلى بلورة دور دولي مركزي في الوضع الاقتصادي العربي. فنسبة تمويل العرب على البيئة الدولية في تمويل ذلك الوضع لا يزال عالياً^(٢).

تاريخياً، يلاحظ، أن العرب قد خرجوا من مرحلة الاحتلال الأوروبي وشرعوا في عمليات إعادة البناء الاقتصادي - التكنولوجي، وهذا لم ينف عنهم لم يصبحوا قادرين على المنافسة الدولية؛ كما أنهم لم يلبوا كامل مطالب الداخل^(٣).

يضاف إلى ذلك أن العرب لم يكونوا قادرين على استثمار ما متاح لهم من موارد، أو حتى استخراجه، مما دفع الشركات الكبرى نحو احتكار سوق الموارد العربية.

لقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى،

- تنامي مركز العرب التفاوض في العلاقات الاقتصادية - التكنولوجية الدولية،
- الاعتماد على الأسواق الدولية، والارتكان لشروطها، بمعنى أن الانكشاف العربي قد أدى إلى اعتمادية غير متكافئة للعلاقات الاقتصادية الدولية،
- أصبحت الموارد العربية عديمة الفائدة سياسياً طالما استطاع الغرب تحويل أسواقها إلى أسواق المستهلكين في الإنتاج والأسعار. وما يتدفق من عائد جراء بيع تلك المواد لا يدعم بناء قدرات عربية ذاتية شاملة، فقيمتها متناقصة باستمرار.

٢- تتطلع القوى الكبرى والإقليمية نحو الاستحواذ على الموارد العربية أكثر من

التطلع نحو التعاون مع الدول العربية

يرتبط هذا الفرض بالاجابة عن التساؤل الآتي ما الذي تملكه المنطقة العربية؟ في الواقع، تملك المنطقة موارد عديدة، ومهمة جعلها قطعة مثمنة في الاعتبارات الدولية^(٤)، فهناك:

(١) واستثمار المال العربي في الدول العربية إلى إجمالي المال العربي المستثمر في الأسواق الدولية لم يتجاوز نسبة ٥.٢% عام ٢٠٠٠

(٢) ما قلته.

(٣) التركيز على البناء الفوقي (الصناعات الثقيلة)، والعسكري كان على حساب تحقيق بناء اقتصادي - تكنولوجي منظم. بل وعلى حساب تنمية الإنسان العربي.

(٤) د. حامد ربيع: "القدرات العربية في صراع العمالة".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

أ. المعادن الوقودية النفط والغاز. واحتياطي العرب منها يصل إلى ٦٧%، ٢٠. ٥٤% من إجمالي الاحتياطي العالمي^(١). وقلة البدائل الاقتصادية لهما، وعدم وجود مصادر مؤكدة - غزيرة عالمياً تجعل المنطقة العربية في مقدمة من يلبي الزيادات المستقبلية في استهلاك تلك الموارد^(٢)،

ب. الموارد البشرية. لقد أهل العرب اعدداً من قدراتهم البشرية علمياً وفنياً، ففي عام ١٩٩٦ تخرج من الدراسات الجامعية الأولية نحو (٥١٤.٠١ ألف) في حقول دراسات العلم والتكنولوجيا، يضاف إليهم (٥٧٤٥) حاصلاً على شهادة الماجستير في دراسات العلم والتكنولوجيا، و(٢٢٥٦) حاصلاً على شهادة الدكتوراه في العلم والتكنولوجيا^(٣). وهنا، لا نتحدث عن علاقات الكم والنوع، أو عن النتائج الثقافية-العلمي العربي المهمل، أو عن هجرة الكفاءات العلمية والفنية، فالقدرت موجودة، وتبقى المسألة موضع الجدل هي للتوافر/عدم التوافر على الارادة السياسية لاستثمارها، ج. يتوافر العرب على سوق تجارية قدرت قيمتها نحو (٨.٣٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠)^(٤).

د. الموارد المالية. حيث اتاح تصدير الثروات النفطية للبعض موارد مالية كبيرة^(٥)، هـ. الموقع الجغرافي - السياسي، رغم ما قامت به ثورة الاتصالات والمواصلات من تحجيم لاهمية الموقع في الفكر السياسي الدولي، بيد ان المنطقة العربية تبقى موضع للصراعات الدولية حيث يحتل العرب موقعاً استراتيجياً، جنوب أوروبا، ونقطة وصل بين آسيا وأفريقيا.

وإذا ما نظرنا إلى علاقة العرب بمواردهم سنجد أنها تفتقر إلى الصلة الوثيقة^(٦). فلا توجد سياسات تنظر إلى العائد المتحصل من التعامل مع تلك الموارد، بقصد رفعه ؛ أو بدرجة أدنى إعادة تأهيلها بقصد الاكتفاء. فحجم التحديات التي تواجه العرب جعلت

(1) OPEC Bulletin. (Vienna). January, 2002. P;6.

(2) من المتغيرات التي ترفع من قيمة النفط العربي هي رخص أسعار استخراجه، وعدم وجود طلب دولي عالي عليه

(3) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠. ص ١٢٢.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. مرجع سابق. ص ١٧١.

(5) انظر، الملف الاحصائي لمجلة المستقبل العربي. ص ١٩٧.

(6) المرجع السابق.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

معظمهم ينساق وراء ركب الواقعية بمعنى عدم القدرة على تحمل أكلاف إعادة تأهيل ما متاح من امكانات، كما في العلاقة بالنفط.

في المقابل، يعيش الغرب أزمة البحث المتواصل عن الموارد. وتتنظر القوى الغربية الكبرى الى البيئة الدولية كونها بيئة تدفع نحو الصراع بشكل واضح. فالقوى المختلفة تسعى نحو الارتقاء بسلم الهرمية الدولية، وفي ظرف يتيح هكذا حراك، وسائل (نقص الموارد لا التقنيات) تحقيق هذه الغايات محدودة. هذا ما يولد صراعاً دولياً تتزايد شدته على تلك الوسائل، أي للموارد.

ولعل أهم الصراعات الدولية هي صراع القوى الكبرى الأخذ خزيتها من الموارد الاستراتيجية بالنفاد. وتصل التنبؤات الى أقصاها في تصوير احتمالات الصراع، فما متاح دولياً منها محدود. ومن يملك أسبقية في واحد أو أكثر من الآتي (الاستحواذ على المصادر الاستراتيجية للموارد، كيفية انتاجها، نقلها، تسويقها) يتحكم باستهلاك الغير منه أو يوقعه تحت شروطه. والعرب ليسوا بعيدين عن الصراعات الدولية. فساحتهم تتوسط المسارح العالمية الرئيسية (أوروبا وآسيا). وامتلاكهم لموارد ذات قيمة استراتيجية عالمية جعل القوى الكبرى تعمل على (احتلال) مواقع لها في اقليمهم، سواء جرى ذلك عبر تفاهات ثنائية قوة كبرى - دولة عربية، أو جماعية مثلاً الاتحاد الأوروبي مع أغلب الدول العربية.

وما يعطي للموارد العربية أهمية في اعتبارات القوى الكبرى هو وجود ارادة نحو السيطرة على تلك الموارد، مستمرة اللاتكافؤ العربي - الدولي في عاصر القوة وعلاقتها. وهذا ما يفسر أسباب التواجد السيلسي - العسكري الأجنبي في أو بالقرب من المنطقة⁽¹⁾. وإذا ما نظرنا الى علاقات القوى الكبرى بالنظام العربي سنجد ان محتوى هذه العلاقة يبتعد عن فحوى التعاون المتكافئ ويقترب من التعاون غير المتكافئ القائم في جانب منه على استنزاف الموارد العربية. فالندية والعدالة في توزيع المكاسب منتفية، فهل العرب قادرين على تعديل اسعار مواردهم مقارنة بسلع القوى الكبرى المنتجة من تلك الموارد؟

ويتوقف (طبيعة) توجه كل قوة كبرى في العلاقة مع الدول العربية على موقعها في سلم الهرمية الدولية، فالولايات المتحدة تتجه نحو بسط سيطرة مباشرة، واستحواذ

(1) المرجع السابق.

توازن القوى المالية والتوازنات الإقليمية

فعلى على الموارد العربية، في حين ترتدي القوى الأخرى رداء (التعاون) في تبرير علاقات الاستحواذ مع هذه الدول، طالما هي ليست قادرة على مواجهة القوة العظمى⁽¹⁾. وتتضح أهم مظاهر استنزاف الموارد العربية والاستحواذ عليها بواسطة القوى الكبرى من خلال الآتي :

- أ. تنفي قيمة العائد المتحصل جراء بيع الموارد مقارنة بالمستنزف منها. فالموارد الأولية ثروات ناضبة غير متنفذة، وما حصل عليه العرب لم يزد الى عمليات تنمية حقيقية، كما ان هناك فارقاً بين أسعار الموارد الأولية، وأسعار منتجها بعد التصنيع⁽²⁾. علاوة على ان التضخم في السوق الدولية يدفع الى تلاشي قيمة باقي العائد،
- ب. تحول سوق الموارد الى سوق مستهلكين وليس سوق منتجين. فالمستهلك يملئ شروطه في الاسواق الدولية، في حين تطلع المنتج للحصول على العوائد جعله يرغب في استمرار تدفق موارده الى الأسواق الدولية، وان كان على حساب العرض والطلب في لحيان.

❖ العلاقة عند مستوى فرضيات المجال الثقافي – الحضاري

تمثل العلاقة العربية –الدولية في ميدان التفاعلات الثقافية –الحضارية أشمل ميدان للتبادلات، غير المحسوم نتائجها. وأعمقها أثر، كونها تتلامس مع الأبعاد المجتمعية في حياة الفرد. وفي ذلك تأثير بعيد المدى عليه، وعلى الكيان العربي. وفي هذا المجال من بين القضايا المطروحة هي قضية التفاعل الإيجابي المبني على احترام الخصوصيات الثقافية، وقضية صراع الحضارات...

والواضح ان العرب قد تأثروا سلباً بالوضع الحضاري الذي ساد العالم المتقدم، فلا تزال العناصر الحضارية العربية مضمرة، أو مغيبة في حين يعيش العالم المتقدم – الغرب مرحلة سطوة فرض قيمه وسلوكياته على الغير "العرب"، فلماذا؟ يذهب الكاتب شاكر مصطفى⁽³⁾. الى ان وفاق العرب مع الحضارة الراهنة تتطلب وقتاً طويلاً، ودون الحصول على نتائج مجدية. فارتطام العرب بالحضارة الحديثة

(1) ما يفسر تحليلنا ان التعاون بين طرفين يتطلب تحقيق عدة شروط هي: التكافؤ في الحاجات والدوافع، التندية في عناصر القوة، الإرادة السياسية.

(2) نظير احمد زكي يماني: "المشهد للفطلي العربي والعالمى ٢٠٠٠". مرجع سابق. ص ٢٠٤.

(3) نقلاً عن، د. محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر. ط ٤.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

مضى عليه مدة زمنية كافية ليكونوا في مستوى العصر وتقنياته. فمعظم الدول العربية قد انطلقت قبل الصين، أوراسيا، أو حتى اليابان، مع ذلك، هذه الأمم قد وصلت الى مستوى عال من التفاعل مع معطيات الحضارة الراهنة، بينما لم يصل أي اقليم عربي الى شئ بعد. مأساوية السؤال تنبع من احتمالات الأجوبة عليه، فهل وصلت الأمة مرحلة الشيخوخة حضارياً؟ أم أضاعت الطريق؟ أم ثمة من أمراض معقدة في تكوينها العام شل المفاصل لتسير السير الذي يقتضيه إيقاع العصر؟

لا يعف العرب من نتائج هذا الوضع، لكن يضاف اليه مسارعة الغرب الدائمة تجاه اجهاض أية انطلاقا للنهضة العربية.

واليوم، نتيج علاقات القوى للفرض الآتي بالتحقق: الخطاب السياسي-القيمي الدولي(الغربي)القائم على دعوة التطابق مع المفاهيم والقيم والسلوكيات الغربية صار يفرض على الدول العربية اعتماد سياسات متوافقة وإياه.

من الحقائق القائمة في السياسة الدولية هو فارق القوة في علاقات الغرب مع الآخر. وعلى الجانب الآخر نلاحظ تضاول اسهام العرب للقيمي في اجمالي الحضارة العالمية القائمة. ومن صور هذا التضاول ان العرب لم يطوروا مرجعيات تعكس اصول عربية - إسلامية كقاعدة في ممارسة السياسات والتعاملات والحكم، بل بدلاً عنه نحو تبني مرجعيات سياسية - فكرية ذات أصول أجنبية متباينة⁽¹⁾ وهذا ما يؤدي الى ولادة مشلولة لنظم الحكم، وعدم قدرة مرجعياتها على تبرير سلوكياتها عربياً. أو الحصول على شرعية ملزمة.

كما بقي الانسان العربي غير مؤهل لمواجهة تحديات العصر الحديث الحضارية-الثقافية. فمستوى مصداقية ما يحصل عليه أو يسمح له بالحصول عليه من قيم وسلوكيات حضارية وثقافية عربية منخفضة الأمر الذي جعله يتعلق بالبيئة العالمية بشكل أوثق. وهذا ما يتعلق بحاحاته المادية، والأكثر منه غير المادية - القيمية.

ضاعف من أثر النقطة السابقة، انه لا توجد علاقة وثيقة بين الحكام والمحكومين. بل هي (علاقة) مفصومة، وعند وجودها فهي غير قائمة على عناصر موضوعية في معظم الدول العربية. كما تفتقر الى التصريف الشرعي، الأمر الذي جعل المواطن

(1) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

العربي يلقي باللائمة على الحكام، ويتطلع في أحيان كثيرة الى البيئة الدولية لاجداث التغيير الداخلي.

وأدت تلك الحقائق الى بروز آليات اختراق حضارية - ثقافية محددة في علاقات التوازن العالمي وتوازنات النظام العربي.

فمن جهة، يلاحظ ان القيم والسلوكيات الثقافية - الحضارية الغربية صارت تجد لها أسواقاً بين المتعلمين، وسواد الشعب العربي. واسقاطات ذلك نجدها في ان البعض قد صار ينكر اصوله، ثقافته... بدعوى التحضر ومواكبة العصر - ومما ساعد على ذلك ان نخبا مهمة من صناعات القرار العرب، والمتحكمين بموارد العرب حملت معها مرجعيات غربية أثناء دراستها في الجامعات الامريكية والاوربية وسعت الى تعميمها دون نقد بناء لها. مثل هذه الاسقاطات صارت تجعل من الدول العربية قابلة للسيطرة الخارجية.

وافق ذلك، ان محاولات البعض في استنهاض ارادة عربية- إسلامية لمواجهة المتردي من الوضع العربي، أو مواجهة سياسات الغرب في فرض الهيمنة على الدول العربية نقول ان تلك المحاولات جويته باحراءات غربية، وعربية رسمية قسرية.

ومنذ ما يزيد على عقد من الزمن نجد ان الغرب صاروا يتعدون عن سياسة عدم التدخل الصريح في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لصالح مفهوم التدخل الانساني العالمي، والولاية القضائية العالمية. بمعنى انه قد تم وضع عدة مبررات بمقتضاها يتدخل الغرب في الدول الأخرى، وهذا ما اظهره سياسات فعلية في كوسوفا، الصومال...

وما دفع العرب الى اظهار توافق سياسي عام مع الخطاب الغربي هو قوة الخطاب السياسي للقيمي الغربي تجاه المنطقة العربية، ضعف الاساس الحضاري- الثقافي الذي تبني فوqe الانظمة العربية، وتوافق بعض السياسات العربية والغربية على كبح القوى العربية المعارضة لذلك الخطاب والداعية الى تبني مرجعيات مغايرة للانظمة العربية الحاكمة...

لقد أدى الوضع السياسي- القيمي العالمي الى تقويض الخصوصيات القومية للحضارة الضعيفة في عنصر قوتها الظاهرة. فهذا الوضع فرض خيارات فوقية استوعبت عدم تطابق، وأحياناً أخرى صدام النظم القيمية - الحضارية الاقليمية (ومنها النظام العربي) مع النظم العالمية. وولد قيم عالمية، هي في معظم الاحيان قيم الاقوى. علاوة على حدوث تحولات في الانساق السياسية- الاجتماعية للنظم الاقليمية (النظام العربي).

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

تاريخياً، أكدت الدول العربية خصوصيتها القيمة، فهي لم تندمج في نظام الحضارات الكبرى. وبقيت تعكس قيم مميزة تتوخى الإسهام في المحتوى الحضاري الإنساني الكلي.

أما اليوم، فتختبر مسلمتان،

-الأولى، ومفادها الخصوصية القيمة-الحضارية. لقد تعرضت هذه المسلمة لإعادة اختبار. ففي الحضارات المختلفة تعرض الإطار السياسي إلى التفكك، وطالبت أقلية عديدة بحقوقها السياسية- الحضارية، مثلاً يوغسلافيا. في حين اتجهت دول أخرى إلى الانسواء في ظلال اندماجات حضارية جديدة، كما لاحظنا ذلك في نشوء الاتحاد الأوروبي. والمسوغات الظاهرة في تفسير هذا التحول عديدة أبرزها ان الحركة نحو العالمية أعادت للقوميات روح ورغبة البحث عن الخصوصية في محيط متعدد ثقافياً، في حين وجدت دول أخرى (دول الاتحاد الأوربي) ان قدرتها على التواصل في عالم اليوم مستحيلة دون اندماجات تعيد التوازن في السياسة الدولية. وإذا ما أضفنا الى ما نؤديه وسائل الاتصالات الحديثة من نقل دائم للمعلومات والثقافات دون احترام للحدود السياسية سنعلم ان الخصوصية القيمة- الحضارية قد وضعت على المحك⁽¹⁾

-المسلمة الثانية، للمحتوى الحضاري العالمي القائم على التفاعل الحي. فقد أظهرت السياسة الدولية والتطور التكنولوجي ان ملء المحتوى الحضاري العالمي يتم بواسطة القوى المتفوقة، وما مطالب ببناء حضارة إنسانية قائمة على اسهام حضاري متكافئ ماهو الا خطاب سياسي.

ويعاني المحتوى الثقافي العربي الراهن الضعف، من قبيل عزلة، فساد، تغريب... ولا صلة له وثيقة بالابعاد الحضارية- التاريخية العربية. في حين يظهر الغرب(انتصاره) الأيديولوجي، وسيادة لقيمه ونماذج تعاملاته في السياسة الدولية⁽²⁾. وتأتي حركة القوى الكبرى نحو التوازنات العربية لتترجم رغبتها في فرض النموذج القيمي العالمي (الغربي) من خلال التأكيد على عدم وجود نموذج عربي مستقل، انما هناك كيانات قطرية ذات أولويات واهتمامات سياسية وحضارية متباينة.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ويرافق ذلك مع وجود حركة غربية عامة تقوم على ضبط الآخر (الإسلام - العرب) فهذه الحركة، أي وجود الآخر العدو، تسهم في إعادة الغرب توجيه خلافاته الداخلية التي قد تتحول إلى صراعات تدمر مركزيته، نقول إعادة توجيهها بدلاً من ذلك نحو غاية اختراق الآخر - العدو المشترك والهيمنة عليه.

❖ خصائص العلاقة

تدفع الفرضيات السابقة إلى تأكيد الإطار العام للعلاقة بين توازن القوى العالمية (الولايات المتحدة والقوى الكبرى)، وتوازنات النظام العربي (التوازنات العربية-العربية، والعربية-الإقليمية) ولعل أبرز خصائص هذا الإطار هي الآتي:

- العلاقة، علاقة صراع تاريخي ممتد

يلاحظ أنه لا يمكن إثبات تحقق (التوازن) في علاقات القوى الكبرى، وفي علاقاتها بالنظام العربي من دون ذكر لوجود الصراع التاريخي بين القوى الكبرى والعرب. فمثل هذا الصراع هو الذي تختبر فيه علاقات القوى التي هي أساس علاقات التوازن المقصودة. في الواقع، ما أعطى دلالة ومضمون للعلاقة التاريخية العربية الدولية هو تفاعل الأبعاد الثلاثة الآتية:

- البعد المكاني، ومفاده موقع العرب الاستراتيجي في المحيط الدولي.
 - البعد الزمني، والذي اشر على امتداد التاريخ تزامن ثنائية القوى والصراع في العلاقات العربية-الدولية.
 - الإنسان والفكر. يقوم البعد العربي على اعطاء استحقاق للشئ بقدر المنفعة الحضارية المنجزة منه، لذلك قامت علاقات العرب الدولية على اساس التعامل المتبادل، ونبذ الاستلاب. في حين تصرف الانسان الغربي وفقاً لعقلية سيادة الرجل الابيض، ومسؤوليته في (اعادة تمدين) غير الغربي-المقصود بها الغاء خصوصية الآخر وتلبسه القيم والسلوكيات الغربية.
- ويلاحظ، ان تفاعل البعدين الأول والثالث قد ولد ثلاثة مداخل أساسية في العلاقات العربية - الدولية، يمكن تفسير علاقات كل مدخل في اطار بعد زمني محدد وهي توازن القوى، الاعتماد المتبادل، والحضارة والقيم.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

لقد دخلت القوى الدولية في علاقات اعتمادية مع العرب مختلفة المضامين والمستويات على امتداد التاريخ. وكانت هذه الاعتمادية تأخذ حالتها بصورة (متكافئة أو غير متكافئة)، وفقاً لمدخل توازن القوى. ففوة العرب مقابل ضعف القوى الدولية أدى الى تغليب التعاون على الاستلاب، في الغالب. في حين ان ضعف العرب قاد بالقوى الدولية الى اقامة علاقاتها مع العرب على اساس مسلمة السعي الدائم نحو اختراقهم واستلابهم. لذلك علب العنف تاريخياً في العلاقة العربية-التولية، منذ حدثت الاحتكاكات بين الطرفين الذي افترن بسعي تلك القوى للبروز على حساب الضعف العربي.

يبقى هناك المدخل الحضاري-القيمي في علاقات الطرفين، ويلاحظ في انه قد تركز على علاقة الإسلام بالآخر- الغرب⁽¹⁾. فالمضمون الفكري لكل منهما مختلف - وهو مايؤثر على سلوكيات القوى ذات المرجعية الإسلامية والغربية في علاقاتها المتبادلة. وفيما يتعلق بالإسلام، كدين وتشريع فهو عموماً المرجعية المحددة لنظرة العربي الى الآخر⁽²⁾.

في العموم، يوجد هناك توتر بين الثقافتين الغربية والإسلامية. ولما كان الإسلام صلب ثقافة المسلمين ارتبط سوء فهم الغرب للمسلمين به، دون تفرقة بين ما هو من جوهر الدين، وما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية، والتاريخية - وهذا لا ينفي حقيقة الغايات السياسية وراء سوء الفهم. فهو عملية مقصودة قائمة على وجود العدو الذي توحد الحضارة الغربية ضده.

لقد ربط الإسلام في نظر الغرب، بالإرهاب والعنف وتقسيم العالم الى دار الإسلام ودار الحرب⁽³⁾. في حين جاء فهم العرب- المسلمون للغرب في اعقاب تجربة تاريخية قاسية قامت على سيطرة غربية مباشرة وتحكم بمفاصل القرار والوجود العربيين. والاهم احتضانه للمشروع الصهيوني وتدينته للمسلم، وكل ما يتعلق به⁽⁴⁾.

لقد بدأ الصدام بين المشروعين عندما أخذ المسلمون بنشر الاسلام وتقويض الامتداد الامبراطوري الروماني. وكانت الحروب الصليبية محاولة غربية لاحقة لحصر

(1) ما قبله.

(2) المرجع السابق.

(3) د. حسن حنفي: "الغرب والصورة النمطية المشوهة عن الاسلام".

(4) كلوفيس مقصود : " الغرب والصراع العربي الصهيوني".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وجود المسلمين ولاحقاً بلادهم واستلاب مواردها. وفي المراحل اللاحقة، أخذ الصراع صوراً جديدة تتمثل بالسيطرة الغربية المباشرة على البلاد الإسلامية. وظلت محاولات السيطرة تتلون بين فترة وأخرى، ففي الصدام الأول تذرّع الغربيون بالاعتبارات الدينية (طرد المسلمين من الأماكن المسيحية المقدسة)، ثم حملوا بعدها راية (تحرير) الإنسان غير الأبيض على أثر الاستكشاف الجغرافي، وبدء حركة الاستشراق لفهم العالم غير الغربي. ويطهر في مراحل متأخرة بزّي الاحتلال، والاستحواذ على موارد البلاد الإسلامية المحتلة. ولم يبلغ انتهاء تلك الحقبة هذا الصراع بقدر ما وضعه في مستويات غير متفجرة.

واليوم، يرجع النقاش في الأوساط الأكاديمية وبين السياسيين حول صراع إسلامي-غربي. وصارت بعض الأطروحات الغربية تصف المسلمين بالارهاب، وتلصق بهم القيام بأعمال العنف. واخذت تظهر أطروحات بعودة جديدة للحروب الصليبية وصدام الحضارات. فما هي المكونات والعناصر المشكلة لرؤية الطرفين تجاه بعض؟ وكيف كانت العلاقات على امتداد التاريخ؟ وكيف استثمرت القوى الكبرى تلك العلاقات في ضمان استقرار وضعها الدولي؟

١. الاسلام والغرب، الرؤى المتبادلة

لبيان رؤية الإسلام للآخر علينا الإشارة إلى أسباب ظهور الآخر. وما الذي أقره الدين من آليات للتعامل معه. حيث يلاحظ، ان المسألة الأساسية في الاسلام، كدين، هي اظهار الرسالة وتثبيتها^(١). ولقد تسبب العمل على تحقيق هذا المقصد في توليد الاحتكاك مع المرجعيات غير الإسلامية-القائمة على قيم الاستعلاء والتعالي على الآخر. وقد بين الاسلام كيفية التعامل معها، فاذا رجعنا اليه، كتشريع^(٢)، نجده قد بين ان الآخر غير المسلم قد يكون صديقاً وجب تقديره، أو محايداً وجب احترامه، أو عدواً وجب مقاومته.

(١) يقوم جوهر الرسالة الإسلامية على أساس التوحيد وتعلية شأن العدالة، واعطاء أولوية لاهتمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على بقية الالتزامات من حيث المرتبة - في التعاملات.

(٢) يضع التشريع مراجع فكرية وقواعد تشريعية محددة في رؤية الآخر.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

فعندما توسع الكيان الإسلامي صار المسلمون في تماس مع أقوام قد لا تظهر العداء لهم بالضرورة، مصادر التشريع احتوت هذه الظاهرة، واقترن استخدام القوة لظهار الدين بوقوع الظلم^(١) (لَا يَهْأَكُمُ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يَقاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ ديارِكُمْ أَنْ يَبْرُوهُمْ وَيَقْسُطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [الممتحنة: ٨] و (أَذِنَ لِلَّذِينَ يقاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) [الحج: ٣٩].

في المقابل، نتساءل، كيف نظر الغرب الى الاسلام^(٢)، هل اعتبره عدو، أم صديق مالم يظهر العداء؟

الاسلام دين عقيدة، ودعوة للعمل، بل والجهاد في سبيل نشر العقيدة. لذلك يرفض صيغ التوفيق والمهادنة^(٣). الغرب ادرك هذه الحقيقة، كما ادرك ان التماذي في ايداء المسلم الى حدود اجتماعية - سلوكية، وعقائدية تستنهض فيه روح العمل على بيان خصوصيته. يتبع ذلك اظهار لمسلماته وتمايزها عن مسلمات الآخر، الغربي^(٤). وقد يعتمد سياسة التعالي بالدين، وتصوير الآخر بالمستلب والعدو. وهنا، يحدث الصراع مع الآخر. وهذا ما رفضه الغرب وانكره.

ان الآخر (الغرب) هو مادي-دنيوي في تعاملاته^(٥)، فمعيار قبول الآخرين (المسلمين)، أو رفضهم يقوم على مقدار المنع الذي يبدوه لضمان تحقيق المصالح الغربية، وليس مقدار الاستجابة في تحقيق تلك المصالح.

تاريخياً، لم يبد الغرب ممانعة في التعامل مع نظم تتعارض معه في القيم والخصوصيات ما دامت لا تظهر سياسات تتفاد مع مصالحه. واليوم، لم تتغير تلك النظرة كلياً. المهم هنا ان الموقف التاريخي السلبي ضد الاسلام موجود في ثلثيا تفكير الغربيين، وهو ناجم عن

(١) تأكيداً لهذا الموقف رفض الاسلام الاعتداء ولجاز المهادنة والصلح.

(٢) المرجع السابق.

(٣) اختلاف الاجتهاد حول بعض النصوص القرآنية لايف ان هناك حدا لاستطيع المراجع تخطيه

(٤) هم مسلمات المسلم هي حفظ الدين، الروح، العرض، والعقل والمال.

(٥) سبحانه وتعالى يصف حال موقف الآخر غير المسلم على لسان غير المؤمنين.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وصول هذا الدين الى حدود أوروبا وتقويض ممالكها. والاكثر منه رؤية الغرب لما يحمله الاسلام من تأثير في عقلية المسلمين وسلوكهم، ودعوتهم الى العمل^(١).

علاوة على ذلك، ان الافكار السلبية عن الاسلام جاءت حصيلة اخطاء في ترجمات القرآن بحيث تسهمت في زيادة تلك الافكار، ومن ثم الى ترسيخ الموقف التاريخي ضده^(٢). أما فيما يتعلق بالنظرة الاستراتيجية، فالغرب قد تطلع باستمرار نحو ضبط حركة الدول الإسلامية^(٣). فهذه الدول في منظور القوى الغربية مصدر متدفق للموارد النفطية، والمعدنية والمالية، فضلاً عن الأسواق وهي كذلك مجالاً يمكن من خلاله ان تنفذ ادوراً دولية مهمة تساعد على الارتقاء بالمرتبة الدولية في سلم القطبية. وفي هذا الصدد، نرى سيادة الاتجاه الداعي الى إحكام السيطرة على العالم الإسلامي-العربي، بالعمل على ضرب ما يرى فيه المحللون الغربيون الوسيلة التي يمكن ان تكون سلاحاً لتعبئة المسلمين ضد الهيمنة التي يمارسها الغرب، اي الاسلام^(٤).

وفي حركته نحو الاسلام، يصور الغرب^(٥) هذا الدين بأنه الخطر الذي بات يهدد العالم أجمع - ومثل هذا التصوير مطلوب من طرف الغرب نفسه، لانه سيعزز من تماسك ووحدة العالم الغربي. لذلك يقتضي الحال اظهار واعتماد سياسات مشتركة ضده^(٦).

ولا يعكس هذا التصوير حقيقة المكانة الحالية للإسلام والمسلمين في السياسة الدولية. فالمسلمون قد تدنى بهم الحال الى مرتبة الاختلاف حول الخصوصيات، ونسوا التحدي الرئيس المحيط بهم، الا وهو تأكيد الذات في المحيط الدولي، «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» [التوبة: ٣٦]. كما ابتعدوا عن التمسك بالقيم والممارسات الإسلامية في التعامل. وتصعد بعضها الاخر، وصارت تعتمد بدلاً

(١) لفظه د.خضر عباس عطوان: الاسلام والغرب بين الحوار والصدام.

(٢) مصطفى المصمودي: "تشويه الصورة العربي في الخارج".

(٣) يلاحظ ان استخدامنا للفظة دول اسلامية لايعيد ان هذه الدول تعتمد التشريع الاسلامي كمصدر في سياساتها، بل المقصود به ان فيها اقلية سكانية مسلمة.

(٤) جون ل. سبوريتو : "حركات الاسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية".

(٥) د. مادلين نصر: صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.

(٦) سارناتج عزيز: "العالم الاسلامي والنظام العالمي الجديد". فصلية شؤون الاوسط.

البحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

عنها مفاهيم وقيم وممارسات غربية بفعل تردي الحال الثقافي^(١)، وقوة الهجمة الفكرية الغربية. فضلاً عن شيوع مظاهر العلاقات المادية بين المسلمين. وهذا ما أثر على درجة اعتماد الأصول والمصادر الشرعية الأساسية عند اعتماد سياسة ما تجاه الآخر. وصارت السياسة تصدر في الغالب تحت غطاء الاعتبارات المادية المجردة التي ليس للمسلمين فيها باع طويل^(٢). في حين انحصر امر النظر بالقيم الإسلامية لدى فئات جماهيرية، وافراد من المجتمع الإسلامي قد تجنح في تفسيرها، وما تتطوي عليه من ممارسات وتعاملات الى اقصى حدود المغالاة، أمثال السلفيون. أو تتحدر به الى أدنى درجات التساهل، وأحياناً الاضاعة، أمثال للمغربون.

وإذا ما نظر الى الخارطة السكانية - الجغرافية - السياسية للإسلام نجد ان عدد المسلمين في الوقت الراهن يزيد عن مليار مسلم، ينتشرون^(٣) على النحو الآتي: ١٩% في الدول العربية، ٣٢% في شبة الجزيرة الهندية، ١٤% في الشعوب التركية وآسيا الوسطى، ١٧% في جنوب شرق آسيا، و٩% في أفريقيا جنوب الصحراء^(٤).

وفي هذه الأقاليم لا وجود فاعل لا نموذج الدولة الإسلامية، وتكاد تطبيقات تعاليم الدين تنتهي الى مادون مستوى الدولة اي ان العمل بها يتم من قبل أفراد، وأحياناً تدعو اليه جماعات منظمة - قد تخفي وراءها شعارات أيديولوجية مرحلية ليس أكثر. وهذا لا ينفي اعتماد اغلب الدول الإسلامية لقوانين داخلية مصدرها تشريعات إسلامية^(٥).

كما تحتاج الدول الإسلامية موجة تطرف، المعبر عنه بأعمال عنف سياسي موجه اما ضد مؤسسات الدولة، أو ضد فئة اجتماعية معينة. ويحرك هذه الموجة أنواع من الدوافع بعضها عرقي والآخر ديني. وهي في جميع الأحوال ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي السائد. ويتجه الاعلام الدولي (الغربي)، نحو إبراز هذه الظاهرة، وأحياناً تضخيمها، ويربطها بالإسلام^(٦).

(١) ما قبله.

(٢) بعض هذه الاعتبارات تتقاطع كلياً مع القيم الإسلامية، أمثال التحررية، الإباحية، التعددية غير المنبذة...

(٣) <http://www.montere.army.mil>.

(٤) د. حامد ربيع : الإسلام والقوى الدولية. (القاهرة. دار الموقف العربي. ١٩٨١) ص ١٣٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي. ط٢. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٩). ص ١١٢-١١٤.

٢- الإسلام والغرب بين الحوار البناء والعنف^(١)

إن سماحة الإسلام قد مهدت، وشجعت، على الحوار والتعاون مع الغرب، بيد أن ذلك لم ينف سيادة العنف في معظم فترات التفاعل بين الطرفين^(٢). ونتساءل، لماذا كان الحوار والتعاون بين المسلمين والغرب في أضيق حدودها؟ نسعنا المقدمة السابقة في توضيح جانب من الإجابة للمتعلق بانعكاسات رؤى الأطراف المعنية على سلوكياتها المتبادلة إزاء بعض. والجانب الآخر نحاول تبينه في هذا الجزء.

يدعو الإسلام على نشر العقيدة، وتحقيق الذات المسلمة. والمبدأ الأساس في ذلك يقوم على الانقياد والجهاد عند الضرورة. وهذا لا ينفي إمكانية قيام علاقات احترام متبادلة، وتعاون مع الدول غير الإسلامية؛ كما أوضحنا سابقاً.

وهنا يلاحظ أن الإسلام لا يعمد إلى تقرير أمره، ولا يركن إلى أداة واحدة لتحقيق غايته. فهو يعطي وزناً خاصاً لكافة الوسائل. فالتشريعات الإسلامية لا تستبعد الحرب^(٣). فالعرب في الإسلام هي لدفع الباطل، وإزاحته، ثم لتقرير أمر نشر الدعوة. وخلافه، الحالة طبيعية في التعاملات مع الآخر هي السلم. "وان جنحوا للسلم فاجنح لها.. " سورة الأنفال. الآية ٦١. والتأكيد على الحوار "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن.. " سورة النحل. الآية ١٢٥، والتشجيع على التعاون الإيجابي "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان". سورة المائدة. الآية ٢. وهكذا جاء تقرير نوع الأداة والأسلوب إلى نوعية الظرف والموضوع الذي يدور حوله الجدل السياسي، والخلاف مع غير المسلم. وما يتقرر خلاله من مصالح للإسلام والمسلمين. وهذا هو الأساس النظري للحركة الإسلامية تجاه الآخر غير المسلم، وبضمنه الغرب. وقد سبق أن بينا بأنه لا يوجد اليوم نظام سياسي إسلامي موحد يأخذ بهذه القيم، بل توجد عدة دول تكاد لا تتفق على جدوى اللجوء إلى إحداها- وعدم فاعلية منظمة المؤتمر الإسلامي قد تعطي صورة لذلك.

(١) للمزيد انظر، د.خضر عباس عطوان: الإسلام والغرب بين الحوار والصدام. مرجع سابق ص ٥٧-٥٨.

(٢) خضر عباس عطوان: الإسلام والغرب.

(٣) سورة التوبة. الآية ١٢٣.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

ومنذ مدة ليس بالقصيرة، تصاعد وزر التيارات والجماعات المنظمة الداعية الى اعتماد القيم الإسلامية في سياسات بلدانها، ويرى بعض المحللين الغربيين في ذلك خطراً حقيقياً للغرب. فما حقيقة هذا الخطر، وما مداه؟

لقد انتهت الولايات المتحدة، ومعها القوى الغربية الأخرى الى اقرار اعتماد وسيلة الحرب المسلحة ضد أفغانستان (في الظاهر) رداً على تدمير مبنى منظمة التجارة العالمية ومبنى في وزارة الدفاع الأمريكية في ايلول/ ٢٠٠١. و(ضمناً) لغرض اعادة ترتيب اوضاع العالم استراتيجياً^(١). ورغم الاطروحات المؤكدة على عدم استهداف الاسلام في هذه الحرب انما هي الى الضد من أولئك الذين يستخدمون الذين ستاراً لاعمال العنف، بيد ان الواقع الفعلي يشير الى خلاف ذلك. اذ عرّف العدو بشخص المسلم دون سواه، ثم وجد ضالته في أفغانستان (حركة طالبان وتنظيم القاعدة)، كمرحلة أولى. فهل هناك خشية فعلية من الاسلام ذاته، ام ان هناك اسباب أخرى لهذه الخشية؟

لقد ارتبطت توجسات الغرب وخشيته الدائمة من الاسلام بفكرة مفادها (عودة) المسلمين لتعاليم دينهم. واذا تم ذلك سيكون الاسلام قوة تحرر الانسان المسلم من الجهل والتعصب والظلم والاستعباد، وتدفع به نحو للتطلع الدائم لاستعادة وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي. ومع حجم الموارد التي تتوافر عليها الدول الإسلامية فالحال بالتأكيد سوف يولد ظاهرة فريدة هي النهوض الإسلامي. وهذا ما قد يقوض مكانة الغرب العالمية.

تاريخياً، عاش الغرب حالة خوف دائم وقلق من الاسلام. وأسباب ذلك ترجع الى ترسبات في الذهنية الغربية لما قام به المسلمون من كبح للسياسات الغربية منذ مرحلة البروز الإسلامي وحروب التحرير من الامبراطورية الرومانية عام ٦٣٤م/ ١٣هـ، حتى سقوط الدولتين العباسية في بغداد والأموية في الأندلس.

وواقعياً، المعطيات التي يعيشها العالم الإسلامي: كم سكاني متسارع النمو، سوء توزيع الموارد المالية، محدودية فرص التعليم... جعلته يغلي، ويمكن ان ينفجر في اية لحظة. ولن يعفي الغرب من تبعات الانفجار المتوقع. وزاد من توخي الحذر من هذا

(١) Colin L. Powell : "Along, Hard camping.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

العالم كونه "لا يزال مغلقاً"^(١)، بمعنى ان معظم المسلمين في نظر الغرب لم ينتهوا الى اعتماد كامل المفاهيم والقيم الغربية بعد.

ويترافق مع تأثير المتغير السابق ان الغرب يكيل بمكيالين وبازدواجية عند تعامله مع القضايا الإسلامية، ولننظر الى الموقف من قضية الصراع العربي-الاسرائيلي، فما يطرحه من اهتمام بالحق العربي في هذه القضايا لايتعدى الخطاب السياسي؛ وفي كثير من الأحيان لا يكون هذا الخطاب منصفاً لهم. فالرئيس الامريكي جورج بوش، مثلاً، يصف اعمال العنف الاسرائيلية وحصارها ضد الفلسطينيين بأنها "أعمال غير مقبولة"، في حين يصف افعال الفلسطينيين بـ "الارهاب الواجب ايقافه وردعه"^(٢).

هذا الامر عقد العلاقة بين الغرب والاسلام. وجدية هذا التعقيد تتأكد بفعل المحاذاة الجغرافية، وتوافر المسلمين على وسائل زعزعة استقرار الغرب من اسلحة دمار شامل علاوة على وجود جماعات مسلحة متشددة - تؤمن بجذوى اعتماد العنف ضد الغرب، وان المرحلة الراهنة تفرض ضرورة اعتماد الجهاد لنصرة القضايا العربية-الإسلامية^(٣). لقد شهدت العلاقة بين المسلمين والغرب فترات حرب واعمال عنف واسعة. ونجد ان الاعتبارات المبدئية في افعال المسلمين عند خوض اعمال العنف ضد الآخر- الغربي (الجهاد، التحرير...)، في حين اعتمد الغرب معيار المصلحة المادية في تقرير نوع الوسيلة المعتمدة ضد نظرائهم. وما الحروب الصليبية والاحتلال الاوروبي الا نموذج لمحاولات نفي الآخر، اي الاسلام والاستحواذ على موارد بلاده.

واليوم، يكاد الامر غير مختلف عن سابقه. فقد يقال^(٤) ان العلاقة بين الطرفين استراتيجية قائمة على الشراكة، أو هي في سياق التعاون او اطار الحوار... لكن التبصر في دوافع الغرب السياسية يعطي تصور مفاده ان اعتباراته الاستراتيجية قائمة على ضرورة تحطيم مكانة الاسلام، واحتواء مناطقه الجغرافية والهيمنة عليها. فالقوى الغربية قد تعتمد الى ابقاء علاقاتها السلمية مع الدول الإسلامية، لكنها في الوقت نفسه تعمل على التضييق على هذه الدول عبر تحجيم مواردها الاقتصادية، وابقاء تواجدتها

(١) جاك لاثلي: "الحضارة الغربية تحمل بداخلها بذور فنهاها".

(٢) Michael Elliot : "son of the New world order".

(٣) Hunter: "New Trends is Islamic Extremism". Dr. shireen

(٤) مدير العكس: "المعنى الاسرائيلي لأمريكا". مجلة المستقبل العربي. ص ١٠٣ - ١٠٤.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

العسكري فيها أو بالقرب منها، كما في مصر، تركيا... هذا فضلاً عن شن حملة شرسة ضد القيم الإسلامية ومحاولة استبدالها عن بثر قيم وممارسات غربية في تلك الدول^(١). وهذه خطوة هامة نحو دفعها لتقبل الهيمنة الغربية عليها.

- ارتباط القوى العربية بالنظام العالمي

لقد جسم موقف العرب الدولي التاريخي صورة أو مظهر الارتباط الخارجي والانتكشاف الاستراتيجي بشكل غير مسبوق. وتقبل التأثير، وربما الاملاء في بعض الاحيان من القوى الدولية، ونسي العرب قاعدة سياسية هامة مفادها ان سياسات الدول ترسمها جغرافيتها السياسية وحاجاتها الداخلية بشكل اساسي. وان تلمس حلول خارجية لمشاكل داخلية ينتهي الى التذلل في السياسة الدولية. هل التأثير الدولي في النظام العربي فاعل الى درجة لا يستطيع معه العرب الاتوخي السلامة وعدم ابداء مقاومة للسياسة الدولية؟ أم ان ايثار السكوت عن حقوق العرب، وطلب رضا القوى الدولية جاء ليعبر عن حال سلبي قد وصله العرب، ولا يستطيعوا معه الا اظهار ردود افعال تجاه سياسات تلك القوى؟

الملاحظ ان السياسة الدولية، في العموم، لم تراع مصالح العرب. بل تضع نصب اعينها اختراق نظامهم الاقليمي والهيمنة عليه، باعتبار ذلك احد مسالك تعزيز القدرات لبلوغ مرتبة هامة في سلم الهرمية الدولية ؛ كما بينا سابقاً. وماشجع على ذلك، انه لا وجود لكيان عربي موحد في البيئة الدولية. فواقعياً، العرب ٢٢ كيان سياسي، يعانون من اختلال فاضح في توازنهم الاقليمي، ولا وجود لتوازن المصالح في العلاقات العربية-العربية ؛ رغم ان تدعيمه ممكن (سوق عربية موحدة، وحدة اقتصادية، أو حتى بتغليب خيار التعاون...). والفشل في صياغة نموذج سياسي مستقل في البيئة الدولية قد عمق من ارتباط العرب بالبيئة الدولية، حيث صار ما يرصده العربي لوضع تصورات، وتنفيذ سياسات الارتباط بالقوى الكبرى يحظى بأولوية في سلم الاهتمام الرسمي، على حساب ضمور، وفي احيان تغيب الارتباط العربي-العربي. ولنأخذ مثلاً لنموذج الشراكة الاورومتوسطية في مقابل مشروعات التكامل العربية، ونسأل لماذا هذا التوجه لدى العرب؟

(١) لعل من الاسباب المفسرة لتلك الميلسة، أيضاً، هو خشية العرب من انتفاع المسلمين نحو لقوى الأخرى.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

لقد شهدت علاقات العرب الدولية فترات تبالين توجهات وارتباطات الاطراف الرئيسية فيها. ففي مرحلة الاستقلال حيث كان الشعور القومي عال، كان التعويل على الارتباطات الدولية في السياسات العربية في أدنى درجاته. وزاد في المقابل مستوى ودرجة ذلك الارتباط، والاتجاه الى اظهاره بعد خفوت المد القومي. واليوم، زال الحرج لدى البعض في تقديم العلاقات مع القوى الدولية، على حساب علاقاتهم العربية متذرعين بانه لا يوجد من هامش للحركة الا في صوء الاذعان لمصالح وسياسات القوى الكبرى^(١). فهل مبعث هذا الاذعان اسباب داخلية ام اسباب خارجية؟

ان لشكالات العرب الداخلية سهلت اذعان سياساتهم للبيئة الدولية. اي بما يفيد بان الوضع الدولي غير المؤاتي لتجاوز حالة الاذعان للقطب الواحد دون اكلاف سياسية صعبة القبول، يقول ان هذا الوضع ؛ ودون انكار دوره ؛ ما كان ليغطي تأثيره على التوجهات السياسية العربية من غير وجود وضع عربي داخلي ملائم لذلك^(٢). فما الذي ربط العرب بالبيئة الدولية (النظام العالمي) ؟

أولاً- العرب والنظام العالمي: دوافع الارتباط

تشهد البيئة السياسية الدولية تحولات سريعة تكنولوجية واقتصادية^(٣)، وهو ما ألزم السياسة الدولية بالتكيف معها حيث صارت تلك السياسة تصيب بنتائجها كافة الدول دون استثناء وتدفعها نحو ابداء استجابات/ ردود افعال نحوها تعبيراً عن رغبات مجاراة التحولات الدولية، وغير قادرة على التتكر لها، أو الانقطاع عنها. ولعل اهم صور هذه التحولات هو ما يصيب انتشار مكونات القوة الذاتية، التي يعاد توزيعها دولياً ؛ كما بينا في الجزء الاول من الدراسة. ونتيجة ذلك، بأن الحراك الدولي (حقيقة) واضحة لمصالح من يملك زمام المبادرة التكنولوجية والاقتصادية-أو احدهما، وهما الاساس بعد الارادة السياسية في امتلاك القوة العسكرية الفاعلة. وهذا ما

(١) يلاحظ هذا الادعاء بشكل واضح في اعقاب احداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة. حيث تجاوب العرب عن درية او دونها، مع مطلب لسياسات الامريكية (معلومات استخبارية، تسهيلات لوجستية، ...).

(٢) د. قسطنطين زريق: ما العمل؟ حديث الى الاجيال العربية الطالعة (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٨). ص ١٩.

(٣) تركيزنا على هذه التحولات لايف وجود تحولات أخرى ثقافية... لكننا نرى ان التحولات الثقافية والعسكرية السياسية الدولية هي في الغالب ناتج عن استجابات متباينة للتحولات التكنولوجية والاقتصادية.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

جعل النظام الدولي يعيش مرحلة تتسارع فيها وتأثر التباعد بين إمكانات القوى المختلفة (المتغير)، وبين موقعها والتزاماتها السياسية في الهرم الدولي. فألمانيا واليابان تؤهلها إمكاناتهما لاداء التزامات اكبر من تلك المنجزة، والحال ذاته ينطبق على الهند والصين بدرجات متفاوتة^(١). هذا التباعد لا تحل نتائجه الا عبر اعادة توزيع عوائد المكانة الدولية، او عبر الصراع بين القوى الكبرى. والاحتمال الاول يتطلب توزيع مناطق النفوذ الإقليمية بين تلك القوى. اما الاحتمال الثاني فان توازنات المصالح وكلف الحروب الحديثة تجعله خياراً مرفوضاً مبدئياً.

وفي المنطقة العربية، تظهر تجليات توزيع مناطق النفوذ من خلال تحاشي القوى الدولية الاصطدام القوي بمصالح الولايات المتحدة، حيث عدت هذه المنطقة مجالاً للأخيرة التي أقرت بوجود لتلك القوى، وهامش من الأدوار السياسية الدولية لم ترغب عملياً في اسنصاله. لننظر مثلاً الى سياسات دول الاتحاد الاوروبي من القضايا العربية، فمواقفها لم تتجاوز أو تتعدى على المصالح الأمريكية فيها.

في هذه البيئة تماس العرب مع مختلف مجالات تفاعل النظام السياسي الدولي، وتأثروا بتحولاته العسكرية احادية القطب^(٢). والاقتصادية المتعددة الاقطاب؛ والتي يعاني فيها العرب التبعية. والجوانب الثقافية المعولمة غربياً التي يتعرض فيها الوجود العربي لطمس معالم الخصوصية والاصطباغ برداء غريب عنهم. وبفعل قلة الامكانات العربية المؤهلة للتعامل مع تلك التحولات وغياب الارادة السياسية هذا ما جعل عوامل انفكاكهم عن تأثيرات النظام العالمي ضعيفة. وازداد هذا الضعف بفعل عدم وجود عوامل الضبط، وانحلال عوامل الجذب نحو الداخل العربي. وفي كلا الحالين صار العرب يواجهون عوامل شد خارجية عالية التأثير نحوهم يمكن تحديدها بالآتي:

- (1) ان التحول في القطبية الدولية ما يزال غير واضح، فمظاهر الهيمنة الاحادية هي الطاغية. وسيظهر الاختلال على نحو جلي عندما يكون من الصعوبة الاحتفاظ بعلاقات غير متوازنة بين إمكانات القوى الكبرى والتزاماتها السياسية الدولية.
- (2) لا تزال قدرة روسيا على الاستخدام السياسي لقدراتها العسكرية في حدودها الدنيا.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

أ. الموقف الدولي، الغربي من الاسلام. ان الارهاب في المفهوم الغربي فضفاض⁽¹⁾، يمكن ان يلبس كل من يعادي مصالح الغرب وسياساته، ويتقاطع معها. لذلك لا تقوم الاشكالات بين الطرفين على كون العرب راعين للارهاب بقدر ما تقف عند تقاطع المرجعيات في الحركة الدولية⁽²⁾. فالغرب ينطلق من مرجعية مادية - استحواذية في حين اصول المرجعيات العربية قومية- إسلامية ذات دعوة انسانية، وعقيدة تدعو الى تأكيد الذات، في حالة التمسك بها سيؤدي الحال الى نهضة جديدة تعيد صياغة خارطة السياسية العالمية، بحكم ما يملكه العرب من امكانات. وعملياً هذا لن يتحقق (اعادة النهوض) الا على حساب تراجع مكانة الغرب الدولية. فوجود قوتين متجاورتين يؤدي نظرياً الى احتكاك مصالحهما وسياساتهما، ويعمل كل منهما الى ازالة الآخر عن موقعه، أو السيطرة عليه،

ب. حاجة القوى الكبرى للموارد، وأهمها الطاقة. فالموارد مصدر نمو وتقدم تلك القوى، ومصادر الطاقة هي عصب ذلك النمو. ويلاحظ تناقص المخزون الاستراتيجي لمعظم الموارد المهمة، في حين انه لا تزال بدائلها غير متوافرة أو هي مكلفة وغير اقتصادية. هذا ما جعل الغرب يرى ضرورة إخضاع مناطق التوريد الغنية للسيطرة، والمنطقة العربية من بين تلك المناطق،

ج. احتكار الغرب للتكنولوجيا. تُعد التكنولوجيا شرط التقدم. واحد دعائم تفوق الغرب هو امتلاك التكنولوجيا واحتكارها، ولا يعمد إلا إلى تصدير المتقادم منها وغير المجدي لمنافسته. أما العرب فقد تأخروا عن الثورة التكنولوجية، وفشلوا في تطويعها. وهذا ما جعل تطلّعهم صوب التنمية قاصراً،

د. ويتوقف حال الغرب الدولي على السمعة التي اكتسبها، والقدرة على ممارسة الترغيب والترهيب. لذلك فانه يعمد إلى قسر كل من يتحداه، ليكون نموذجاً على من يخرج عن بيت الطاعة (الغربي). وعدم إمكانية تأهيل وضع العراق الدولي عربياً للفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣ شاهد على ذلك. لقد استطاع الغرب أن يجعل العرب ينظرون

(1) تتعامل الحكومة الامريكية مع الارهاب على اعتبار انه اعمال سياسية عيفة موجهة ومتعمدة نحو اهداف غير عسكرية من قبل جماعات عبر وطنية او وكلاء سريين.. انظر،
- Michael G. Roskin and Nicholas O
(2) انظر، حسن الحاج احمد: "حرب افغانستان.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

الى عطفه (الدائم) في سبيل تيسير حل مشاكلهم، ومداخله في ذلك عديدة منها مركزية الدور الغربي عالمياً، وأنه ليس من مصلحة العرب على ضعفهم تجاوز التفسير الغربي طالما أن ما يشدهم تجاه الغرب قضايا عديدة بعضها كامن في العلاقات العربية-العربية ذاتها. مثلاً، التطلع لتسوية الصراع مع إسرائيل⁽¹⁾.

ان تداخل العرب مع مكونات البيئة الدولية، واستجابتهم لقوى الشد الخارجية ما كان ليجد له صدًى لولا وجود عناصر تفكيرية في العلاقات العربية-العربية تدفعهم للنفور من واقعهم، والتوجه للبيئة الدولية، والارتباط بها. واهم مظاهر ذلك الارتباط هي عدم الجدية في تنفيذ المشاريع العربية-العربية، يقابله اظهار الالتزام بالعلاقة مع القوى الدولية. ومن الامثلة على ذلك الشراكة الأوروبية-متوسطة.

واستقراء الواقع العربي يبين ان العناصر التفكيرية ومظاهر الارتباط قد قامت على ثلاث افتراضات:

الفرضية الأولى: قصور الوضع السياسي العربي داخلياً. لقد تعلق الانسان العربي، المتعلم والامي على حد سواء، بمرجعيات دينية، وفكرية وسلوكية متباينة. ويرتفع فيها التباين الى درجة الصراع والصدام في بعض الاحيان، كما تظهره احداث الجزائر. يقابل ذلك احتكار الانظمة العربية للسلطات والاستئثار بها لفترات غير مقننة، وبقيت العلاقة بين الانسان العربي والانظمة الحاكمة غير موصولة ويشوبها الاختلاف (أو عدم الاتفاق) في الغالب.

لما الوضع السياسي- الاقتصادي العربي فهو لا يشجع على تحصيل رضا الجماهير العربية-فالندين العربي قد بلغ ١٦٨ مليار دولار، وهناك نحو ٧٣ مليون لسان يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وهو غير تنافسي دولياً، اذ لم يتجاوز اسهام العرب بالتجارة الدولية سوى ٣. ١٤%. والقاعدة الاقتصادية-العلمية ضعيفة-فالانفاق على التعليم، وعلى البحث والتطوير لم يتجاوز ٥. ٥٠%، ٠. ٢٠% من اجمالي الانفاق العالمي على التتالي.

(1) هذا الصراع يصور عدم إمكانية حله دون تدخل الولايات المتحدة. انظر، د. هشام شرابي: 'علاقنا بأمريكا سامة... لكن هذا وضع يمكن تغييره'. مجلة المستقبل العربي. بيروت، ع/ ٢٧٦/ ٢٠٠٢. ص ١٠٥.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

والحال العسكري لا يختلف عن سابقه، فالانفاق العربي (٣.٥% من إجمالي الانفاق العالمي) لم يوفر متطلبات حماية الأمن القومي أو حتى القطري^(١).

وتقافياً، صارت الثقافات الاستهلاكية الغربية تجد لها أسواقاً في العالم العربي بين المتعلمين، كما عند الشرائح غير المتعلمة. والأولى تتطبع بها بدعوى اشباع حاجات محرومة، أما الأخرى فهي تنتزع بالعصرية. وكلاهما ينتهي إلى رفع ما هو عربي-إسلامي، ووصمه بالتخلف وتقص التفریب.

والأكثر مما تقدم، إن متغيرات رسم مستقبل المنطقة^(٢) يجري انضاجها وفقاً لرؤى ليست عربية المقاصد. ديموغرافياً يتوقع نمو السكان العرب من (٢٨١.٢٧٣ مليون) نسمة عام ٢٠٠٠، إلى (٣٤٨.٩٧٥ مليون) نسمة عام ٢٠١٠^(٣). استراتيجياً هذا الكم إذا ما أنضج إلى نوع (كم ثقافي - علمي مؤهل) فإنه سيحول العالم العربي إلى مركز حضارة عالمي. لكن، هناك من هو راغب في إهمال تحقيق هذا التحول - ومعظم غير الراغبين فئات داخلية أما ذات مصالح خارجية، أو هي ذات أفق ضيق يجري مصالحة في السلطة السياسية.

رافق ذلك، اتجاه السياسات العربية الرسمية نحو كبت سبل العربي في التعبير عن وعيه السياسي الناجم عن مدى تأثيره بالثورة التكنولوجية-المعلوماتية. والموارد العربية ليست بأفضل حالاً من سابقتها، فهي لا تخصص إلى السيطرة السياسية للعربية^(٤).

الفرضية الثانية. غياب الرؤى الواقعية من إمكانات إقامة علاقات تعاون عربي-عربي. ويلاحظ، هذا الغياب قد جاء بفعل افتقار العلاقات الرسمية للجندية والصدقية والثقة. وهي محط لتناقضات أيديولوجية^(٥). ولا يوجد الزام للأنظمة العربية لتصحيح هذا الواقع. علاوة على أن الارتباطات الخارجية التي تعني جدوى العلاقات البينية لأن

(١) جرى اعتماد هذه الإحصاءات، واحتمال هذه النسب من قبل الباحث، وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٠.

(٢) انظر، رفيف بركات: "الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين".

(٣) World Population Ageing 1950-2050. (NY, UN, 2001). PP. 114 - 448.

(٤) سبق ليراد إحصاءات عام ٢٠٠٠ بهذا الشأن.

(٥) هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسات خارجية مترجمة عمر الأيوبي . ص ١٦.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

البعض منها قائم على الضد من نظم سياسية عربية أخرى. نتيجة ذلك هناك عرقلة دائمة لاية حالة تقارب عربية.

والأكثر من ذلك، ان الأساس الشخصي - الكيفي في تصريف شؤون السياسة العربية يجعل اية علاقة عربية - عربية قابلة للتقلب بشكل جذري، بمعنى الانتقال من التعاون الى الصراع، وذلك محكوم برضى أو عدم رضى الحكام عن بعض وليس لوجود اعتبارات موضوعية، طالما ان الحاكم في اغلب الانظمة العربية هو المصلحة الوطنية وهو الدولة.

لقد جعلت ارتباطات العرب الدولية الكثير من النظم العربية معزولة جماهيرياً، وتجد صعوبة في اثبات شرعيتها، لذلك صار الاحتكاك بتلك القاعدة يتم عبر الأجهزة والتنظيمات السياسية التابعة لنظام الحكم. والعوائد التي يدرها الانتماء الى هذه التنظيمات والأجهزة يجعل المنظومين فيها يتطلعون الى ابقاء نظم الحكم.

كما تعتمد اغلب الانظمة العربية مبدأ مقايضة ضمان التذيل والاعتماد على السياسة الدولية والالتزام بحماية مصالح القوى الدولية في المنطقة وتسييرها... مقابل الحصول على دعم أمني من تلك القوى ضد من يقاومون، أو حتى يشككون في مبررات شرعية وجود تلك النظم. وما يعطي واجهة لتسويق هذا المبدأ في السياسات العربية اتجاه سائد في تلك السياسات يرى أن للقوى الكبرى مصالح تشد المنطقة العربية نحو صلب اهتمامات الأمن الدولي يصعب التحلل منها.

وما تقدم أعاق أي مبادرة لتطوير العلاقات العربية-العربية وصعد من درجة الارتباط بالقوى الكبرى - الغربية. وتمهد الفرضية السابقة لفرض ثالث مفاده محدودية خيارات العرب السياسية الدولية. فيلاحظ مثلاً تبعية غير مبررة للولايات المتحدة، وتكويل للقضايا العربية... ونسأله، ما هي الخيارات⁽¹⁾. التي يمكن اللجوء اليها، هل روسيا خيار للعرب، وكذلك هل الصين أو الاتحاد الأوروبي خيار لهم؟

عملياً، لا نستطيع جمع قدرات كل من روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي لنورد احصاءات ثم نقول بتفوق هذه الاطراف على الولايات المتحدة. فهذه الأطراف لا تزال متنافرة فيما بينها، وتتطلع كل منها الى ديمومة عوائد علاقاتها مع الولايات المتحدة. وأي

(1) سياسياً، الخيار هو بديل يمكن أن يحل محل ما هو قائم في حالة تصاعد كلفه (الخيار الفاتم). أو كون البديل ذا عائد محدي سياسياً.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تتأفر مع مصالح وسياسات الأخيرة سيؤدي الى صدام غير مرغوب فيه من قبل تلك الأطراف، والمنطقة العربية مصلحة امريكية لذلك لا تستطيع تلك الأطراف أن تقدم للعرب سوى الخيار الأقل كلفة، أي خطاب سياسي يدعو الى احترام حقوق العرب ومصالحهم. أما مشهد تحول العرب عن الولايات المتحدة، في ظرف بقاء تردي حالهم الداخلي، فإنه سيسهل اندفاع الولايات المتحدة الى تنفيذ سياسات وقائية -انتقامية ضدهم. وهذه السياسات عديدة، أقلها التفاوضي عن مطامع وسياسات القوى الإقليمية المتناقضة مع العرب، أو تسهيل قلب نظم الحكم العربية. وأكثرها بطشاً تفعيل عناصر عدم استقرار الدول العربية... وهذه الخيارات يسيرة للولايات المتحدة^(١) لما تتمتع به من وجود سياسي في الدول العربية، وفي شبكة العلاقات العربية-العربية.

ثانياً، سياسات العرب الدولية: بنية الارتباط بالنظام العالمي

ويمكن بيان الجوانب المختلفة لهذه البنية بالاتي :

- عسكرياً، لم تنشأ صناعة أسلحة عربية فاعلة. فبعض الدول تعتمد على القوى الكبرى في توفير كامل احتياجاتها، وأخرى تعتمد على تلك القوى في توفير معظم احتياجاتها من أعتدة، قطع غيار، تدريب، استشارات، أسلحة.. هذا من جانب. ومن جانب آخر، أغلب هذه الدول يقدم دعم أو تسهيلات للوجود السياسي-العسكري للقوى الكبرى في أو بالقرب من النظام العربي. فالبعض يهئ لتلك القوى وجود مباشر على أراضيها، مثلاً دول الخليج العربية. أو المرور أو الدعم اللوجستي، مصر ودول المغرب العربي. أو عدم انتقاد صريح وفاعل للوجود الأجنبي في أو بالقرب من الحدود العربية، وهو حال معظم الدول العربية.

والملاحظ، ان مثل هذه الارتباطات بقوى النظام الدولي الفاعلة لم تحقق للعرب أمنهم القومي. فما زال الفعل العسكري العربي موجه، في الغالب، بالصد الى أنظمة عربية أخرى. كما تدعم القوى الكبرى بقدر مواز، أو أكثر منه، القوى الإقليمية. وهذا ما يجعل المسعى العربي لبناء قوة عسكرية فاعلة بالاعتماد على البيئة الدولية دون عائد حقيقي، فهو لا يواز نظيره الاقليمي، فضلاً عن استنزافه للقدرات العربية الذاتية.

(١) تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط. ص ص ٢٢ - ٢٤.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

- أما على الجانب الاقتصادي فقد سيطرت السوق الدولية على ٩٢% من إجمالي تجارة العرب، طوال العقد الماضي^(١). والوضع العربي الاقتصادي يجعل اتجاهات العرب منكبة على وسائل وطرائق اعطاء تقييم أفضل للتعاملات مع القوى الدولية، عه من اعطاء تقييم مناسب للعلاقات العربية - العربية^(٢). فهذا الوضع مسيطر عليه بواسطة الظروف السياسية العربية، والأخيرة بطبيعتها مضطربة تجعل فشل العلاقات الاقتصادية العربية-العربية أمراً واقعاً لا محال معها.

- والتكنولوجيا متغير آخر لم يستطع العرب إيجاد توليفه له في الحياة العربية، أو إعادة انتاج اجيال تلبي مطالب المحتوى الانساني العربي وتكيف معه. وحالة التبعية العربية للغرب فيه قائمة^(٣).

- وثقافياً، كان التفاعل بين العرب والغرب غير متكافئ. فالغرب تطلع الى نفي شخصية الآخر، واحلال المضمون الغربي (القيم والسلوكيات) محل قيم الآخر الاصولية. وفي العالم العربي، حيث ترتفع معدلات الأمية، ويبقى الكم المتعلم معطلاً سياسياً، ازداد رمي مخلفات ورواسب التخلف على عهود الاحتلال الغربي-الاوروبي. قابله ايمان بفكرة القدريّة، مما أدى الى ظهور التطرف والمغالاة في مواجهة حالات الاغتراب لدى البعض-حيث توجد في العالم العربي^(٤) كنات ترفض الواقع العربي، وتتكرر مرجعيتها له، وتتشبث بمرجعيات غربية^(٥).

طوال العقد الماضي لم يتلمس العرب عوائد مجدية لارتباطهم بالبيئة الدولية، أو من تدويل قضاياهم. وصارت الدعوات متعالية ازاء ضرورة تقييم تلك الارتباطات، وعدم تركها سائبة النهايات كما أظهر العرب خطاباً سياسياً يدعو الى التمسك بحدود التنسيق الدنياء في مفاوضات التسوية مع (اسرائيل) وقرروا ايقاف التطبيع معها. لذلك، صارت قوى دولية عدة تجد لها منفذاً في العالم العربي، لننظر الى روسيا والصين... حيث أخذت تتطور العلاقات بينها وبين العرب. ومرجع ذلك، هو ان البعض ممن

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) ما قبله.

(٣) فطر مثلاً، د. محمد عبد الفضيل : العرب والتجربة الاموية. الدروس المستفادة.

(٤) ما قبله.

(٥) المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

حملوا شعار أمريكا أنها تملك أوراق الحل العربي أخذوا يفكرون ملياً في ضرورة البحث عن خيارات أخرى في الداخل وفي الخارج لجعل ادائهم ناجحاً. علاوة على ازدياد شعور القاعدة (الجهاديين) بازدياد مواقف البيئة الدولية (الولايات المتحدة) من قضاياهم. ووصل الأمر بالأنظمة العربية إلى عدم القدرة على تحمل مواقف مواجهة مباشرة مع الجهاديين العربية في ظرف البقاء مندمجين بالنظام الدولي، وتابعين له. لذلك كان عليهم إرضاء جانب من دعوات تلك القاعدة.

وكان لأطروحات صدام الحضارات أن شكلت متغيراً آخر وراء حدوث بعض التعديلات في مواقف العرب الدولية. فالغرب، وعلى لسان بعض مفكره قد أعلن أن العرب-المسلمين هم العدو الذي يقتضي الحال تحشيد الإمكانيات لمواجهته. لذلك لم يجد العرب في بيئة تكن العداء لهم سوى الخيار بين إعادة صياغة تفكير، وتغيير مسلمات تاريخية وواقعية لعالم (الغرب) يقف استمراره على استلابهم واحتقارهم ؛ ولا نتحدث عن الفترة الزمنية اللازمة لحدوث هكذا تحول. أو أن يلجأوا إلى فرض تأكيد الذات أولاً في المحيطين العربي والدولي، وفرض أنفسهم على الآخر-الغرب. وبيان أن التراجع الذي أصابهم مكنونه يعود لأسباب تاريخية، ومجتمعية - علمية راهنة. وأن إمكانيات النهوض ليس شيئاً غير قابل للتحقيق، فبإحدى النهضة العربية صارت تجد لها تعبيرات عديدة: ازدياد الإمكانيات العلمية، ازدياد الوعي السياسي، وتوافر الموارد المالية...

الغرب (الولايات المتحدة) استوقفته هذه الانقطاع في تفكير العرب، خاصة المثقفين وبعض المؤثرين على السياسة العربية نحو جدوى إبقاء الارتباط الدائم بالنظام العالمي، والتوجه نحو التدويل. وصار الغرب يبحث عن أحداث تعيد ربط العرب القسري أو الاختياري به. وكانت أحداث ١١ أيلول أفضل التبريرات لذلك.

كيف تحول العرب تجاه مزيد من إعادة الاندماج في الوضع الدولي بعد وقوع تلك الأحداث؟

لقد وفرت أحداث ١١ أيلول غطاء للولايات المتحدة لإعادة دمج الآخر بنظام عالمي تسعى لإنشائه. فنتلك الأحداث أصابت أمن زعيمه العالم. وحمل خطابها السياسي دعوات مفادها أن (الإرهاب) أحداث قد تصيب جميع البلدان، ولا سبيل لتجاوزه إلا بالعمل جماعي. ويسرت (الأحداث) كذلك السبل لاستخدام الوسائل كافة لتحقيق الغايات المرجوة، حيث صارت القوة العسكرية المدافعة عن قيم النظام.

البحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

لقد اظهر إذعان العرب الرسميين لمطالب الولايات المتحدة في تقديم العون للحملة الأمريكية ضد العدو الجديد (الإرهاب)، الضعف العربي، وعدم وجود مبادئ أساسية تحكم العمل العربي، أو تصون استقلاليته. بل ان البعض اظهر التذلل والاعتماد على السياسة الدولية بغية إخراجه من أوارهم. راجع ذلك الى عدم التأكيد الجدي لوجودهم الفاعل، وعدم القدرة على حماية مصالحهم⁽¹⁾.

وهنا، نرى انه يمكن تجلي أبعاد الموقف العربي. وتفهمه في الانسياق شبه الكامل وراء السياسات الأمريكية في ضوء المتغيرات الآتية،

أ. دعوة الولايات المتحدة الصريحة نحو إنشاء نظام عالمي جديد، وممارستها الفعالية لأفعال القوة والقسر في ضبط السياسات الإقليمية ضمن أطر لا تتعارض مع المناهج الأمريكية.

ب. أن معظم الأسماء الواردة في قائمة الاتهام الأمريكية والقيام بهجمات ١١ أيلول هم من العرب، مما يجعل رفض تعاونهم مع الولايات المتحدة شئ غير عملي، ج- القضايا العربية-الإقليمية لازالت عالقة، مثل التسوية مع إسرائيل، وبالتالي رفضهم التعاون مع السياسات الأمريكية قد يدفع بالولايات المتحدة إلى الميل أكثر نحو جانب القوى الإقليمية في علاقاتها مع العرب،

د- انسياق كل من روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي وراء السياسات الأمريكية، وبالتالي تجرد العرب من أية وسيلة دولية (رافضة) يمكن جعلها سابقة قوية ربما تسمد موقفهم في رفض الانسياق وراء الدعوات الأمريكية.

هـ- الأزمة السياسية في العلاقة العربية-العربية لا تتيح للعرب إمكانية الاحتماء بظهراني هذه العلاقات لتجاوز الضغوطات الأمريكية، أو لتقليلها.

ويمكن بيان علاقات ارتباط العرب بالنظام العالمي من خلال الإشارة إلى نموذج الشراكة الأوروبية-متوسطة.

(1) هذا ما نتلمسه في بيان الموقف العربي من إعادة تأهيل وضع العراق الدولي.

ثالثاً، العرب والبيئة الدولية: سياسات الشراكة الاورومتوسطية

لماذا تقبل العرب الشراكة مع دول الاتحاد الاوربي في حين كان مستوى تقبلهم لتنفيذ مشاريع التكامل العربي ضعيفاً؟ فيما يتعلق⁽¹⁾ بالقوى الاوروبية فانها تولي المنطقة العربية أهمية واضحة، فعلى الجانب الاستراتيجي-العسكري يحاذي العرب الحزام الجنوبي من اوروبا، وعدم الاستقرار السائد في مناطقهم قابل للنقل الى جيرانهم الاوروبيين سواء عبر جماعات مسلحة، أو بواسطة الأسلحة غير التقليدية، أو حتى عبر تضيق السير بالممرات الملاحية العربية، ومن ثم تضيق تدفقات الموارد اليهم. أما اقتصادياً، فالعرب سوق اقتصادية لاوروبا⁽²⁾.

علاوة على ذلك، هناك تبادلات ثقافية مهمة بين الطرفين. فالتبعات الدراسية والوفود غير الرسمية وتبادل المطبوعات... تزيد من ربط العرب سياسياً بأوروبا. وعلى الجانب الآخر، يجد العرب في أوروبا أفضل خيار من بين الخيارات الدولية المتاحة⁽³⁾. فتحالف أوروبا الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يجعل علاقاتها الاقتصادية مع العرب ميسرة، في إطار احترام المصالح والسياسات الامريكية في المنطقة. وعموماً، تتسم للعلاقات العربية - الاوروبية مقارنة مع غيرها من علاقات العرب الدولية بخاصية كثافة التفاعلات. ويعود هذا الوضع بالطبع الى عاملي التاريخ والجغرافيا⁽⁴⁾. تاريخياً، تربط العرب باوروبا علاقات وثقى، فهم قد أعادوا صياغة ادوار الاخيرة عبر فتح اجزاء القارة الجنوبية، ونقلوا اليها علوم الحضارة العربية-الإسلامية، ولستهضوا فيها عملية البحث العلمي.

وربطت اوروبا المنطقة العربية بها مباشرة بواسطة الاحتلال الذي امتد حتى منتصف القرن الماضي، كانت خلاله المنطقة مجال نفوذ تقليدي تابع لها. ولم يتغير هذا الحال الا بعد تطور المصالح الامريكية مع المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية الذي

(1) في البدء، هناك اربع مسلمات اسلمية تمود الحياة الميليسية العربية، وهي:

أ. رأي المجتمع العربي مغيب، رغم وجوده،

ب. علاقة الحاكم والمحكوم في المجتمع العربي قائمة على التنافر. اي عدم قبول المحكوم للحاكم، وغياب المسؤولية من الحاكم،

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) ناصيف حتي : "الادارة العربية للمكثلات الدولية".

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

استبدل النفوذ الأوروبي بالحضور الأمريكي. وبعد الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٧٣، أدركت أوروبا ضرورة إعادة صياغة العلاقة مع العرب في اطر جديدة لا تتعارض مع مصالح القوة العظمى. وتضمن خلالها كون المنطقة مجال تأريخي تقليدي (للفعل) الأوروبي. فكان بدء الحوار بين الطرفين.

وواقعياً، تأثر العرب بالمرجعية الفكرية الغربية-الأوروبية، سواء على صعيد نظم الحكم أو النظم الاقتصادية، أو نظام القيم والسلوكيات.

وتطلعات أوروبا نحو احتلال مراتب الهرمية الدولية المتقدمة جعلها تبحث عن كل ما يرفع تلك الغاية، وبالطبع فإن الاستحواذ على الموارد وتأمين مجالات النفوذ هما من بين الركائز الساندة لعناصر القوة الذاتية في بلوغ المراتب العليا في الهرمية. لذلك نراها قد أعادت تنظيم علاقاتها مع مجالها العربي بعد الحرب الباردة، فظهرت الشراكة الأوروبية-متوسطة؛ الذي مهدت له بقاء برشلونة عام ١٩٩٥. ويتناول شكل العلاقة الجديدة المجالات كافة العسكرية، والاقتصادية والثقافية.

وتمثل الشراكة المجال المهم للدور الأوروبي في النظام العربي، وهو من صنع أوروبا، فيما دعيته إليه الدول العربية كأطراف منفردة، تحاول بلورة موقف من القضايا المطروحة أوروبياً قدر الامكان.

وفي هذا المجال نلاحظ، اختلال التوازن بين الطرفين لوجود طرف أوروبي يملك تصوراً واضحاً في خطوطه العريضة؛ على الرغم من بعض التمايزات داخله؛ ومكانات كبيرة نسبياً لتنفيذه، مقابل دول عربية لكل منها أولوياتها التي قد لا تكون منسجمة دائماً، وهي بحاجة الى عملية مستمرة لبلورة موقف موحد امام تصور أوروبي شامل يهدف الى تغيير مفهوم التعاون من مفهوم التبادلات التجارية الثنائية والمساعدات غير المنسقة الى مفهوم الشراكة في اطار اقليمي واسع، شامل ومنسجم.

بيد ان السياسة الأوروبية يشوبها الضعف ازاء قضية ما يسمى بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي^(١). فالدور الأوروبي يعاني اختلالاً كبيراً تشكو منه أوروبا ذاتها. فدورها شبه مهمش سياسياً، فهو محاصر من إسرائيل والولايات المتحدة، ومرغوب فيه بشكل موسمي من قبل العرب. وعلى الرغم من الاتفاق العربي- الأوروبي الضمني على ان دور أوروبا مكمل للدور الأمريكي وليس بديلاً له، بيد ان ذلك لم

(١) يمثل الحوار الخليجي - الأوروبي المجال الأكثر هدوءاً وتقنية، والاقل سياسية.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

يخضع من درجة الحصار لهذا الدور الذي بقي اعلامياً في بريقه أكثر مما هو فاعل في مضامينه^(١). وهو دور يركز على تقديم (الحوافز)^(٢).

في العموم، العلاقة بين الطرفين غير متكافئة. وهذا لا يتوقع له ان يخدم ويحقق مصالح الدول العربية^(٣). رغم ذلك، استمر العرب في السير باتجاه تنفيذ مشاريع واطروحات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم توسع دائرة ارتباطهم بهذه القوة الآخذة بالبروز، ولم يستعصوا عنها بتقوية اولصر علاقاتهم البيئية.

- ضعف اداء النظام العربي، وتبعيته للنظام العالمي

لقد رافق ضعف الاداء العربي الدولي تبعية العرب وارتباطهم بالنظام العالمي. ويمكن بيان ذلك الضعف، فواقع اداء دولة ما ليس بمعزل عن بيئتها الداخلية. فالوضع الداخلي هو عنصر مقرر لتلك العلاقات، ومن ثم التبعية العربية ما كانت لتوجد لولا ضعف العرب الداخلي.

وتجلى اهم مظاهر الضعف والتبعية للعربيين في تقرير اعادة تأهيل وضع العراق الدولي عربياً للفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣. حيث انساقَت الدول العربية وراء قبول الحلول

-
- (١) اذا ما نظرنا الى علاقة الطرفين الأوروبي والعربي في قضايا الشراكة والتسوية يبدو التداخل الواقعي بين هذه القضايا قوياً على رغم محاولات الاتحاد الأوروبي التركيز على وصع مسافة بين مساري الشراكة والتسوية. وأدى ذلك الى وصع غير سهل امام الدول العربية، وبخاصة تلك المعنية مباشرة بعملية التسوية، فهي مواجهة بمتطلبات لشراكة بما تحمل من سياسات ومشاريع إقليمية متوسطة تتطلب لو تؤدي الى تطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية. وهذه المطالب تأتي من طرف الاتحاد الأوروبي.. ولم يكن من الممكن عربياً التجاوب مع هذه النتائج، وان كانت من طرف صديق، اذ ان ايقاف التطبيع ذي الهندسة الامريكية لا يعني استبداله بتطبيع متوسطي ذي هندسة اوروبية. كما انه في الوقت نفسه لم يكن العرب راغبين بتعليق عملية الشراكة مع أوروبا. وقد دفع ذلك المجموعة العربية المعنية الى بلورة سياسة المشي على الحبال الممتدة. فتونس مثلاً، اعتذرت عن استضافة لقاء الشراكة الثاني كما كان مقرراً بعدما وصلت اليه عملية التسوية من مأرق ولما تحمله مشاركة اسرائيل في اجتماع وزاري على ارض عربية من معنى تطبيعي.
- حيث برز للجميع التداخل بين الشراكة وعملية التسوية، وقدرة الثانية على تعطيل الاولى عملياً.
- (٢) انظر، ناصيف حتى: "الادارة العربية للموارد الدولية". مرجع سابق. ص ص ١١٩٣ - ١١٩٤.
- (٣) انظر، اندرياس حيكويز: "وجهة نظر اوروبية في معوقات التعاون بين أوروبا والوطن العربي".

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

الدولية لهذا الوضع. ونبئت التفكير في إيجاد مخرج عربية له. فما علاقة ذلك بالتوازنات العربية-الدولية، وتوازنات النظام العربي، ولين يمكن رصد ضعف الاداء العربي؟ أولاً، أزمة العلاقة العراقية-العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦) لقد استمر النظام العربي يعاني من الانكفائية والسلبية. ولم تظهر فيه ملامح الصحوه للواقع العربي، ولمقتضيات الاستمرار او احتمالات ارتفاعه الممكنة. وصرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي. كما ان علاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية واللاتنظام نزاعات حدودية، اختلافات ايديولوجية، مواقف سياسية متعارضة، عدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي...^(١) على سبيل المثال. كما صارت المنطقة العربية ساحة نفوذ للقوى الدولية المتطلعة لاداء ادوار فاعلة على صعيد السياسة الدولية، من قبيل الاتحاد الاوروبي وروسيا.. التي تنتهي في الغالب الى مزيد من التفتت وعدم التوافق للسياسات العربية، بالجملة. وأعطت للعلاقة العراقية-العربية أنموذجاً واضحاً على الوصف المتقدم. فالنظام العربي فقد توازنه وفاعليته بعد عام ١٩٩٠ ولم يتوافر على استعداد جدي لاستيعاب العراق واعادة دمجها في تفاعلاته^(٢).

ويمكن القول. ان اسباب الازمة العربية المرتبطة بعدم توافر استعداد عربي جدي لمعالجة الوضع الدولي للعراق. وفق تصورنا. كانت تعزى الى عنصرين. هما^(٣)،
أ- القصور العربي في الإيفاء بالالتزامات القومية : غياب الحوافز. ان طبيعة الروابط في النظام العربي من لغة، ثقافة، دين وطموحات... تفرض على دوله عدم تجاوز الحد الأدنى المقبول من علاقات التعاون - ولانقول اعتماد التكامل بوصفه الحد الأقصى الذي لم يبلغه العرب منذ بدء مسيرتهم الرسمية في التعاون بإنشاء جامعة الدول العربية /١٩٤٥. وهذا الحد الأدنى المقبول سيفرض بالتأكيد تقديم مصالح العرب على ما سواه من مصالح أخرى. وبلورة سياسات عربية تستجيب لهذه المصالح لا للتأثيرات الخارجية.

(1) Kamal Shehadi : "The Poverty of Arab diplomacy".

(2) المرجع السابق.

(3) انظر خضر عباس عطوان: "رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية للعربية".

توازن القوى المائية والتوازنات الإقليمية

وإذا ما نظرنا إلى الموقف العربي من دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب عام ١٩٩٠ سنجد أن ضعفه قد قاد إلى تدويل الأزمة، و(دعوة) الولايات المتحدة لممارسة أدوار فاعلة في التعامل مع تداعياتها المختلفة. ولم يستطع العرب بلورة سياسات تتوافق ومقتضيات المصلحة الكلية في احتواء الأزمة عربياً.

وفي الوقت الذي تحركت فيه معظم القوى الدولية نحو العراق، مظهره التعاطف مع الوضع الإنساني لشعبه ظهر بطء في التحرك العربي^(١). وبتصورنا، فإن التوجه العربي العام إزاء العراق كان انعكاساً لغياب الالتزام في السياسات العربية، وفي حده الأدنى لغياب الحوافز أو اقيامها في مدركات النظم الحاكمة. وبدلاً عن ذلك، اعطاء تامين عال للعناصر الخارجية في صياغة علاقاتهم البينية والدولية^(٢). كما أن العراق واجه الولايات المتحدة والوقوف إلى جانبه كان يعني عملياً مواجهة الولايات المتحدة، وهذا خيار لم تجد الأنظمة العربية الاستعداد أو الإرادة لتقبله.

ب - لقد أظهر الوصف السابق المستوى المتدني في الإيفاء بالالتزامات العربية القومية. قابل ذلك وارتبط معه وجود ارتباط في مسار العلاقات العراقية - العربية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن أغلب السياسات العربية يتم تصريفها بصورة شخصية - كفية. ولاتولي هذه السياسات حصانة للمؤسسات وللمصالح العربية الكلية، طالما أن شخص الحاكم يساوي المؤسسات القائمة ويعرف مصلحة الدولة ويحددها، بل ويعادل وجود الدولة نفسها، ومن ثم مثل هذا التسيير يجعل الاحتمالات متزايدة لتعرضها للتقلب غير المسوغ عقلياً، فاختلاف الحكام العرب يؤدي إلى تدهور العلاقات الثنائية^(٣).

وفي ضوء هذا الوضع، لا يتوقع صدور سياسات ايجابية من حال المراوحة العربية الجماعية. والتغير النسبي الذي حصل في انماط السلوك العربي العام نحو العراق^(٤) من القبول بتحجيم دور هذه القوة إلى اظهار خطاب سياسي يدعو إلى عدم ضرورة استخدام القوة العسكرية ضدها؛ نقول أنه جاء ليبر عن حالة أرباك تسود النظام العربي أكثر منه وجود سياسة أصلية مقصودة. فعناصر القدرة العربية على

(١) لا يريد القول أن هذا التحرك كان لاحقاً على تطبيع بعض الدول العربية لعلاقاتها مع (إسرائيل).

(٢) انظر باصيف حتى : " البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي".

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

تنفيذ ادوار دولية فاعلة(عناصر القوة الذاتية، درجة مقبولة من الاستقلالية، رؤية مستقبلية واضحة، تعاون وثقة عربيين...) لا تزال غير متبلورة أو مغيبية، مما جعل العرب بعيدين عن امكانية صياغة سياسة واضحة محددة الابعاد والمعال، خاصة ازاء وضع العراق الدولي-الذي تقاطعت فيه مصالح اكثر من قوة دولية.

ثانياً، وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣.

لا نريد الاستغراق كثيراً في بيان وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣^(١)، فما يهمنا هو كيف صاغ المجتمع الدولي(الولايات المتحدة)هذا الوضع؟وكيف تأكد الضعف والتبعية العربيين إزاء استمراره خلال تلك الفترة؟

لقد اتاح تنفيذ قرار تأميم الصناعات النفطية توافر العراق على إمكانات مادية (عوائد مبيعات النفط) ملائمة لتنفيذ تطلعاته الخارجية:بناء إمكانات القوة الإقليمية والعربية. وقد تم استثمار هذه العوائد وفقاً للرؤية الأيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي في العراق، آنذاك، لما ينبغي أن تكون عليه الخارطة السياسية في الداخل وفي الخارج. وعند تلك المرحلة فقط بدأت موازين السياسات الغربية والأمريكية خاصة في التعامل مع العراق تنتقل من كونها واقعة في مرتبة الاهتمامات والسياسات الثانوية لترتقي الى مرتبة الاهتمامات الاستراتيجية والسياسات العليا، لذلك عندما قام العراق بالتقدم خطوات نحو بناء أدواره الإقليمية والعربية، صارت سياسته تتقاطع مع أهم الاعتبارات التي يحملها الغرب عند التعامل مع الآخر، وهي رفض نزوع الأخير الدائم نحو الاستقلالية.

١-المحرك الدولي لوضع العراق، رؤية الولايات المتحدة للعراق

لقد أدت الولايات المتحدة دور المخطط الرئيس والمنفذ لاعادة صياغة الوضع الذي خطط لأن يكون العراق فيه بعد عام ١٩٩٠، بعد تأكيد بروز قوة هذا البلد اثناء وبعد حربه مع ايران. ففي النصف الثاني من العقد الثامن من القرن السابق، انتهى الفكر الاستراتيجي الامريكي الى ضرورة تحجيم دور العراق الى ما دون مستوى امكاناته الفعلية، بيد ان الحاجة الى وجود العراق في مواجهة قوة ايران

(١) انظر اليزبيث بيكلر : "الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة وحرب الخليج".

لنظر، د. خضر عباس عطوان: "النظام السياسي في العراق، قراءة في تأثير البيئة الدولية".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الإقليمية، إضافة إلى حضور الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة والخشية من تدخله، نقول ان هذا كله قد أجل اعتماد هكذا خيار.

وبرأينا، الموقف الأمريكي حول ضرورة القيام بمثل هذا التحجيم يعود الى وجود خمس فرضيات اساسية في الفكر الأمريكي، وبالتالي السياسة الأمريكية نحو العراق طوال المرحلة السابقة على اعتماده، وتنفيذه، هي^(١):

أ- العراق قوة فاعلة في المجالين الاقليمي والعربي. لقد استطاع العراق بناء قوة عسكرية متقدمة وفقاً للمعايير الكيفية والكمية السائدة في المنطقة. وسعت قيادته الى اداء ادوار فاعلة قيادية في النطاقين العربي والاقليمي في اعقاب انتهاء الحرب مع ايران : المسارعة في انشاء مجلس التعاون العربي /١٩٨٩، عقد قمة بغداد العربية/١٩٩٠... فالبيئة الاقليمية العربية المحيطة كانت تعيش مرحلة مضطربة متموجة مفتوحة على أكثر من احتمال: تجدد الحرب مع ايران، تصاعد الصراع بين سوريا واسرائيل... والاكثر من ذلك ان البيئة العالمية قد شهدت تحولات كبيرة: تقلص الدور السوفيتي وبدء تحلله من التزاماته الاستراتيجية تجاه أصدقائه، وخاصة العراق.

في حين بدت هذه المرحلة بالنسبة للسياسات الأمريكية الانسب لاعادة صياغة اوضاع النظام العالمي بما يتفق ووضعها الاستراتيجي العالمي، الذي بات يندرج بحتمية دور القطب الواحد. ولم تكن المنطقة العربية ودول الحوار الإقليمية بمنأى عن هذه المراجعة واعادة الصياغة^(٢). وهنا، احتمالات المواجهة مع العراق لم تكن بعيدة عن حسابات الاستراتيجيين والمحللين، طالما ان الأخير هو في وضع المتقاطع مع المصالح والوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي والتي يعدها (العراق) المجال الحيوي لادائه الادوار الإقليمية والعربية الفاعلة. وتأكيد حضوره الدولي.

وبقصد تعزيز قدرته على تنفيذ ادواره، جعل العراق من تملك القوة والاستحواذ عليها ضرورة دائمة. لهذا انكب على مواصلة جهوده في بناء القدرات العسكرية وبضمنها قدرات التدمير الشامل، حتى اصبح قوة اساسية في المنطقة.

ب- بيد ان قدرة العراق على تنفيذ ادوار فاعلة لم تكن بتلك السهولة المفترضة، فاذا كانت امكاناته قد سمحت له بفرض انتهاء الصراع المسلح مع ايران بيد ان

(١) د. خضر عباس عطوان: المرجع السابق. ص ص ١٢-١٥.

(2) eyed Mohammed Kazem.S

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

الأوضاع الإقليمية والعربية، والاکثر منه العالمية لم تكن تسمح باعادة تشكيل النظامين الإقليمي والعربي. فالمصالح والخطوط الحمراء للقوى المحيطة به وللقوى الكبرى كانت واضحة. وبالتالي فإن اعادة ترتيب البيئة المحيطة كان يتطلب أحداث تغيرات كبيرة فيهما بغية فرض الرؤى والأيديولوجية العراقية.

وأزاء التنزاع على (القيادة والريادة) مع دول عربية، مثل السعودية ومصر. ومع دول إقليمية، مثل تركيا ورغبة الدول الأخيرة في محاربة القوة العظمى (الولايات المتحدة) لم يكن بمقدور العراق حسم عملية اعادة ترتيب بيئته المحيطة، وهو الأمر الذي جعله غير قانع بالوضعين الإقليمي والعربي.

وربما يعزي البعض عدم القناعة العراقية إلى كون طموحات هذه الدولة الإقليمية والعربية واسعة جداً في حين أن بيئته لم تسمح بإمكانية أحداث تحول جوهري فيها، أو في ارتباطاتها الدولية^(١). فالمنطقة بشكل عام تعيش مرحلة للتأثر بالمضمون التاريخي لعلاقاتها بالقوى المحتلة: الاستنكار الدائم لعلاقات التبعية والاحتلال السابقة^(٢). وتعيش أيضاً مرحلة التأثر بالمضمون الواقعي الذي يتصور عدم إمكانية التحرر من القيود التي تضعها القوى الفاعلة في النظام الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية. والاکثر من ذلك أن التحول عن المضمونين الواقعي والتاريخي ينطوي على لعبة استبدال وتغيير للكرسي العربية الحاكمة، وهذا الأمر غير مستحب ذكره أو مناقشته لدى الحكام العرب تحديداً.

ج- اتجاه العراق نحو امتلاك القوة والاستحواذ عليها غير قابل للتعديل والتكيف. إن معدل بناء العراق لقوته خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ كان غير مسبوqاً: 17,500 مليار دولار معدل الإنفاق العسكري عام ١٩٨٨، كذلك استكمال مشاريع التنمية الاقتصادية الجديدة منها أو المعطلة من مراحل سابقة، وتدعيم علاقاته العربية بإنشاء مجلس التعاون العربي. وإذا كان قدر للعراق الاستمرار بعملية البناء هذه فإن أي قوة إقليمية أو عربية ستكون غير قادرة على مجاراته أو مكافئته؛ باستثناء إسرائيل. وبضاعف من أثر هذا المتغير وجود فراغ إقليمي وعربي واضح في ميدان علاقات القوى. فأيران مثلاً لا تكفي قدراتها العسكرية لتلبية متطلبات وحاجات دفاعية محضه. في حين كانت تركيا تعيش وضعاً استراتيجياً حرجاً؛ انتشار التحديات وتعدد

(١) فطر مثلاً، د. ضاري رشيد الياسين: "البيئة الإقليمية - رؤية عامة".

(٢) شبلي العيسى: لماذا الوحدة العربية، وكيف؟

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

حبهات المواجهة، بما لايسمح معه لتركيز قوتها عند مستوى مجابهة قوة ما. والتزاماتها وادوارها الاقليمية لمرحلة ما بعد الحقبة السوفيتية داخل الحلف الاطلسي صار يعاد النظر بها. كما ان علاقاتها بالعراق خصوصاً الاقتصادية والأمنية (المشكلة الكردية) قلصت الحاجة الى اعتماد فرضيات المواجهة بين الدولتين.

أما دول مجلس التعاون الخليجية، فرغم انفاقها الكبير في الميدان العسكري "21,779" مليار دولار عام ١٩٨٩ مقارنة بـ "7,515" مليار دولار لاتفاق اسرائيل العسكري في العام ذاته^(١). بيد ان اغلب هذا الاتفاق كان عبارة عن عمليات تحويل مالية لارضاء القوى الغربية المتبقية الاخيرة في وضع من يقدم الحماية لها، وتوفير متطلبات امنها. ولتعمد تلك القوى عينها عن الاوضاع السياسية في دولها. ويعزز هذا الرأي عدم كفاية البنية البشرية الخليجية-الوطنية و(عدم تأهيلها) للتعامل مع التقنيات العسكرية المتطورة التي تستوردها^(٢).

وتبقى كل من سوريا ومصر قوتان اقليمتان مقيدتان بساحة الصراع مع اسرائيل الى درجة كبيرة، ودون ان تكافأها.

يقابل كل ذلك ان بنية العراق وقاعدته العسكرية قد أنضجتها الحرب مع ايران. وساعد على ذلك سماح الغرب بتدفق الأسلحة والتقنيات العسكرية المتقدمة نسبياً اليه، ليبقيها بوضع عسكري قادر على الحفاظ على أوضاع التوازن السياسي-العسكري في المنطقة، وليكبح جماح أي اندفاع إيراني نحو منطقة الخليج العربي. فضلاً عن وجود رغبة غربية دافئة في جعل الصراعات المسلحة عامل تعطيل لبروز قوة اقليمية وعربية وخاصة العراق من خلال امدادات الأسلحة لأطراف الصراع كافة ومن ثم لا يمكن حسم تلك الصراعات بقدر ما يكون متغير يستنزف امكانيات أطرافه.

وجاء انسحاب الاتحاد السوفيتي السابق تدريجياً من الساحة الدولية ليعزز النطلع العراقي المتأصل نحو ضرورة وجود نظام اقليمي وعربي متحرر من قيود سياسات ومصالح القوى الكبرى، ولكن بزعامة عراقية. وحتى تكون مثل هكذا زعامة امراً واقعياً فإنه تتطلب مضاعفة القوة العسكرية، الاداة الفاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية.

(1) SIPRT yearbook 1999. PP:309-314.

(2) د. عباس غالي الحديثي: تسليح مجلس التعاون الخليجي بين الحجة والنتيجة.

٤- وترى الولايات المتحدة في العراق قوة محايدة، ولن يكون كذلك. بمعنى ان للعراق كان ولا يزال (انذاك) في وضع صراع مع الولايات المتحدة ويعتمد الى استثمار امكاناته لهذا الصراع. ويمكن بيان ذلك من وضع معادلة تجمع بين ثلاث امكانات للعراق (بنتائج قومي بلغ ١٨ مليار دولار/١٩٨٩)، والتهديدات الاقليمية (ايران واسرائيل). والقوة العسكرية (بانفاق بلغ ١٢.٨ مليار دولار/١٩٨٩)^(١). وينتهي المحلل من ذلك الى نتيجة مفادها احتلال في اوجه الانفاق الحكومي لصالح المؤسسة العسكرية على حساب القطاعات المدنية الاخرى. وان العراق كان يقوم بأقصى استثمار لامكاناته في بناء قوة عسكرية لبلوغ اقصى مطالب الحاجة الدفاعية لردع التهديدات المحيطة- وبلوغ هذه المطالب هو الوجه الاخر لظهور العراق كقوة فاعلة في الاقليم.

وما يعطي الصدفية للتحليل القائل بعدم امكانية جعل العراق قوة محايدة ان ايدولوجية النظام السياسي وخطابه السياسي قد استقر عند اتجاه مناهض للمصالح والسياسات الامريكية والاضاع التبعية التي تطغى على معظم الدول المحيطة به، ولوجود اسرائيل وبقاؤها في المنطقة^(٢). وبالتالي، فلا جدوى من وجهة النظر الامريكية من تحويل هذا النظام المعارض للمصالح والميلسات الغربية عامة والامريكية خاصة نحو تبني رؤى ايجابية للوجود الامريكي في المنطقة، او في الاقل ان تكون تعاملاته اكثر حيادية ازاء وضع المصالح الامريكية فيها، مادام باقياً في الحكم.

٥- وأخيراً، فإن العراق يرى، في امتلاك القوة وحيازتها ما يمكن من خلاله تعديل الميزان الاقليمي المختل لصالح اسرائيل. والاكثر منه ان امتلاك القوة يتيح اكتساب مكانة دولية مميزة، وفي نظر القوى الكبرى تحديداً. فادارة العلاقات بين الدول تعتمد بقدر كبير على القوة. والأخيرة هي التي تفرض الاحترام والسمعة الدوليين^(٣).

وهنا، الا يستدعي الحال منطقياً وفقاً للرؤية الامريكية؛ وبعيداً عن الاعتبارات الاخلاقية وحقائق وضع العراق الدولي؛ اعادة صياغة اوضاع هذه القوة الفتية (العراق) حتى لا تتحول المنطقة عموماً الى ساحة تنذية لوضع الولايات المتحدة الدولي؟

(1) SIPRI Yearbook 1999. P:314

(2) فطر مثلاً، د. منعم العمار : السياسة الخارجية العراقية وحيز استثمار التفتصات في سياسات الخليجية.

(3) Conway W. Henderson: International Relations.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

هذا ما يقودنا الى ضرورة البحث في فقرة جديدة تتناول السياسات التي اشتركت في تحجيم قوة العراق.

٢- السياسة الدولية لاعادة صياغة وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣

لاحتجاج الاجابة عن السؤال السابق الى تحليل واسع من قبل اي محلل. فالمعطيات العالمية والاقليمية والعربية هيأت الظروف لتنفيذ سياسات اعادة صياغة وضع هذه الدولة الدولي. فالنصف الثاني من العقد الثامن اشر تداعي تسويات نظام القطبية الثنائية، ومخلياً الطريق لنظام آخر وجدت غالبية الدول وبضمنها العراق انها لن تشارك جدياً في صنعه طالما كان ذلك خارج امكاناتها وانما عليها ان تدور في فلك قواه الفاعلة فقط. وهذا التكيف القسري مع البيئة القابلة للتشكل هي خارج دائرة المبادئ الايديولوجية - القومية التي حملها صانع القرار العراقي. هذا من جهة. ومن جهة اخرى، تسبب انخفاض اسعار النفط الى ما دون ٩ دولار /برميل في حدوث ازمة بين العراق والكويت. فعائدات النفط مورد العراق الرئيس قد تدهورت بمعدلات كبيرة، وتسبب عدم الاتفاق بين الطرفين ازاء هذه القضية، علاوة على قضية الديون الكويتية المترتبة على لعراق، الى تبادل الاتهامات ومن ثم اعتماد العراق اسلوب التدخل العسكري، فدخلت قواته الكويت في ٢ آب ١٩٩٠. ومتجاهلاً الارتباط بين أمن منطقة الخليج العربي والأمن الدولي. وتتساءل ماذا يعني التحول في وضع العراق بعد تدخله في الكويت بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية وفي العالم؟ وماذا يعني هذا التحول بالنسبة الى الدول العربية والقوى الاقليمية الفاعلة؟

خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ النظام العربي، وتاريخ العراق تحديداً تعززت قدرات الأخير على ممارسة أدوار أكثر تأثيراً في القضايا الجوهرية (النفط، والصراع العربي-الاسرائيلي) وهي مصالح حيوية أمريكية. وأبرز الوضع الجديد التناقضات في بيئة نحش حالة سيولة شديدة، ومشاهد مأساوية لايمكن ضبطها بسهولة. فالصراع العربي-الاسرائيلي برز الى الواجهة رغم محاولات اعطاء الاولوية لحسم ازمة الخليج وعمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب الى اعادة الحسابات السياسية حول جدوى النظر في الترتيبات السياسية-الامنية في المنطقة، وضرورة تسوية للصراع العربي الاسرائيلي^(١).

(١) ولیم ب. کولت؛ الشرق الأوسط على حافة الهاوية. فرص التعبير في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

ولما كانت التصورات العراقية تتعارض بالجملة مع التصورات الأمريكية بخصوص التعامل مع الصراع العربي- الاسرائيلي، ومع السياسات النفطية وسبل علاجها والغاية منه، فإن رد الفعل الأمريكي لم يكن غامضاً على خبراء ومحلي السياسة الدولية والاستراتيجية، في ضرورة ازالة نتائج محتملة، وغير مرغوبة التي ولدها وضع العراق الدولي الجديد، بعد تدخله في الكويت.

وكانت الرؤية الغربية والأمريكية خاصة قد ركزت على تخطي العراق للخطوط الحمراء الموضوعة أمام أي قوة في تنفيذ سياساتها الإقليمية والعربية^(١). وثلقت المصالح الإقليمية والعربية كذلك على حساسية الوضع العراقي الجديد، وإن الضرورة تقتضي تحجيمه إلى أدنى قدر ممكن^(٢)؛ إذا ما استثنينا بعض المواقف المنفردة كالاردن والسودان.. وهكذا دخلت معظم الدول المحيطة في عداد الدول المشاركة أو المقدمة لتسهيلات ضرب العراق وتقليص دوره وتحجيم إمكاناته.

وإذا ما استقرأنا وضع السياسة الأمريكية إزاء العراق عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ نقول: إنها كانت تسعى إلى تحجيم وضع العراق الدولي، الإقليمي منه والعربي. فعندما زار وفد الكونكرس الأمريكي العراق في ربيع عام ١٩٩٠، أوضح للقيادة العراقية الخطوط العريضة الواجب اتباعها تبعاً لمقتضيات المصلحة الأمريكية. ومقدار الحضور العراقي المقبول في ساحة الصراع العربي- الاسرائيلي. وإن يعمد إلى المبادرة لنزع أسلحة الدمار الشامل التي لديه... وترك الوفد رسالة مقابلة مفهومة ضمناً: إن كافة الخيارات يمكن أن تناقش إذا رفض العراق الانصياع لذلك^(٣) وفي تلك المرحلة، تساقطت القوى الكبرى وراء السياسة الأمريكية. ولم تكن تلك هذه القوى راغبة أو قادرة على مجازاة الفعل الأمريكي. لهذا كان التصريف الأمريكي للعلاقات الدولية مع العراق هو السائد أثناء الفترة (٢ آب ١٩٩٠ - ١ آذار ١٩٩١).

(١) ما نقوله هنا هو قصور صانع السياسة العراقية في فهم كيفية التعامل مع التحول في بنية النظام الدولي وقيمه، وأساليب تصريف قواه للسياسة الدولية في هذه الحقبة الحرجة باتجاه المزيد من حرية التصرف الأمريكي.

(٢) انظر مثلاً، د. ضاري رشيد الياسين: "المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق".

(٣) Kenneth I. Juster: "The Myth of Iraqgate".

توازن القوى المالية والتوازنات الإقليمية

واستند هذا التصريف على ثلاثة عناصر هي:

أ- ما يحدد سياسة العراق هو المعتقدات الايديولوجية والقومية لنظامه السياسي. ومن الصعوبة تغيير هذه السياسة ببقاء النظام السياسي. وولوح مدخل مدخل تغيير النظام قد يوقع الولايات المتحدة في مستنقع يكلفها الكثير: خطر عدم الاستقرار في المنطقة ككل. وهذا ما يفرضه تداخل البنى الاجتماعية، القومية والدينية، العربية والإقليمية مع نظرائها في العراق. كما ان الاوضاع الاستراتيجية السائدة في الاقليم تجعل اي تغيير يصيب الجزء لابد ان يؤثر على الاقليم ككل. وان اي تحول في الاقليم لا يعفي الجزء من تركاته. وانتهت الارادة الامريكية الى ضرورة تحجيم سياسة العراق الخارجية، وعزلها ضمن حيز جغرافي سياسي محدد، غير مؤثر على الترتيبات والتفاعلات الجارية في المنطقة.

ب- ان خيارات العراق السياسية الخارجية محددة بفعل واقع امكانات البلاد المتاحة. فالعراق دولة نفطية باحتياطي يتجاوز (١١٢ مليار) برميل، وهو ما يعطيه مصداقية في الاستمرار برفد السوق العالمية لفترة تتجاوز الخمسين عاماً القادمة. وان نحو ٨٠% من دخله وعائده السنوي هو محصلة لبيع ثرواته النفطية^(١). لهذا فاستقرار السوق النفطية والتأثير فيها عد مصلحة عراقية، واتاح بناء امكانات عسكرية متقدمة تحقيق جانب من هذا الغرض. وهنا، كان على الولايات المتحدة ان تعمل الى تحجيم عائدات هذه الدولة المالية، وبالتالي تقليص امكاناتها القابلة للتوظيف الى قوة عسكرية- مادية، او حتى الى قوة معنوية مثل السمعة والهيبة الدوليين. ونجحت في ذلك بفعل سياسات اغراق اسواق العرض النفطية التي مارسها بعض الدول مما خفض من اسعار النفط المورد الاساس لامكانات العراق. وادت هذه السياسة الى شحة في موارده المالية، في ظرف كان يحتاج فيه الى امكانات هائلة لمواكبة متطلبات ما بعد الحرب مع ايران: انجاز مشاريع تنمية معطلة، استكمال بناء القوة العسكرية...

ج- قوة العراق العسكرية. لقد جاء دخول القوات العراقية الى الكويت في آب/ ١٩٩٠ ليكون المدخل الفاعل لتكمير قدرات العراق بأقل كلفة^(٢). وليس من المبالغة

(١) د. د. وليم م. رامسي: 'النفط في التبعينيات'، مطبعة الخليج.

(٢) مرجع سابق ص ١١٥.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى المالية والنظام الإقليمي العربي

أو التهاوز على الحقائق القول ان ما انتهى اليه حال العراق بعد عام ١٩٩٠ لم يكن بسبب دخوله الكويت بقدر ما كانت هذه الاحداث ذريعة لاضفاء الشرعية على ما كان يجب ان يحصل من تحجيم لقدرات العراق الكلية. وهذا ما اكدته وقائع الحرب التي شنت ضده، والاحداث اللاحقة عليها. فالعقوبات والعمليات العسكرية قد استمرت لما بعد خروجه من الكويت، بل وانتهى مجلس الامن الى تكبيل العراق بالتزامات لم يفرضها القرار المرجع في معالجة الازمة ١٩٩٠/٦٦١^(١).

والاشكالية التي وحد العراق نفسه فيها انه قد اصبح في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وهذه الاخيرة لن ترضى لاية قوة اقليمية او عربية بممارسة دور فاعل ومستقل عنها، فكيف الحال مع نظام يظهر العداء لها، ويتقاطع واياها كلياً في التصورات والاهداف والسياسات.

لقد انتهت الحرب التي شنت ضد العراق مستهل عام ١٩٩١ الى حدوث اوسع عملية تدمير لبنية العراق التحتية العسكرية والاقتصادية، والاهم من ذلك الاجتماعية والصحية. وعلاوة على الخسائر المادية والبشرية جرى تعطيل فرص النمو والتقدم، ناهيك عن الاوضاع النفسية التي خلفتها الحرب لدى المجتمع العراقي.

ووضعت البيئة الدولية محددات كبلت حرية العراق في الحركة الخارجية. فهو^(٢) لم يستطع تحت غطاء (الشرعية الدولية) من التعامل مع الدول الاخرى الا ضمن نطاق وحيز محدود- والامر مشروط بالحصول على موافقة مسبقة من لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة بموجب قرارات لا مجال لذكرها هنا. وفي المقابل وضعت القرارات الدولية رقابة شديدة امام اي اعادة بناء فاعلة لقدراته العسكرية.

ونتساءل، كيف ظهر العجز العربي في معالجة وضع العراق الدولي، ومن ثم التبعية للنظام العالمي في ما يخص اطروحات معالجة هذا الوضع؟

(١) انظر مثلاً، تيم نيلوك : العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط. مرجع سابق.

(٢) انظر، د. باسم محمد صالح : "التعويضات من الوجة القانونية".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ثالثاً، مستوى الاستقلالية في العلاقة العراقية-العربية، الضعف العربي

تتظر القوى الكبرى الى المنطقة العربية⁽¹⁾ بوصفها منطقة قابلة لاعادة التشكل على وفق اكثر من صيغة: التجزئة، المحاور التابعة، التعاون العربي... ولا يجد في المنطقة مركز او قلب للقوة يمكن ان يمارس دور القائد الاقليمي، اذ يتصارع لاداء هكذا دور اكثر من قوة (مصر، السعودية، ...) وكلها ذات اوزان نسبية متقاربة من حيث امكانات القوة، ولا يكاد يجمعها من الاهداف والسياسات سوى التنافس السليبي. او بما يفيد عدم تحول هذا التنافس الى وسيلة خلاقة في البناء والتقدم العربيين بقدر ما هو وسيلة تحد من خلالها القوى العربية الرئيسة من تزايد قدرة ونفوذ غيرها من القوى العربية المنافسة.

واضافة الى ما تقدم نقول : ان معظم التفاعلات العربية تتوجه نحو الخارج سواء في اطار علاقات العرب الاقليمية أو العالمية. ونسبة ما يرصد لاغراض التفاعل البيئي محدودة. ومن جانبه، نظر المجتمع الدولي، وخاصة قواه الفاعلة، الى العراق بوصفه دولة غير مستقرة، والخيارات التي يمكن ان يستقر عليها تبدو واسعة واحياناً متناقضة: العزلة عن التفاعلات الدولية، سيادة النزعة العسكرية في تعاملاته الاقليمية والعربية، أو المشاركة الجادة والايجابية في التفاعلات الاقليمية والعربية واعطاء حيز اضيق لعلاقات الصراع⁽²⁾. ويتوقف الامر على اعادة تعريف ماهية المصلحة الوطنية العراقية، ومن يقوم بذلك⁽³⁾.

وفي المقابل، لم يصل العرب الى وضع من يمارس التأثير على الاطراف الاخرى. وهنا ليست المشكلة متعلقة بتوافر الامكانات من عدمه بقدر ماهي مرتبطة بتغيب الارادة العربية عن تأهيل امكاناتها لصالح القضايا العربية : مستقبل القضية الفلسطينية، احتمالات التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، الوضع الدولي للعراق، ومشاكل التنمية الاقتصادية... وينتهي هذا الوضع الى كون ما يصنعه العرب من مستقبلهم هو اقل مما يصنع لهم. فالعرب لم يستطيعوا مجاراة السياسة الدولية⁽⁴⁾.

(1) انظر، د. علاء الحديدي : "الشرق الاوسط بين اسيا واوروبا". مجلة السياسة الدولية. القاهرة. ع ١٣٠ / ١٩٩٧. ص ص ٤٥ - ٤٦.

(2) Liora Lukitz: "Iraq. The search for National Identity. . (2)

(3) مرجع سابق.

(4) انظر، عماد يوسف، اروى الصباغ: مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

ويعيش نظامهم الاقليمي درجة عالية من الهيمنة والاختراق من قبل القوى الكبرى والاقليمية، بعضها بالتراضي او القبول الضمني⁽¹⁾.

وانكفي بعض الرسميين العرب على فرضية مفادها تأمين بقاءهم الحالي في الحكم عبر تأكيد التزاماتهم لمصالح مصالح القوى الكبرى في المنطقة⁽²⁾. ومهما قيل حول جدوى هذا الفرض في تحقيق غايات اولئك في البقاء على سدة الحكم، وتمشية سياساتهم الخارجية، فابها قد تجاوزت كافة الاعتبارات القومية، وتمحورت حول نزاعات قطرية ضيقة جداً، ومتنافسة.

وصار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة العلاقات العربية البينية منها والدولية. فمعظم الدول العربية لاتعتمد الى تحرير افعالها واطلاقها ما لم يكن هناك تقبل دولي-امريكي، يرخص ممارسة هذا الفعل او ذاك والادوار المرتبطة بها. ولننظر مثلاً الى السياسات العربية ازاء العقوبات التي فرضت على العراق. فهل العرب مهتمين باخلاقيات دولية (غربية للمضمون والممارسة) عانوا الكثير من جراء تطبيقها بصورة ازدواجية. ومن جراء التعسف في ممارسة حق كان يمكن تنفيذه بأدوات عربية(مقاضاة العراق عن دخوله الى الكويت)؛ في حين لاتزال اسرائيل في حل منه(اي في حل من المقاضاة عن احتلالها لاراض عربية).

أما العراق فقد عمد الى تصريف مصالحه بسياسات هامش ميدني محدود دفع الى ذلك التحجيم الذي لحق بامكاناته، وخاصة العسكرية منها. وجعل قدرته على تنفيذ خطابه السياسي- الايديولوجي وطموحاته في ادنى مستوياته⁽³⁾. بل وتم تجاوزها في بعض الاحيان، ولننظر مثلاً الى التحول في العلاقة العراقية-السورية وتجاوزها لبعض المحددات التاريخية والخلافات العقائدية.

وفي الحالتين السابقتين: ضعف الموقف العربي وترديه، وقوة الموقف الدولي-الامريكي ازاء المنطقة العربية وعلاقات دولها البينية جعل درجة الاستقلالية في للعلاقة العراقية-العربية ذات مستوى واطئ؛ ويكاد لا يذكر في احبان أخرى. ولننظر

(1) د. ناصيف حتي؛ البيئة الاقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي.

(2) Michael C Hudson - "To play the Hegemon fifty years of U S policy towards the middle East."

(3) ان تواضع النور الذي قام به العراق رجع الى التطويق الذي اسهمت به الدول العربية ذاتها.

توازن القوى العالمية وتوازنات الإقليمية

مثلاً الى استجابة العرب للسياسات الامريكية نحو العراق، فدرجة تحرر تلك السياسات ولجوتها الى كل الوسائل الملائمة لقسر العراق بكل الوسائل كان في اقصى مدى، ولم يظهر العرب اي كايح او تحديد للخطوط العريضة لما يجوز للولايات المتحدة اعتماده او عدم اعتماده في تمرير سياساتها ازاء العراق⁽¹⁾.

- الدور الفاعل للقوى الكبرى في النظام العربي⁽²⁾

تمهد الفرضيات والخصائص السابقة الى هذه النتيجة، أي الدور الفاعل للقوى الكبرى في النظام العربي. فمع وجود مجالات تفاعل مهمة بين النظام الدولي والنظام العربي فان الضعف العربي قاد الى بروز تدخل للقوى الكبرى في علاقات وقضايا العرب المصيرية.

ويصل التدخل الدولي في النظام العربي، في احيان، الى درجة التحكم وتقرير شكل تلك العلاقات والقضايا. ومن بين النماذج الشاخصة امامنا هي أنموذج الدور الدولي في تحديد مسارات الصراع العربي - الاسرائيلي. فكيف يجري تلمس هذا الدور؟ ابتداءً ان العلاقة العربية-الاسرائيلية ذات ابعاد متشعبة وكثيرة. فالصهيونية لم تسع الى اقامة دولة فقط، بل سعت وبكل جهد لالغاء شعب آخر (العرب). ولم تعتمد في ذلك على القوة العسكرية والاحتلال فقط فحسب بل انطلقت من مفاهيم وايدولوجيات دينية عنصرية قيمة-حضارية رأت بموجبها انها صاحبة حق، وانها دولة (الشعب المختار)⁽³⁾.

تعرف قيادات هذا الكيان (اسرائيل) انها موجودة وسط عالم عربي مسلم ويؤدي هذا الطوق التاريخي-الاستراتيجي الجغرافي، الديني والبشري دوراً هاماً في تحديد مستقبل الكيان، ومصيره التاريخي. وهذا مايجعل الاسرائيليون يحرصون على أمنهم كأهم قضية حيائية بالنسبة لهم⁽⁴⁾.

(1) انظر مثلاً فيليم بنيس وآخرون: "بدائل السياسة الامريكية ازاء العراق".

(2) د.خضر عباس عطوان: العرب وصراع القوى الكبرى.

(3) د. عمر حمدان للحضرمي: "المنقصة القيمة الحضارية". أنموذج العرب ويران وتركيا واسرائيل.

(4) اي انه لا يمكن ضمان وجود اسرائيل الا على اساس تأمين هذا الطوق سواء عبر بناء سلام دائم وشامل مع الدول العربية المجاورة لها، او اعتماد الخيار العسكري في تأكيد صمان ذلك الوجود.

فيتالي ناومكين: "مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي".

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

وازاء الضعف العربي والتبعية للبيئة الدولية، لم يكن مستغرباً فشل العرب في تقرير حصص عمليات المواجهة مع هذا الكيان منذ قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، لذلك بدأ التطور في الموقف الفلسطيني-العربي^(١)، يميل الى الابتعاد عن خيار الحرب بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. ووصل الموقف العربي مرحلة خطيرة بتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد. وبلغ التوجه الفلسطيني نحو استحالة الحسم العسكري للصراع ذروته في مبادرة المجلس الوطني في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٨، في الجزائر، بقبول مبدأ قيام دولتين على ارض فلسطين كأساس لمفاوضات (من أجل سلام عادل)^(٢). وجاءت احداث نهاية الحرب الباردة والحرب الامريكية على العراق /١٩٩١ التمهيد بدء عمليات التسوية بين أطراف هذا الصراع.

لقد انطلق قطار التسوية في مؤتمر مدريد/١٩٩١^(٣). وبفعل ارادة الولايات المتحدة انتهت اطراف الصراع العربي- الاسرائيلي الى اقرار (نسبي) وجود حقوق متبادلة، ومنها حق الوجود والبقاء والامن. وبعد جولات تفاوضية حول اقرار سلام في المنطقة والتعايش بين كياناتها المختلفة، (تعهدوا) بتنفيذ التزامات متبادلة ازاء تلك الحقوق.

- اذا ماوقفنا عند دور القوى الفاعلة في النظام الدولي في تفاعلات الصراع العربي الاسرائيلي وعمليات التسوية المصاحبة له، سنجد الآتي:
- وجود توجه دولي كثيف نحو ادارة هذا الصراع.
 - ضعف الدول العربية في ادارة مواردها الداخلية والدولية.
 - قبول العرب بتحويل الصراع.

فيما يتعلق بالتوجه الدولي نحو ادارة الصراع^(٤)، يلاحظ أن القوى الكبرى تتخوف من اي جهد عربي مشترك، قد يؤدي تراكمه الى انجاز المشروع المتمثل في الوحدة العربية. وهذا التخوف يرتبط بديمومة الصراع بين تلك القوى والعرب، ففي

(١) تميزت بين ما هو فلسطيني وما هو عربي لايفيد بالتوكيد على ذلك التمييز.

(٢) لظرد. حيدر عبد الشافي: "مستقل عملية السلام السلمية للصراع العربي الاسرائيلي".

(٣) مرجع سابق.

(٤) سبق تحليل التوجه الدولي نحو النظام العربي بشكل موسع في الجزء الاول من الدراسة - للتبويه.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

حالة ظهور العرب كقوة كبرى يترتب عليه الحيلولة دون تسهيل عملية استغلال الموارد العربية بواسطة القوى الكبرى، على الشكل للقائم حالياً⁽¹⁾. وفي سبيل ضمان بقاء هذا الاستغلال، يذهب الفكر الاستراتيجي الأمريكي الى ان الحال يتطلب ليس النفوذ الى المنطقة فحسب، بل الهيمنة عليها؛ ومن خلالها يمكن التحكم بالقوى الدولية المعتمدة على تلك الموارد⁽²⁾.

ومن أبرز مسالك تلك الهيمنة هي:

- التواجد المباشر في أو بالقرب من المنطقة⁽³⁾.
- تنفيذ سياسات الهيمنة بواسطة القوى المحلية والإقليمية.

في ١١/ أيلول عام ٢٠٠١، دمر مقر منظمة التجارة العالمية ومبنى في وزارة الدفاع الأمريكية. وكان رد فعل الولايات المتحدة سريعاً وأيدها حلفاءها في ضرورة انشاء تحالف دولي ضد (الارهاب). ان مثل هذا التحالف سينذر باحتمالات عالية لاعادة صياغة الخارطة السياسية لبعض الاقاليم من حيث درجة الانضباط في تفاعلاتها وعدم اظهار سياسات معادية وصريحة للولايات المتحدة، وتعد المنطقة العربية من بين اهم هذه الاقاليم. وتشير معظم الدلائل اليوم ان تلك الهجمات لم تكن بعيدة عن تداعيات الصراع العربي-الاسرائيلي؛ حيث تظهر فيه بوضوح الانحياز الأمريكي الى الضد من المصالح العربية - الإسلامية. واستطاعت الولايات المتحدة احتساب هذا المتغير وحاولت التعاطي معه في سياساتها اللاحقة على الاحداث هذا ما يربطنا بالمسلك الثاني لتصريف سياسات الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، اي النظر الى القوى الإقليمية، وخاصة اسرائيل بوصفها الضامن للمصالح الغربية-الأمريكية.

ان اشتداد حالة الصراع بين العرب والاسرائيليين لا تخدم مصالح الولايات المتحدة فهو يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو نزع فتيل العوامل التي قد ترفع من حدة الصراع وصولاً الى دفع اطراف الصراع نحو خوض

(1) د. وليد عبد الحي: معوقات العمل العربي المشترك.

(2) كمال خلف طويل : "أمريكا والعرب من منظور عربي- أمريكي".

(3) انظر، د. عادل محمد مطهور : "النظام النفاعي الصراخي الأمريكي، الاعداد وأثارها على الامن القومي العربي".

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

عملية التسوية، بغية تحقيق ترتيبات اقليمية تلي مصالحها. وتوضح اعادة قراءة للمرجعيات التي وضعها مؤتمر مدريد لعمليات التسوية اللاحقة، ان الولايات المتحدة واسرائيل كانتا صاحبتى السيادة الفعلية في وضع خطوطها العريضة. واليوم، تتفق أطراف الصراع على اعطاء الولايات المتحدة وزناً اكبر في عملية التسوية وتنزيل ادوار القوى الأخرى، وربما تغييبها^(١)، ووضع أوروبا مثال على ذلك^(٢)، كما سنرى لاحقاً.

وهنا، لا يسقط من الحساب ان القوى الدولية (الولايات المتحدة) تقدم دعماً لا محدود لإسرائيل. فأدوارها (الولايات المتحدة) لم تكن تتسم بالحيادية رغم محاولتها عدم اظهار تغليب تعسفي او دعم لاحد أطراف الصراع. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً عن اسباب تجاهل مصالح الطرف العربي في صراعه مع إسرائيل.

لقد كانت إسرائيل وماتزال جزءاً من العالم الغربي، وتحمل ارثه القيمي، او هكذا تحاول ان تطرح نفسها في الأقل. ورغم وجود اكثر من مصلحة دولية في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، بيد ان الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل امكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية. وهذا الأمر قد مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الاضعف في المعادلة السياسية للصراع. وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة إسرائيل^(٣) بوصفها الضامن الاساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها واطلاق يدها في المنطقة العربية.

أولاً، السياسات الامريكية ازاء عملية التسوية^(٤)

يتفق المحللون الاكاديميون والسياسيون على ان الولايات المتحدة تمارس اوسع الادوار المؤثرة في المنطقة العربية. وفي قضاياها المصيرية، ويزيد من ثقل هذا الدور وحساباته ان معظم الدول العربية مغيبة الارادة عن تنفيذ سياسات هادفة الى حماية مصالحها، او التعبير عنها، والاكثر من ذلك عدم وجود ارادة دولية راعية في منافسة

(١) يلاحظ ان روسيا والصين غائبتان عمليا من ساحة الصراع / التسوية العربية - الاسرائيلية.

(٢) لا يزال يغلب على المواقف الأوروبية الازدواجية في التعامل مع قضايا / اطراف الصراع.

(٣) كلوفيس مقصود: "الغرب والصراع العربي - الصهيوني"، ص ٩١.

(٤) خضر عباس عطوان، واخلص قاسم: "مستقبل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ع/ ١٣. خريف

١٣٧١ و.ر (٢٠٠٢). ص ص ٦٤-٦٥.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الولايات المتحدة. والمثال على ذلك الصراع العربي-الاسرائيلي. فلماذا هذا الحضور الأمريكي والرغبة في الاستحواذ على الاسبقية في قضايا المنطقة؛ بمعنى الرغبة بالتفرد في ادارة هذا الصراع؟

تاريخياً استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس لها مصالح حيوية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشرت الحرب العربية -الاسرائيلية /١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة من علاقات الدول العربية البينية والدولية مفادها عدم امكانية استبعاد الولايات المتحدة او تخطيها في هذه العلاقات، لا سيما وان القيمة السياسية المترتبة عن ذلك عالية، وبصعب تحمل اكلافها.

واليوم، ترتبط معظم الدول العربية واسرائيل كذلك بمصالح سياسية واسعة مع الولايات المتحدة، سواء كانت الاقتصادية منها، او العسكرية او حتى الثقافية. فمثلاً بلغت قيمة التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وهذه الاطراف ما قيمته (٣٢. ١٥ مليار) دولار عام ١٩٩٧^(١). ناهيك عن وجود استثمارات عربية فيها، كما ترسل معظم الدول العربية واسرائيل الطلبة والباحثين للدراسة في الولايات المتحدة، وتقدم لها تسهيلات عسكرية وتواجد دائم في اغلب الاحيان.

وتسعى الولايات المتحدة الى استمرار استثمارها لتلك الثروات والموارد والمزايا وحرمان القوى الاخرى منها^(٢)، فاذا ما اتاحت الفرصة للقوى الاخرى بامتلاك هذه الموارد والاستحواذ على هذه المزايا فانها ستؤمن وجود امكانات مضافة للارتفاع، ومنافسة الولايات المتحدة على الريادة والقيادة العالميتين.

ولقد اضفى وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وحضورها في قضاياها المصيرية الى اعطائها مركزاً دولياً، وسمعة وهيبة متميزين. ومن خلال هذا الموقع تتطلع الولايات المتحدة الى ضبط سلوكيات القوة المستقبلية، أي اوروبا، والمبافس الجدي، اي اليابان. وكون المنطقة العربية ذات قيمة في اعتبارات القوتين الاخيرتين، وربما حتى في اعتبارات الصين في السنوات القادمة، نقول أن ذلك كان حافزاً لاستمرار الولايات المتحدة في احتكار النفوذ والهيمنة عليها، وتسيير معظم تفاعلاتها.

(1) Monthly Bulletin of statistics. Vol. 6 (NY,UN,1998). 269

(2) والمثال على ذلك هو موقف الولايات المتحدة من تنفق النفط اثناء ازمة (وحرب) دخول القوات العراقية الى الكويت ١٩٩٠/١٩٩١.

البحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

وتجد الولايات المتحدة في إسرائيل أفضل حليف يمكن ان يضمن ضبط دائم للتفاعلات العربية والاقليمية⁽¹⁾، طالما ان التقلبات الممكنة والمحتملة التي تتعرض لها الانظمة العربية تجعل من الصعب عليها الركون الى الدول العربية، او ان ترتقي بالعلاقة معها الى مستوى الحليف الاستراتيجي الدائم. فكان سقف دعمها لاسرائيل غير محدود، وغير مشروط.

أما إسرائيل فانها تدرك كونها لاتمثل قوة قادرة بشكل مستقل على مواجهة الدول العربية، على المدى الزمني المتوسط والبعيد، فكيفها هتس وفقاً لاعتبارات الجغرافيا والمكان. وهذا ما يفرض عليها للمسير المستمر باتجاهين:

- أولهما، بناء مفردات القوة الذاتية والاستحواذ عليها، طالما أن فكرة تنفيذ اتفاقات سلام مع العرب شبه مستحيلة، والتقلبات السياسية في المنطقة يمكن ان تجعلها مجرد حبراً على ورق. ناهيك عن كون هكذا اتفاقات غير مرغوبة اسرائيلياً في اغلب الاحيان فتطبيع العلاقات مع العالم العربي ليس بديلاً عن الاجراءات الامنية، ولن يكون جزءاً من مكوناتها⁽²⁾. وهي ترتيبات وقتية وعلاجات مرحلية ليس الا،

- وثانيهما، توفير متطلبات الامن من الخارج. اذ تجد في اعتماد ثنائية الوكيل-الكفيل في توزيع الادوار مع الولايات المتحدة ما يلبي تلك المتطلبات. لهذا فهي في وضع التلبية المستمرة لحماية مصالح الاخيرة في المنطقة العربية. بمعنى آخر ان اسرائيل تعوض عن حاجتها في البقاء والامن عبر العمل على تنفيذ التزامات خارجية (الوكيل)، لمصالح حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة⁽³⁾.

وانتهت الولايات المتحدة، وبمساعدة بعض الانظمة العربية، الى زيادة المتراكم من الاخفاقات العربية، والقيام بأوسع عمليات ترويض ممكنة، واطولها زماناً لشعوب المنطقة، ولم تستطع الارادة العربية على اتخاذ مواقف مستقلة عنها. او ان تعبر عن رغبتها في كيفية ضمان مصالحها.

وما تقدم، اعطى الولايات المتحدة مركزاً بارزاً في التفاعلات العربية-الاسرائيلية، وفي عملية التسوية الجارية على المسارات المختلفة لعلاقات الطرفين، ونساعل، هل

(1) د. محمد ربيع: "مياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها للشرق اوسطية".

(2) عدنان كنعاني: "كفاليا"، صحيفة الحياة للندن. ١٢ تموز ٢٠٠١، ص ٨.

(3) اطير، دافيد رونمان : "كيباميات الوكيل-الكفيل. رسم خريطة العلاقات الامريكية الاسرائيلية".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

يمكن الاعتداد بالدور الأمريكي في عملية التسوية بوصفه خياراً نزيهاً، محايداً وذي جدوى لأطراف الصراع العربي-الإسرائيلي كافة؟

الملاحظ، أنه طوال العقود السابقة قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم الدعم المتواصل لـ(إسرائيل) في كافة مفاصل وحلقات صراعها مع العرب، وهي لم تخف ذلك بل أظهرته في سياساتها العملية. وقد يطرح رأي مفاده أن السياسة الأمريكية سعت إلى تحقيق السلام في المنطقة منذ تقديمها لمشروعها القاضي بضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع؛ المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران عام ١٩٦٧. ومروراً باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي أنهت صراعاً مسلحاً متواصلاً بين مصر وإسرائيل، وانها عمدت إلى أن تكون الراعي لعملية التسوية.

لكن إعادة القراءة التاريخية للدور الأمريكي تبين الحقائق الآتية^(١):

- هدفت السياسات الأمريكية إلى إخماد الانتفاضة الفلسطينية للمحافظة على (استقرار) للوضع القائم في المنطقة ككل.
- إرضاء جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة عبر تقديم الدعم المتواصل لإسرائيل.
- تثبيت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية.

وإذا ما راجعنا مرجعيات مؤتمر مدريد/١٩٩١، سنراها تشير إلى ضرورة تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. لكن المنهج الأمريكي في التعامل مع قضايا التسوية انتهى بتلك المرجعيات إلى أدنى المراتب من حيث تحقيق الأهداف. إذ حول الصراع إلى مجموعة صراعات جزئية: أزمة مصرية-إسرائيلية، مشاكل حدود لبنانية-إسرائيلية، نزاع حدودي سوري-إسرائيلي. علاقات أردنية-إسرائيلية غير مستقرة، وعنف في العلاقة مع الفلسطينيين. وهذا الأمر أفضى إلى عدم استقرار المنطقة برمتها، وأعطى لإسرائيل في الوقت نفسه مركزية عالية في التحكم بالتفاعلات الإقليمية والعربية، وأعطاهما القدرة على تسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة: الأرض مقابل السلام، الشرق أوسطية، بناء الثقة...

(١) حسن حمدان العليكم: 'السلام بين العرب وإسرائيل. دراسة استشرافية'. الكويت. ع ٤/ ١٩٩٦. ص ٧٩-٨١.

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

وتاريخياً، شكل الصراع العربي-الإسرائيلي معضلة للسياسات الأمريكية، واختباراً دائماً لمدى صدقيتها في تنفيذ التزامات وقرار حقوق متبادلة لأطرافه. وهذا ما يتضح عندما تظهر الدعم الى إسرائيل على حساب العرب. واليوم لم تختلف هذه السياسات. فـدينس روس، جورج تيننت، انتوني زيني، ميتشل... أسماء شخصيات (أمريكية-رسمية) نفذت مهام أمريكية للوساطة بين العرب، وبضمنهم الفلسطينيين من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة أخرى. وتظهر تجليات الأحداث ان تلك المهام لم تكن تتجاوز التكتيك بهدف امتصاص زخم النقمة والسخط العربيين نحو الادارة الأمريكية ونحو إسرائيل. فهي لم تقدم شيئاً مضافاً أو جديداً عن اطروحات الاخيرة وشروطها لاستمرار عملية التسوية: الامن، وقف الانتفاضة الفلسطينية، وقف اعمال العنف، بناء الثقة... نقول بهذا التحليل لأن كافة تلك المهام لم تقدر على اعادة تأهيل مفاوضات التسوية. بل وأفرغت النتائج السابقة من مضمونها، خاصة اتفاقية أوسلو^(١).

وهكذا فالقول بوجود صحة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع العربي-الإسرائيلي، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، اذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي مضمونة التحقق. ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة. كما ان جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسية الأمريكية، أو على الكونغرس الأمريكي. ناهيك عن ضعف التأثير في الرأي العام الأمريكي أزاء قضايا هذا الصراع.

(١) وحتى حارطة الطريق التي اريد بها ايجاد حل للقضية الفلسطينية، وما انتهى اليه الموقف الأمريكي، على لسان الرئيس جورج بوش، من قبول لفكرة انشاء دولة فلسطينية الى جوار إسرائيل نقول له لم يكن بالمستوى المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية.

ثانياً، المنظور الأوروبي للتسوية

في البدء، قد يتساءل المرء هل يمكن الحديث عن دور أو حضور أوروبي فاعل في قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي؟

للملاحظة، إن الموقف الأوروبي لم يكن بمستوى يتوافق مع حجم مصالحه في المنطقة العربية⁽¹⁾. وحتى لم يحاول اظهار التزام واضح حول جدوى ممارسة دور فاعل في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. واسباب ذلك تكمن في طبيعة علاقته مع العرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

تاريخياً، اسهمت أوروبا في ايجاد الكيان الإسرائيلي بغية معالجة مشاكلها الداخلية المترتبة عن وجود اليهود داخلها⁽²⁾. كما سعت من خلاله الى؛ وتطلعت نحو؛ ضمان وجود ركيزة دائمة لها في المنطقة.

واليوم، لا نجد تحولاً واضحاً في المواقف الأوروبية التي دفعت الى ايجاد الكيان اليهودي، ودعمه. فقد صارت ترفده بمقومات البقاء والتطور عبر اقامة علاقات واسعة معه. ناهيك عن عدم ابداء مواقف معادية له. كما تسعى أوروبا الى استثمار العرض الإسرائيلي الدائم كون إسرائيل الاداة الوحيدة القادرة على التعامل الفاعل مع الدول العربية، وتطويعها وحصر حالات عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، وعدم السماح لها بالوصول الى أوروبا.

وعندما بدأت عملية التسوية في مدريد/١٩٩١، لم تستطع أوروبا ان تنال أكثر من دور المراقب. وبقصد معالجة ذلك القصور، أخذ الأوروبيون لاحقاً بتحريك دبلوماسي نشط، فالحواصم الأوروبية أخذت تستقبل المسؤولين العرب والإسرائيليين الساعين الى كسب الموقف الأوروبي لوجهات نظرهم. كما قام المسؤولون الرسميون الأوروبيون (الفرنسيون، الإيطاليون، الألمان... والترويكا الوزارية الأوروبية) بزيارات عديدة لأطراف الصراع. وحفز على تنشيط هذا الدور ظهور دعوات عربية لتفعلية ازاء

(1) انظر، د. سمير صارم: أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة، ص ١٨٨.

(2) R. Garaudy . The Case of Israel. A study of Political Zionism. (London :Shorouk International Limited,1983).

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

القضايا العربية. وجاءت قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا في حزيران عام ١٩٩٦ لتكون نقطة انطلاق لهذا الدور^(١).

وقد تم في اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي في اللوكسمبورغ في تشرين الاول/١٩٩٦ تعيين (ميتسيل موراتينوس) بوصفه اول مبعوث اوروبي خاص لمتابعة عملية التسوية بين العرب والاسرائيليين.

وتظهر تجليات الاوضاع السياسية ان لوروبا لم تكن عاجزة بالمطلق عن التدخل في شؤون التسوية. فهي تملك الامكانات لذلك، وفي هذا شئ من الانصاف لحال الدور الاوروبي. ومن جهتها، تفقر الدول العربية الى التوازن سواء في تعاملاتها البينية او الدولية، فالسلوك العربي ازاء قضية الصراع مع اسرائيل شهد تحولاً في انماطه من العداء الكامل الى تسوية متفاوض عليها. وأزال معظم العرب الطابع الرمزي للقضية الفلسطينية في تفكيرهم وفي تعاملاتهم واسباب ذلك نجدها في اتجاه اغلب الدول العربية نحو التمسك بمصالح اقليمية محددة، بدلاً عن التمسك بسلوك عربي جمعي. وقد ضاعف من هذا الأثر توجه اغلب النظم العربية الحاكمة نحو الابتعاد عن الالتزامات النابعة من ايديولوجية قومية عربية وثقافية سياسية إسلامية. وبالتالي ازالة عبء الطابع الرمزي لهذه القضية عن كاهل هذه النظم.

ولقد اخذت عملية التسوية والاساليب المعتمدة فيها (الاطار الثاني) عدة مزايا من الدول العربية، اذ جعلت منها وحدات سياسية في اقليم جغرافي لا رابطة قيمية تجمعها. فضلاً عن تعميق فحوة اللاتكافؤ في الامكانات بين طرفي الصراع العربي-الاسرائيلي. والصورة المتقدمة تبين صعوبة الحديث عن علاقة أوروبية-عربية متوازنة. فالعرب لا يملكون الامكانات المؤهلة (كوحدة سياسية واحدة) للتعامل مع اوروبا ومن ثم دفعها الى اتخاذ مواقف ايجابية لصالحهم. في حين يظهر التنسيق واضحاً في علاقة دول الاتحاد الأوروبي مع القضايا العربية^(٢). أما اسرائيل، فقد ارتبطت بمراكز القوى

(١) مرجع سابق.

(٢) انظر د. الشاذلي العياري: "الشراكة والاستراتيجيات الجديدة للتنمية".

توازن القوى المالية والتوازنات الإقليمية

لفاعلة في السياسة الدولية؛ بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة. واليوم تتزايد الدعوات داخلها نحو تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وبضمنها العلاقة مع الدول الأوروبية. وهذا ما يجعل الأخيرة تعطي تئمين عال لمكانة إسرائيل الإقليمية في سياساتها الراهنة والمستقبلية.

وتدخل أوروبا بعملية التسوية مازال محدوداً، بيد أن ذلك لا ينف امتلاكها لقدرة واضحة على قراءة الخارطة السياسية عند حدودها الجنوبية. بل أن مشروع الاورومتوسطية هو خطوة أوروبية متقدمة لأداء ادوار واعدة وتأمين مجالات النفوذ التابعة. وتبقى المسألة المثارة هي قدرة أوروبا أو رغبتها على ترجمة هذا الوجود عبر ادوار سياسية فاعلة في عملية التسوية^(١). إذ لا تزال الدول الأوروبية متوقفة عند فرض مفاده ان تعزيز وجودها في المنطقة العربية كعيل بأن يهيئ الأرضية لممارسة سياسات خارجية ودفاعية فاعلة في مرحلة لاحقة.

وهنا، علينا أن لا نتوقع الشيء الكثير من جراء الوجود الأوروبي في عملية للتسوية. فهو لم يستطع أن يقوم مقام الدبلوماسية الأمريكية في هذه العملية؛ وهو غير راغب في هذا الإحلال في المستقبل القريب. وقد تبين ذلك اثر التوقيع على اتفاقية (وأي ريفر/٢٠٠٠)، التي طلب خلالها الأوروبيون من الطرف الفلسطيني تقديم مزيداً من التنازلات الجوهرية مقارنة بتلك المقدمة في أوسلو، وذلك استجابة لهواجس ورغبات إسرائيل الأمنية.

وأسباب ذلك نجدها في الآتي^(٢).

أ. عدم تبلور المبادرة الأوروبية الا بعد ان يتم الإجماع عليها. وإزاء قضايا هذا الصراع تحديداً تتجانب الاتحاد الأوروبي ثلاثة مواقف. الأول، تمثله فرنسا

(١) يؤثر الصراع العربي الإسرائيلي هاجس أمني لدى اغلب الدول الأوروبية، ويشكل ضاعط على سياساتها. ففشل عملية التسوية قد يحفز الاتجاهات الثورية في المنطقة العربية الى دفع عجلة العنف نحو كافة الحلقات المرتبطة بهذا الصراع، وبضمنها أوروبا وهذا ما يلزمها بالتحطيط للتدخل للفاعل في قضايا هذا الصراع.

(٢) د. محمد مصطفى كمال، د. فؤاد نهرا : صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية. ص ١٨٠.

البحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

المتطلعة نحو مشاركة أوروبية فاعلة في عملية التسوية. والثاني تمثله بريطانيا، وتبدي خلاله تحفظات على أي دور قد يقود إلى خلاف مع الولايات المتحدة. والأخير تمثله كل من ألمانيا وبلجيكا اللتان تريان ضرورة تلافي تحميل (إسرائيل) أي مسؤولية في تردي عملية التسوية. وتفضل المراهنة كلياً على الدور الأمريكي فيها.

ب. وليس لدى الاتحاد الأوروبي كذلك منظور محدد لقواعد السياسة الواجب اعتمادها في المنطقة العربية. هل يتوقف تدخله عند مستوى إبقاء عملية التسوية من الاختناقات التي تصيبها أم أن عليها الولوع إلى ميادين بناءة أخرى.

ج. استنثار الولايات المتحدة بموقع (العرب) لاتفاقات التسوية، وترحب الاتحاد الأوروبي بهذا الدور.

ومهما كان حجم الدور الأوروبي في عملية التسوية، فإن الرد الإسرائيلي عليه جاء فاتراً. فهي ترى أن تطور هذا التوجه قد يدفع العرب إلى التصلب أمام الأطروحات والمبادرات الإسرائيلية المعتمدة في إدارة الصراع/التسوية^(١).

ويلاحظ أن العرب قد رحبوا بالتوجهات الأوروبية إزاء عملية التسوية رغم أنهم لا يستحضرون دوراً أوروبياً في دفع عملية التسوية في العموم. وجاء ترحيبهم وارتياحهم لأجل الحصول على دعم مضاف. أما في اللحظات الحاسمة فهم لا يبدون ممانعة من التزام جانب اعتبارات السياسة الأمريكية (وهذه الاعتبارات تفضل التعامل الأمريكي المنفرد مع عملية التسوية، ومن ثم تجاوز أوروبا).

وتاريخياً، رأت الولايات المتحدة في محاولات أوروبا بلورة موقف لها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ما من شأنه إضعاف الموقف الغربي العام، ومن ثم هناك حدود لإظهاره. بمعنى أن لا يكون الموقف الأوروبي متعارضاً مع الموقف الأمريكي بل عليه أن يساير الموقف الأخير. لذلك لم يبرز الموقف الأوروبي على نحو مستقل. أما

(١) انظر في بريمر : 'عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأوروبي'. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. ج/ ١٣٨. ١٩٩٩. ص ص ٢٩١ - ٢٩٢.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

اليوم، فإنها تعاملت مع التوجهات الأوروبية في إطار فتحة أضيق حيز ممكن لها، فقد وضعت في إطار المراقب فقط أثناء مؤتمر التسوية في مدريد. ونصيبها من اوسلو لم يكن بأحسن حال مما تقدم. كما حرمت أوروبا من المشاركة في العديد من مراحل مفاوضات التسوية. وتجليات هذا الموقف تظهر أن الولايات المتحدة لا ترغب بوجود منافسين لها خاصة في ادارة خيارات المنطقة العربية، ومستقبلها⁽¹⁾. وهذا ما يجعل أوروبا عاجزة عن تنفيذ دور البديل أو المنافس للولايات المتحدة في عملية التسوية، حتى وإن كان دوراً لا يتعارض بالجملة مع التوجه العام للولايات المتحدة في دعم اسرائيل.

ونتساءل، لماذا تخصص الولايات المتحدة هذا الكم من الوقت والجهد لما يسمى بعملية السلام؟

يمكن تلمس الاجابة بالاتي⁽²⁾:

- أ. تكريس (شرعية) وجود اسرائيل لا سيما وانها الوكيل الرئيس للسياسات الامريكية في المنطقة،
- ب. احداث تحول في المناخ السياسي-النفسي العربي الرافض للسياسات الامريكية-الاسرائيلية. بمعنى العمل على تهدئة التفاعلات الإقليمية (بواسطة اطروحات التسوية السلمية للصراع)، ومن ثم تهيئة وقائع جديدة تحجم علاقات الصراع الى أدنى مستوياته. وهذا ما صرنا نجده في الاطروحات التي تقول ان الصراع هو بين الفلسطينيين والاسرائيليين ؛ فهناك محاولات لتغيب الصراع عند المستوى العربي-الصهيوني. وتغيبه عند المستوى العربي-الاسرائيلي،
- ج. ان مايسمى بعملية السلام صممت لتشكل محور مكونات المواجهة ضد القوى الإسلامية المتشددة في المنطقة، اذ تهيء لايجاد تسويات للصراع خارج دائرة العناصر الدينية والتاريخية المؤكدة على تعليه الحقوق العربية - الإسلامية؛ والتي تركز عليها القوى الإسلامية المتشددة لحسم الصراع مع الكيان

(1) Philip H. Bordon "No way out the Essential U S Role in the middle East"

(2) خضر علس عطوان، واحلام قاسم: "مستقبل تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي بين السياسات الأمريكية والطموحات الإسرائيلية".

المبحث الثالث - العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

الإسرائيلي؛ إذ ينظر صناع السياسات في الولايات المتحدة وفي إسرائيل إلى الإسلام والقوى الداعية إليه بأنه التحدي الأكبر لمصالحهم ومصالح حلفائهم في المنطقة. واحد اسباب عدم ترويح الدولتين لـ(الديمقراطية) في المنطقة انما يعود بشكل رئيس الى هذا القلق. فالاندفاع نحو الديمقراطية قد يؤدي (عربياً) الى زعزعة استقرار حكومات ضعيفة اصلاً، وربما استبدالها بحكومات إسلامية متشددة. لذلك تميل الولايات المتحدة، في العموم، إلى القبول بوجود أنظمة سياسية تسلطية⁽¹⁾.

ثالثاً، الإدارة العربية للصراع مع (إسرائيل)

يلاحظ أن الأطراف العربية دخلت عملية التسوية في لحظة ضعف وغياب التنسيق في علاقاتها مع بعضها البعض. في حين يرمي الراعي للعملية لا إلى تحقيق تسويات ثنائية جغرافية-دبلوماسية فحسب، بل وإلى إنشاء نظام إقليمي جديد. فهذا النظام شرط التحول نحو (السلام)، فمبدأ الأرض مقابل السلام، وهو من المبادئ الأساسية الحاكمة للتسوية لا يعني امريكا-إسرائيلياً مقايضة الأرض بتحقيق السلام بمعنى عدم وجود حرب بين الأطراف المعنية، بل يعني تحقيق السلام المجتمعي-الإقليمي من خلال التعامل العربي مع الآخر الإسرائيلي، وبناء نظام إقليمي مفتوح، وليس قومياً.

وتجأت الولايات المتحدة إلى أحداث ربط مزدوج وانتقائي في الوقت ذاته على مستويين⁽²⁾.

- مسارات عملية التسوية الثنائية والمتعددة الأطراف. لقد نجحت الولايات المتحدة في عدم تبني العرب لموقف موحد أو إنشاء ربط واضح بين التقدم في المسارات الثنائية من جهة، والانخراط في المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى. ويعود أسباب ذلك للنجاح إلى عامل غياب الثقة بين العرب أنفسهم، وتجاوب أكثرهم مع الأطروحات الأمريكية بدرجات مختلفة الحماس والمشاركة. وتعاطوا مع الفهم

(1) فؤاد مغرمي : "الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي".

(2) ناصيف حني: "الإدارة العربية للامكنات الدولية".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الأمريكي لإقامة نظام إقليمي جديد⁽¹⁾، على أمل تفعيل الوعود الأمريكية في المفاوضات الثنائية كمسبيل للحصول على تنازلات إسرائيلية،

- على مستوى العلاقات بين الدول العربية. في الماضي كانت السياسة الأمريكية تقوم على محاولة الفصل بين الإطار الخليجي والإطار المغربي من جهة، وبين إطار الصراع العربي-الإسرائيلي من جهة أخرى. ومنع وصول تداعيات هذا الأخير إلى الأطراف الأوليين. في عملية التسوية حصل العكس، إذ ضغطت الإدارة الأمريكية من أجل دفع هذه الأطراف إلى الانضمام لمشروع النظام (الشرق اوسطي)، بواسطة استخدام التبريرات الأمنية في دول الخليج العربية، واستثمار الحاجات والمطالب الاقتصادية في المغرب العربي، فحصل مثلاً تعليق خليجي للمقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لإسرائيل، وكذلك الحال مع بعض دول المغرب العربي، فشكل ذلك ضغطاً مباشراً على الأطراف العربية المعنية في عملية التسوية. وتبلورت قناعة ساهمت في ازدياد الخلل في الموقف العربي قوامها أن الطريق الأقصر والأوثق لصياغة علاقات ممتازة أو لتحسين الموقف الذاتي لدى الولايات المتحدة يمر عبر البدء بعلاقات مع إسرائيل أو تبادل الإشارات الإيجابية معها.

وإذا ما تناولنا الأداء العربي في مفاوضات التسوية مع إسرائيل سنجد قد توقف عند معادلة قوامها الخشية من استفزاز رد فعل الولايات المتحدة تجاه دعوة أي طرف دولي آخر لممارسة دور وسيط في عملية التسوية.

وفي إطار مفاوضات التسوية أدى ضعف الأداء العربي إلى ابتعاد الولايات المتحدة عن ممارسة دور الوسيط المحايد لعدم وجود حوافز لتأدية هذا الدور أو رادع لمنعه عن الانحياز. فاستحالة الصدام السياسي مع الولايات المتحدة واعتبارات ميزان القوى مع إسرائيل دفع المناخ التفاوضي العربي إلى التكيف التدريجي مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية⁽²⁾.

وفيما يتعلق بروسيا الاتحادية، يلاحظ، أن أهمية المنطقة العربية قد تراجعت في سلم أولوياتها السياسية الخارجية. وأسباب ذلك يمكن إرجاعها إلى المضاعف والمشاكل

(1) مرجع سابق.

(2) انظر، ناصيف حتى : "الأدلة العربية للامكانات الدولية".

المبحث الثالث- العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي

الداخلية المتفاقمة التي أشغلت القادة الروس بمحاولة إيجاد حلول لها، واتجاه روسيا نحو الغرب لاسيما الولايات المتحدة بغية الحصول على المساعدات المالية-التقنية اللازمة لاستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي فيها.

وكان نتيجة الانشغال الروسي والضعف العربي تبلور ظاهرة مثيرة في العلاقات العربية-الروسية مفادها أن كلاً من الطرفين اتجه بشكل متواز ومتسارع في فترة ما بعد الحرب الباردة نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في تسوية المسائل الرئيسية والحيوية التي تهمة. وكانت سلوكية كل طرف بمثابة عامل مشجع أيضاً للآخر للانففاع نحو واشنطن ولتجاهل الآخر غير الفاعل أو المؤثر في خدمة أولوياته. فالمنحني الاستراتيجي السياسي لكل طرف من الطرفين أفقد الآخر خصوصيته التي قد تحمل عنصر جذب واهتمام. صحيح أن بعض العرب افتقد دور القوة الموازنة للولايات المتحدة عند انطلاق عملية التسوية... لكن المناخ السائد آنذاك في النظام العربي لم يكن يهتم بهذا الغياب، لأنه لم يكن يبحث عن قوة موازنة للولايات المتحدة حين كان يراهن كلياً عليها⁽¹⁾.

عموماً، أنتجت الأوضاع العربية المتدهورة نهج التسوية في السياسات العربية تجاه إسرائيل. وما المفاوضات الا مؤشر على ذلك، إذ دخلها العرب وهم في أسوأ لحظة وأصعبها في العلاقات العربية-العربية.

إن المشكلة في علاقات التسوية التمثيلية العربية، الفلسطينية - الإسرائيلية تتمثل في كون الضلع الوحيد الذي لا وجود له في هذا المثلث هو ما بين الطرفين العربيين. وهذا ما يطرح قضية غياب التضامن العربي، والأكثر منه غياب التنسيق العربي كحد أدنى. وذلك راجع الى عملية الشك المتبادلة بين الأنظمة العربية التي افتقدت الثقة في بعضها البعض. بل وأحياناً لا رغبة لديها في إقامة هذه العلاقة، لذلك يلاحظ تجلي ظاهرة التخلي عن الإطار العربي كإطار عام للتعاون، واللجوء إلى دعم أقلمة (أو تجزئة مستوى) التعاون العربي بوصفه الخيار الأكثر فاعلية. وفي ذلك تجاهل

(1) انظر د. ناصيف حتي: "الادارة العربية للامكانات الدولية" المرجع السابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

لحقيقة ان سبب فشل التعاون العربي - العربي يرجع الى سلوكيات الدول العربية العام التي لا تستطيع، ولا ترغب في ادارة مصادر الاضطراب السياسي العربي. وصارت تضخم في علاقات عدم التوازن الدولي الى مستوى تفعيل الادوار الدولية(تدويل القضايا العربية)على حساب النظام العربي. وهذا ما زاد من تأثير القوى الدولية الفاعلة فيه، وزاد من اختراقها له، ومن ثم زاد من قدرتها على اعادة صياغة دائمة للعلاقات العربية-العربية، وتوازناتها الاقليمية بما جعلها اكثر استجابة لمصالح تلك القوى.

ونتساءل هنا، هل يمكن أن يكون المستقبل معبراً عن حالة افضل للعرب، وما مدى قدرة العرب على بلوغ مقاصد الفاعلية والتأثير الدوليين؟
هذا ما سنتلمس اجابته في الجزء الاخير من هذه الدراسة.



المبحث الرابع

نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي: إعادة بناء التوازنات الدولية

المستقبل برؤيتنا حصيلة تفاعل مكونات تاريخية ماضية وحاضرة، وعناصر أخرى يحتمل ظهورها بدرجات مختلفة. ولا توجد هيمنة مطلقة لعنصر أو مكون دون سواء في تشكيل المستقبل؛ ففرص ظهور/عدم ظهور إحداها متقاربة. وتبقى القدرة البشرية محصورة في إطار إضافة عنصر أو مكون جديد، أو تقليل اثر آخر.. كل ذلك من أجل إعادة ترتيب بيئة ملائمة أكثر من تلك التي يحتمل ظهورها في حالة ترك المستقبل لأن يتشكل بصورة تلقائية⁽¹⁾

في ضوء ذلك، سنكون امام مجموعتين من الأسئلة، الإجابة عنها هي غاية جهدنا في هذا الجزء من الدراسة،

- المجموعة الأولى من تلك الأسئلة تدور حول مدى ثبات وضع العرب الدولي؟ ويرتبط به تساؤل مفاده هل يستطيع العرب أحداث تعديل للخلل الذي ينتاب التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، وكيف؟ وقبل ذلك نتساءل، ماذا يريد العرب من وراء تعديل التوازن الدولي؟ وماهي أدوات الحفاظ على التوازن الدولي، أو تعديله؟ وما هو وضعهم في إطار ذلك التوازن؟
- المجموعة الثانية من تلك الأسئلة تدور حول شكل المستقبل الذي يطمح العرب الى بلوغه؟ ويرتبط بذلك تساؤل مفاده هل سيتمكن العرب من تأمين موقع

(1) ان تشكل المستقبل بصورة تلقائية، في العصر الراهن، أمر مستبعد طالما ان كفة الدول تسعى لبناء مستقبلها، أو تعيد ترتيبه. وبالتالي سيكون ذلك السعي على حساب الذي لا يريد صناعة مستقبلهم بأنفسهم.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

أفضل في التوازنات الدولية المقبلة؟ وكيف يمكن إعداد العرب لممارسة أدوار فاعلة في التوازنات الدولية؟

❖ موقع العرب في التوازنات الدولية

شهد النظام الدولي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تحولاً أساسياً في توازناته من الثنائية نحو تفرد الولايات المتحدة العالمي. وعموماً، ان التحول في نمط التوازن وصوره ظاهرة دولية معروفة، فالنظام الدولي عرف صوراً مثل التعددية، والثنائية. فضلاً عن الأحادية، بيد ان الملفت للنظر ان هذا تحول بداية عقد التسعينات قد حدث دون حدوث حرب عالمية تقضي السوفيت عن مكانتهم، وتبرز الطرف المنتصر، أي الولايات المتحدة.

وصار هذا النظام يعيش في خضم مسلمتين تؤثران على مجمل السياسة الدولية، هما،

أ. تسارع التطور التكنولوجي. هذا الأمر اخذ يقلص المسافات الزمنية والمكانية، والأكثر منه الفكرية بين الأفراد في مختلف الدول، فظهرت أشكال أولية معلومة من المجتمعات والعلاقات الاقتصادية.

ب. بروز شعور متزايد للجماعات القومية بتمايزها في إطار بيئة حضارية عالمية، ورغبة البعض منها في تحقيق ذاتها في تلك البيئة.

... أدى ذلك (المسلمتان) الى إعادة انتشار مكونات القوة وعناصرها أو في الأقل حث الجهود لامتلاك تلك المكونات رغبة من القوى الدولية في تعزيز وتأكيد ذاتها، طالما ان القوة ليست حكراً لدولة ما. والأكثر من ذلك طرائق تملكها (موجودة). إزاء ذلك، زادت وتائر التحول نحو التعددية⁽¹⁾ المدركة بدلالة التطلع نحو امتلاك عناصر ومكونات القوة، و(رفض) صيغ تركيزها في قوى معينة. ولن نغف دول العالم، وبضمنها العربية، من تبعات هذا التحول، حيث يفرض على الدول كافة الاستعداد للتعامل مع أنماط توازناته القادمة. فما هي إمكانات الفاعلية العربية في هكذا بيئة؟

(1) انظر مثلاً: زكي العايد: "المعنى والقوى في النظام الدولي".

❖ الإطار الدولي لعلاقات العرب الدولية

يحتل العرب موقعاً مميزاً في نظر القوى الكبرى، وعلاقتها الدولية. فالمنطقة العربية كانت ولا تزال مجالاً فاعلاً في اعتبارات تلك القوى التي تطمح كل منها للاستحواذ عليها وحرمان القوى الأخرى منها؛ طمعاً في احتكار مزاياها ومواردها للمتدفقة، في حين بقي العرب طرفاً تابعاً لتلك القوى. ففي أفضل الأحوال استطاعوا الحصول على استقلال سياسي رسمي، أما عملياً فإنهم عانوا وجود تبعية مفرطة لتلك القوى سواء في علاقاتهم البينية أو الدولية. وعدم القدرة على استثمار إمكاناتهم ومواردهم لتحقيق غايات تخدم المصالح العربي.

وتعطي القراءة التاريخية لعلاقة العرب بتلك القوى الدولية انطباعاً مفاده ان العرب لم يحاولوا الانطلاق من حقيقة امتلاكهم لإمكانات ذاتية كبيرة، ووقوعهم في مجال استراتيجي دولي هام، ومن ثم صياغة وضع ملائم في الخارطة السياسية العالمية^(١).

واليوم العرب في مواجهة بيئة جديدة حجم فرصها يكاد لا يذكر، وتزايد فيها تطلعات القوى الكبرى نحو التغلب على المنافسين وإقصائهم. وضمان موقع قيادي في النظام العالمي ولقد وردت الإشارة في الجزء الثاني من هذه الدراسة الى طبيعة الرؤى السائدة بين العرب والقوى الدولية. وأوضحنا خلالها ان تلك القوى تضع العرب في إطار المحال التابع لها، في حين لم يستطع العرب تأهيل مواردهم بالشكل الذي يتناسب مع إمكاناتهم الفعلية باعتبارهم طرفاً قادراً على ان يكون فاعلاً في التوازنات الدولية. فكان المستخدم من إمكانات القوة العربية في أدنى درجاتها، وعناصر الضعف لديهم (دالة قوة التأثير الدولي) في أعلى درجاته، فهل المستقبل سيجمل الصورة ذاتها في عدم استطاعة العرب الارتقاء بأدائهم الدولي الى مستوى يتناغم وإمكاناتهم الذاتية، والى الأهمية التي نعطيها لهم القوى الأخرى؟ ام ان هناك مجالاً للفاعلية في البيئة الدولية سيكون العرب قادرين على ولوجه؟

ابتداءً نقول ان القوى الكبرى (روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي واليابان)، إضافة إلى الولايات المتحدة تتمتع بفاعلية سياسية دولية كبيرة، وتتوفر على مصالح

(١) حال العرب في مرحلة الثنائية القطبية مثال على ذلك.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

عالمية ومجالات نفوذ ممتدة^(١). لذلك تحظى علاقات تلك القوى بدرجة حساسية عالية في الأوضاع العالمية سواء ما كان منه في إطار علاقاتها البينية (قوة كبرى - قوة كبرى)، أو مع دول العالم الأخرى. وسواء كان تفاعلها يحوي مكونات الصراع أم يسوده عناصر التعاون. لذلك فسيكون التركيز على هذه القوى في وصف الإطار الدولي لعلاقات العرب الدولية.

- الصراع والتعاون في علاقات القوى الكبرى

لقد صار العالم بعد انتهاء الحرب الباردة في مواجهة أوضاع التفرد الأمريكي غير المسبوقة. ولا توجد قوة قادرة أو راغبة على أداء أدوار مكافئة لأدوار الاتحاد السوفيتي السابق في مقاومة الولايات المتحدة. ولهذا كان من الصعب الحديث عن صراع بين الأخيرة والقوى الكبرى الأخرى طوال العقد الماضي. فتللك القوى قد انتهت إلى ضرورة تحجيم خلافاتها مع الولايات المتحدة عند مستوى لا يخرج عموماً على دائرة القبول بالرأي الأمريكي وعدم اللجوء إلى دائرة إزعاجها. وفي أحيان أخرى، فرضت الولايات المتحدة نموذجاً لعلاقات للقوى الكبرى المقبولة لديها^(٢).

والملاحظ أن حالة الخشية من نزعة التفرد الأمريكي والرهبة منها قد بدأت تقل نسبياً. وصارت بعض القوى تظهر خطاباً سياسياً معارضاً للولايات المتحدة. وأحياناً أخرى ترفق ذلك بسياسات عملية - الصين مثلاً، وأحياناً روسيا، إزاء سياسات الولايات المتحدة في إقليمها^(٣). والأسباب الكامنة وراء هكذا سلوكيات تعود إلى إدراك هذه القوى للتراجع التدريجي في مكانة الولايات المتحدة في سلم القطبية الدولية مقابل تعاظم مكونات هذه القوى الذاتية. وإن النظام الدولي الراهن بات يتيح دعم تلك المكونات بواسطة بناء علاقات إيجابية مع القوى الأخرى، من قبيل شراكة، تعاون...

والحال السابق أخذ يؤشر كذلك وجود خطوات متزايدة من قبل القوى الكبرى للاستحواذ على مرتبة أفضل في سلم للقطبية الدولية وإزاحة الغير عن المواقع المتقدمة

(١) بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٠، أنفقت هذه القوى مجتمعة على التسليح (٣٠٥٠ مليار) دولار من

مجموع الاتفاق العالمي المقرر بـ (٥٠٧٤٦ مليار) دولار

SIPRI yearbook. (Sipri, solna, 2001) pp: 277-282

(٢) زيبينزو بروجنسكي: رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة أمل شوقي. ص ٤٥.

(٣) نظراً، حضر عباس عطاون: "الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد العظمية الأحادية". القاهرة. ع/٣٠

صيف ٢٠٠٢. ص ٢٢-٣٥.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

فيها. ولما كانت المواد اللازمة للوصول إلى مرتبة ما محدودة (النفط، المعادن غير الوقونية، رأس المال...) يصبح من الصعوبة تصور عدم حدوث صراع بين تلك القوى للحصول على تلك الموارد بغية تأمين المرتبة المقصودة، وإقصاء المنافسين عنها. لهذا نرى فرض الولايات المتحدة لهيمنتها على المنطقة العربية، وتأجج الصراع الفرنسي- الأمريكي في أفريقيا... كلها أشكالاً صريحة معبرة عن هذا النزوع. ورغم ما تقدم، نخطئ إذا تصورنا أن محور علاقات القوى الكبرى، وتفاعلاتها هو الصراع فحسب. فالتعاون في هذه العلاقات قائم، وهو الذي أسهم في إبقاء العالم بعيداً عن شبح الصراعات الكبرى. فتبادل المعلومات العسكرية، التبادلات التجارية، التفاعلات الثقافية والمشاريع المشتركة... كلها تعابير واضحة عن وجود التعاون، ولكن هذا لا ينفي أن معظم أشكال تعاونها لم يعبر عن رغبات ودوافع حقيقية لديها بقدر ما كان معبراً عن توافقاتها المرحلية.

إن الذي يدعونا إلى اعتماد هذا المنطق (التوافقات المرحلية) هو الآتي:-
أولاً. رفض القوى الكبرى الخوض في مسلك الصراع المسلح فيما بينها: فمن الصعوبة تقدير اكلاف أي صراع حاد بين القوى الكبرى، إذ قد تصل إلى حد الاستئصال الجذري، ونفي الأطراف المتصارعة لبعضها الآخر،
ثانياً. وجود هامش لعدم الاتفاق بين القوى الكبرى: فعلى الرغم من اشتراكها في مصالح، وتحالفات (حلف الأطلسي، الأيبك، الشراكة الروسية الأطلسية...) لكن هذا لم ينف ظهور اختلافات فيما بين تلك القوى إلى السطح: ومثالها السياسات الأوروبية الاقتصادية والزراعية تجاه الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ثالثاً. فاعلية توازن المصالح في نظر تلك القوى: فهي تقدر المزايا التي تستطيع الحصول عليها سواء وسعت علاقات التعاون أم أنها تحنبت الدخول في علاقات الصراع. كما أنها لا تزال غير متمكة لأوراق كافية تمكنها من خوض منافسة جدية مع الولايات المتحدة.

واليوم، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على القوى الكبرى الأخرى للقبول بتشكيل تحالف موسع ضد الإرهاب. وانساققت بعض تلك القوى وراء القبول بهذه

(1) مرجع سابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الدعوات. فما هي دواعي بروز هذا الاتجاه في السياسة الدولية، وكيف سيؤثر على مجرى علاقات القوى الكبرى نفسها إذا ما تأصل؟

يكشف الواقع الراهن ان علاقات القوة الكبرى لا تسمح باعتماد فروض المواجهة الحادة فيما بينها نظراً لكلفها العالية. فهناك ميل نحو تجنب العداوة الصريحة قدر الإمكان. ما تقدم لا يعني في الوقت نفسه عدم وجود غايات علياً تلحق عندها تلك القوى، كعدم وجود عدو استراتيجي مشترك واضح. وصارت معظم علاقات القوى الكبرى - الولايات المتحدة تعبر عن توافقات مرحلية تتوخى خلالها تلك القوى تجنب تحمل اكلاف غير مرغوبة من علاقات صراع ممكنة أو محتملة فيما بينها. والمعطيات الأساسية الحاكمة لسياساتها هي ضمان تحقيق المصالح الأمريكية، أو في حده الأدنى عدم اعتماد أو تنفيذ سياسات معادية لها⁽¹⁾

وفي هذا السياق نتساءل هل هناك قاعدة قوية لإقامة علاقات تحالف بين القوى الكبرى - الولايات المتحدة؟

إذا ما أعدنا قراءة لأحداث ١١/ أيلول في الولايات المتحدة⁽²⁾ نجد ان القائمين بالتخطيط لها ومنفذوها قد أرادوا إشعار القوة العظمى بضرورة النظر الى مصالح بلدانهم أكثر منها الأخذ بالنظرة التبسيطية المطاطية القائلة ان تلك الأعمال تعبر عن (عقلية إرهابية)، بحكم الغايات المتوخاة منه، وانها قد وجهت الى رموز أمريكية في داخل الولايات المتحدة نفسها. وأنهم قد يعملون على التوسع في ضرب منشآت ومصالح كافة الأطراف المتجاهلة لمصالحهم، أو المؤثرة سلباً عليها. وهذا ما يثير ضدها كافة القوى الكبرى التي قد تستهدف هي الأخرى في أعمال لاحقة.

وفي أعقاب أعمال العنف تلك تصدرت الولايات المتحدة الدعوات والجهود لتشكيل تحالف أو ائتلاف ضد الإرهاب بزعامتها. ونجد هنا ان تلك السياسات تعمل على تثبيت السيطرة الأمريكية وتشكيل نظام داعم لمصالحها. والذي يدفعنا الى هذا القول ان الموقف الأمريكي قد انتهى الى ضرورة تحجيم خيارات القوى الأخرى في اما مع الولايات المتحدة أو ضدها⁽³⁾.

(1) Michael Elhott. "The Limits of Unity" Time. (NY). Oct 20. 2001. pp. 52-53.

(2) نفترض هنا ان أحداث أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة هي من عمل أشخاص ليسوا أمريكيين.

(3) مرجع سابق.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي هائل في التوازن الدولي

والحال السابق دفع القوى المختلفة الى تلمس تهدئة ثورة الغضب الأمريكية. والتوسل في سبيل عدم تحمل اكلاف هذه الثورة بشكل أو بآخر. فهذه القوى لا تستطيع ان تنفع بالنظام الدولي صوب أشكال جديدة تعبر عن وجود مناظرة وتلاقي مقبولين بين علاقات القوة الدولية وبين اطروحات العدالة والمساواة والمشاركة... التي يتضمنها خطابها السياسي. كما أنها لا تتصور ان دعوات إقامة تحالف دولي سوف تتخطى احتمالات الصراع، أو تلغي افتراض قيامه في علاقاتها. ودخولها في تعاون غير محدد الأبعاد: مثلاً تعاون دول اسيا الوسطى وباكستان في (التحالف الدولي ضد إرهاب دولة أفغانستان) جعلت النفوذ الأمريكي يصل الى حدود الصين، الأمر الذي ينذر بنقطة مصالحة؛ وان تعاونت الصين مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وأخيراً صور العدو بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة (حركة طالبان وتنظيم القاعدة)، التفت عنده معظم رؤى واطروحات وسياسات القوى الكبرى... ومن ثم فتشكيل الإجماع ضدها ليس بالأمر الصعب طالما ان هذا الإجماع يعقد في سبيل درء تهديدات ممكنة أو محتملة من تلك التنظيمات قد تتعرض هي نفسها، أي القوى الكبرى، لتلك التهديدات. وبدرجة اعلى ان عقد مثل هكذا إجماع انما يمثل تقديم لترضية دوافع السياسة الأمريكية طمعاً في المساومة على مكاسب ممكنة أو محتملة من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. أو دفعاً لمخاطر واكلاف تلك السياسة عنها^(١).

❖ التحولات الدولية وتأثيرها على العرب

وإذا ما نظرنا الى مستقبل (السياسة الدولية) سنجد إنها قد أصبحت تتأثر على نحو متزايد بسياسة الدولة. ان الدولة كيان يزداد التوجه لقصره على إدارة (أولويات) الدفاع والإدارة، بحكم ما فعلته ثورة التفاعلات والانتقال بين الأفراد، رأس المال، السلع والخدمات الدولية. وفي أفضل الأحوال صار الترابط والاعتمادية بين الدول حقيقة يصعب تجاوزها دون تحمل اكلاف غير مقبولة، وهذه الاعتمادية تحد من سيادة الدولة بدرجة أو بأخرى. علاوة على ذلك ان مكونات المجتمع المدني المعاصر لا تقف عند الحدود الجغرافية لبلد معين، إنما تتجاوزها بفعل تأثيرات المتغير أعلاه (سياسة

(1) John Vinocur "Europe's leading Nations, use Afghan crisis to Enhance world Role" International Herald Tribune. (NY) Oct 12, 2001, p. 6.

توازن القوى العالمة والتوازنات الإقليمية

الدولة). والمجتمع المدني بشكله التقليدي (إقامة مجتمع متجانس ثقافياً ينظر إلى الأمور من منظور المصلحة القومية ليس إلا)، لم يعد في عالم اليوم المضي منفرداً فيه ممكنة فتورة المعلومات والاعتمادية تدفعان إلى بلورة وعي مجتمعي مدني عالمي.

وهذا ما قد يبرز أحد الأنماط الآتية في السياسة الدولية،

- وصول النظام الدولي إلى إقرار شراكة أمنية بين القوى الكبرى طالما أن مصالح كل قوة صارت موجودة على مساحة جغرافية واسعة (أفراد، استثمارات، تجارة...) كما أن حرباً نووية غير مرغوبة، أن لم نقل أنها مرفوضة سياسياً،

- أو قد يبرز نظام تولزن القوى متعدد الأقطاب الإقليمية، تقوم الولايات المتحدة فيه بـ(إدارة) التوازنات الإقليمية. وهذا يفترض حدوث تطور فاعل في نظام الدرع الصاروخي، بحيث تدرك كافة القوى عدم جدوى تجاوز دور الولايات المتحدة العالمي. كما يفترض قدرة الأخيرة على توزيع عوائد علاقاتها السياسية مع القوى المختلفة، وإدارة صراعات تلك القوى في مناطقها الإقليمية.

هذه الاحتمالات تنتهي إلى التأثير في خيارات الدول كافة عند رعبتها في رسم استراتيجيات التعامل مع المستقبل.

ويظهر الاهتمام العربي بهذه الاحتمالات في إطار منظور عربي عام للنظام الدولي، ودوره في تفاعلات العرب الدولية. فالعرب قد تأثروا بالسياسة الدولية، وعانوا من وطنيتها عند تنفيذهم للأدوار الدولية، أو حتى عند التطلع لإنجاز متطلبات التنمية الداخلية. وبالتالي فإنها ستؤثر على خياراتهم.

واليوم تتأثر علاقات العرب الدولية بمضمون مكونين: مكون تاريخي، وآخر واقعي. فمن جهة، يحفل المضمون التاريخي لتلك العلاقات بعناصر لا تزال تؤثر على توجهاتهم. فمع أوروبا هناك المعطى السلبي (الاحتلال)، الذي كان له دوره في تردي حال العرب الداخلي والدولي. ولم يستطع العرب للتخلص من رواسته إلى المرحلة الراهنة. وفي الوقت عينه، عمل ذلك المعطى على جعل توجه العرب نحو أوروبا والغرب متجنراً في الثقافة العربية ذاتها^(١).

(١) لا يرمي العرب اسباب القصور في وضعهم الحصارى على كل من روسيا أو الصين، رغم ذلك لا تمل العقبة العربية إلى ريادة روابطها مع القوتين الأخيرتين على حساب العلاقة مع العرب.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

بينما يشير المضمون الواقعي الى تردي وضع العرب الدولي الراهن حيث نجد، عسكرياً، هيمنة لقطب واحد، أي الولايات المتحدة، واقتصادياً تمسك شركات متعددة للقوميات، مع منظمة التجارة العالمية، بمنظومة العلاقات الاقتصادية، في حين لم يؤهل العرب بعد وضعهم الاقتصادي. لقد كانت نتائج ذلك عليهم قاسية، طالما لا يتوفر لديهم الإمكانيات السياسية المؤهلة للتعامل مع الوضع الدولي. فالعرب قد اظهروا عدم قدرة على استثمار مواردهم بالشكل الأمثل، علاوة على فقدان الإرادة على استخدام ما متاح لتحقيق مصالحهم.

يقابل ذلك، ان السياسة الدولية تمارس أشك من الضبط والسيطرة على الأطراف والقضايا العربية. وهذا ما ينتهي الى التأثير على خيارات العرب السياسية، وعلى فرص بروزهم اللاحق. وأسباب ذلك تعود الى احتلال المنطقة لمواقع متقدمة في الاستراتيجيات الدولية^(١). الأمر الذي يجعل القوى الدولية تعتمد الى السيطرة عليها، واحتكار التأثير الدائم فيها.

وعليه أصبحت معظم الدول العربية قابلة للخضوع والسيطرة بدرجة عالية. واتاح هذا الوضع مجالاً واسعاً أمام القوى الدولية للنفوذ الى المنطقة، وان تقوم بأوسع عملية استلاب حضاري ضدها- بعد ان عرقلت معظم المطالب العربية في النهوض. ولحبطت طموحاتهم في تحقيقه.

وصار العرب في مواجهة رؤية مفادها ان القوى الدولية في العموم لن تتجه الى اعتماد سياسات تخدم قضاياهم، أو ان ترفع من قدرهم. أو ان تؤكد هويتهم، طالما انها، أي تلك القوى تعتمد الى استغلال الآخر - العرب.

وان الإرادة العربية في مواجهة تحديات البيئة الدولية متذبذبة، متفاوتة من حكم الى آخر، ومن مرحلة الى أخرى. وهي في الواقع تعبر عن صورة من صور التخلف والتمزق في المجتمع العربي المعاصر، الذي يعيش أسوأ أيامه منذ حوالي ثلاثة عقود. فهناك^(٢) اختلال التوازن بين العرب والقوى الكبرى. كما انه من الصعوبة مواجهة إحدى القوى الكبرى من دون الخضوع لهيمنة قوة أخرى. فروسيا والصين

(١) دارم البصام:- "منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الجديدة".

(٢) أنظر تقديم د. غسان سلامة في: غسان سلامة وأخرون: السياسة الأمريكية والعرب.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

(القادرتان) على مواجهة الولايات المتحدة في مراحل قادمة، لاشيء يثبت عدم إمكانية تبلور أطماعهما في المنطقة.

رغم ذلك، وفي إطار الصورة السابقة، يمكن التوقف عند اتجاهات سياسية رئيسة أخذت تتمايز في السياسات العربية الرسمية. هنا الفرز يعتمد ليس على المواقف والتصريحات فحسب، وإنما على الدوافع السياسية والخلفيات الاستراتيجية التي تبقى إحدى الموجهات الرئيسية للسياسات المطروحة^(١). فالترام النظم العربية مبدأ عدم تعجير الأوضاع في المنطقة، وإن سياساتها متداخلة لا ينفي أن المفهوم المقترح لتسوية القضايا العربية، إضافة إلى نوع السياسات الواجبة المطلوب أتباعها للوصول لتلك التسوية هما عنوانا اختلاف. والتصنيف الإجرائي المناسب في النظر إلى تلك الاتجاهات يكمن في تصنيفها إلى ثلاثة، هي^(٢):-

أولاً: الاتجاه الواقعي

ويضم هذا الاتجاه الدول العربية التي تقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي. ويطلق عليه صفة الواقعي انطلاقاً مما يعرف به نفسه، وذلك في مواجهة المطالب التي ترفعها الجماهير العربية (الداعية إلى أن ضمان المصالح العربية يتقاطع مع الوجود الإسرائيلي-الغربي في المنطقة). وفي الرد على التيارات السياسية الداعية إلى المقاومة (في سبيل توحيد الصف العربي، ومواجهة حالات التدخل في النظام العربي). وفي الرد كذلك على أصحاب الاتجاه الاستراتيجي. وقد عبر الرئيس المصري حسني مبارك (عن هذا الاتجاه)، في تبرير سياساته الانكفائية بالقول "حماية الأمة من الاستسلام للمواقف الانفعالية"^(٣).

وما يعمق من مأزق هذه الدول أنها غيّبت عملياً كل الخيارات الأخرى، ومنها الحرب، في ظرف تتكالب القوى الدولية الكبرى والإقليمية فيه على المنطقة. ففيما يتعلق بالتسوية مع إسرائيل يعبر الرئيس المصري حسني مبارك عن موقف بالغ الدقة

(١) كانت كافة السياسات العربية تجاه إعادة تأهيل وصنع العراق الدولي غير فاعلة طوال الفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣.

(٢) انظر، علي سمور: "انتفاضة الأقصى وقمنا القاهرة والدوحة"، بيروت، ع ١٠١/٢٠٠١. ص ٢٢٧-٢٣٢.

(٣) نقلاً عن المرجع نفسه، ص ٢٢٧.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

والحرج بالقول: "أننا نرى ان الخيار بين سلام منقوص غير متكافئ، أو العودة الى أجواء العنف ومناخ التوتر يمثل محاولة ظالمة لا تمهد لمستقبل أفضل"^(١). وهذا التيار يستسلم لمقتضيات الاعتماد على الولايات المتحدة^(٢). ويشكل الاعتماد على الإدارة الأمريكية سبباً آخر للمازق نظراً الى التحالف العميق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وحرص الإدارة الأمريكية على تلبية الشروط التي ترى إسرائيل انها تلبي تفوقها السياسي-العسكري، وتحمي كيانها كون الحلول الموضوعية المطروحة لمعالجة القضية الفلسطينية تمس مشروعها الإيديولوجي، وحدودها، كما تطال (أمنها). واحد المكونات الأساسية التي تروسم هذا الاتجاه بـ(الواقعية) هو بحثه عن حل منشود للقضايا العربية من البيئة الدولية، وتجاهل المواقف التي قد تضعه أمام استحقاق تحديد مواقف حاسمة لمعالجة تلك القضايا. بمعنى انه ينظر الى طبيعة علاقات القوة الدولية، وموقع العرب فيها، ومن ثم يحدد خياراته بعدم جدوى مقاومة سياسات القوى الدولية وانما السعي الى التقليل من اكلافها عليهم.

ثانياً: الاتجاه الاستراتيجي

ومثل هذا الاتجاه كل من سوريا ولبنان. ونعت هذا الاتجاه بالاستراتيجي جاء كونه يرى ضرورة الاستناد الى موقف استراتيجي واضح في مواجهة حالات التردّي العربية وليس الى موقف طارئ يرتفع وينخفض مع التهديدات التي يتعرض لها العرب. ويرى هذا الاتجاه استحالة في الوصول الى تسوية معقولة للقضايا العربية، مادام العرب قد تخلو عن جميع أوراق القوة التي لديهم تحت شعار التمسك بالخيارات السلمية كخيار وحيد. ويرى أيضا ان التنازلات العربية لا تستجيب بشكل فعلي للمطالب العربية، انما هي إحدى إفرازات الضعف العربية ومخاوف العرب من القوى الدولية مما يجعلهم يستجيبون لمطالب تلك القوى السياسية في المنطقة. لذلك على العرب تقوية عناصر الردع في سياستهم، وتقوية تضامنهم بشكل فاعل. ومن وجهة نظر هذا الاتجاه، الخطأ الكبير الذي ارتكبه أصحاب الاتجاه الواقعي يتمثل في الاعتقاد

(١) نقلاً عن: المرجع نفسه ص ٢٢٨.

(٢) أنظر، د. ناصيف حتي: "استراتيجيات التعامل مع القوى العظمى" في السيد ياسين (محرر): مرجع سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ان مالم ينجح العرب في تحصيله من طريق سياسات القوة يمكن تحصيله عن طريق التسوية السلمية، لان الأخيرة لا تتقدم الا في موازاة القوة (أي تملكها).

ثالثاً: الاتجاه الوسطي

ويمثل هذا الاتجاه دول الخليج العربية، فهي لم تتخبط في علاقات تطبيعية مع إسرائيل، لكنها في المقابل تتمسك تاريخياً بعلاقات إيجابية مع الولايات المتحدة. والتزام خط الوسط، كما ترى السعودية- زعيمة هذا الاتجاه- ينبع من إنها تطرح نفسها كمرجعية عربية-إسلامية مما يجعلها تحرص في سياستها، حسبما تدعي، على الحفاظ على المصالح العليا للعرب والمسلمين. لذلك فهي لا تعتمد الى تجاوز الاتجاهين السابقين، فالعلاقات مع أصحاب الاتجاه الاستراتيجي تكمن في ان السياسات السلمية العربية قد تنتهي الى تسويات جزئية-مأقصة، يبقى المنطقة في حالة عدم استقرار، مما يعرضها (أي السعودية) الى انتقادات تيارات الصحوة الإسلامية. بمعنى آخر انها لا ترفض مرجعية التسوية السلمية، دون ان يعنى ذلك قبولها للحلول القسرية في حل مشاكل العرب (الدولية).

وما تقدم. انتهى الى ظهور عدة تداعيات في السياسات العربية. أهمها:

- أ. عسكرياً، لا يجد العرب أمامهم خيارات دولية فاعلة يمكن ان تعود عليهم بعوائد ذات جدوى أو قيمة خارج دائرة التواكل على المياسة الدولية.
- ب. اقتصادياً، صار العرب لا يتوافرون على إرادة استخدام إمكاناتهم ومواردهم، أو على إمكانية إعادة تأهيلها بقصد تأدية أدوار دولية أكثر فاعلية.
- ج. على المستوى الحضاري-الثقافي، تتجلى مخاوف العرب في ان غطاء الشرعية لتصريف الأفعال الدولية غير محقق لمصالحهم، طالما انه يعكس غالباً علاقات القوة الدولية. بينما يلاحظ ان الفكر العربي الرسمي لا يزال يعيش في أزمة، فهو لا يريد تقبل مسلمة ان مصالح القوى الدولية لا يمكن تحقيقها دون أضعاف الدول الأخرى استراتيجياً، وإيقانهم في وضع سياسي معتمد كلياً عليها.

والأكثر من ذلك، ترى القوى الكبرى في الإسلام؛ إذا ما اعتمد كمرجعية أساسية في حركة الدول العربية؛ ما يمكن ان يثير العرب ضدها. لذلك لا يوجد تقبل لأية حركة انبعاث حضارية عربية-إسلامية. لذلك تعمل تلك القوى على أحداث

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

اختراقات لهذه المنظومة (الإسلامية)، واستبدالها بمنظومة قيمية ذيلية تابعة. ولقد استطاع توليد حيوب تدین له بالولاء الفكري، سواء من نخب صنع القرار العربي واتخاذ، أو لدى شرائح المجتمع الأخرى. وبالتالي صارت قطاعات عربية واسعة قابلة للسيطرة والإذعان لمطالب القوى الكبرى.

❖ إمكانات الفاعلية العربية دولياً

تعيش البيئة الدولية الراهنة احتمالات عالية نحو بزوغ تعددية قطبية. فالصين والاتحاد الأوروبي يحتمل أن يكونا قوتين تقفان بنديّة إلى جانب الولايات المتحدة. ودون تجاهل اليابان، التي تحتاج إلى إرادة الارتقاء بدورها السياسي- العسكري إلى مستوى قدرتها الاقتصادية لتصبح عند ذلك قوة عالمية يشهد لها. وكل ذلك لا يفيد بترجع الولايات المتحدة من مركزها الدولي بقدر ما يؤشر أن مكونات وعناصر القدرة التنافسية لتلك القوى قد ارتقت إلى مستويات تستطيع مجاراة نظيراتها الأمريكية، والتغلب عليها في بعض الأحيان.

وفي هذه البيئة، تتصاعد وتيرة الاختلاف بين المصالح وأهداف تلك القوى، التي تعتمد في الوقت نفسه إلى تكريس جهودها نحو استثمار الإمكانيات المتاحة بقصد تعزيز مواقعها الدولية، وعلى حساب القوى الأخرى في الغالب. وهذا ما يتجسد بشكل واضح في ميدان المجال الحضاري-الثقافي، وفي المجال الاقتصادي.

وما نَقَم، يتيح للعرب الاستحواذ على فرص واسعة للتحرك الدولي للفاعل، بحكم تملكهم لإمكانات ذاتية عالية القيمة في الاعتبار الدولية: الموارد الوقودية، معادن غير الوقودية، ثروات مالية، كفاءات بشرية علمية وفنية... إضافة إلى الموقع الجغرافي.

وفي ضوء ذلك نتساءل كيف سيتشكل النظام الدولي، وهل سيقبّل عليه احتمالات الصراع أم ستسوده إمكانيات التحالف؟ وهل بإمكان العرب تنفيذ أدوار فاعلة فيه؟

- النظام الدولي المقبل، احتمالات الصراع وإمكانات التحالف

لقد شهد النظام الدولي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وضعاً دولياً جديداً بسيادة نزعة التمرّد الأمريكية على مجمل التفاعلات الدولية. وظهر ذلك جلياً في السلوكيات التي حكمت سياسات الولايات المتحدة إزاء قضايا عالمية عديدة تربطها وإياها مصلحة أو صلة معينة. حيث أظهرت سياسات متشددة أحياناً، كما في كوريا الشمالية، ليبيا... وقسرية في أحيان أخرى، كما في حالة العراق... بغية الحصول على

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

أقصى ضمان، وتأمين انسب بيئة في تحقيق مصالحها دون مراعاة واضحة لردود القوى الكبرى الأخرى. وقامت أحياناً بفرض نماذج لسياسات القوى الأخرى عند المستويات التي ترغب هي فيها، بحيث كانت حالات الخروج عن دائرة التأثير الأمريكي محدودة وتكاد لا تذكر في بعض الأحيان، حيث فقدت تلك القوى لإرادة استخدام إمكاناتها في تحقيق طموحاتها بشكل مستقل عن الولايات المتحدة⁽¹⁾.

واليوم، أخذت هذه الصورة بالتغير، تدريجياً. وهذا الأمر ينذر باعادة تشكيل علاقات القوة بين القوى المختلفة. وهذا ما سيجعل استمرار تمتع قوة عظمى واحدة بالريادة والقيادة العالمية دون عواقب سلبية ضدها (لرفض في الأقل في قضايا ومواقف تتعارض فيها مصالح تلك القوى مع مصالح الولايات المتحدة) نقول انه سيجعله أمراً مشكوكاً فيه⁽²⁾. ومن ثم سيكون من الصعوبة توافر صيغ مستقرة لعلاقات القوى الكبرى (تحالف) طاملاً لها ستقع تحت قيادة الولايات المتحدة. وهي بذلك مدعاة لتثبيت نسق القطبية الدولية الراهنة، وعدم إعطاء فرصة لبروز الأقطاب الناهضة. بيد انه في الوقت نفسه⁽³⁾، لا يمكن لمكونات الصراع فيها بين هذه القوى تجاوز المستويات غير الحرجة (غير القسرية) بفعل تصاعد اكلاف الصراع، وتحاشي القوى المختلفة التماس مع عناصر القوة الأمريكية. لهذا فهي لا تعتمد في المرحلة الراهنة في الأقل الى النهوض بخطابها السياسي المعارض للسياسات الأمريكية عبر سياسات خارجية فاعلة. الصين مثلاً.

وفي ضوء ذلك نتساءل، الى أية فترة يبقى المتغير العسكري (الأمريكي) الضابط الأساس لانفلات صراعات القوى الكبرى؟ وإذا ما حدث هذا التحول فهل يمكن توقع حدوث صراع دولي في المستقبل القريب والمتوسط؟⁽⁴⁾

أولاً: إمكانات التحالف

الحقيقة التي يصعب إنكارها اليوم ان النظام الدولي قد تحرك وترك وراءه تركة مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها، وليعلن تبلور نظام لا جدران صلدة فيه تحد من التفاعلات المختلفة. كما تستطيع خلاله قوة بإمكانات متواضعة ان تؤثر على

(1) Edward Luttwak- "Where are the Great Powers?" Foreign Affairs (NY) Vol 73, No. 4, 1994, pp: 23-24.

(2) Majid Tehranian. "Where is the New world order. the end History or clash of civilization?" .

(3) لستر ثرو: المتناطحون. المعركة الاقتصادية القائمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا.

(4) خضر عباس عطوان: "العرب وصراع القوى الكبرى... بين واقعية الأحادية واحتمالات التعددية القطبية".

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

استقرار قوى كبرى... فكيف يتوقع ان يكون سلوك الولايات المتحدة والقوى الكبرى للتعامل مع هذا النظام؟⁽¹⁾

تبقى لل قوة العسكرية الهيبه والمكانة في تقرير الأوضاع العالمية وهذه مسلمة تتركها كافة القوى. لذلك تميل القوى الكبرى من جهتها نحو تحجيم خلافاتها الاقتصادية والحضارية الى مستويات ليست خطيرة؛ إذا ما برز تأثير المتغير العسكري في تقرير حسم أمر تلك الخلافات. وهذا ما يجعل مكانة الولايات المتحدة العالمية منيعة، ويعطيها فسحة واسعة للتحرك والضغط على القوى الأخرى بغية عدم الخروج على الإرادة الأمريكية في تصريف السياسة الدولية⁽²⁾.

ولا غبار على كون معظم القوى الفاعلة ترتبط مع الولايات المتحدة بوشائج الحرص على ديمومة العلاقات الإيجابية في اعتباراتها. فتلك القوى لا تستطيع مجازاة الولايات المتحدة في النظام الدولي. كما ان نوع العلاقة ومستواها مع الأخيرة تعطيها صدقية اكبر في محيطها الإقليمي؛ ناهيك عن الحصول على عوائد التبادلات الاقتصادية مع هذه القوة العظمى. في حين ترى الولايات المتحدة في علاقاتها الإيجابية مع القوى الأخرى ما يمكن ان يكبح جماح هذه القوى من التطلع نحو منافستها، أو تلمس منافع لتحالف فيما بينها ضد الهيمنة الأمريكية. لذلك صار اهتمام الطرفين بالعلاقات المتبادلة محط رعايتهما وأولوياتهما. والمزايا المتحصلة من هذه العلاقة ارجع لاحتمالات صراعها الى مستويات واطنة الأثر دولياً. هذا من جهة ومن جهة أخرى، توضح اعادة القراءة للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، عام ٢٠٠١، ان الأخيرة لم تكن هدفاً بذاتها بقدر ما كان الفعل موجهاً ضد سلوكياتها المعادية لمصالح ووجود القائمين بها. ونجد هنا ان سياسات القوى الأخرى (الغربية) المتهادنة أو المتوافقة مع نظيراتها الأمريكية تلتقي في المصالح عند التعامل مع الدول النامية، والعربية منها تحديداً. بمعنى ان هناك سياسات مشتركة للولايات المتحدة وللقوى الكبرى لا يتم التجاوز عليها عند التعامل مع الدول النامية. ومثل هذا المجال يحد من

(1) Thomas L. Friedman: "An Agenda for Improving U. S. Standing in the Muslim word", International Herald Tribune. (NY). Oct 20,2001. p:3.

(2) مرجع سابق.

David Butter - "Iran. A force for stability" Meed. (London) Oct 5, 2001. pp. 4-5.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

قدرة الأخيرة، وبضمنها الدول العربية على تحقيق مصالحها وطموحاتها. وهذا ما يبقي جوانب الصراع عالية في علاقة الطرف العربي بالطرف الغربي.

قد ينطوي تفاضي أو سكوت القوى الكبرى عن تلك الأفعال (المعينة لتحقيق الدول العربية لمصالحها) على احتمالات تعرض تلك القوى في أوقات لاحقة الى أعمال عنف مشابهة. بمعنى آخر، نمو التنظيمات (التي تعتمد القسر والعنف وسيلة للتعبير السياسي عن المصالح التي تدافع عنها) الى مستويات القدرة المؤثرة دولياً، بحيث تستطيع نقل ساحات المواجهة الى أطراف ثالثة بيسر وسهولة عند الحاجة، وبضمنها نقل أعمال العنف الى داخل القوى الكبرى نفسها؛ التي تكون سبباً في حرمان دول تلك التنظيمات من حقوقها وعدم تحقق مصالحها. في حين ترى القوى الكبرى أنها في مرحلة إعادة بناء مكونات قوتها الشاملة، ومن ثم لا ترغب الانشداد نحو صراعات غير محددة الأبعاد الزمانية، والمكانية والموضوعية. ومن ثم لا تستطيع عملياً حسمها بفاعلية. لهذا، لم يكن مستغرباً وجود خطاب سياسي لتلك القوى داعماً للولايات المتحدة في حملتها لمكافحة ما اصطلح على تسميته بـ (الإرهاب). وهذا ما نجده عند روسيا، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، الهند... وان اختلفت تبريرات كل واحدة منها، والقبول بالدعوة الأمريكية الى تشكيل تحالف دولي لأجل ذلك، وان كان هشاً ومرحلياً. وضمن هذا السياق، جاءت هجمات أيلول لتقدم للقوى الكبرى فرصة الحصول على مكاسب دولية من الولايات المتحدة مقابل قبولها بدعم السياسات الأمريكية الداعية الى بناء تحالف ضد الإرهاب.

ومن جهتها، ترى الولايات المتحدة في تجاوب القوى الأخرى وتعاونها في الحملة ضد الإرهاب ما يمكن ان يحقق عدة نتائج: عزل التنظيمات الإرهابية، التمهيد وتسهيل قبول القوى الإقليمية الهامة (للهند، باكستان، إيران...) للدخول في هذا التحالف، أو دعم عملياته وبدرجة أننى عدم مقاومة إجراءاته... وأخيراً تحجيم احتمالات حدوث حالات إرهاب مستقبلية متقدمة تعتمد على استخدام تقنيات عالية التطور... ولضمان تحقيق هذا المشهد يقتضي الحال عدم إحراج هذه القوى خاصة الصين وروسيا بتنفيذ سياسات لا تتفق مع مصالحهما. مثلاً تنفيذ سياسات الذرع الصاروخي دون اخذ

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

رأيهما ومصالحهما قد يدفع بهما الى اتخاذ مواقف غير مرغوبة للولايات المتحدة^(١). ومن ثم سيكون له اثر سلبي على سياسات الحفاظ على (التحالف) الدولي.

ولما تقدم من أسباب، من المتصور إقامة (تحالف) ضد الإرهاب، كما تصوره القوى الغربية في مرحلة ما بعد الحرب ضد أفغانستان. وهذا التحالف قد يأخذ احد الاحتمالات الآتية،

١. تحقيق تعاون ثابت وراسخ ودائم بين القوى الكبرى: ويتطلب ذلك توافر القوى الكبرى على إرادة الدخول في عمل جماعي مشترك مع الولايات المتحدة. وهذا الأمر صعب التحقيق في المرحلة الراهنة. فتطلعات تلك القوى تعيق ذلك؛ فهي تأمل في أحداث تحولات لاحقة في تركيبة وهرمية النظام الدولي القادم لصالح استحوادها على مواقع متقدمة فيه. في حين قد يستقر حال التحالف على تكريس أمر سيادة الولايات المتحدة وتفردها الدائم على للعلاقات الدولية،

٢. تحقيق نوع من التنسيق المشترك: عبر إجراءات وآليات عمل يتم الاتفاق عليها في مواجهة حالات الإرهاب^(٢) وهذا الاحتمال يبنى على فرض الخشية من الولايات المتحدة والرغبة في إرضائها عند حدود دنيا مقبولة من قبل القوى الأخرى. والسلوكيات الراهنة لتلك القوى توضح ان المعطيات التي تمهد لهدم تلك الخشية تسير نحو الاتساع والتزايد باطراد. فأوروبا كما هو الحال مع الصين وروسيا استطاعت إيجاد تمايز واضح للمصالح مع الولايات المتحدة وان تعتمد الى (الدفاع) عنها في وجه الأخيرة،

٣. يقوم الاحتمال الأخير على استخدام الولايات المتحدة لأساليب القسر ضد كل من يخرج عن دائرة فعلها الدولي، أو ما يمكن ان ندعوه التوافق بين القوى الكبرى في مواجهة حالات إرهاب دولية محددة أو واسعة، في الظاهر: ويحقق هذا التوافق أقل رغبات الولايات المتحدة في تثبيت الوضع الدولي القائم على هيمنتها

(١) Philip H. Gordon & Michael O'Hanton: "September ١١, Verdict.

(٢) الواقع ان الإرهاب لا يزال ذا مفهوم مرر، قابل للتأويل الى أكثر من معنى تحت ظروف ومسوغات مختلفة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

بمساندة الحلفاء الى أمد غير محدد. وهنا، طبيعة العلاقة المفترضة في هذا التحالف لا تعبر عن رغبات مشتركة بين الحلفاء لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وهذا هو الأقرب الى القبول خلال المستقبل القريب، في الأقل.

ثانياً، احتمالات الصراع

على الرغم من صدقية فرضيات إعادة تشكل النظام الدولي من قبل تحالف مضاد للإرهاب بيد ان هذا لا ينفي ان احتمالات الصراع بين القوى الكبرى تحظى بالقبول هي الأخرى، إذ يصعب تصور وجود أكثر من قوة دولية في مساحات ومجالات محددة (من حيث توزيع الموارد ومجالات النفوذ والتأثير)، دون حدوث تماس في مصالحها وسياساتها. ومن ثم حدوث صراع بينها، خصوصاً إذا لم تكن هناك غايات عليا تجمعها ولننظر مثلاً الى غياب (العدو)، وكيف اثر على علاقات التماسك بين القوى الغربية.

عموماً، تبقى مسألة ضبط حالات الإرهاب والعنف شيئاً غير ممكن. فحالات العنف منظمة دون مستوى دولة، وهي موجودة في الدول الغربية نفسها، ومن السهولة بمكان الحصول على وسائلها، واستخدامها. وتزداد الصورة إرباكاً لصعوبة إيجاد بناء أو تحالف عسكري ضد أعمال العنف⁽¹⁾، كون استخدام القوة العسكرية لأحداث تغييرات في المجتمعات الإرهابية (الإسلامية العربية في التصوير الغربي)، وضبطها يشوبه التشوه. فالتحالف ضد الإرهاب إذا ما بني على فرضية الصدام مع الإسلام والمسلمين فينبغي عدم الاستخفاف بهذا الأمر. إذ لا يعود الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام الى دنيوية الغرب فحسب، إنما يعود الى عدم استقرار الدول الإسلامية⁽²⁾. هذا الأمر يجعل مجتمعاتها تتوخى الخلاص بشكل دائم بالعودة الى الدين الإسلامي والصدام مع الآخر غير المسلم، المتمسبب في جانب من مأساته⁽³⁾. وهذا ما

(1) Richard Reeves: "Mission Impossible Security Tall Building Against Terrorism" International Herald Tribune. (NY). Oct 20, 2001. p:7

(2) مرجع سابق.

(3) Jim Hoagland - "A force for change in societies that have given up on the world". International Herald Tribune. (NY). Oct 11, 2001. p. 7.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

يجعل الغرب مستحوذاً على صفة العدو في التصوير السياسي للمواطن المسلم. هنا، لن يكون لاستخدام القوة العسكرية تأثير مفيد في إزالة عناصر عدم الاستقرار (سبب الإرهاب في التصوير الغربي) داخل المجتمعات الإسلامية بقدر ما ينطوي على احتمالات مضاعفة هذه العناصر المتفجرة بالصد من القوى الغربية نفسها. وهنا، ستختفي إحدى أسباب اتفاق القوى الكبرى على تعريف من هو العدو، وكيفية مواجهته، طالما أنه لا توجد جدوى عملية جراء هذا التحديد الدقيق للعدو.

وتزداد فحوة عدم الاتفاق بين القوى الكبرى بفعل الاختلافات الحضارية. فالمكون الحضاري لا يجعلها في بوتقة واحدة: الصين، اليابان، روسيا، الغرب... وأدى مسعى الغرب نحو فرض قيمه وممارساته على البلدان الأخرى إلى ظهور تمايزات واضحة بين الحضارات والثقافات العالمية الكبرى. ضاعف من أثر هذا التمايز فعل وسائل الاتصال الحديثة، أو التماس الواسع بين الحضارات، حيث أخذ المواطنون يعيدون التأكيد على انتمائهم وهوياتهم الحضارية والثقافية. الأمر الذي دفع البعض⁽¹⁾ إلى طرح مقولة صدام الحضارات، بمعنى احتمال تطور حالات التمايز بين الغرب والحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية والكونفوشيوسية إلى مستوى صدام هو حقيقة سينوء بحملها النظام الدولي المقبل.

لكن مثل هذا التصور يجعل العلاقات الدولية تركز إلى متغير واحد فقط: الحضاري، في حين أن المتغير الأخير هو أحد جوانب العلاقات بين القوى المختلفة. ووحده فقط لا يمكن أن يسبب حدوث صدام واسع بين الحضارات الكبرى. وليس تجاوزاً القول أن الصراعات الدولية بقيت هي صراعات مصالح وتقاطع لسياسات بين الدول أكثر منه صدام بين حضارات⁽²⁾. حيث يدخل الصدام الحضاري كمتغير مساعد على إثارة تلك الصراعات. مثلاً هل ستعتمد الصين إلى الدخول في صراع واسع مع الولايات المتحدة لأن بينهما اختلافات حضارية لا يمكن التقريب بينها. أم أنها ستلجأ إلى اعتماد فرض المواجهة والصراع مع القوة العظمى عندما تكون العلاقات غير

(1) أنظر، صموئيل هنتنغتون: صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي.

(2) جون جريالوكس أرباتوف: "صراع الحضارات والنظام العالمي المثالي".

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

التصارعية مع الأخيرة بالضد من قدرتها على تنفيذ مشروعاتها الحضاري في إعادة صياغة وضع الصين الدولي؟

كما ان سياسات الولايات المتحدة لا بد ان تنتهي الى إثارة القوى الكبرى ضدها^(١). فهذه السياسات ترغب في الاحتفاظ بهيكلية النظام الدولي الراهن لأقصى فترة ممكنة. في حين ان تلك القوى تتطلع الى دعم مواقعها في احتلال مكانة دولية متقدمة. وفي سبيل ذلك، تلجأ الى دعم عملية بناء قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية، أو نحو اقامة تحالفات مع قوى أخرى لتحقيق وضع جديد في علاقات القوى الدولية، بحيث تكون إشكال إعادة البناء الدولي منطقية على احتمالات عالية في أحداث تحولات حذرية في النظام القادم. ومثل هذا التحول لن يمر دون إثارة لمسألتين حساستين، هما:

١. تراجع مكانة الولايات المتحدة في سلم القوى الدولية: لقد سعت الولايات المتحدة منذ ما يزيد على عقد من الزمن الى تسويق مفهوم مفاده "ان الريادة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة انما هي نتاج كونها القوة العظمى الوحيدة القادرة على تقرير شؤون عالمية عديدة، والراغبة في فعل ذلك. ونراها تحاول الترويج لنظام عالمي جديد يكون امتداداً للترغبات الأمريكية المتواصلة بإقامة عصرها للسلام والسيادة Pax American^(٢)". ومن الصعوبة تصور حدوث تراجع في مكانتها دون حدوث ردود فعل واضحة من قبلها. حيث ستسعى في سبيل الاحتفاظ بمكانتها الدولية الى كبح تطور أية قوة أخرى الى مستويات غير مقبولة، ومحاولة إعادة صياغة أوضاعها باستمرار. وهذا ما ينذر بتفجر الصراع فيما بين هذه الأطراف، إذا ما استطاعت القوى الأخرى ان تصل بإمكاناتها الى حدود (القدرة) على مجابهة ومجاعة الولايات المتحدة.

٢. ظهور تناقضات بين القوى الكبرى، والتنافس فيما بينهما: ويلاحظ ان هذه المسألة، أي بروز نظام دولي متعدد الأقطاب، تتطوي على احتمالات حدوث صراعات إقليمية ممتدة (روسيا-الصين، الصين-اليابان، روسيا-اليابان) حول القضايا

(١) مرجع سابق.

(2) Reger E. kanet & James T. Alexander, "The end of the Cold War & the new world order" The Iranian Journal of International Affairs, (Tehran). Vol. 4, No. 2, 1992. p.264.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

موضوع الخلاف لما تملكه هذه القوى من إمكانات عسكرية مهمة (ستستخدمها) بالتأكد لحسم صراعاتها تلك بقصد تثبيت وضعها القادم^(١). كما تشهد علاقات القوى الاقتصادية الكبرى تنافساً حاداً، وأحياناً الصراع: أوروبا- الولايات المتحدة، الولايات المتحدة - اليابان....

- المتوقع من الأداء العربي

ما الذي بقي للعرب^(٢) في ضوء هذه الصورة القائمة (من حيث عدم قدرتهم على تحقيق مصالحهم). هل يمكن ان يجدوا طريقهم الى عالم التوازنات الدولية بوصفهم طرفاً فاعلاً ومؤثراً؟ وما الذي يستطيع العرب المشاركة به في رأس مال الشراكة العالمية الراهنة او القادمة؟

هناك جانبان يمكن ان يوضحاً ما قد يستقر عليه حال العرب الدولي، وهما

الآتي،

أولاً. استجابة العرب الحضارية لتحديات البيئة الدولية^(٣). في العموم، يلاحظ ان الأداء العربي الرسمي قد غلب عليه غياب الإدراك لدلالة المواقف السياسية الدولية عليهم، أو حتى من سوء التقدير للوضع الراهن. وكذلك غياب المتصور عن الأدوار الدولية القادمة^(٤).

واليوم، صارت العلامة الأكثر وضوحاً في الأداء العربي هي تزايد تدخل القوى الدولية في الشؤون العربية، بفعل القصور العربي نفسه. فبعض العرب اندفع الى البحث من بين القوى الدولية، الرغبة في التدخل في القضايا العربية، عن دعم لموقفه تجاه خصومه الآخرين من العرب. وبالتالي، أصبحت هذه الدول قاعدة لعدم الاستقرار، وتهميش- ان لم يكن إلغاء - العمل العربي المشترك.

(1) مرجع سابق.

James M. Lindsay: "The New Partisanship.

(2) يلاحظ أننا قد تطرقنا الى العرب باعتبارهم وحدة واحدة، ولم نحدد الحديث عن أطراف عربية باحتة عن ادوار سياسية دولية، فذلك سيبعنا عن اهتمام الدراسة.

(3) أنظر، عبد الله التركماني: "التوازنات الجديدة بالشرق الأوسط" ص ٢٨-٣٢.

(4) مرجع سابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

ثانياً. العمل العربي المشترك. يشير استقراء للمنجز من موثيق العمل العربي المشترك الى ان السلبية هي السمة التي طبعت الأداء العربي عند تنفيذ تلك الموثيق. بمعنى ان ما يطرح من أفكار لدعم العمل المشترك أو ما يصدر على شكل قرارات ذات علاقة لا يجد له مجالاً للتنفيذ، حتى أصبحت الرغبة في تقنين هذا العمل في مؤسسات واتفاقات هي الوجه الآخر للرغبة بالابتعاد عنه عند التطبيق. فرغبة معظم الأنظمة العربية هي في تعقيب الطرح القومي للقضايا العربية، وعدم إيلاء أهمية للجهود البينية في طرح الحلول لها. وفي أفضل الأحوال اعتماد التدويل كخيار: قضية الصراع العربي-الإسرائيلي مثلاً...

ولم يظهر الأداء العربي ملامح الصحو للواقع العربي، ولمقتضيات الاستمرار، أو حتى احتمالات الارتقاء الممكنة. بل نجده، في الغالب، يراوح على صعيد السلوك الجماعي^(١). ولا يتوقع حدوث تغيرات عميقة وجذرية على سياسات العمل المشترك خلال السنوات القليلة القادمة، طالما ان مقدمات للتغيير لا تزال هلامية، غير متبلورة على نحو واضح. ويصعب استقرار الذهنية العربية عليها في الوقت الرهن.

وهنا يمكن إبراز جملة مؤشرات تتفاعل فيما بينها لتعطي صورة الواقع القادم، الذي سيلقي بأعبائه على ساحة الأداء العربي،

أ. القصور في تنمية الفرد/ المجتمع العربيين. فرغم ما رصد لمشاريع التنمية بيد ان النتائج المقصودة تكاد لا تذكر. فعلى سبيل المثال وجد في الدول العربية (١٧٥ جامعة) عام ١٩٩٥، ناهيك عن اعداد متزايدة من مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي التي عمت التعليم على ٦٦% من الأشخاص المفترض دخولهم في نظام التعليم^(٢)، الا ان العرب مازالوا ضمن المستويات الدنيا في أعداد الكوادر البشرية. فدليل التنمية للفرد العربي (٠. ٦٥٣ نقطة)، مقارنة بـ (٠. ٧٢٢ نقطة) كمتوسط للفرد في العالم/٢٠٠٠^(٣) فهل ستكون تلك القاعدة قادرة على النهوض بسياسات بلدانها؟

(1) انظر، Kamal Shehadi: "The Poverty of Arab Diplomacy". Op. cit pp' 216-230.

(2) د. محمود احمد السيد: مشكلات النظام التعليمي العربي". سلسلة قضايا راهنة. دمشق. ١٩٩٨/٦/ص ١٢.

(3) يعتمد دليل التنمية / الفقر البشري على قياس متغيرات الناتج القومي، التعليم، العمر، الخدمات الصحية. الارقام نقلاً عن تقرير للتنمية البشرية (نيويورك الامم المتحدة ٢٠٠٢) ص ١٧٢.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي هائل في التوازن الدولي

- ب. الموقف السلمي إزاء قضية استمرار وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣. فهذا الوضع هو نتاج لطروحات قوى كبرى، ومعبّر عن ارادتها، بينما تخفى الموقف العربي وراء قبول بقاء هذا الوضع ضمناً، أو عدم إظهار موقف مستقل واضح ومسؤول حياله. فهل مصلحة العرب في اتباع السياسة الدولية- الغربية؟ وهل هم ملتزمون فعلاً بأخلاقيات تلك السياسات؟ ألا توجد أخلاقيات وعقائيات غير تلك الغربية، صالحة لتأطير السياسات العربية تجاه بعض في الأقل؟
- ج. وفقد العرب كذلك معظم أوراق تحريك قضية الصراع العربي الإسرائيلي، أو توجيه مسارته لصالحهم مقارنة بقدرة القوى الكبرى على التأثير فيه^(١). ولا نتحدث هنا عن انسياق البعض وراء ما سمي بنهج التسوية إنما الحديث يتركز حول إمكانية العرب امتلاك أوراق كافية للتأثير في بيئة هذا الصراع^(٢). ولا تزال نماذج الأجوبة المقدمة توضح عدم تبلور رؤية مشتركة لكيفية أخذ زمام المبادرة في أداء العرب لأدوارهم التقليدية حيال هذا الصراع، فهي تتركز في العموم بين للتعويل على القوى الدولية في تسوية هذا الصراع، ومن ثم الانسياق وراءها، وبين الدعوة إلى تفعيل المواجهة المسلحة، ومن ثم دعم خيار البناء العسكري.
- د. أما فيما يتعلق بالنفط العربي فصورته ليست أقل مأساوية عن سابقتها، إذ استطاعت القوى الكبرى إفراغه من مضمونه السياسي. بمعنى انكماش قدرة العرب على استخدام نفطهم لخدمة السياسات العربية العامة، وتلاشيها في معظم الجوانب فالتحكم السياسي بانسيابه يخضع لشروط القوى الكبرى السياسية وليس لشروط منتجيها، أو لشروط العرض والطلب^(٣).
- وتدفعنا نتائج استمرار عقد القمم العربية إلى التساؤل، هل كان انعقادها مخرجاً إيجابياً للعمل العربي المشترك، والابتعاد عن دائرة القلق على الهوية العربية في محيط السياسة الدولية الراهنة/ القادمة وبما يؤكد الذات العربية فيها؟ أو أنها كانت غطاء لاستمرار القصور العربي، تحت مسمياته المختلفة؟

(1) Philip H. Gordon: "No way out. The Essential U. S.

(2) د. هيثم لكيلائي: "اثر للتسوية على الأمن القومي العربي"، ص ١٠٦-١٠٩.

(3) مرجع سابق.

توازن القوى العالمة والتوازنات الإقليمفة

وتجد اليوم، ان المنجز من العمل العربي المشترك بعد مضي أكثر من خمسين عاماً لا يزال غير ذي قيمة، ان لم يكن عديم القيمة. وصار العرب يحملون معهم كافة المخلفات السابقة، وحالات الفشل لئتم إسقاطها على الحالات الراهنة أو اللاحقة. ومن بين ذلك التركيز على بقاء هياكل العمل العربي المشترك أكثر منه تركيزاً على السعي نحو إعادة تكييفها^(١).

ويقابل ذلك ان تفعيل الأداء العربي لا يزال يشوبه صراع خيارات. فالتوتر الشديد، والتحذيرات التي يتعرض لها يختبران قدرته على الظهور أكثر منه اختبار قدرته على الاستمرارية - صعوبة التصور أساساً. اذ توجد إمكانات سياسية مؤهلة لتأمين ظهور وتفعيل أداء عربي فاعل، في حين ان الأولويات العربية عديدة: التنمية الشاملة، تأكيد هوية العرب الدولية، توفير متطلبات الحماية... ولما كان القصور في التخطيط للسياسات العربية قائماً، لذلك نجد بعثرة للإمكانات، وعدم تخصيصها في الأماكن التي يمكن ان تفعل الأداء الدولي للعرب. أو حتى ان تحقق لهم بناء داخلياً متماسكاً.

ولا نريد الدفع نحو الغرق في التشاؤم من حاضر العرب ومستقبلهم، فالتجربة التاريخية توضح ان إدراك الفجوة الحضارية التي تفصل الحضارة الأقل تقدماً عما سواها سيدفعها بالتأكيد الى بذل الجهود للتعويض عن جوانب القصور في الوضع الحضاري، والإبداع بما يمكن من الاستحواذ على وضع حضاري دولي أفضل. وبقصد تبلور وعي بالمعطيات الحضارية الراهنة، نشأعل، ما العمل؟

- العرب وإعادة تشكيل النظام الدولي، نحو أدوار عربية دولية فاعلة

لنمهد بالإجابة عن السؤال السابق بالتساؤل الآتي: أين موقع العرب في ضوء عملية إعادة التشكيل للنظام الدولي، هل يتوقع ان يكونوا فاعلين أم سيطغى عليهم عدم الفاعلية؟ وهل بإمكانهم استثمار عناصر الصراع في علاقات القوى الكبرى، أو في الأقل تحييد آثارها السلبية عليهم، أو ان حالهم ووضعهم الراهن لا يشجع على توقع احتمال زوال السلبية، واللافاعلية من الأداء العربي، ومن ثم بقاؤهم مجالاً تابعاً وطرفاً غير فاعل في النظام الدولي؟

(١) مرجع سابق.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي مربى فاعل في التوازن الدولي

أعطى حجم المشاركة الدولية الواسعة في جهود الولايات المتحدة في مواجهة(الإرهاب) انطبعا مفعده ان الباب قد فتح أمام تشكيل العلاقات الدولية^(١)، بمعنى توسع مساحات التعاون الدولي... وبالطبع لن يتجاوز هكذا تشكيل التصور والمبادئ الأمريكية في تصريف مختلف الأمور السياسية الاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية- العسكرية باعتبارها، أي الأخيرة، الطرف (المهيمن) على السياسة الدولية. بيد ان هذا يتطلب منها التوافر على إرادة صياغة وتنفيذ استراتيجيات محددة المعالم للنظام العالمي القادم. أي بما يفيد صياغة علاقات أطرافه على وفق أنساق جديدة تقوم على تقديم للتعاون على ما عداه من الاعتبارات الأخرى، وردع الأطراف المعتدية وفقاً لقيم هذا النظام. لكن هل هذا يكفي لإعادة تشكيل النظام العالمي؟ وعن أي نظام عالمي نحن نتحدث؟

ذهب الرئيس الأمريكي جورج بوش، في أعقاب تدمير مقر منظمة التجارة العالمية، ومبنى لوزارة الدفاع الأمريكي، الى القول ان التحالف الدولي ضد الإرهاب هو خطوة نحو إعادة تشكيل النظام العالمي... وفيه لن يجد الإرهاب فرصة للنمو... هذه الرؤية في مكنونها ليست بالجديدة، إذ ترجع المحاولات الأمريكية المعاصرة لإعادة تشكيل النظام الدولي الى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ١٩٨٨-١٩٩٢. فالأخير عبر عن رؤيته في إقامة نظام جديد، عندما قال في شهر أيلول /١٩٩٠، ان دخول القوات العراقية الى الكويت جعل إمكانية ان تصبح فكرة "النظام العالمي حقيقة قائمة.. وفيه ستظهر.. وسائل جديدة للعمل مع الدول الأخرى... وبضمنها الحسم السلمي للنزاعات ومواجهة حالات العدوان. وتحقيق العدالة والمساواة بين كل الشعوب"^(٢).

ووجد طرحه لإقامة نظام عالمي جديد: السند في ثلاثة متغيرات هي الآتي:-

- أ. كانت الحرب ضد العراق /١٩٩١ عالمية في الأسلحة المستخدمة، وفي حجم المشاركة الدولية، وفي أهمية موقع الأحداث الذي جرت عليه المواجهة. كما ان نتائج تلك الحرب قد عززت موقع للولايات المتحدة العالمي.
- ب. حصول اكبر وأهم إجماع دخل مجلس الأمن الدولي على تنفيذ إجراءات ضد دولة ما تحت دعاوى معاقبة المعتدي وردع العدوان وتطبيق مبدأ الأمن الجماعي.

(١) مرجع سابق.

(٢) نقلاً عن، Michael Elliot: "Son of the new world order time. (Ny). Oct 15,2001. p.72.

توازن القوى المائية والتوازنات الإقليمية

ج. النظام العالمي الجديد هو نظام المنتصر. فكل منتصر في حرب كبرى يفرض النظام الذي يسعى إلى تدويله. وهذا النظام يبقى ما بقي سيده قادراً على فرضه، وهذا الحال ينطبق على الولايات المتحدة كذلك، بيد أنه يلاحظ أن هذا النظام لم يكن منذ البدء نظاماً أحادي القطب، إنما كان تجمعاً لدول الشمال بزعامة الولايات المتحدة (التي سعت بعد الحرب الباردة لإعادة انطلاقها نحو القيادة دون أي منافس حقيقي).

عموماً، إن الإعصار الذي ولده تفكك الاتحاد السوفيتي السابق طاول جميع القوى الكبرى، بل وأصاب البيئة الدولية ككل. وأحدث فراغاً مبالغاً لم تستطيع قوى الغرب أن تملأه بسرعة - ولا تزال تتعثر في ذلك. ومنذ تلك الفترة لم تتجج الولايات المتحدة في فرض أنموذج لنظام عالمي على دول العالم المختلفة، إنما بقيت في إطار ممارسة قدرتها على الأطراف التي تخرج عن دائرة تأثيرها^(١). ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى بقاء الصراعات في العلاقات مع القوى الكبرى، وعدم تقبل الأخيرة لكافة الأطروحات الأمريكية.

والواضح أن صراع القوى الكبرى حقيقة قائمة لم تستطع الولايات المتحدة أن تلغيه^(٢)، وجانب من هذا الصراع كان على ساحات تلك القوى نفسها. وقسم آخر منه جرى بينها على ساحات أطراف ثالثة، أهمها المنطقة العربية. ولا يتوقع أن يحمل المستقبل أوضاعاً مغايرة باستثناء الميل نحو الدفع بمساحات الصراع نحو الأطراف الثالثة، رغبة من القوى الكبرى في عدم تحمل أكلافه العالية مباشرة.

وخلال العقد المنصرم، لم يستثمر العرب هذا الصراع في تعزيز مواقعهم الدولية، أو في دعم عملية التنمية الداخلية الشاملة، إنما بقوا متأثرين سلباً بهذا الصراع. حيث بقوا مجالاً تابعاً تلجأ من خلاله القوى الكبرى إلى تصفية جانب من تركة صراعها الدولي.

واليوم، تتبلور محاولات للقوى الكبرى وللولايات المتحدة لإعادة صياغة النظام الدولي، وعلاقات أطرافه المختلفة تحت دعاوى مواجهة حالات وأوضاع (إرهاب دولي). وفي أغلب تلك المحاولات تضع تلك القوى الاستراتيجيات إلى الضد من مصالح العرب، بل وتواجه أية حالة عربية تدعو إلى الاستقلالية، أو عدم تقبل

(١) نعوم تشومسكي: النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ترجمة إيمان حنا حداد، ص ٢٢.

(٢) مرجع سابق.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

المشاركة في نشاطات الأقطاب الفاعلة في محاولات إعادة صياغة النظام الدولي. وإذا ما شرع في إعادة رسم الخارطة الدولية المقبلة ستكون فرصة العرب في التقدم، (وفي البقاء) في هذه البيئة محدودة. ومن ثم، إذا ما تم تبلور سياسات دولية مقننة مؤيدة للمساعي الأمريكية السابق ذكرها، فعليهم (أي العرب) اما المشاركة فيها بوصفهم طرفاً تابعاً للقوى الكبرى، أو إبقاء خارج دائرة الفعل الدولي المؤثر بحكم كونهم مجالاً دولياً، وطرفاً لم يؤهل بعد إمكاناته الى مستوى القدرة على تنفيذ أدوار دولية فاعلة. وهذا الوضع يفرض ضرورة التفكير في إعادة رسم وصياغة لمعظم الأحوال العربية بقصد تأكيد وإبراز وجودهم وهويتهم في المجتمع الدولي. وعدم السماح لهذا المجتمع بتجاوزهم أو اعتبارهم مجرد دولاً على خارطته السياسية⁽¹⁾.

- وعليه، نرى ان الخطوات تجاه الفاعلية تقتضي التحرك في دوائر ثلاثة، هي الآتي:-
 - **الدائرة الأولى:** تملك الإرادة في الحصول على فاعلية دولية عبر برامج عمل داخلية وعربية ودولية. وتأهيل ما يمكن تأهيله من الموارد والإمكانات العربية بقصد تنفيذ وتعزيز فعل هذه الإرادة.
 - **الدائرة الثانية:** تتضمن العمل على تحديد أقصى قدر ممكن من تناقضات وصراعات القوى الكبرى عن المنطقة العربية. بمعنى ان لا ينساق العرب وراء علاقة إيديولوجية لصالح قوة كبرى واحدة دون سواها⁽²⁾، فهذا الوضع يفرض عليهم تحمل أعباء التبعية وأعباء معاداة القوى الأخرى للقوة التابعة، وبالتالي معادلتهم من قبل تلك القوى،
 - **والتحرك الأخير:** ينطوي على السعي الدائم لتوليد بيئة إقليمية وعالمية إيجابية لصالح القضايا العربية. والعمل ان أمكن على ربط القوى الإقليمية والعالمية مع العرب في علاقات تعاون موسعة، مقننة ومتعددة المضامين، مستثمرين أجواء التنافس على المنطقة العربية لصالحهم.
- والدوائر الثلاثة هي محط تركيز الفقرات اللاحقة.

(1) مرجع سابق.

(2) مرجع سابق.

❖ مدخلات الفاعلية السياسية العربية

هل يمكن بناء نظام عربي فاعل؟ بمعنى هل يمكن إعداد العرب لممارسة أدوار فاعلة في السياسة الدولية؟

سؤال يطرح نفسه على المواطن العربي، والمتقف يجعله محور اهتماماته، في الغالب. والهروب من الإجابة (الظاهرة) عنه لا يفيد بوجود نكوس حفي (لديه) لبلورة صيغة أو أخرى لإعادة تأهيل العرب الى مستوى تحديات واطروحات العصر الراهن. أين الإشكالية في النظام العربي، أمهي في الإمكانيات أم في إدارة الإمكانيات، أم في غياب الإرادة لإدارة تلك الإمكانيات؟ هل هي إشكالية حاضرة أم ترجع الى فترات سابقة؟ هل هي إشكالية داخلية أم خارجية؟

هنا لا يمكن لنا القول سوى بوجود مركب من المشاكل، وان تبسيطها والتعامل معها هو خطوة أولى نحو بناء نظام عربي. وفي هذا الشأن كتب العديد من المفكرين والكتاب العرب ما يغني مسيرة أي تحول في الحال العربي، بل ان الإضافات الجديدة تكاد تبدو مراجعة مملة لعل لا يريد أصحابها، أي المستفيدين من دوامها؛ قطعاً؛ معالجتها.

ونتساءل هل بإمكان الدول العربية تجاوز القصور في وضعها الحضاري - الدولي؟ وما هي المدخل المتاحة أمامها لمعالجة ذلك القصور، ولرفع قيمة أدوارها الدولية؟

- مداخل الفاعلية في السياسات الدولية

تبنى الفاعلية السياسية لأية دولة على عنصرين مهمين أولهما، امتلاك عناصر ومفردات قوة سياسية. وثانيهما، تبني إطار عام للحركة السياسية يفيد بتوافر منظور معين لإدارة الإمكانيات الداخلية والدولية قادر على إقناع عناصر البيئة الدولية بالاستجابة لمطالب تلك الحركة.

والفاعلية هنا نقصد بها النهوض بالأداء الى مستويات رحبة قد تصل الى ما يملكه الطرف المعني من إمكانيات فعلية، أو قد يرتقي عليها. بمعنى، ان البيئة الجغرافية- التاريخية قد يسرت لكل دولة موارد، ولتكن قيمتها (بشكل مجرد) A ، فان هذه الموارد تعطي للدولة المعنية مقدرة على أداء دور R ، ولتكن قيمته P ، ضمن حيز جغرافي، ليكن مداه G . نقصان قيمة المتغيرين G, P تجاه المتغير A يفيد ان هناك موارد معطلة غير مستخدمة. ونشير هنا، ان الموارد A قد تكون عناصر مادية أو غير مادية، داخلية أو قد تكون خارجية. وهذه الأخيرة تتجلى في مقدار ما تحرره البيئة

المبحث الرابع - نحو نظام إقليمي عربي شامل في التوازن الدولي

الدولية من قيود عن أفعال الدولة، طالما ان الدول لا تعيش بمفردها في المحيط الدولي، بحيث يصبح فعلها الدولي يسيراً بأقل اكلاف، أو صعباً بأعلى الاكلاف. أي قيمة A يتيح سياسات خارجية ذات بعدين هما P و G، لكن يسر البيئة الدولية سيتيح توسع مضاف في قيمة كل من P و G. وخلافه صحيح أيضاً.

إزاء ذلك ستكون امام ثلاثة مداخل أساسية قد تتبناها الدول كلها. أو أحدها في الأقل سعياً وراء الفاعلية (زيادة قيمة الدور ومداه) وهي:-

١- التأهيل الذاتي للإمكانيات: ففي السياسة الدولية لا يوجد توافق بين الدالتين A و R. ففي الغالب، اما ان يوجد هناك تعطيل لجزء من الموارد، أي ان هناك إحجام عن استخدام كافة الموارد المتاحة، كما في كندا وأستراليا مثلاً. أو ان الدالة R تكون اكبر من مقدار الموارد المتاحة، وهذا غالباً لا يتحقق الا عبر الارتباط بالقوى الكبرى، وبدرجة أدنى، كما سنرى لاحقاً، عبر التعاطي الناجح مع البيئة الدولية. فيما يتعلق بالحالة الأولى، وهي ركيزة هذا المدخل، يلاحظ ان الموارد موجودة في الطبيعة، وبعضها الآخر (المؤهل) يتم إدخاله الى المجتمع، وإظهاره بوساطته. وطريقة التعامل مع الموارد في إطار R يتوقف على نوع القيادة وإيديولوجيتها.

وعلينا استذكار. في إطار هذا المدخل، ان السعي وراء تأهيل الإمكانيات المتوافرة ذاتياً يستلزم من الدولة المعنية التواثر على ثلاثة عناصر:

- أ. تملك رؤية سياسية واضحة للحاجات الوطنية، وللتحديات الخارجية.
- ب. تهيئة مستلزمات إدارة (تأهيل) الموارد الوطنية.
- ج. اعتماد تخصيص دقيق للموارد يغطي جانبي الحاجات/ التهديدات.

٢- تنوع وتوسع علاقات التعاون الدولية: وقد تلجأ في سبيل زيادة فاعليتها الى التعاون^(١) مع غيرها من الدول بقصد الوصول الى تفاعل لكبر لإمكانيات أكثر. هنا، ستكون المقدرة على إيصال التأثير عالية، فالأداء هو التوازن للمصالح، وتجاوزها سيكون غير مرغوب به سياسياً. وهذا التوازن سيرجئ علاقات الصراع الى مستويات ومرئيات أدنى. في الوقت نفسه، ييسر التعاون سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً بيئة غير عدائية؛ ان لم تكن صديقة. ومن ثم لا لزوم لرصد الإمكانيات من اجل ممارسة سياسات التهيب

(١) لا يتحقق التعاون بين الدول الا بتحقيق ثلاثة شروط: احتياجات متقاربة للتعاون. الندية أو المكافئة بين الأطراف. وإرادة سياسية لتنفيذ علاقات التعاون.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

في البيئة الدولية، أو لأغراض الحماية، فكل الإمكانيات ستكون مرصودة إما لأغراض إيقاف تأثير أكبر في البيئة الدولية (إعادة ترتيب سلمية)، أو لزيادة عناصر الهيبة.

٣- تحديد تناقضات القوى الكبرى: تمتلك القوى الكبرى من الإمكانيات ما يجعلها قادرة ليس على المشاركة بصنع السياسة الدولية فحسب بل العمل على تقرير شكل تلك السياسة في الغالب. ومن ثم فالأثر الناجم عن سياسات تلك القوى يصيب مختلف دول العالم بدرجة أو أخرى...

واقعيًا لا تخصص تلك القوى سوى نزر يسير من مواردها وإمكاناتها للتفاعل مع الدول النامية، ويبقى المقدار الأكبر مخصص للتعاملات البينية بين القوى الكبرى ذاتها^(١).

وعموماً، تحوي علاقات القوى الكبرى مقداراً غير محسوم من التناقضات. مرجعه تعارض مشاريعها القومية. ويمكن اليوم ملاحظة ثلاث صور في تلك التناقضات. أ. الأنوار السياسية - العسكرية القطبية المتعارضة: فلا يمكن أن توجد أكثر من قوة في النظام الدولي تتطلع للريادة فيه دون أن تتصارع مع بعضها البعض. ولما كانت القوة ليست محتكرة نهائياً، بل إن نهاياتها مفتوحة ويعاد انتشارها. وهذه قد تنذر بتحولات في النظام الدولي، لا تكون مرغوبة من قبل القوى القانعة ببقاء الوضع الدولي القائم. والتطور الأكثر حساسية هو احتمالات التوافق أو التعاون بين بعض القوى الكبرى على نحو يعيد صياغة بعض التوازنات الدولية. وكبح سيولة هذا الانتشار يكون موضع اهتمام للقوى الكبرى، وبالتالي صراعها.

ب. التنافس/الصراع الاقتصادي: فالسوق الدولي وصل في توسعه إلى أقصى حدوده (العالمية). وهنا، تسعى كل قوة نحو إزاحة غيرها بواسطة منافسة أو صراع. والاستحواذ على الأسواق بدلاً عنها.

ج. التعارض في الإيديولوجيات الحضارية. تتبنى القوى الكبرى قيم أو مرجعيات تتوخى من خلالها اكتساب الشرعية للتأثير على المحيط الدولي. واختلاف المرجعيات الحضارية لتلك القوى يدفعها إلى تبني إيديولوجيات متباينة أو متعارضة وهذا ما يقود إلى التعارض في المشاريع القومية لتلك القوى كغايات ووسائل تنفيذها.

(١) مثلاً تعاملات الولايات المتحدة الاقتصادية مع اليابان قد بلغت نحو (١٧٩.٩٥ مليار) دولار /٢٠٠١، في حين أنها لم تتجاوز الـ (٤٨.٤٦ مليار) دولار، مع ٢٢ دولة عربية.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاصل في التوازن الدولي

رغم ذلك، نهايات تلك التناقضات ليست سائبة، بل هناك كوابح عديدة تمنع تفاقمها. ولعل أهمها الخشية من مواجهة عسكرية ذات طابع نووي شامل. كما أن شعوب تلك القوى لا ترغب بالتضحية بمستوى رفاهية محسوب من أجل الصراعات غير مقدرة العواقب. ويدفع المتغيران العلاقات بين القوى الكبرى نحو التوازن، أي أحداث قدر من التوافق وممارسة المساومة بين علاقات التعاون وعلاقات الصراع. إزاء ذلك تعتمد القوى الكبرى نحو جعل صراعاتها المتبادلة في إطار المحيط الخارجي لعلاقاتها، أي في الدول النامية. هذا التصريف عملية مهمة في التكوين السياسي الدولي، فهو يؤشر واقع علاقات القوة دولياً، وإن الدول النامية قد دخلت في لعبة تناقضات القوى الكبرى بوصفها مجالاً تابعاً لها..

مما سبق يدعنا نقول إن العلاقات غير المتكافئة بين الدول تنتهي إلى ظهور تبعية الطرف الضعيف للطرف القوي. لذلك على الدول النامية الابتعاد عن تطوير علاقاتها مع القوى الكبرى إلى مستويات استراتيجية، إذا ما أرابت الابتعاد عن وصف الطرف التابع. فالوصف الأخير سيجعل منها أكثر من ذلك مجالاً من مجالات تصريف علاقات التوازن الدولي.

كما أنها، أي الارتباط بالقوى الكبرى، تعمل على إعادة توجيه استثمار القدرات الذاتية نحو صالح دعم العلاقات مع القوى الكبرى، مما قد يولد بيئة إقليمية معادية في الغالب، وغير ميسرة، يتطلب اختراقها توظيف موارد أخرى على حساب أداء أدوار ثانية ممكنة، أو ولوج ميادين جغرافية- سياسية جديدة. لذلك، على الدول النامية تحييد ما أمكن من تناقضات القوى الكبرى في بيئتها الإقليمية⁽¹⁾. والعمل على عدم الدخول في إطار علاقات التبعية هذا يجعل إمكانات فاعليتها عالية في السياسة الدولية.

- رؤية نظرية لداخل الفاعلية

وفي ضوء المداخل السابقة، هل نتيج البيئة العربية الداخلية والدولية، إمكانية أداء العرب لأدوار فاعلة في السياسة الدولية؟
يمكن اختبار إمكانية تحقيق العرب لأدوار سياسية دولية فاعلة، حسب اعتقادنا، من خلال الرؤى الآتية:-

(1) مرجع سابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

أ. الفاعلية في عصر المعلوماتية تركز على تملك وسائل المحاجة والإقناع داخلياً ودولياً: يدخل العالم، وبدرجات متباينة السرعة، الى عصر المعلوماتية، واهم سمات هذا العصر هي تصاعد قيمة العلم في حياة الفرد والمجتمع والدولة. بل انه سيجعل للعالم قرية صغيرة، بما يسهم في ظهور تكوين إنساني جديد يصعب الانعزال عنه. وفيه الحقائق ستصبح في متناول (الجميع)، وسيتعرف الفرد والمجتمع على وضع بلدهم في الحضارة الإنسانية، وعلى سلبيات سياستهم، من خلال كثرة المقارنات. وفي هذا العصر لا مجال للتبرير.

والأكثر منه ان الفرد والمجتمع صارا يستطيعان التفاعل مع إيديولوجيات عديدة، وبذلك يتجاوزا المنع والحذف للحقائق التاريخية التي تقوم فيها حكوماتهم، بسبب تعارضها مع نظرتها وتفسيراتها للحوادث التاريخية. عند ذلك سيفرض على الأيديولوجيات النظامية (الموجودة في الحكم) التركيز على وظائف تتعلق بالاهتمام بالمجتمع وبحاجاته واهتماماته، عند طرح أهدافها، وشرح نظرتها وحلولها لمشاكل المجتمع. وبذلك ستضمحل الأيديولوجيات غير الصالحة، لصالح بقاء الأفضل. فالخطاب السياسي من قبيل الشعارات العريضة، الأساليب العاطفية، الهتافات، التفسيرات المبسطة... ستسقط إذا ما لم تدعم بالأرقام، وبشكل مقنع، طالما ان الخيارات الأيديولوجية متوافرة أمام قطاعات المجتمع المختلفة⁽¹⁾.

ب. ان الفاعلية السياسية مكنها متغيرات داخلية أكثر منه متغيرات خارجية: يذهب ميخائيل سميث (Michael Smith)، الى ان كلا من القوة Power والتأثير Influence هي أشكال للسلوك السياسي الدولي، تتطلب تعبئة للامكانات والموارد الوطنية في محاولة لتغيير العلاقات والمواقف في البيئة الدولية⁽²⁾. فالدولة المعنية تعتمد على عناصر قدرتها للفعل السياسي. وهذا ما يفرض إعادة تأهيل دائمة للموارد الذاتية، والاستخدام السياسي الكفوء لها، بحيث يصل مستوى الاستخدام (السياسات الخارجية) الى مديات تتوافق مع ما تملكه الدولة من موارد فعلية. وبالتالي كلما أعادت الدولة تأهيل مكونات قوتها الى مستوياته القصوى كلما استطاعت الوصول الى مدى ابعد في

(1) صبري مصطفى البياتي: العروبة بين هوية الإسلام.. ومستلزمات الانبعاث. (عمان المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع. ٢٠٠١). ص ص ٣٨-٣٥.

(2) From, James Barber & Others: Foreign policy.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

أدائها لأدوار دولية فاعلة. ولنتذكر ان بلوغ المرحلة النووية (بوصفها أعلى مراحل تأهيل الموارد) أصبح المؤهل الضروري لدخول القمة الدولية أو التواجد حولها أو قريباً منها، بدرجة أو بأخرى^(١).

ج. ان توظيف تناقضات البيئة الدولية، أو تحييدها، قد يتيح توافر عناصر داعمة للفاعلية: وهو ليس بديلاً عن توافر عناصر الفاعلية الداخلية. فتوظيف التناقضات، أو تحييدها هو إعادة ترتيب مؤقتة للبيئة الخارجية حتى تصبح ميسرة (داعمة/ غير معيقة) لقبول أفعال الدول النامية بأقل تكلفة سياسية ممكنة. فتباينات المصالح الدولية، وتناقضها تجعل البيئة دينامية ومتقلبة تبحث فيها الدول عن اسبب ترتيب ممكن تسعى لأقامته. لذلك لا يتوقع من اية علاقة الاستمرار لفترة طويلة. وعلى الدولة المعنية البحث الدائم عن صياغة لعناصر تلك البيئة.

ان النظام بطبيعته يفيد بتفاعل لعدة عناصر، تغير إحداها (علاقات التفاعل أو احد العناصر) يؤدي إلى تغير علاقات باقي العناصر بدرجة أو بأخرى^(٢). فمثلاً، إعادة صياغة نظام القطبية فرض قابل للنقاش؛ نظرياً في الأقل. والصيغ المطروحة عديدة، من بينها تفكك بنية التحالف الغربي، منافسة أوروبا للولايات المتحدة. أو ان تلجأ روسيا والصين (وتابعهما إيران، الهند، باكستان...) إلى تشكيل كتلة مناهضة أو منافسة للمعسكر الغربي...

وعلى المدى المتوسط افترض بروز قوة الصين، أو روسيا كلاً على انفراد بشكل منافس للولايات المتحدة غير قابل للتحقق. وكذلك افترض تفكك التحالف الغربي. تبقى إمكانية قيام (تحالف) روسي-صيني أمر وارد، فالأسباب الموجبة له متوافرة. ولكل طرف دوافعه، روسيا وإعادة أمجاد قومية قديمة في مواجهة نزعات توسع أطلسية نحوها. والصين والاستحواذ على موقع مركزي في النظام العالمي القادم في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية ضدها.

ميزة (التحالف) المفترض انه يتوافر على عناصر قوة غير تقليدية تجبر الغرب على إعادة صياغة استراتيجياته نحوها. فالقدرات النووية، السيطرة على مساحة

(1) محمد حسنين هيكل: الخليج العربي. ص ١٥.

(2) Michael G. Roskin & Nicholas O. Berry.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

جغرافية هامة، إضافة إلى الموارد البشرية الصينية - الهندية، الروسية، والثروات الطبيعية، البترول الإيراني... تجعل من هكذا (تحالف) حيويًا^(١).

والافتراضات السابقة تفرض على الولايات المتحدة احتواء تلك القوى. وبرزت سياسات الاحتواء الممكنة هي التدخل في الأقاليم المختلفة، علاوة على التعاون مع القوى الكبرى الأخرى (أوروبا واليابان).

إن الدول العربية، بحكم الوضع الدولي، لا تستطيع أداء دور فاعل، أو أن تأمل في تحقيق مكاسب سياسية هامة من جراء توظيف عناصر قوتها دولياً؛ في هذه المرحلة دون ردود أفعال سياسية دولية معيقة. لذلك من الأفضل لهذه الدول تجنب الدخول في الصراعات بين القوى الكبرى، حتى لا تصبح في موضع المجال الفاعل لتصرف تلك القوى سياستها وتناقضاتها. بل عليها استثمار تلك التناقضات، أو في الأقل تحييدها عن ساحتها الإقليمية، كي تضمن توافر بيئة دولية غير مكلفة سياسياً إلى حدود غير مقبولة.

د. زيادة الارتباط بالبيئة الدولية يزيد معه درجة ابداء التوافق في السلوك السياسي الخارجي؛ ولا توجد هنا مقارنة بين التوافق وأحياناً الإذعان الظاهر في سلوك الدولة (العربية)، وبين المكافئة التي قد تبديها القوى الكبرى طالما أن عناصر وعلاقات القوة مختلفة.

إن لكل علاقة، وخاصة التحالفات^(٢)، سلبيات تتعلق بفرض قيود معينة على حرية استخدام الأطراف المعنية لعناصر القوة الذاتية، وعلى أساليب استخدامها، وعلى مدى التعالي الذي قد يصيب غاياتها؛ باختلاف الفترات الزمنية واختلاف القضايا التي قد تظهر إلى سطح الأحداث.

وأغلب ما يحدث هذا التقييد على الدول النامية من قبل القوى الدولية، حيث ترتبط هذه الدول بإحدى القوى الكبرى بغية ضمان حصول تدفق يسير للدعم السياسي الدولي، أو تدفق للموارد المالية، والتقنية لأغراض تيسير عملية التنمية... وهنا علينا أن لا ننصّر وجود عوائد أو مكافئات مناظرة تقدمها للقوى الدولية مقابل الاكلاف

(١) رغم ذلك، تكثف السلبيات وتبطن علاقات هذه الأطراف: التنافس الروسي-الصيني، الحلف الصيني - الهندي، التنافس الروسي-الإيراني على وسط آسيا...

(٢) انظر باتريك ميل: "مستقبل العالم العربي مع القوى الكبرى"، ص ١٥.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

السياسية التي تتحملها الدول النامية. فخيارات تلك القوى عديدة تجعلها لا تخسر كثيراً من فقدان علاقة مع دولة أو أكثر، وهذا خلاف الدول النامية محدودة الخيارات، والمتشبثة بما موجود منها.

ويمكن ضرب مثال على ما تقدم، علاقات العرب بإسرائيل في إطارها الدولي، وإذا نظرنا إلى العلاقات بين الطرفين نتساءل إلى أين تصل مسيرة التسوية (بوصفها نمط من أنماط العلاقات أريد له ان يكون بين طرفين متناقضين)، فذلك المسيرة لم تعبر فوق العقبات الفاصلة (قضايا الخلاف) بعد؟

إسرائيل في الأصل ادعاء توراثي يؤمن به، ويعمل على أساسه سكان هذا الكيان (المعتلون/ المتطرفون، العلمانيون/الدينيون...) سواء بسواء.

صحيح أننا نرصد بينهم خلافات، لكن هذه الخلافات تفاصيل فإذا هي تجاوزت التفاصيل فنحن أمام احتمالين كلاهما يحمل تضجيري في الأوضاع الإقليمية،

١. إذا ساد المعتلون العلمانيون لم يعد هناك أساس (ديني) لقيام دولة، وتبقى الضرورات قوية ولازمة لتوسيعها وحفظ كيانها عبر ترسانات أسلحة؛ في ظرف غياب الثقة إقليمياً.

٢. وإذا ساد المتطرفون الدينيون لم يعد هناك أساس لقيام السلام. فالأسطورة اليهودية لا تقبل ان يقيم في داخلها جنس من الآخر غير اليهودي.

إزاء ذلك كيف تتصرف الأنظمة العربية إقليمياً وعالمياً، وحتى في ممارسة سياساتها الداخلية؟ وكيف تعامل/يتعامل العرب مع علاقات الصراع مع إسرائيل في ظرف غياب الإدارة الرشيدة لما يملكوه من موارد وإمكانات؟ والحال نفسه ينطبق على علاقات العرب بالولايات المتحدة، ماذا حققت هذه العلاقة للعرب^(١)؟

٥. اختلاف المرجعيات الدافعة نحو إقامة علاقات مع الآخر سيخضع شكل العلاقة لعلاقات القوة في الغالب: فالدول المتقدمة تبحث عن تعاون لرشد عملية نموها عبر توسيع التبادلات الاقتصادية، وفتح الأسواق وتدفق الموارد الأولية... في حين ان الدول النامية تطمح إلى إقامة علاقات تساعد على تحقيق متطلبات التنمية، والبقاء. والعلاقات هنا تقترن ببحت كل طرف عن تحسين موقعه في السياسة الدولية. ونتيج علاقات القوة المختلة لتلك القوى (المتقدمة) ان نسمو بأفعالها نحو ندنية مفهوم العدالة

(١) د. جورج جبور: نحو استراتيجية سياسية عربية، أفكار للمناقشة. سلسلة قصايا راهنة، ص ١٨.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

لصالح الغاية من الفعل المقترن بالقوة، والذي يقتزن في الغالب باستلاب الآخر وتعزيز الموقع الدولي على حسابه.

ويرى المؤكدون على جدوى استخدام القوة في العلاقات الدولية ان ميزان القوى للمختل لصالح الولايات المتحدة لا يعد تحولاً نوعياً في أسس السياسة الدولية القائمة على القوة^(١). لذلك تبقى القوة سمة اية علاقة تربط الدول النامية (العربية) بالقوى المتقدمة.

وهنا، يلاحظ ان معظم الدول العربية تقيم علاقات مهمة مع الولايات المتحدة، بل وتقدم لها الدعم أو التسهيلات للتواجد في أو بالقرب من أراضيها. والسؤال الذي يتجاهله العرب هو ما ارتبط بنوعية قواعد التدخل والاشتباك لدى القوات العسكرية الأمريكية المرابطة الآن في المنطقة أو بالقرب منها. فحجم الحشد كبير، وهو ليس مجهزاً لعدو إقليمي، لان (الأعداء) فيه لازالوا أسرى ضعف لا يسمح لهم بالمغامرة. معنى ذلك، ان الحشد مجهز لعدو/أعداء غير محددى الاسم النهائي، وهم قوى عربية على الأرجح، قد تفكر في رفض نزعة الهيمنة الأمريكية. فهل هناك تقييم جدي لمخاطر هذا الوجود^(٢)؟

و. متى تلجأ القوى الكبرى إلى التضحية بالآخر، أي(الحلفاء، الأصدقاء، المتعاونون... من الدول النامية؟

المعروف في السياسة الدولية ان بقاء اية علاقة مرهون بعاندها السياسي المتحقق. إزاء ذلك، هناك ثلاثة مشاهد في ضوءها قد تضحي القوى الكبرى بالآخر، أي علاقاتها مع الدول النامية، وبضمنها الدول العربية:

١. إذا كان بقاء العلاقة مع الآخر مكلفاً سياسياً.
٢. إذا تقلص العائد المتحقق من الآخر فان إمكانية انتهاء العلاقة معه أمر وارد بشكل كبير.
٣. وبدرجة أقل، إذا تصورت تلك القوى وجود عوائد أخرى(خيارات) أكثر إغراء من بقاء علاقاتها بالآخر.

(١) لنظر في ذلك استيفر وولت: "العلاقات الدولية، مواقف فكرية متعددة لعالم واحد". ص ١٨.

(٢) مرجع سابق.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

هذا التصوير يجعلنا ندرك ان علاقات القوى الكبرى بالدول العربية، أي دعم القوى الكبرى للأنظمة العربية، مؤقتة تتوقف على بقاء وفد العرب تلك القوى بما تحتاج اليه من موارد، أو فتح لأسواق....

والمسلمة السابقة (اختلاف المرجعيات) تنتهي إلى ان التوافق أو التراضي مسألة صعبة التحقق في العلاقات الدولية غير المتكافئة. لذلك نقوم هكذا علاقات على أساس تنازل الطرف الأضعف بصورة إرادية، أو قسرية أحياناً. وهكذا فالإدارة الدولية للمشكلات الإقليمية تنتهي في الغالب إلى تسويات لا ترض عنها الدول النامية لأنها تكون على حسابها^(١). ولننظر مثلاً إلى تسويات الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديدًا تلك المتعلقة منها بمشكلة الأرض العربية (القدس) حيث غابت الحقوق العربية فيها. وفي السياق ذاته، تبدو أوضاع النظام الدولي خاضعة كلياً لإعادة ترتيب الخرائط السياسية الدولية المتنازع حولها بين القوى الكبرى، في وقت يعتبر الغرب التوجهات الوطنية منطقاً ينتمي للتاريخ وليس للمستقبل، لأن هذا المنطق حسب إدراكه يساهم في نشر فكر يتمسك بجانب الاختلاف مما يساعد على توتير الأجواء في الساحة الدولية، بل ان خطاب السيادة يهدد باندلاع صراعات دون حلول، فالحدود في نهاية الأمر مدعاة للتعارض والإحراج. أسباب هذه النظرة ان الغرب قد ضمن لنفسه سوقاً بلا حدود، فحدوده أصبحت حدود ونشاطات شركائه العابرة للقومية ذاتها. وفي الطرف التكنولوجي الراهن صارت اعتبارات الأمن تقهر الحدود، وتمتد إلى محالات جغرافية - سياسية بعيدة جداً عن الحدود الوطنية^(٢)، في الغالب. مما تقدم نفهم ان سيادة الدولة أصبحت تقتزن بقدرتها على التفاعل مع أقاليم جغرافية ممتدة أخرى، حسب الفهم الغربي. في هذا السياق، لا يمكن تصور ان يلجأ العرب إلى رفع اكلاف علاقتهم مع القوى الدولية دون حصول رد فعل الأخيرة ضدهم بالقسر. فمثلاً، لجوء العرب على توسيع دائرة الخيارات الدولية سيكون مستقراً لمصالح الولايات المتحدة التي لا ترغب بوجود طرف فاعل في المنطقة يحملها اكلاف غير مرغوبة، ومن وسائل العلاج الأمريكية المتصورة إطلاق يد القوى الإقليمية في المنطقة لتسوية قضايا غير محسومة، أو لتحقيق أطماع مضمرة.

(١) علي فياص: "تأثر المتغيرات الدولية واختلال ميزان القوى على الدواعي الإقليمية والمحلية". ص ٢٧.

(٢) د. قيس جواد العزاوي: العرب والعرب على مشارف القرن الحادي والعشرين. ص ١١٠ - ١١٥.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

مسألة أخرى ترتبط بالوجود الدولي في المنطقة، إن تلك القوى قد ضمنت مصالحها فيها، وصار تطلعها نحو الحصول على عوائد أخرى يرتفع بتوسع التعاملات مع الأطراف الإقليمية الأخرى، كما في علاقات الصين وروسيا بإسرائيل. هنا صار العرب بلا (حليف)، وعلاقتهم الدولية (التعاونية) باتت سطحية.

- الأداء العربي: أسباب الضعف

الواضح أن الأداء العربي قلصر في فاعليته. وإن العرب لم يستطيعوا اعتماد أي من مداخل الفاعلية سابقة الذكر. فتوظيفهم لمواردهم الوطنية شابه القصور، وبدلاً من البقاء بعيداً عن الصراعات الدولية صارت علاقاتهم تعكس تبعية واضحة للقوى الكبرى. فلماذا هذا القصور ولماذا ركز العرب على خيار تدويل قضاياهم عند أدائهم لأدوارهم الدولية؟ ابتداءً، إن فاعلية القوى الكبرى في التأثير على مجريات سياسات الدول العربية توقفت على حالة التردّي التي تشهدها البيئة الداخلية للأخيرة، بحيث كان فعل القوة الذي تمارسه تلك القوى؛ الوجه الآخر لتبعية الدول العربية لهذه القوى؛ في أقصى مداه. وحالة التردّي في العالم العربي ظاهرة سائدة اليوم، ونجد هنا، ثلاث صور لحالة التردّي تلك، ارتبط المتغير الدولي بها بعلاقة وثقى، ومن خلالها انتهى إلى تعميق تلك الحالة، وزيادة اعتماد العرب على القوى الكبرى في حسم قضاياهم الوطنية والقومية. ويتجلى ذلك كما يلي:-

١- الأسباب السياسية: ضعف شرعية الأنظمة العربية، أو غيابها

تتسع عناصر التقارب والتكامل في العلاقات العربية -العربية، فالتاريخ مشترك، مصادر التهديد واللغة والتطلعات الشعبية... متقاربة -إن لم تكن واحدة. بيد أن السياسات العربية أظهرت التباين والاختلاف حتى إزاء القضايا المصيرية التي تتطلب الاتفاق وإن كان بحدوده الدنيا، فلماذا؟

أول تلك الأسباب نجدها في ترسخ وتعالى أسوار نظام الدولة العربية القطرية. علاوة على ذلك أنه عند استقراء الواقع يتبين لنا أن الوزر يقع على المسؤولين الرسميين الذين تخلوا عن شعوبهم في أشد الظروف مأساوية لإعادة البناء العربي. وكذلك على كاهل المثقفين العرب الذين تقمصوا في الغالب سلوكيات وأفكار غربية-غريبة عن مجتمعاتهم. وإذا ما تجاوزنا حالة المثقف في أحداث تأثير عام دافع

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

نحو التغيير يتبين لنا وجود أربع مسلمات أساسية تحكمت بواقع حال الدول العربية وسياساتها نحو بعض. ودفعت نحو تردي علاقاتها المتبادلة وهي:-

أ. احتكار السلطة وغياب الأساس العقلاني الذي يؤكد تمايز الجماعات الحاكمة عن باقي الشعب سوى الارتهاق للقوة والفسر. وفي ضوء هذا الاحتكار يمارس الساسة سياسة قسرية. واتاح ذلك للأنظمة ان تسوغ مبررات شرعيتها (عدم تداول السلطة)، بمعنى تسويق للحكام لوجودهم، واستمرارهم. وتبرير ذلك بدعوى الحق الالهي المقدس (الملكيات)، أو الانتساب إلى نسب رفيع، أو ان الضرورة السياسية الملحة تبرر الوجود واستمراره. وهناك من ترك الحياء وجاهر صراحة بالقوة لقسر الشعب وفرض حكمه.

ب. أهم ما تشترك فيه الأنظمة العربية هو تشنم أساسها الاجتماعي واغترابها. ويدل ذلك مؤشران^(١):

- أولهما: عجز في تبرير الشرعية السياسية. لقد قامت العديد من الأنظمة العربية على أساس الدفاع عن أهداف كبيرة (التحرر السياسي من الاحتلال والسيطرة الأجنبية ومواجهة إسرائيل...) (وبلغتها محورية هذه الأهداف في المحيط الدولي، أو الإخفاق في تحقيقها فان تلك الأنظمة يجب ان تبحث عن أسباب جديدة للشرعية السياسية.

كما تواجه فكرة دولة الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي الاضمحلال، حيث برزت الأزمات الاجتماعية النامية عند تدفقات الثروة البترولية، أو إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية لهذه الدول (الإصلاح الاقتصادي). وفي علاقاتها بالمجتمع المدني، تبدو سياسات التحول الديمقراطي وكأنها سياسة حكومية دفاعية أكثر منها وسيلة جادة لتأسيس عقد اجتماعي جديد. فهل يجري السماح للتعبير عن الآراء المخالفة لعقيدة النظام وتفسيراته؟ وان كانت تتم في إطار مسعى لبلوغ غايات مجتمعية بناء-عامة؟

- وثانيهما: الأساس الأبوي للسلطة السياسية. لقد اظهر المجتمع والدولة في العالم العربي ان المركزية السائدة فيه تستند إلى العائلة الأبوية كحجر الزاوية، وإلى محتواها الأساس في تنظيم علاقات السلطة، بدءاً من العائلة التي تضطلع بعملية التنشئة الاجتماعية ومروراً بشيخ القبيلة والزعيم الديني... والسمة الأساسية لكل هذه المؤسسات هي نظام الولاء المطلق والاعتماد على الطاعة.

(١) نهجت قرني: تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي محلة المستقل العربي. بيروت. ص ٦٠-٦٢

توازن القوى العالمة والتوازنات الإقليمفة

وعلى ضوء ما تقدم، صرنا نجد اتجاه السلطة السفسافة يمضي نحو تجهفل الشعوب العربفة بحقوقها الأساسية. وفسفر كل ما فعرضه الحاكم للشعب منحة ومكرمة فعبف عن عظم الاعتراف بالشعب وحرصاً علفه. وعلى الشعوب ان تسافر ذلك بالولاء الأعمر، وعدم المساءلة عما فرف، أو عما لا فرف. فصاحب ذلك، تصفق بلا حساب" لشخص الحاكم الذي أصبح رمزاً فسافف سفادة الدولة، أو حتى بقائها.

ج. فتراف مع ذلك، ان الأنظمة العربفة استطاعت، وفرضت الاستحواذ على الموارد الوطنفة. فما فتنفق من موارد ففر مقدر، وأوجه الأنفاق ففر معروفة فف معظم الدول العربفة.

المسلمات السابقة فمكن ان فسفر لنا وفود الإجماع الكلف فف/ على كافة أمور الحفة السفسافة العربفة الرسمية، وإعادة صفاغة نوع الإجماع عند الانقلاب على الأمر السابق. وهذا مرجعه القسر، أو الأغراء به، وعدم وفود رأي معبر عنه بصراحة.

د. وما فعطف صدفة لتلك الرؤفة ان الأصول التي فقوم علفها لفست صالحة وألا لأصبح الشعب، وبضمنه فئاته المتعلمة، منقلب لا فملك موقفاً سفسافاً -جراة النقلب فف نوع الإجماع على السفسافات الرسمية عند ففر شخصوا الأخيرة. وهذا شفة مستبعد عن وصف كامل الشعب، فتراف مع مسلمة أخرى تجد لها سوقاً واسعاً فف الدول العربفة، وهي، الارتهان بارادة الأطراف الدولية فف البقاء والاستمرار. ان ما تنفقه الأنظمة العربفة على شؤون الدفاع كففل بفعل الدول العربفة قوة كبرى. ففث انفق العرب (٠٩.٤٠ ملفار) دولار/٢٠٠٠، ففما أنفقت قوة مثل فرنسا (٤.٤٠ ملفار) دولار^(١). لكن ما نلاحظه هو انتفاء القدرة العربفة على مواجهة التحدفات. وصارت القوى الكبرى فف أحيان الضامن لأمن بعض الأنظمة الحاكمة ضد احتمالات الففر الداخلية بسبب ففاف أو ضعف الشرعة السفسافة. وهذا ففد ان أمن النظم ولفس أمن البلاد هو الذي فأخذ النصفب الأكبر من معظم الأنفاق النفافف العربف. وثبقى قدرة البلاد قاصرة فف مواجهة التحدفات الخارجية.

هذه المسلمات تحكمت بالعلاقات العربفة- العربفة، فالقاعدة العرففة التي تجتمع الدول العربفة عندها كان فامكانها ان تجعل تلك العلاقات تصل إلى مستويات التكامل، ففد أنها قد وصلت إلى المستويات التالية:-

(1) SIPRI Yearbook, 2001. OP. Cit. p: 284.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

- وصل حجم للتبادل التجاري العربي -العربي ٨. ٥% من إجمالي التجارة العربية، طوال العقد الماضي^(١).
- رغبة، وحذر وعدم ثقة أمنية-عسكرية بين النظم العربية،
- توجه ثقافي عربي نحو الغرب واقتباس مرجعياته وتشرب قيمه وسلوكياته.

لقد أدى احتكار السلطة إلى جمود الرؤى العربية نحو بعض، وعدم توافر بدائل أيديولوجية يمكنها إعادة تقويم العلاقات العربية- العربية على أساس غير شخصي. كما أدى إلى بقاء التوجه القطري، أو الإقليمي العربي منصباً على أولوية العلاقات مع الغرب. ولا يوجد ما يؤكد أن تلك التوجهات هي معبر صريح عن مصالح وطنية راسخة، وليست أهواء شخصية-مزاجية. أو ناجمة عن قوة الضاغطة الدولي للارتهاز بالسياسة الدولية، أو عن قلة بدائل إزاء غياب شرعية الحكم، بعبارة أدق عدم اختبار تلك التوجهات بصدق.

والشك في مبررات الشرعية المعمول بها مستهجن وغير مقبول عربياً. ويقوم الشك في جانب منه على حدوث تعارضات بين تلك المبررات الدينية أو القومية. وهذا مما ولد حساسية غير مشجعة على تطوير العلاقة المتبادلة، وأدى إلى رغبات عربية رسمية بالتدخل في شؤون بعض، أو احتواء بعضها الآخر وإن بمساعدة قوى خارجية. أما تجهيل الشعب بحقوقه فقد شجع على غرس لأسباب التناظر عربياً بواسطة تشجيع الإعجاب بكل ما هو غربي ونبذ الاهتمام بما هو مصلحة عربية. وتسامي ما يعتبره الحاكم مصلحة وطنية. ورفضت قيم وسلوكيات عربية حضارية بدعاوى (التحضر والمدنية). لذلك نرى أن قضايا العرب المصيرية صارت تميل أكثر نحو كونها هواجس قطرية متباينة وليس قومية. ويجري رسم خرائطها السياسية ومدى التمسك بها حسب درجة حساسية الموقف من تلك القضايا، وهل هناك استحياء من غض الطرف عنها، ودفع الشعب نحو اهتمامات أخرى؛ مثلاً علاقة المغرب بالصراع العربي - الإسرائيلي. أم أن الوضع السياسي المحيط ساخن لا يوفر بدائل عند مستوى تفعيل الإعلام وإثارة خطاب مياسي يؤكد الاهتمام بهذه القضايا.

(١) الرقم نقلاً عن التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠٠١. مرجع سابق.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وكان تفاوت ما تملكه الدول العربية من موارد أحد أسباب وجود خريطة سياسية مفادها وجود دول عربية غنية وأخرى فقيرة. كما ان اختلاف هذه الدول في أولوياتها واتجاهات سياساتها وتباين الارتباطات الدولية، وتعارضها كان مدعاة لبروز أزمة عدم الثقة في العلاقة العربية -العربية. هذا الوضع يؤثر في تقدير مشاركات تلك الدول في تحمل التزاماتها (القومية). فدول الطوق في الصراع مع إسرائيل أي مصر، سوريا والأردن هي فقيرة بمواردها الطبيعية، في حين تعيش دول أخرى في وفرة مادية. وتوتر العلاقة العراقية- الكويتية عام ١٩٩٠ وكان احد أسبابه وجود هذه الخريطة في الساحة العربية.

في حين كان العنصر الأجنبي المتطلع الأكبر نحو تشتيت الجهود العربية صوب التكامل، أو حتى نحو التنسيق. وأصبح يحتل اليوم موقفاً مركزياً في شبكة العلاقات العربية -العربية. بل ان تصرف تلك العلاقات مثلاً لا يمكن ان يتم في بعض جوانبه الا ضمن الصيغ التي لا تتعارض مع المصالح والسياسة الدولية (الأمريكية)؛ ولا نريد الحزم أو مناقشة عدم التطابق الراهن أو المستقبلي بين المصالح الدولية ومصالح العرب في النهوض.

ان العمل بالمسلمات السابقة هو حقيقة قائمة في السياسات العربية، وبيننا سلبياتها على العمل المشترك وعلى العلاقات العربية -العربية. والمستقبل العربي لا يحوي بين مؤشرات وجود اطروحات قوية لاستبدال تلك المسلمات طالما ان عوائدها مجدية. والتخلي عنها لصالح الفروض، بمعنى نقل واقع تلك المسلمات من حالة الثبات في الاستخدام في الفكر السياسي العربي إلى كونها فرض يمكن ان يتحقق؛ أو ان يرفض؛ نقول انه فرض غير مرغوب من قبل الحاكم ولمصالح القوى المنتهزة من حوله؛ عربية كانت أو أجنبية.

وندعو اليوم إلى اختبار للمسلمات السابقة، وما إذا كانت الأجدر ان تبقى، أو ان تقود العرب لمستقبل بات ينقسم بشكل متزايد بين أسياد وعبيد. ولا يتقبل فئة وسطية بينهما (الولايات المتحدة والعالم، الغرب والآخر، القوى الكبرى وعالم الجنوب...). وفي هذا السياق يعطينا علم السياسة عدة حقائق، يمكن القياس عليها، في التوصل الى الأحكام المطلوبة:-

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

أ. الدولة لا تساوي شخص الحاكم ولا الحكومة. فالتسميات غير الدولة (رئيس دولة، رئيس حكومة...) هي لأشخاص ذوو برامج تصلح/لا تصلح في موضوع، وزمان ومكان محددين. وتغيير هؤلاء الأشخاص لا يؤد إلى زوال كيان الدولة.

وفي عصر المعلوماتية صارت المفاهيم فضفاضة:- الأمن القومي، الممانعة الثقافية... ولا يوجد الشيء الكثير ليتم إخفاءه. فالشخص يحصل على معلومات من مصادر متدفقة غير محددة. ولكل مصدر غايته في دفع المعلومات إلى البيئة الدولية. في المقابل، زاد الوعي، ومن ثم فإن إخفاء المعلومات أو إصدار الكاذب منها يعرض مصادرها، وإن كان الحاكم، إلى انتفاء المصداقية. والمصداقية واحد من أسس استمرار الشرعية في علاقة الحاكم بالمحكوم.

ب. السلطة وممارستها هي وظيفة إدارية مسؤولة. تنتفي عند وجود تقصير في أدائها. أو قد تحاسب.. وعلى الشعوب العربية أن تفقه أن حقوقها ليست منحة يهبها الحاكم مقابل ولاء تقدمه له. فلك الحقوق واجبات سياسية على الحاكم مراعاتها، دون ذلك تنتفي الصفة الإدارية والمشروعية السياسية لبقائه.

والأكثر من ذلك، أن التجارب تظهر أنه لا وجود للأصلح الدائم في كل الأوقات، والأماكن والقضايا. وإن إعداد المزيد من الكوادر المؤهلة علمياً وإدارياً يجعل من لطروحات تفرد البعض بمؤهلات المعرفة الإدارية، والسياسية للقيادة يجعلها غير صالحة.

ج. كما نمت المساءلة في حياة الشعوب. وصارت الأخيرة تسأل عن حجم إمكانات بلدانها، وأسباب الافتقار للموارد عند أداء نشاطات معينة، ومن ثم عن مدى ملائمة الميزانيات الموصوعة مع المتطلبات والحاجات الوطنية... وهذا ما صار يعرض الحصول اليسير على الموارد؛ أي الغنى من وراء الاستحواذ على السلطة؛ نقول (صار) يعرضه للانكشاف (المساءلة) المعبر عنه بخطاب سياسي واضح، أو غير المعبر عنه صراحة في أحيان أخرى مما يقوض صدقية الأنظمة.

ومسألة أخرى صارت تجد لها منفذاً للنقاش والمساءلة خارج جدران النظام السياسي هي جدوى اعتماد نظام أولويات وتوجهات سياسية وارتباطات محددة. وهل من مصلحة البلاد أن نقيم علاقة مع أو ضد هذا الطرف أو ذلك.

وتظهر على الساحة العربية تساؤلات حول المقدار الذي أسهمت به الثروات العربية في تحقيق الترابط العربي. فرأس المال العربي يتجه عموماً إلى الأسواق الدولية، وما يتوجه للاستثمار في السوق العربية نسبة هزيلة. فإحصاءات عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الناتج القومي العربي قد بلغ (٧١٣ مليار) دولار، في حين هناك أموال عربية تبلغ نحو (٨٠٠ مليار) دولار مستثمرة في الأسواق الدولية، في حين لم يزد الاستثمار العربي الليبي عن (٢٠ مليار) دولار. وبلغت تجارة العرب الكلية نحو (٨٠٣٩٥ مليار) دولار، بينما لم تتجاوز تجارة العرب الليبية منها إلا (٤٩٠٣٠ مليار) دولار^(١)

د. ان بقاء أية علاقة مرهون بعاندها، والعائد المتحصل عليه بواسطة الطرف الأجنبي (القوى الكبرى) يحدد تمسكه بموقف سياسي، من عدمه. فإذا ما تقلص ذلك العائد، أو إذا كانت هناك عروض أخرى أكثر إغراءاً، أو كان تمسكه بالموقف السابق مكلفاً، في هذه الأحوال لن يتوان ذلك الطرف عن الاتجاه نحو التغيير، بمعنى أنه قد يلجأ هو نفسه إلى التغيير عند رؤية عوائد مقبولة في ذلك^(٢).

فهل العرب متبصرون لذلك؟

ان نظرة إلى الأوضاع السياسية الداخلية لكل دولة عربية، وعدم قدرة النظام العربي على تغيير أوضاعه إلى الأفضل؛ طالما أنه لم يطور آليات محددة لحل الخلافات داخله؛ نقول ان ذلك قد أسهم في استنزاف الموارد العربية^(٣)؛ وكلها تكشف للقصور في الرؤى العربية عند التعامل مع البيئة الدولية.

ومما تقدم، يلاحظ ان العرب قد استعانوا بالقوى الدولية بصورة أو أخرى لتثبيت أمر واقع النظم السياسية العربية. وتلك القوى بطبيعتها ليست محايدة حتى يضمن نزاهة وعدالة تدخلها، بل هي تسعى إلى إعادة ترتيب البيئة الدولية، بما يضمن مصالحها. ومن ثم فهي لا تتردد في دعم أي نظام عربي، وان افقر إلى الشرعية، إذا كان ذلك محققاً لتلك المصالح.

وإذا ما ذهبنا إلى رؤية أبعد قليلاً عن النظام العربي، ماذا نلاحظ؟

الولايات المتحدة اليوم هي قوة عظمى لا منازع لها. مع ذلك فهي لا تسيطر بشكل مطلق على النظام العالمي، فهي عاجزة عن فرض نظامها دون اللجوء إلى الحلفاء، أو في الأقل استحصال عدم ممانعتهم على أفعالها.

عملياً، يؤمن الدور الأمريكي أداء المهمات الدولية الآتية:-

(١) عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١. مرجع سابق.

(٢) مرجع سبق.

(٣) احمد يوسف احمد؛ تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري، ص ٢٨١.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

- الحفاظ على التوازن الإقليمي سواء في أوروبا أو آسيا، أو في المنطقة العربية.
- الحفاظ على توازن القوى العالمية عبر ضبط التحولات في النظم الإقليمية المختلفة، بحيث لا يمكن أن تدفع معارضة الولايات المتحدة إلى تشكيل كتل بالضد منها، أي إعادة استقطاب على مستوى الأقاليم.

إن المرحلة الراهنة تحت الولايات المتحدة نحو التركيز على إعادة توزيع الأدوار دولياً، والتركيز على عملية أقلمة الرهانات الدولية. وهذه الأقلمة تتيح لها تحقيق الآتي،

- أ. إعادة ضبط الأقاليم بواسطة الوجود الأمريكي في أو بالقرب من تلك الأقاليم،
- ب. فصل الأقاليم عن بعضها استراتيجياً بحيث لا تشكل كتلاً معادياً للولايات المتحدة،
- ج. إعادة ربط الأقاليم سياسياً بالولايات المتحدة.

وفي إطار السياق السابق، سيتدنى موقع العرب ومرتبته الدولية لصالح دعم البيئة الدولية لأدوار القوى الإقليمية المجاورة التي تتفق، أو في الأقل تتوافق مصالحها مع مصالح القوى الكبرى. فالتفاعلات العربية ستكون مركزة على عدم التقاطع مع السياسات الأمريكية؛ إن لم يكن ملحقاً ومرتبطة بها.

٢- الأسباب الاقتصادية: ضعف القاعدة البنيوية الاقتصادية العربية

عديدة هي أسباب تردي العرب اقتصادياً. ولعل ما يعطي أهمية لهذه الأسباب كون الاقتصاد ركن مهم في المعادلة السياسية لأية دولة، ومن ثم يمكن تفسير جانب من جوانب الوضع السياسي العربي، وإرجاج تدويله للقضايا العربية إلى أسباب اقتصادية. ومن بين تلك الأسباب ما مبين أدناه:-

أولاً: غياب الرؤية: تعاني معظم الدول العربية من تنني في مستوى التقدم الاقتصادي، غياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية... يترافق معه اختلاف بين النظم الاقتصادية العربية، وتفاوت في مستوى تطورها.

كما أن عدم قيام نظام لتقسيم العمل، وضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العربية... ساعد كثيراً على الحد من إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي. فالدول العربية بقيت منعقدة على بعضها البعض. كما لم يحرر تنسيق

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

السياسات الاقتصادية المختلفة، خاصة التنمية فيما بينها^(١). ومن ثم فالرؤية الصائبة قد غابت عند النظر في هذه التحديات، كما غابت الإرادة لمعالجتها.

ثانياً الانكشاف: لقد أخذت ذريعة السيادة الإقليمية تدفع الدول العربية عملياً نحو الانكفاء ضمن الأطر القطرية الضيقة، والانفتاح بدلاً عنه نحو العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعل دعاوى التكامل مجرد شعارات نظرية غير قابلة للتطبيق. ويذهب غسان سلامة إلى القول انه "حتى الأمس القريب كانت البلدان العربية تبدي عدم رضاها على المستوى الذي بلغته في التحكم بمواردها، واستقلالها... وكانت تعارض بحزم، لفظي في الأقل، كل شكل من أشكال التدخل الموصوف بأنه إمبريالي أو عنصري. أو في أخف الأحوال أبوي. لكن منذ انتهاء الحرب الباردة لم تعد تلك البلدان ولا نخبها المثقفة تتحرج من كسب ورقة التصاغر والهشاشة الجيوليتيكية أو الاقتصادية"^(٢). فصارت التبعية، وتحديداً الاقتصادية للعالم الغربي امراً واقعاً.

ثالثاً: البحث عن نماذج غربية. يلاحظ ان العرب لديهم مقومات تحقيق تكاملهم الاقتصادي. بيد ان معظمهم اتجه نحو اعتماد سياسات تتجاوز التجانس والتقارب العربيين، حيث أخذت تعمل على تكريس عوامل ثقافية وسياسية وهيكلية غربية، وتجذيرها في مجتمعاتها. ومحاولة تعميم النماذج الغربية في التكامل على الوضع العربي. وإذا ما نظرنا إلى المناهج التكاملية للدول الغربية سنجد أنها تقوم على تحرير التجارة بدلاً من الانطلاق من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة إقليمياً. فأهداف التكامل الاقتصادي لتلك الدول هي غيرها السائدة بين الدول العربية، إذ أنها تهدف إلى تنظيم المنافسة التجارية فيما بينها. اما بالنسبة إلى الدول العربية فإن هدفها (المفترض) هو توفير بيئة أكثر ملائمة للتنمية وتحسين مراكزها التنافسية في نظام تقسيم العمل الدولي. ومن ثم فإن تغيب العقلانية الاقتصادية (تعزيز العائد وتذنية للكلفة) من جراء الالتزام بالمناهج التكاملية للدول الغربية سيجعل التكامل بين الدول العربية غير مجد. بمعنى إنها ستؤسس لحالة تنافسية لا تجد قاعدة متماسكة في دولها التي هي بحاجة أكثر إلى توفير بيئة ملائمة للتنمية.

(١) د. عبد المنعم السيد علي: "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي لشرق أوسطي. التناقض والتداخل والبدائل"، ص ٢٦.

(٢) نقلاً عن، د. سيار الجميل: العولمة والمستقبل. استراتيجية تكبير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. ص ٥٥.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

رابعاً المشاكل الاقتصادية العربية: في ظرف يعيش النظام الاقتصادي العالمي مرحلة هيمنة المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، تدويل الاقتصاد، بروز القطاع الخدمي والمعرفي للإنتاج. وإعادة توطين الصناعات على الصعيد العالمي... لا تزال الدول العربية تعاني من مشاكل أهما المديونية، نقل التكنولوجيا، الاستثمارات... ونلاحظ ان هذه المشاكل قد أدت إلى ظهور مظاهر إخفاق في المسيرة الإنمائية العربية أسهمت مع سابقتها؛ في عرقلة تحقق وإنجاز مشاريع التكامل. وبرزت هذه المظاهر^(١).

أ. غياب التنوع في البيئة الاقتصادية. وهذا ما تسبب في اختلالات بين القطاعات الأساسية نتيجة الاتكال على عوائد تصدير الموارد الأولية لتمويل الفعاليات الاقتصادية الأساسية. ويعد الاقتصاد العربي اقتصاداً مشوهاً وخاضعاً لحاجات السوق العالمية واتجاهاتها ولمصالح القوى المهيمنة عليه. وأدى ذلك إلى استنزاف حاد في الاحتياطي الاستراتيجي للموارد العربية. وإعاقة بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، وبرز مخاطر جدية على الأمن الاقتصادي العربي...،

ب. تضخم معدلات الدين الخارجي. حيث ارتفع الدين العربي من (١١٥.٩ مليار) دولار / ١٩٨٥؛ وبخدمة دين سنوية مقدرة ب (١٠.١ مليار) دولار؛ ليلعب نحو (١٦٨ مليار) دولار / ٢٠٠٠؛ وبخدمة دين سنوية (١٢ مليار) دولار،

ج. توجه قسم مهم من العائدات العربية نحو تغطية الموازنة العسكرية التي بلغت (٤٠.٩ مليار) دولار / ٢٠٠٠، وحرمان قطاعات التنمية منها. وملاحظة بسيطة يمكن ان توضح مقدار اللهنر في الموارد العربية، حيث قدر إنفاق العرب العسكري للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ نحو (١٨٠٠ مليار) دولار،

د. واليوم يوجد نحو (٧٣ مليون) إنسان عربي يعيش تحت خط الفقر. وسيزداد الحال سوءاً مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني، وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم،

هـ. ولم تحقق المبادرات نحو دعم الاستثمار في العالم العربي غاياتها المنشودة، إذ بلغ معدل تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية إلى ٣.٠ % من ناتج القومي العربي الإجمالي. ولازال توجه رأس المال العربي هو نحو الاستثمار

(١) د. مهدي الحافظ: 'حال الوطن العربي راهباً، وصلاته بالعالم الخارجي'. مجلة المنتدى. عمان ع/١٩٣. ٢٠٠١. ص ص ٧-٨

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

في العالم الغربي، حيث لم تتجاوز الاستثمارات العربية في المنطقة (٢٠مليار) دولار.

لقد توجه العرب نحو البيئة الدولية لأجل الحصول على مساندة اقتصادية، ربما تدعم قدرتهم على تحقيق التنمية المعطلة^(١). لكن الملاحظ أن القوى الكبرى فرضت شروطاً اقتصادية جعلت العرب تابعين للبيئة الدولية ومن ثم تكون إمكانية تحلل الدول العربية منها غير ممكن^(٢). وإذا ما نظرنا في مسببات وقوع العرب في هذا الموقف التفاوضي الضعيف سنجد تبريره في اختلاف درجات تقدم الطرفين العربي والدولي - هذا الاختلاف يولد اختلافاً مقابلاً في احتياجاتهما^(٣).

٣- الأسباب الثقافية

إن الثقافة العربية، وعلى تعبير جلال حنفي، هي ثقافة قد تكلست وتجمدت وتقدست. وهي واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع على ما هو عليه، مع حدوث استقطاب بين الدول التسلطية وردود الفعل العنصرية للطليعة المهمشة والمحبطة... وفي مواجهة هذا التجمد والتكلس والاستقطاب في الإطار الثقافي هناك غزو لأفكار وتيارات غربية سهل انتقالها تقدم وسائل الاتصالات والثورة المعلوماتية^(٤). فكيف يتعامل متخذ القرار في الدول العربية مع التعددية الفكرية الناتجة من ظاهرة انتشار شبكات التلفزيون الإخبارية وانتشار القدرة على إيصال المعلومات. وكيف يتم احتواء ظاهرة للخوف والحذر على الثقافة العربية؟.

لعل أكبر مشكلة لم يتمكن العرب الخلاص من وطأتها هي مشكلة القدرة على التفكير. فقد عاش العقل العربي، وعلى حد تعبير الأستاذ البياتي، تحت رحمة سلسلة

(١) حمدي عبد الرحمن حسن. "العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي. رؤية عربية".

(٢) مرجع سابق.

(٣) مثلاً، تتطلع القوى الكبرى نحو رفد نموها بواسطة التدفق البسيط للموارد، وسهولة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية. في حين نجد أن الدول العربية قبلت بسيطرة المستهلكين على أسواق مواردهم، مقابل الحصول على عوائد مالية (وتدفقات تكنولوجية) تساعد على ضمان تماسك النظم السياسية، وحصولها على (رصى) الشعوب العربية عليها عبر إنفاق جانب منها على عمليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

(٤) بهجت قربي: تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهم.

البحث الرابع - نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

من (نتائج المفكرين)، علاوة على ضغوط السلطة السياسية، اللذين وضعاه في دائرة العجز من تخطيها. فجرى تكفير من خرج عن الجماعة، وجرى تكفير الفرق الدينية لبعض... هذا التكفير انتقص من مكانة الإنسان العربي، وخفض مرتبته في سلم الحضارة الإنسانية، حيث يلاحظ^(١):

أ. التفرد: قلقد منع التكفير العقل العربي من مراجعة قناعات الجماعة التي ينتمي إليها بعد أن وضع أمامه المصير المفجع للخارجين على الإجماع، أو المتحفظين عليه. فصار العربي ممتنع عن المبادرة والتجديد مرتدياً ذات اللباس (فكر وسلوكيات) القديم،

ب. عدم السعي نحو الجديد. خوفاً من التفكير ومن ثم التكفير أصبح العقل العربي غير قادر على أن يهجر قديمه. فالقديم مقدس وهجرته يعني إتيان الكفر. وهكذا أصبح هذا العقل يعيش زمناً راكداً يتحارب فيه القديم مع الجديد، وينتهي هذا الصراع ببقاء القديم ودفن الجديد طالما أن القديم يلبي حاجات ومشكلات أصبحت غير موجودة. كما أنه أصبح مقدساً،

ج. التنبؤ بالمستقبل. لقد تجنب العقل العربي الخوض في المستقبل. فالأخير مرهون بمستقبل الجماعة، والأخيرة مرهونة بالقدر.

ويلاحظ، أنه من جانب، يعيش العربي مرحلة عدم وضوح للأنموذج الثقافي أي مرحلة ضياع ثقافي. وبالرجوع إلى الأسباب الأولى لهذا الضياع؛ وليس بالرجوع إلى العلاقات الناشئة بين مكونات هذا الضياع؛ نجد^(٢):

- استتباط قوتين الحياة من النصوص. لقد اتجه العقل العربي إلى النصوص باحثاً فيها عن الحياة، ولم يتجه إلى الحياة نفسها لاستتباط قوانينها. وهذا يخالف للشرع (الإسلامي) الذي تدعو نصوصه إلى النظر إلى الطبيعة ليستمد منها قوانين الحياة،
- غياب المنهج. لقد أبدع العقل العربي في قراءة النصوص، واستتبط لذلك مناهج عقلية عديدة. ولكن هذا العمل شغله كثيراً عن الحياة الحقيقية التي يعيشها، فلم يضع لها مناهج التي تكشف قوانينها وعلاقاتها الداخلية والكيفية التي يتعامل بها مع معطياتها.

(١) صبري مصطفى البكري: العروبة بين هوية الإسلام ومستلزمات الانعاش. مرجع سابق. ص ١١٩-١٢٠.

(٢) يذهب د. زكي نجيب محمود إلى أن مظاهر (الضياع الثقافي) هي غياب الرأي البناء، وسلطان الماضي.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

لذلك عندما توقف ليتعامل مع الحياة وجد نفسه في عالم لم تصنعه يده، بدأ بحثه عن مناهج يتعامل بها مع هذا العالم فلم يجد سوى المناهج السائدة في العالم الغربي. هذه المناهج نفعية تبحث عن أكبر استغلال ممكن للطبيعة والآخرين. فكان للسقوط، - غياب المختبر. لم يكن العقل العربي بحاجة إلى مختبر لبيان صدقية مناهجه، لأن تلك المناهج وضعت للتعامل مع النصوص، هذه النصوص التي أدت دور الحكم المالكة/المانحة للشرعية. وتحولت بذلك النصوص من المصدر الوحيد لفهم الحياة إلى المصدر الوحيد لفهم الحياة والحكم عليها.

ومن جانب آخر، يحوي النظام العربي في حدوده أقلية إثنية ودينية عديدة. هذه الأقليات، وبفعل خارجي، وعدم عدالة السياسات الرسمية إزاءها صارت تتمرد على النظم المركزية، وتستجد بالأجنبي لمساعدتها... مما سوغ مبررات تدخل ذلك الأجنبي في الدول العربية.

وما تقدم، يدفعنا إلى القول أن المتغير الثقافي العالمي صار مؤثراً على الدول العربية، مرجع ذلك متغيرات ثلاثة:

الأول. الثقافة العربية السائدة. لقد اضطرت الثقافة العربية السائدة اليوم إلى ثقافة علماء التراث التي لم يرتقوا بها إلى مستوى تحديث العصر في مفاهيمهم ورؤيتهم للعالم. وثقافة النخبة العصرية المستندة إلى مرجعيات غربية، وتعني أول ما تعني القطيعة مع ثقافة الماضي، والتمسك بالعصر ك لحظة حاضرة تكفي نفسها بنفسها. وقاد التناحر وغياب التواصل والحوار بين الطرفين نحو الصراع. رواد الأولى سيسوا ثقافتهم، ورواد الثانية تعالوا بها مما أعطى لحالة الاستعداد بينهما دافعاً قوياً^(١)،
الثاني. أن النظم العربية لم تول مسألة العدالة السياسية الوطنية اهتمام يذكر، في الغالب، حيث تكاد تكون الأقليات معزولة ولا يوجد تقبل عملي لثقافتها وتكاد المشاركة السياسية تبدو ظاهرة...
الثالث. أن النظم العربية لا تولي العلم اهتماماً يذكر. فتمويل العلم في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم. فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى

(١) د. محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي. ط٢. ص ٢١٩

البحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي هائل في التوازن الدولي

النتائج القومي الإجمالي ١٤.٠ %، عام ١٩٩٦، مقابل ٥٣.٢ % في إسرائيل و ٩ % في اليابان^(١).

وهذا ما عمق العجوة الثقافية بين الطرفين العربي والدولي، وسهل تأثير الأخير في الثقافة العربية.

- التعاون العربي - العربي: الضرورات

إذا ما نظرنا إلى التناقضات في علاقات القوى الكبرى، سنجد ان إمكانية الدول العربية ان تنوء عنها محدودة، وربما غير ممكنة. مرجع ذلك ان المنطقة العربية واقعة في دولر النفوذ العالمية نظراً لأهميتها الاستراتيجية، ولا يبقى أمام العرب الا أحد خيارين، استثمار تلك التناقضات، أو في الأقل تحييد آثارها عليهم. وكلاهما يتوقف على توافر الإرادة السياسية الهادفة. ونقول ان متطلبات الحد الأدنى من العمل العربي المشترك غير موجودة فكيف يتوافر العرب على مثل هذه الإرادة؟

أما عن التنبؤ باحتمالات تعاون عربي -إقليمي، فيلاحظ ان ما يجمع العرب بالقوى الإقليمية عناصر عديدة للجوار الجغرافي، الثقافة المتقاربة... وهذا لا ينفي وجود طموحات إيرانية وتركية في أداء ادوار فاعلة في العالم العربي على حساب أدوار العرب، وربما حتى الرغبة باستقطاع لقاليم منه وإحاقه بها. في حين يمثل الكيان الإسرائيلي وضعا استثنائياً. فالسؤال المهم الذي يواجهه هو، هل إسرائيل مستعدة للتحويل إلى دولة مثل بقية الدول، بما يفرضه ذلك من واجبات وما يوفره من حقوق، والتخلي عن ادعاءاتها المستحيلة بملكية الأراضي التي قاتل اليهود في سبيلها منذ البداية^(٢) -على فرض ان العرب تملكوا الحافز والاستعداد للاعتراف الرسمي والتطبيع الكامل معها؟

مما تقدم، نقول ان إمكانية التعاون مع الأطراف الإقليمية محدودة. وفي ما يتعلق بإمكانية إقامة تعاون عربي-عالمي، فيلاحظ ان هناك احتمالين؛ دون تجاهل الفارق في عناصر القوة بين الطرفين:

أولهما. إذا استطاع العرب تأهيل مواردهم، فانه بالإمكان اعتمادهم أسلوب التعاون متعدد الأطراف (موسع) مع قوى مثل روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي... علاوة على الولايات المتحدة.

(1) نفلا عن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (نيويورك الأمم المتحدة. ٢٠٠٢) ص٦.

(2) إدوارد سعيد: " أعمال إسرائيل". صحيفة الحياة للندننية. ٢٠٠٢/٤/٢١. ص٧.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وثانيهما. اذ بقي حال العرب على ما هو عليه من وجود ترد عال في أداتهم فان إمكانية قيام تعاون محدود أمر ممكن، بمعنى إيجاد قوة ثانية يمكن للعرب توسيع حجم التبادلات معها في إطار ضمان الحقوق العربية.

وكلا الاحتمالين يصطدمان بعقبة امتلاك إرادة التغيير السياسي.

يبقى ان نقول ان البيئة الدولية الراهنة والمتوقعة لا تشجع الاعتماد على كلا الافتراضين السابقين أي افتراض التعامل والتعاطي مع تناقضات القوى الكبرى، وافتراض اعتماد خيار التعاون مع البيئة الدولية.

وسنكون هنا أمام مدخل رئيس هو إعادة التأهيل الذاتي للإمكانات العربية. والذي سيكون مقدمة، في حالة إنجازه، لتنفيذ كلا الافتراضين السابقين.

مقدماً. يتطلب إعادة التأهيل الذاتي وضع ثلاثة عناصر بنظر الاعتبار،

أ. بلورة رؤية عربية متجانسة-متماسكة، تقوم على أسس ضبط التفاعلات العربية والسيطرة وإعادة توجيه الفعل العربي الدولي. وأخيراً تقليل اثر التكاليف الدولي للسيطرة على المنطقة العربية.

ب. تنفيذ تعاون عربي-عربي، يراعى فيه

- ان يكون تعاوناً غير تناقضياً يعتمد حقول الأمن العسكري والتنمية نقطة انطلاق له.

- ان يراعى الخصوصيات القطرية على الصعيد الاستقلالية، طبيعة التهديدات، توزيع الثروات.

- تفعيل السياسات غير الرسمية من قبيل تبادل الوفود العلمية والثقافية، وتبادل المنشورات...

ج. الاستثمار للمستقبل. واهم المتغيرات المشكلة للمستقبل هي الإنفاق على البحث والتطوير، والإنفاق على التعليم.

فيما يتعلق^(١) بالتعاون العربي-العربي، ثلاث ضرورات تدفع بالعرب نحو ضرورة الإسراع بتحقيقه،

(١) سيتم تأجيل مناقشة العنصرين الأول (التوافق على رؤية موضوعية).

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

١. ان هذا التعاون يؤكد الشعور بالذات العربية، وتمايزها عن المحيط الدولي. فما يجمع الدول العربية ليس (دافع) زيادة تيسير المبادلات الاقتصادية فحسب، بل ان هناك رغبة في التمايز داخل النظام الدولي في اطار وضع حصاري-ثقافي عربي واضح.
- رغم ذلك، لا نتصور ان يرتقي هكذا تعاون في مرحلته المبكرة إلى مستوى تبني استراتيجيات عسكرية إلى الضد من القوى الدولية، فلا تزال الارتباطات العربية-الدولية تضعف من قدرة بعض الدول العربية على تقرير (خصوصية) أمر علاقاتها،
٢. يعطي التعاون العربي-العربي فرصة لتلاقي القدرات العربية، وتفاعلها. فإذا ما تحقق هذا التعاون (وفتحت له قنوات الاتصال كافة المجتمعية والسياسية) سيظهر سوق اقتصادي موحد، علاوة على امتلاك موارد مهمة، وأهمها النفط،
٣. يقلل التعاون العربي-العربي من الاعتماد على الآخر-القوى الكبرى. فاليوم صور (الاعتماد) العربي على الآخر عديدة:
- عسكرياً، ترتبط معظم الأنظمة العربية باتفاقات تعاون مع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربي، أو في الأقل إنها تعتمد على تلك القوى في توريد الأسلحة والمعدات والخبرات.
- اقتصادياً، انحراف التوجه الاقتصادي العربي تجاه التعامل مع القوى الكبرى شيء واضح، فطوال العقد الماضي كانت تعاملات العرب الاقتصادية البينية ٨. ٥% فقط من إجمالي تجارة العرب.
- وثقافياً. يوجد توجه ثقافي عربي نحو الغرب، وتقمص سلوكياته وقيمه، وعناصر المدنية الغربية، ونتاج الغرب الحضاري المقتبس لم يتم صياغته في إطار الكيان العربي، بل انتهى ذلك إلى اظهار المزيد من التغريب في الحياة العربية.
- هذه الصورة (الاعتمادية) يمكن ان تكون في اقل قيمة لها إذا ما تحقق ذلك التعاون كون المكونات العربية هي التي ستشغل معظم المجالات المتاحة له بدلاً من المكونات الدولية.

وإذا ما نظرنا إلى السياسات العربية الراهنة سنجد ان الإخفاق كان سمة ملاسقة لها. وعموماً هذا الإخفاق مبعثه وجود أربعة عناصر. هي^(١) -

(١) د. منعم صاحي العمار: توازنات الصعف العربية بين المدرك الاستراتيجي.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

- أ. السياسات العربية مبعثرة الأولويات. فمصر تطمح ان تكون في مرتبة المقرر للقضايا العربية، بينما ضعف سوريا الإقليمي يجعل علاقاتها العربية متعرجة بحثاً عن دعم من بيئة عربية متناقضة في معظم الأحيان. بينما تسعى السعودية إلى إثبات أنها مركز العالم الإسلامي، وقائدة له. ويكاد العراق - في المرحلة السابقة على عام ٢٠٠٣ - لا يختلف كثيراً في دعواته القومية عنها، بمعنى ان حدود الاتفاق الدنيا بين الدول العربية مغيبة في بعض الأحيان.
- ب. ضعف الأداء العربي. فالسياسات العربية لم تحسن إدارة الموارد العربية والدولية، بل لجأت في الغالب إلى تحريك القضايا العربية،
- ج. رفض منطق الاستقطاب العربي. وسيادة منطق الاعتدال والتراجع عند التعامل مع القضايا العربية المصرية مثلاً علاقات الصراع العربي - الإسرائيلي...
- د. سياسات مواجهة التحديات لم تتجاوز الدرجة المحسوبة / المقدرة أو الممكنة لإثبات الذات دولياً. بمعنى آخر ان درجة الإملاء الدولي في السياسة العربية عالية نسبياً؛ وفي أحيان غير مبررة موضوعياً.

وهنا إذا ما تحقق التعاون العربي-العربي بواسطة إرادة فعلية، ورغبة بإقامته سيرتقي الوضع والأداء العربيين على إخفاق السياسات القطرية. وسيدفع بالعرب إلى تبني استراتيجية تفرض حضورها بوصفها تدبير عربي موضوعي يستند لقدرات العرب وتفاعلاتهم الإيجابية، ويهدف لضمان وحدتهم وفعاليتهم وصولاً لتحقيق ذاتهم^(١)...

وهكذا تتمهد الأجواء لتبلور تضامن عربي مشترك. وهذا إذا ما تحقق ستكون من بين نتائج العرضية قليل فرص اختراق الآخر - القوى الدولية للنظام العربي. كما ستزداد القوة التفاوضية للعرب في علاقاتهم مع تلك القوى.

ومبررات القول باحتمالات تغيير الوضع العربي. في ظرف قيام تعاون عربي-عربي فاعل، هي:

(١) أنظر قطان كاظم الخفاجي: الاستراتيجية العربية في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

أ. إدراك العرب للفجوة الحضارية مع الآخر. والأكثر منه ان عصر التكنولوجيا والمعلوماتية صار يدفع العرب في الأقل إلى ضرورة مسايرة التطورات العالمية وعدم الانقطاع عنها.

ب. ويمكن ان نلاحظ المستقبل العربي من خلال التطور الطبيعي للأوضاع القائمة في الدول العربية. حيث ان تفجر أو سلبية الأوضاع العربية تحفز على ان تملأ الفراغات بواسطة قوى للمقاومة حتى تسيطر على معظم الوجه غير الجلي للظاهرة السياسية العربية، طالما تفتقر معظم الأنظمة العربية إلى الشرعية، كما تفتقر إلى مشروع مستقبلي واعد... وإذا ما استطاعت تلك القوى أحداث تغيير كلي في الدول العربية، أو ان تكون قادرة على تحويل مسار سياسات بلدانها سيكون تطوير العلاقات العربية- العربية من بين الخيارات الناجعة أمامها؛ كما انه من بين عناصر خطابها السياسي الراهن تطوير تلك العلاقة.

وهكذا، الرؤية المتبصرة للأوضاع العربية ستدفع العرب إلى اعتماد التعاون وسيلة لبناء المستقبل العربي، ويبقى التساؤل هو كيف سيتم تنفيذ هكذا خطوة، وهو محور اهتمام في الدراسة.

- إطار عام للحركة العربية: نحو نظام عربي فاعل

ان وضع مقارنة بين الإمكانيات العربية المتوافرة، والدور السياسي الذي قد يقرن بها يوضح وجود عدم تكافؤ بينهما، يصعب القول معها سوى بوجود علة. وفي التحليلات السابقة بينا جوانب من القصور في رفع كفاءة استخدام الإمكانيات العربية. وهنا نتساءل هل يمكن رفع كفاءة الأداء العربي؛ بمعنى هل الاتجاه نحو الفاعلية وارد، بحيث يصبح العرب طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية؟

لنتصور أولاً ان هناك علة سياسية. طبعاً اختلفت أساليب الكشف عن العلل العضوية والنفسية. ففي العلل العضوية كان الفحص بداية بالنظر ثم صار باليد. ومدى العلم أصبح اليوم مفتوحاً في الكشف عن العلل. ونفس الشيء تقريباً ينطبق على العلل النفسية، الذي وصل إلى العقاقير التي تعيد التوازن إلى الأعصاب التي أصابها الاضطراب - بعد ان كان علاج هذه العلل يمارس بواسطة السحر والاستعانة بالجن...

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وإذا كان يقال في الطب ان تشخيص الأمراض نصف الطريق إلى علاجها، فان القول نفسه ينطبق على العلل السياسية^(١)... والإشكالية التي يعاني منها العرب مردها إلى واحد من أمرين،

- خطأ أو نقص في التشخيص يؤدي إلى عدم التوصل إلى دواء للعلل السياسية العربية.
- ان التشخيص قد أحاط بالإبعاد المختلفة للعلل السياسية العربية، بيد ان إرادة اخذ الدواء (الحلول والبدائل) بقيت غائبة. د

الأمر الأول مستبعد. فالوعي بالعلل العربية قائم. والخيارات والبدائل والحلول متوافرة. وتبقى الإشكالية هي في نوع التشخيص المعتمد من قبل صناع القرار العرب. إذا ما نظرنا إلى معظم الأنظمة العربية سنجد فيها ارتفاع متوسط عمر تلك الأنظمة، وبنفس الأشخاص والوجوه. فهل يعزى ذلك إلى شرعية فعلية أم مفتعلة. لقد استطاع الغرب ان يطور الية سياسية مفادها ان الحاكم وظيفة إدارية لفترة زمنية محددة، قابلة للتמיד إلى فترة أخرى محددة. وفي حالة وجود قصور في الأداء فان تنحيه (أي حاكم) شيء مسلم به للحفاظ على كبريائه وشخصه. في الأنظمة العربية هذا الشيء مفقود، ولا وجود لتحول سلمي للسلطة. والشعوب تعرف طبائع حكامها، وهي غير راضية عنها. لكنها تترك ان الحكم منجج بالسلاح. ومقدار ما وجه من ذلك السلاح نحو داخل أكبر منه من الموجه نحو التهديدات الخارجية. والشعوب لا تعرف كيف تحاور الأنظمة أو تحاسبها؛ خارج دائرة العنف...

لقد قرب الحكام إليهم من لا يعارض السلطة من بين الخبراء والمحليين. وفي أحيان من يتفق معهم فقط. وهذا ما يؤدي إلى ظهور عيوب عدم التطور السياسي، طالما ان العملية السياسية هي عملية شاملة. فمثلاً شخصاً الحاكم يساوي الدولة، والحفاظ عليه شرط.

وتتضح عيوب الأوضاع السابقة في ما تعانيه المنطقة من فوضى سياسية شاملة، لا تزال مضبوطة بواسطة الأجهزة القسرية الداخلية. والقوات الأجنبية من

(١) محمد حسنين هيكل: أزمة العرب ومستقبلهم، ط. ٣، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧) ص ٦١.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

الخارج. فاحتمالات انفجار المشكلات العرقية والدينية موجودة. والتدمير المجتمعي - الاقتصادي قائم...

ويواجه العرب اليوم تحديات معقدة. هذا ما جعلهم على أعتاب تحول يمس وجودهم. لكن ليست التحديات وحدها فريدة، بل كذلك تعريف ما الذي يشكل أعتاب التحول (المطلوب). تربط هذه العبارة بمجموعة من الخيارات، كل منها يحدد اتجاه السياسات المستقبلية.

في البدء لن نقول ان هناك سياسة تصلح للتعامل مع كافة التحديات. ومعالجتها، بل ما تحتاج إليه الدول العربية أولاً هو تحديد مفاهيمها ومصالحها، أكثر منه حاجتها إلى سياسات معينة.

وأسباب قولنا هذا مرجعه ان الخيارات متوافرة بين الحدود القصوى (دعوات اعتماد الاستقلالية). وحدود دنيا (مفادها الارتهاق بالقوى الكبرى). وعلى نحو تتجاوز القدرة على تقييمها. وتبقى نقطة الارتكاز الأساسية هي في اعتماد مفاهيم محددة لتقييم كل خيار، والوقوف على الأفضل من بينها.

وتوافر العرب على موارده مهمة أولية وبشرية ومالية من حقائق الأمور، التي سوف تستمر بالتأكيد على المدى المتوسط. وطريقة تعاملهم مع هذه الحقيقة ستحدد نوع المستقبل العربي البعيد الذي سيظهر. فالقوى الكبرى لا تتواضع جراء هذه الحقيقة للعرب، بل تنكالب على مواردهم للاستحواذ عليها. والتحدي الذي يواجه العرب هو (الاعتراف) بتوافر هذه الموارد بشرط إدارتها كما إذا لم توجد مراكز قوى عالمية متكاملة عليها. ورؤية مستقبل أفضل للعرب تقتضي التوقف عن ثلاث ملاحظات^(١).

- أ. ان عبارات من نوع "من الواجب، من الضروري، من الحتمي..." ان نفعل كذا وكذا... لم تعد تجدي نفعاً في تغيير الواقع،
- ب. ان الإلحاح على دعاوى "التنمية الشاملة للبشر، والموارد والمال..." هو تحصيل حاصل وليس هو حل للزمة العربية.
- ج. ان تصور المستقبل يطالب العرب بتجنب المثالية. فالمثالية المطلوبة سياسياً هي الوصول إلى الأفضل.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٣.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وعند الرغبة بوضع إطار عام لحركة عربية فاعلة علينا أولاً عدم تجاوز مسألتين: -
أولهما: ما يتعلق بالنماذج المطروحة في مجال التنمية أو زيادة الفاعلية، هناك تحيزات عربية في دراسة للدول العربية وتصوير مستقبلها. والإطار العام المراد وضعه عليه ان لا يكون محاولة إثبات الخصوصية الثقافية والتمايز الحضاري فقط. بل عليه التطلع نحو الغاية (الفاعلية العربية) في إطار الخصوصية الثقافية وان يكون واقعياً قابلاً للتنفيذ.

وثانيهما، ما يتعلق بالحيز الذي سيطبق فيه ذلك الإطار هناك أزمتان متتالية يمر بها النظام العربي الإطار العام عليه التسليم بوجودها أولاً. ثم العمل على تجاوزها. فالمحك هو عمق الإحساس بالأزمة ودرجة الوعي بآثارها المحتملة. ومن المعلوم ان النظام العربي يعيش اليوم بين اختراق القوى الدولية له، وبين ميل بعض أطرافه نحو خوض التفاعلات الإقليمية الفرعية الأخرى على حساب تفعيل أدائه. وفي الوقت ذاته، هذا لا ينفي ان الظروف السياسية العربية تتيح فرصة للعرب قابلة للاستثمار هي تعثر محاولات هدم نظامهم الإقليمي عن طريق التفكيك (التجمعات الإقليمية الفرعية العربية)، أو عن طريق التنويع (المشروع الشرق أوسطية). كما ان ما يجمع الدول العربية عناصر عديدة مما يجعلها تتعرض لنفس التأثيرات تقريباً. والمؤثرات التاريخية - الثقافية تجعل استجاباتهم لهذه التأثيرات متقاربة إلى حد بعيد. لذلك يصبح تحصيل حاصل ان مصلحة كل بلد على حدة تقتضي محاولة العمل من خلال إطار عربي مشترك خاصة في عالم لم يعد يعرف سوى الكيانات الكبيرة كقوى مؤثرة في تفاعلاته. أي ان المسألة تتجاوز فكرة الأيمان بقومية عربية أو نظام عربي، وان لم تلغها، إلى منطلقات مصلحة تأخذ (العرب) بأسباب القوة في الحركة الدولية⁽¹⁾.

وإذا ما سلمنا ان التحرك المشترك في الإطار العربي ينطوي على مصلحة جماعية فالمسألة تنتقل بعد ذلك مباشرة إلى تسليم آخر بان الأوضاع العربية الراهنة لا تساعد على مثل هذا التحرك أو في الأقل لا توفر له إطار مشجعاً. ومن ثم فالمهمة الأولى تتحدد في ضرورة التفكير في استراتيجية لإصلاح تلك الأوضاع.

(1) النظام الدولي الجديد وتوصايا المنطقة العربية، أعداد مكتب الأفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتغذية.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

ولعل أول الأبعاد المطروحة للتفكير في استراتيجية الإصلاح المنشودة تتعلق بإطارها، وهل يكون عربياً عاماً أم إقليمياً فرعياً؟^(١).

يمكن أن نقدم بسهولة إجابة تنطلق من التحليل السابق تؤكد على أفضلية الإطار العربي، رغم استحالة توفير هذا الإطار الشامل على نحو سليم في الأمد المنظور، فضلاً عن أن هناك من التجمعات الإقليمية ما هو موجود ويعمل وسوف يكون من الخطورة العمل على تفكيكه أو إهماله دون ضمان البديل الآخر (الإطار العربي).

تنبأ من مجموعة من الحقائق الأولية، وهي افتراضات مصاغة منذ البداية بحيث تستطيع بناء تصور لإمكانية الفاعلية العربية:-

أ. إقرار الدول العربية بضرورة الخروج من العزلة، أي مواكبة التفاعلات السياسية العالمية، وعدم الانقطاع عنه، ونبدأ مبدأ حفظ الأنظمة لا النظر في نتائج بقائها واستمرارها. وعلى تلك الدول قبول سياسات التحدي التي تمارس ضدهم بواسطة القوى الدولية، باعتبارهم طرفاً فاعلاً أكثر من كونهم مجالاً لتفاعلات تلك القوى،

ب. أن لغة القوة لوحدها غير مجدية في الوصول إلى حل للمشاكل العربية، إنما يتم ذلك بواسطة اعتماد مزيد من التفاهم والتعاون العربيين،

ج. والمسلمة غير القابلة للنقاش هي استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي، طالما قدر للوجود الإسرائيلي البقاء في المنطقة بشكل أو بآخر. قد تبرز من وقت لآخر بعض التيارات العربية التي ربما تتصور إمكانية تأجيل أو التهرب من تلك المواجهة. وقد تسيطر بعض المفاهيم والقيم التي تستطيع أيدي أجنبية زراعتها في المنطقة "عملية التسوية"، لكن كل ذلك لا يمثل سوى موجات مؤقتة لا تستطيع أن تفعل أكثر من إثارة نوع من الغبار الذي يمكن أن ينقشع فإذا بالحقيقة الثابتة والتي هي محور للمشاكل العربية الدولية، بل والداخلية في المنطقة، أي مشكلة وجود إسرائيل بأبعادها المعروفة وخصائصها الثابتة.

ولا يمثل الوجود الإسرائيلي في المنطقة أي قدرة ذاتية، فزعمه بالانتماء إلى الحضارة الغربية ومحاولة فرض وجوده على المنطقة بأكملها يؤكد غريبته عنها، والتي لا بد أن تنتهي بالاستئصال عنها أو بدرجة أدنى بالاستيعاب فيها،

(١) الواقع أن الشواهد قوية إلى أن كلا الإطارين، على افتراض، لا يعمل بكفاءة؛ أو لا يعمل بالكفاءة الواجبة في الأقل.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

د. يدرك العالم الغربي انه صار يعاني من أزمة حضارية عميقة أخذت تقلص من مكانته في المكون الحضاري العالمي لصالح زيادة فاعلية الحضارات الأخرى. وانه لابد من ان يؤكد قواه وان يحمي نفسه من زيادة فاعلية القوى الأخرى الذي يرتفع تدريجياً من حوله، والذي يهدده بتلاشي المكانة العالمية. أما الصين فهي غير قادرة على مواجهة العالم الغربي، والوقوف إزاءه بندية، في الامدين القصير والمتوسط طالما ان نمو عناصر قوتها يتوقف على الإبقاء على علاقات متقدمة مع ذلك العالم، أو في الأقل عدم الصراع معه.

ويتوافر العرب على تشخيص للبيئة الداخلية والدولية. ويمتلكوا الإمكانيات والخيارات السياسية. لكن لديهم دور سياسي دولي لا يزال غير مشغول. ونرى ان إطار الحركة العربية الفاعلة هو وجه آخر لإعادة تأهيل ذلك الدور السياسي وهذا الدور اليوم هو انعكاس للآتي،

- طبيعة النظم السياسية العربية وايدولوجياتها المنفصلة عن القاعدة الجماهيرية،
- الوضع الاقتصادي العربي المتردي،
- مرتبة متدنية في سلم الهرمية الدولية،
- علاقات (عدم الانسجام) مع النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدول العربية.

وهنا إعادة تأهيل الدور السياسي الوجه الآخر لإطار الحركة العربية بات يتطلب من العرب تقويم العناصر الآتية، وتصحيح العلاقة بينها،

١. التوجهات الإيديولوجية العربية، ونظام القيم التي تحملها،
٢. الإمكانيات العربية،
٣. توازنات القوى الدولية العالمية منها والإقليمية.

فيما يتعلق بالتوجهات الإيديولوجية ونظام القيم العربية الرسمية تستند معظم الأنظمة العربية على مبدأ الحفاظ على بقائها في سدة الحكم، سواء تم ذلك بقصر المجتمعات داخلياً، أو بالتوكل والتبعية للبيئة الدولية.

واليوم، إشكالية السلطة صارت موضع نظر فئات المجتمع العربي كافة، وباتت تلك الأنظمة في زاوية شبه معزولة تحميها أجهزة قسرية عديدة. نحن لا ننكر ان مواجهة البيئة الدولية مطلب مهم، بيد ان الأهم هو توافر الاستعداد الداخلي لمواجهة

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي طاعل في التوازن الدولي

تحديات تلك البيئة. وهذا الاستعداد يرتبط بتأهيل الفرد العربي أولاً وقبل كل شيء... فكيف يجري التأهيل في ظرف نكران مواطنة الفرد العربي؟

يذهب المفكر العربي مالك بن نبي. إلى أن الوجود الإسرائيلي مثلاً، المهدد للكيان العربي اليوم هو مضاعفات للمرض العربي (الوصول إلى قمة الضعف)، وانهيار جهاز المناعة الداخلي فيه (ضعف المقاومة؛ أو غيابها)⁽¹⁾ والناجم عن تخلي الأنظمة الحاكمة عن مسؤولياتها التاريخية إزاء شعوبها، وفقدان الأخيرة الثقة بحكوماتهم.

لقد تحولت مفاهيم القوة من المقدرة المادية على المواجهة وفرض الرأي إلى القدرة على التأثير في خيارات الآخر، فعالم تتدفق فيه المعلومات، وتحظى فيه التكتلات الاقتصادية عبر القومية بمكانة رفيعة⁽²⁾، صار يدفع بالوعي نحو إنضاج علاقات جديدة وسلوكيات ترفض وجود مسلمة نهائية، من قبيل ثبات الإيديولوجية وتسخير الوسائل والبشر لصالحها... نظام القيم العربية الرسمية صار يحمل هذا الجمود. وبالتالي بات توفير متطلبات الاستعداد الداخلي في موضع قابل للنقاش بشكل جدي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، لا يزال الحضور القيمي العربي في التفاعلات الدولية محدود. وتعد قضيتا وضع الشعب الفلسطيني، والوضع الإنساني في العراق خلال فترة الحصار ١٩٩١-٢٠٠٣، أنموذجاً واضحاً على غياب الحضور العربي في الساحة الدولية. فهل جرى، أو سيجري مناقشة القضيتين بإنصاف وعدالة داخل الأسرة الدولية؟

وهل من الممكن الحصول على أنصاف وعدالة من البيئة الدولية؟ وقبله نتساءل من يمثل العرب في السياسة الدولية، وهل يملكون إمكانية طرح قضاياهم في تلك السياسة؟ ان أية نظرية معمقة إلى دلالة الأحداث المصيرية التي تمس واقع العرب حاضراً ومستقبلاً "الوضع الدولي للعراق، الصراع العربي- الإسرائيلي،..." تبين ان إمكانية طرح العرب لقضاياهم، أو التعبير عنها بإرادة مستقلة تبدو ضعيفة- وهو الأمر الذي ضاعف من ثقل ووطأة التحدي السياسي الذي تسلمه السياسات الغربية عليهم. وعقد مقارنة بسيطة بين موقف المجتمع الدولي من قضيتي العراق، والصراع العربي الإسرائيلي، تبين ان أفكار مثل العدالة في التعامل، الأنصاف في حل المشاكل... لا

(1) نقلاً عن، حاتم الحلبي:- "جدلية الفكر والقوة" مجلة الساع/٦٠/٢٠٠١. <http://www.mohect.com>

(2) Joseph S. Nye, J.- Understanding International Conflicts Third Edition (N. Y Addision westey Longman, inc. 2000), P:65

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

سوق لها في التعامل الدولي - الغربي. فأين العرب من هذه الصورة، عند التعامل مع الخطاب الغربي الداعي إلى إشاعة أنموذجه وقيمه على العرب. وألا ندعو تلك الضرورة مراجعة للعرب لحالهم في السياسة الدولية؟

في ضوء ما تقدم نتساءل، ألا يملك العرب أنموذجهم الحضاري-القيمي للتعبير والتعامل السياسي-الدولي، المؤكد على مبادئ وقيم أساسية لا يتم الحياد عنها؛ عند طرح قضاياهم في الساحة الدولية؟ أم أن تلك الأسس قد حادت عن روح العصر الراهن وليس من المجدي، أو دلالة التحضر، التمسك بها؟

إن الأنموذج الحضاري-القيمي العربي لا يحتاج إلى شهادة منا فهو أصيل، ذا أثر حضاري-تاريخي عميق، متجدد ومبدع ولا يتكرر لأهمية التفاعلات الحضارية العالمية، ولا يقوم على الاستلاب والهيمنة في تعاملاته مع الآخر... وينتهي إلى ضرورة تأكيد الذات العربية في المحيط الدولي^(١).

والغرب، يرفض مسعى البلدان الأخرى إلى التثبيت بمانجها الحضارية، فهذا يفقده أداة مهمة في إخضاع الآخرين، أي الاستلاب الحضاري-الثقافي. وللأسف فإن قطاعات عربية واسعة، سواء من نخب صنع القرار، أو من شرائح المجتمع الأخرى، قد تنكرت لتلك الأصول. وهو ما جعل تعلق البلاد العربية عاليا بما هو غربي، وصارت قابلة للإذعان للقوى الغربية.

وفيما يتعلق بالموارد العربية، فتعطيل استخدامها، أو إساءته، هو سمة علاقة العرب بمواردهم سواء برغبات ذاتية أو بفعل خارجي. فالوضع الاقتصادي العربي يتسم بتعدد الموارد وسعة السوق... ولا يتطلب تكامل عناصر الإنتاج إلا إعطاء تقييم أكبر للعلاقات البيئية.

وهيما يتعلق بالقدرات البشرية-التقنية العربية فإن إعادة تأهيلها يستلزم مسألتين:

- أ. إعادة توزيع أوجه الإنفاق العربي لصالح دعم قطاعات التعليم والبحث والتطوير،
- ب. ربط نتائج العملية التعليمية بمسوق العمل وعملية التنمية.

(١) انظر مثلاً، عبد الله عبد الدائم: "مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها" مجلة المستقبل العربي، بيروت ع/٢٦٠/٢٠٠٠ من ص ٣٤-٤٩.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي شامل في التوازن الدولي

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى مثلاً، إذا ما أراد العرب إدخال الحاسوب (لغة العصر الراهن) إلى مدارسهم فحساب رياضي بسيط يوضح الآتي: هناك ما يقارب (٥٠ مليون) طالب / ١٩٩٨ في التعليم الابتدائي والثانوي والعالى^(١). سعر جهاز الحاسوب يبلغ في المتوسط بين (٥٠٠-٧٠٠) دولار، مقومة بأسعار عام ٢٠٠٢^(٢). عند ذلك تكون الكلفة المفترضة بين (٢٥-٣٥ مليار) دولار^(٣). هذه الكلفة هي كسر ضئيل، إذا ما نفذ على مراحل، وإذا ما قورن بما ينفق على السلاح؛ فالسعودية مثلاً أنفقت لوحدها (١٤٢ مليار) دولار على التسليح للفترة ١٩٨٦-١٩٩٤، فما هي حصيللة ذلك الاستثمار (دون الانتقاص منه)؟

وننوه، ان النجاح لا يتوقف على مجرد تخصيص المبالغ لقطاع معين، فهذا إجراء مهم، لكنه يعتمد كذلك على كيفية استغلال العرب للثروات البشرية. وإذا ما نظرنا إلى القوة العسكرية العربية سنجد أنها ليست بأحسن حالاً من مكونات قوة العرب الأخرى. ولعل أهم العقبات التي تواجه بناء قوة عسكرية عربية مؤثرة هي:

أ. عدم توافر الإرادة السياسية،

ب. عدم تخصيص الموارد اللازمة لبناء البنية الأساسية للقوة العسكرية. فهناك قصور في أعمال البحث والتطوير اللازمة لأعمال التصنيع الحربي. وضعف القاعدة الصناعية- التقنية المدنية ذات الصلة بالقوة العسكرية،

ج. التفاوت في توزيع الموارد بين الدول العربية، ومن التفاوت في التخصص للاتفاق الدفاعي، بما يراعي حاجات قطرية وليس شواغل أمنية قومية.

يبقى لنا إعادة تقويم توازنات القوى الدولية. نحن لا نفهم التوازن بدلالة مقارنة عناصر قوة الدول إزاء بعض، بل بأخذ تلك العناصر في إطار حيز الفعل، أي القدرة على التأثير الدولي. فتأثير دولة، أي قدرتها على الإقناع أو القسر، لا تتحدد بواسطة جمع قدرات ومقارنتها بما تملكه دول أخرى، لكنه يعتمد كذلك على إرادة استخدام القدرات. ومنظور الدول الأخرى لصدقية تلك الإرادة في السيطرة أو التأثير في الغير.

(١) لطوان زحلال: العرب وتحديات العلم والتفاعة. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٩).

(٢) مرجع سابق.

(٣) كانت نسبة انتشار الحواسيب الشخصية في البلاد العربية (١٤٤ جهاز) لكل (١٠٠٠ شخص) / ١٩٩٨، بينما كان المتوسط العالمي هو (٢٥٣ جهاز) لكل (١٠٠٠ شخص)

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

وبهذا فالقوة تلاحظ عبر مخرجات التفاعل السلوكي بين الدول. بمعنى قدرة على التأثير في سلوك الآخر، وتفكيره استناداً إلى ما يراد تحقيقه من أهداف ولا نصير للبيئة السياسية الدولية متقبلة لعلاقات القوى الا في حالات الفوضى التي يعانيتها النظام، بمعنى تبليين التطلعات والمصالح وتقاطعها في ظرف تباين انتشار عناصر القوة دولياً.

وتقترن الفوضى بحالة المازق الأمني للدول. فما الذي يمنع الدول من اللجوء إلى العنف في تصريف العلاقات مع بعض؟ لقد زادت القواعد القانونية العرفية من عملية اللجوء إلى الأساليب السلمية في حل المنازعات، لكن النمو المتباين لعناصر القوة دولياً، ترى فيه بعض الدول أضراراً بمصالحها، أو جزءاً منها. لذلك علاقات القوى هي ضابط واقعي لانفلات القدرات نحو ميدان التأثير (سائب النهايات). بمعنى هي ضابط لعملية إعادة انتشار مكونات القوة.

يذهب هنري كيسنجر الى ان هدف توازن القوى هو الاستقرار، وليس بلوغ حد الكمال. وهو كتعبير واقعي صاغته التجارب التاريخية ليس بنظام في الغالب. انما هو سياسات باحثة عن صد محاولات التغيير غير المرغوبة⁽¹⁾. والاسئلة التي قد تثار هي،

١. هل تحدث التوازنات بشكل تلقائي في السياسة الدولية ام انها تحدث بفعل ارادات صناع قراراتها؟

٢. أي توازن للقوى يكون اكثر ملائمة للاستقرار الدولي؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول البعض يؤكد امثال كيسنجر على فرضية الإرادة. أي ان الارادات الدولية لصناع القرار هي التي توجد التوازنات. فصناع القرار لا يتخاطبون تلقائياً لما الذي يحكمهم محدّدات منها الغايات، الإمكانيات، الفرص والكوابح الدولية. وخلافه يرى كينث وولتر ان التوازن كاتجاه في علاقات الدول قد يحدث بفعل إرادي، أو دونه. فالدولة لاعب عقلاني يستخدم إمكانياته لتحقيق غايات محددة في بيئة دولية متفاعل؛ بعلاقات تعاون أو صراع. ومخرجات كل فعل أو تفاعل تحدد الميل نحو التوازن أو توازن القوى. وتوازن القوى عند هذه النقطة هو توجه يحدث عندما تبحث الدول عن نظام محدد لأقامته. وهي في الغالب مدفوعة نحو تحسين بيئتها، أو بدرجة اعلى الهيمنة على الآخرين أو التأثير فيهم. وهذه في الوقت نفسه رغبات تسعى دول أخرى لتحقيقها. لذلك. توازن القوى لا يحدث بفعل اتجاهات سياسية لدول ضد

(1) Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi: International Relations theory. 3d ed (Boston Allyn & Baeon. 1999). P:72.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

إعادة انتشار القوة، أو معارضة لانحيازات سياسية دولية. وهو كسياسة قد يظهر عند حدوث سباق تسلح أو تحالفات وتحالفات مضادة، أو توافقات أو أشكال أخرى من السلوك التنافسي بين الدول.

والسياسة الدولية تحد من حرية الخيار للدولة بواسطة أفعال غيرها. بينما⁽¹⁾ يرفض أرنست هاس فكرة أن توازن القوى مصاغ بصورة تلقائية فقط. فصناع القرار يملكون كذلك إمكانية (محدودة) للتأثير في أوضاع التوازن. فهل العرب قادرون على الدخول كطرف فاعل في صياغة التوازنات الدولية؟

وفيما يتعلق بالسؤال عن أي الأنماط التوازنية أكثر تحقيقاً للاستقرار الدولي، نقول أولاً أن العرب غير قادرين على بلوغ مرتبة القطب. ولا التأثير في علاقات القطبية الدولية، إذا ما استمر حالهم على ما هو عليه الآن، إنما هم يتقبلون شكل القطبية الذي يطرحه لهم النظام الدولي ثم يتفاعلون معه... لقد افاد نظام الثنائية في ضبط الصراعات الإقليمية. وهذا شيء انتهى بعد نهاية الحرب الباردة. أما نظام الأحادية فهو ينتهي عند ضبط تلك الصراعات أو تأجيلها وفقاً لرؤية (ومصالح) القطب الواحد.

ومن الأشياء المؤكدة في العلاقات الدولية هي انتشار وإعادة انتشار مكونات القوة. وبذلك فاحتمالات التعددية شيء متصور قيامه نظرياً. والنظام التعددي يعطي مستويات عليا من عدم التأكد، وهو أقل جذباً من النظام الثنائي لأنه غير مؤكد، واحتمالات الحرب فيه عالية (التقليدية). وتوازن القوى يفيد في المقام الأول، توزيع لعناصر القوة دولياً، وعملية إعادة انتشار أو تملك تلك العناصر (اقتصادية، عسكرية، ثقافية...) تحدث عادة تحول في ذلك التوازن.

وتشير سياسات توازن القوى إلى فعل الدول في تجنب حدوث تحولات جذرية في أوضاع قائمة. أو قد يشير إلى أفعالها التي تعيد صياغة علاقاتها⁽²⁾ إذ ما رأت ثمة فائدة مرجوة من هذه الاعادة -ولا نتصور وجود مرونة تامة في هكذا سياسات فهي تتوقف أولاً على ما تملكه الدول المعنية من عناصر قوة، ثم على طبيعة علاقاتها

(1) حول مجال المفكرين والكتاب بشأن تلقائية حدوث التوازن من عدمه. انظر

Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi: International Relations theory Op. Cit. pp.72-74 .

(2) Joseph S. Nye, Jr: Understanding International Conflict OP cit. p.59

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

الدولية. وهذا ما أوضحناه في الجزء الأول من الدراسة. فهل العرب قادرون على التأثير في علاقات التوازن الدولية.

داخلياً، يذهب د. حامد ربيع، إلى أن السياسات العربية الفاعلة، القابلة للتصور والاستخدام لا تجد أمامها سوى سبيلين^(١) تتكثل عربي جزئي أو كلي، سواء تم ذلك عبر إعادة صياغة ميثاق جامعة الدول العربية، أو بناء اتفاقات جديدة. أو إعطاء زخم لمفهوم (الدولة القائدة)^(٢) عربياً.

خارجياً، التعاون العربي مع قوى كبرى أو إقليمية مهم، والمرجعيات -العربية الإسلامية لا تمنعه، بل تشترط قيامه، ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَطَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٩٨].

وفي هذا السياق، رغم الارتباط بهذه القوة أو تلك، بسبب صداقة أو ضرورة. فالبلاد العربية عليها التصرف في ضوء معيارين.....

- أ. ان تتفق مصلحة القوى (الدولية) التي ترتبط معها مع مصلحتها الوطنية.
- ب. عدم تطابق مصلحة القوى الكبرى مع مصلحتها الوطنية. ففي كل الأحوال الانسحاق وراء القوى الكبرى سيكون مكلفاً للعرب.

في حالة النظام الثنائي القطب، ليس هناك سوى طرفين رئيسيين يحري التنافس والصراع بينهما. وعلاقتهما قابلة للدوام، وعلاقات القطبين فيها هي علاقات تناقض مؤقت وتغاهم مؤقت؛ بسبب الطبيعة المكلفة للحروب الحديثة. أما في النظام متعدد الأقطاب، تتفتح المنافسة بين أكثر من قوة. وتخضع تلك القوى لقاعدة الطرف الشريك/الطرف العدو حسب درجة ضمان وتحقيق مصالحها. لذلك تكون علاقاتها ظرفية مؤقتة. وهي علاقات تنافس وتوافق أكثر منه علاقات تعاون راسخ. وبذلك فالعلاقات مرنة، مبنية على توازنات المصالح وتوازنات القوى.

(١) د. حامد ربيع: "نظرية الأمن القومي. حول عملية التأسيس الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي" دورية أفق عربية. بغداد ع/٣/١٩٨٥. ص ٢٢

(٢) علينا استدراك أنه لا توجد دولة عربية قائدة، بل هناك عدة (قوى) لها إمكانات وعناصر قوة متقاربة، وهي في الغالب إما متباعدة التوجهات أو متنافسة، أن لم تكن متصارعة.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي

أما في العالم أحادي القطب، فالسمة التي تطبع علاقاته مبنية على الخضوع للقوة للقطب. ولا توجد مرونة في تصريف العلاقات ألا في إطار عدم التعارض مع مصالح القوة القطب.

وإذا ما أخذنا أنموذج العلاقة مع الولايات المتحدة. سنرى

أ. ارتباط الولايات المتحدة بالبلدان العربية بمصالح واسعة.

ب. دعم الولايات المتحدة الوجود الإسرائيلي بسبل التفوق كافة.

ج. العرب الرسميون غير قادرين (وغير راغبين) على فرض كوابح على السياسات الأمريكية تجاههم.

إن المرحلة التاريخية الراهنة، والمنظور، ودرجة الاستثمار الأمريكي فيها دولياً، يجعل الولايات المتحدة قادرة على إعادة تنظيم أقاليم العالم المختلفة⁽¹⁾. ولا يمكن تصور منافسة أوروبا لها، فهي لا تملك الإرادة السياسية التي تجعلها قوة؛ وسيستمر الحال لفترة متوسطة قادمة. أما الصين، فإن متغيرات مثل الفجوة التكنولوجية والعسكرية مقارنة بالولايات المتحدة، علاوة على غبن الجغرافيا لها، يجعلها لا تجد أرضية مناسبة لخوض علاقات تنافس - صراع مع القوة للقطب.

والأكثر من ذلك، التحركات التي يشهدها النظام الدولي من قبيل الشراكة الصينية الروسية، الصينية الفرنسية، المثلث الاستراتيجي الهندي الروسي الصيني... لا تحمل الكثير نحو تغيير بنية النظام القائم. فسياسات التوازن تتطلب التزام سياسي في تحمل الكلاف التغيير وبضمنه منافسة الولايات المتحدة⁽²⁾.

وعلينا. تفهم أن القوى الكبرى تسيطر عليها الحسابات العقلانية عند تنفيذ سياساتها تجاه المنطقة العربية. وأهم عناصر ومكونات تلك الحسابات هي:

أ. علاقات القوى الكبرى مع بعض، وما إذا كانت تتحكم فيها الاعتبارات الاستراتيجية، لم تطغى عليها توازنات المصالح،

ب. درجة ارتباط الدول العربية بالقوى الكبرى.

ج. درجة العلاقة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، كون الأخيرة المفتاح للنفوذ، أو التأثير في علاقات العرب الدولية؛ في نظر القوى الكبرى.

(1) Wakter Lafeber. "The Post September 11 Debate over Empire, Globalization, & fragmentation".

(2) Steph G. Brooks & William G. Wohlforth "American Primacy in Perspective"

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

د. الجذر التاريخي لعلاقة القوى الكبرى بالمنطقة العربية، ومقدار ما يمارسه هذا المكون من تأثير في هيبة وسمعة تلك القوى دولياً.

وعليه الخطوط العامة للحركة العربية الدولية عليها ان تراعي الآتي:

أ. ضمان مشاركة متعددة الأطراف في علاقات العرب الدولية، وعدم الاقتصار على قوة واحدة.

ب. ضمان التركيز على موضوعة توازنات القوى في علاقات القوى الكبرى.

ج. تجريد القوى الكبرى من أدواتها الإقليمية بقوة الأخيرة إزاء النظام العربي، في

نظر القوى الكبرى، مرجعه انقسام العرب وغياب أولوياتهم الدولية والداخلية.

د. عدم تدويل القضايا العربية، أو في الأقل امتلاك زمام المبادرة العربية تجاهها.

وهنا يبقى هامش السياسات المتاح امام العرب متمثلاً بالخيارات الآتية:

أ. تقليص درجة الارتباط بالولايات المتحدة.

ب. إبقاء الصراع، أو عدم إتمام مشاريع التسوية مع إسرائيل، مما سيعمل على

تحميل الولايات المتحدة أعباء الدعم المتواصل لهذا الكيان.

ج. توسيع العلاقات الدولية مع القوى مثل روسيا، الاتحاد الأوروبي، والصين.

ولنطمح قليلاً، ونفترض استجابة عربية رسمية لهذه الاطروحات، يبقى ان نقول،

ان افراد كل بلد عربي باتباع هذه السياسات بدون تنسيق مع غيرها سيعرضها لرد فعل

الولايات المتحدة. والأفضل هو إعادة التنسيق في إطار عربي- عربي أولاً. وهذا ما

يعطي وزن إضافي لضرورة إعادة طرح العلاقات العربية العربية على طاولة النقاش.

وإذا ما علمنا ان إنجاز التغيير لا يتحقق الا على المستوى الداخلي، أولاً وقبل

كل شيء، تتساءل ما العمل الآن؟

لقد رقد الكتاب العرب، ومراكز البحوث الساحة العربية بدراسات هامة في

مجال ما العمل⁽¹⁾. بمعنى الرغبة بالتحكم بمسارات المستقبل المرغوب في الوصول

اليه عبر ضبط المتغيرات التي يرى انها احد عناصر تشكيل ذلك المستقبل. وتفعيل

المرغوب منها، وإظهاره وكبح غير المرغوب.

(1) انظر مثلاً، د. قسطنطين زريق: ما العمل؟.

المبحث الرابع- نحو نظام إقليمي عربي هائل في التوازن الدولي

وتكاد تجمع الدراسات ان العلة هي في الجسد العربي أولاً وقبل كل شيء. وان هذا الجسد لا يحمل في طياته علامات تطور طبيعية مبشرة بفاعلية عربية. سواء بفعل أرادة رسمية للأنظمة الحاكمة، أو بفعل لا إرادي ناجم عن عدم وجود رأي عام عربي راغب بالتغيير بشكل جذي. واختلفت الدراسات في ذكر وسائل العلاج، طالما ان العلة مركبة ماضية وحاضرة، وشاملة لجوانب الحياة العربية. ونرى ان التغيير ينبع من الطرفين العربي الرسمي، والعربي غير الرسمي، ويرتهن بتوافر الإرادة على أحداثه، ويكون:

١. أيديولوجيا:

لا يوجد دليل على كون رؤية محددة هي الاصلح، أو الأقدر كلياً على تحقيق ما هو شرعي أو ما هو وطني. أو ان ما عداه ليس وطنياً ولا قومياً. هذا يمثل دعوى إلى عدم التثبيت بروى محددة في تعريف ما هو شرعي ووطني، وعيره لا ينطبق عليه هذا التعريف. فحزب ما، تيار سياسي، أيديولوجية معينة... يمثل كل منها وجهة نظر محددة؛ صائبة أو خاطئة؛ في تفسير العناصر السياسية وعلاقاتها في البيئة للعربية. والحقيقة مجسمة لها إبعادها التي ترى من اماكن مختلفة بوساطة تلك الجماعات أو التنظيمات، وكلها تملك صدقية جزئية وليست كلية. وقبول التعددية لا يعني نقل النموذج الغربي إلى الدول العربية بما يحمله من فوضى في الممارسة بقدر ما يتطلب وجود منهج ملتزم بخصوصيات العرب الحضارية والتاريخية تتيج آلية محددة لطرح البدائل وتقويمها، وقبول الأفضل من بينها، سواء كانت مرجعية البديل قومية، ليبرالية، اشتراكية، دينية -إسلامية...

هذا الطرح يمكن ان يعمم عربياً، وستكون إسقاطاته هي رفض للنماذج والمرجعيات المنحلة، وصعود للنماذج والمرجعيات الأقدر على معالجة الواقع العربي. عند ذلك سيكون مستوى الدفع عالياً باتجاه إقامة علاقات عربية عربية أفضل.

٢. عسكرياً

القوي قد يشفق على الضعيف، لكنه لا يحترم الا القوي، والضعف العسكري العربي احد أسباب ضياع الحقوق العربية، ولبناء قوة عسكرية عربية يتطلب أولاً بيان من هو العدو، ورصد الإمكانيات المناسبة له. والاستعداد لمواجهة، والا لأصبح الطرف المعني مخترقاً. والعرب مختلفين في هذا، ففي ظرف تتصاعد التهديدات على طول الحزام الأمني العربي الشرقي(تركيا وإيران) والشمال(أوروبا)، والجنوبي

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

(بعض البلدان الأفريقية)، أو من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، نجد ان القوة العسكرية العربية موجهة بقدر أو آخر إلى تصفية طرف عربي آخر، أو تقف بالضد منه. وهذا غير مقبول.

٣. واقتصادياً

ما يعرقل العلاقات الاقتصادية العربية-العربية هو السلوك السياسي القائم على مبدأ العلاقات حسب المزاج الشخصي، بمعنى بقاء العلاقات أو تطورها مرهون بحاجات ونوازع الحكام الذاتية إلى بقائها أو تطورها في اغلب الأحيان. لذلك نرى عدم تطور العلاقات الاقتصادية العربية-العربية بشكل طبيعي، بل ان متغيرات الانتكاسة حالة قائمة. والأمثلة على ذلك عديدة.. لذلك، من الأنسب ان يتخلى الإطار السياسي العربي عن تصريف العلاقات العربية العربية، وترك المجال لقوى السوق ان تتفاعل. أو ان يهيئ العرب الرسميين ميادين العمل الاقتصادي المشترك من أسواق، وإرادة سياسية لتنفيذها.

٤. وثقافياً

لننظر بواقعية إلى عصر يتطور بسرعة، ولا يترك فسحة بقاء الا لمن يلحق به. وهذا ما يجعل العرب مطالبين بالتحسب لوضعهم ولحاجتهم لا التحسب إلى إرضاء البيئة الدولية. وزيادة المرصود من إمكانات لمعالجة المستقبل حسب حاجاتهم وتوجهاتهم، سواء ما كان منه لأغراض التعليم، أو لأغراض البحث والتطوير، وليس لان البيئة الدولية تسمح أو لا تسمح بذلك.

ونشير هنا ان البعد الثقافي- الحضاري العربي ليس وليد الحاضر حتى يتأثر بإرهاصات موحية (عولمة ثقافات القوى المتفوقة). فالحضارة والثقافة العربيتين امتلكتا مقومات استمراريتهما. واستطاعت التعامل مع تحديات عديدة، واستوعبتها. والمسؤولية الأخلاقية أمام الأنظمة السياسية والمنقذين العرب هي في عدم إشاعة، أو التشجيع على إشاعة أنماط الثقافة الغربية. وفي الوقت نفسه العمل على وضع البصمة العربية في ثقافات العولمة، فهذا يمكن ان يكون حافزاً اولياً لتأكيد الكيان والوجود العربيين دولياً. وخطوة لاعتزاز القاعدة العربية بمرجعيتها (القيم والسلوكيات العربية- الإسلامية)، ودعوتها نحو تدعيم سبل التعاون العربي- العربي.

الخاتمة

لا يتماثل المضمون الذي يقترن بدراسة المستقبل مع ذلك الذي تعبر عنه كلمة الخاتمة. فبينما تعني الأخيرة بلوغ آخر الشيء، تعبر الأولى عن نقطة البداية لتلك الشروط التي تقض إلى تبلور هذا المشهد أو ذاك^(١). ومع تناقضهما سنعتمد جرياً مع التقليد إلى إنهاء دراستنا بخاتمة بدلالة الخلاصة المركزة.

لقد حاولنا في دراستنا هذه رصد الاتجاهات العامة بتوازنات القوى سواء ما تعلق منها في إطارها العالمي أم الإقليمي. وبيننا موقع العرب فيها. ورأينا أن إمكانياتهم تتيح لهم ممارسة دور مهم، لكن قصور الإرادة السياسية في إعادة تأهيل الإمكانيات المتاحة لو أداء الدور السياسي المفترض جعل قوة السياسة الدولية إزائهم في أشد درجاتها.

ما يهمنا هنا ليس إعادة وصف الواقع العربي، فقد أسهبنا فيه، إن جهدنا كباحثين هو تشخيص الواقع ووضع معالجات نظرية له. لكن يبقى القول أن المعالجات عبارة عن مداخل مختلفة، وكل منها ما دام ملتزم بإطار المصلحة الوطنية - القومية، هو صائب صواباً جزئياً. فالمعالجات الكلية لوضع العرب تبقى بحاجة إلى مشاريع ضخمة تتبناها الحكومات العربية بوساطة العمل على تجزئة ذلك الواقع إلى قطاعات السياسة العسكرية، الاقتصادية والثقافية، وترصده في مستوياته الزمانية (الماضية والحاضرة)، ومستوياته المكانية (الداخلية والدولية)، عند ذلك يمكن توافر إطار عام وشامل لتصحيح المسار العربي في البيئة الدولية. وهذه دعوة لمن يأتي من بعدنا أن لا يعتبر جهد الباحث (س) أو (ص) نتاجاً نهائياً، أو أن طروحاته لن تكون ذات فائدة. فالفكرة أو المعالجة التي يقدمها الباحث تكون صائبة في إطار زمني، وقد تفقد جدواها بمرور الوقت، كما أن تجاهل الأنظمة العربية الحاكمة للباحثين ولمراكز البحوث لا

(١) في اللغة العربية، الخاتمة تعني بلوغ آخر الشيء.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

يتوقع له أن يستمر في عصر أصبحت السياسة في عصر المعلوماتية بحاجة إلى التكنوقراط لإدارتها. لذلك ليس بعيداً أن يأتي زمن يكون فيه لرأي الباحثين والمحللين العرب دور مهم في صياغة علاقات بلدانهم، أو حتى وضع مرحياتها. فصناع القرار العرب لا يستطيعون الاستمرار في معاداة الرأي العلمي إلى ما لا نهاية.

في الجانب الآخر، ننتذكر أن المستقبل كما هو الحاضر والماضي عبارة عن علاقات بين عناصر، وأن لكل عنصر قوة مقترضة. وهنا ستكون أمام حالتين:

الحالة الأولى: يمكن إعادة صياغة المستقبل إذا عرفنا ما العنصر أو العناصر الأكثر احتمالاً للبروز أو الاستمرارية. وكما سيكون تأثيرها المفترض. عند ذلك، التعاطي مع هذه العناصر سيزيد من فرص الإسهام بالتفاعلات السياسية الدولية، إذا ما توافر الطرف المعني على إرادة توظيف هذا العنصر أو تلك العناصر خدمة للمنشود.

الحالة الثانية: ونجدها غالباً لدى القوى الكبرى، حيث يلاحظ أن بعضاً منها تلجأ إلى اصطناع (إدخال متغير غير محسوب عموماً في متغيرات بناء المستقبل بشكل متعمد) عناصر العلاقات المستقبلية لتضمن الوصول إلى بيئة مرغوبة من قبلها - فمن المعروف أن إدخال عنصر جديد في علاقات قائمة سيغير اتجاه العلاقة الكلية وفقاً لمدى فاعلية العنصر الجديد ووزنه في علاقات القوى.

في المستقبل المنظور لا نرى أن العرب سيصلون إلى مستوى الحالة الثانية، أي القدرة على اصطناع عناصر السياسة الدولية للوصول إلى بيئة منشودة. لذلك سنبقى في الحالة الأولى، التي تفيد أنه يمكن التوافر على رؤية لعناصر البيئة المستقبلية. وما يحتاجه العرب هو مزيد من إعادة التركيز على الغايات التي يطمحون إلى تحقيقها. عند ذلك، ويتوافر الإرادة. يمكن وصف علاجات (خيارات) تتيح للعرب حدود دنيا في الأقل لضمان مصالحهم وممارسة دور سياسي دولي فاعل ومؤثر من خلال التعاطي الناجع مع العناصر المستقبلية للبيئة الدولية، والعناصر الداخلية المؤثرة في سياساتهم.

المصادر والمراجع

١. مدخل إلى علم العلاقات الدولية، د. محمد طه بدوي.
٢. القوة والسياسة الخارجية والدولية، د. محسن عبد الخالق.
٣. الاستراتيجية والسياسة الدولية، د. اسماعيل صبري.
٤. تحليل العلاقات الدولية/ كارل دويتش.
٥. القوة والدبلوماسية، د. باسل الخطيب.
٦. تحليل السياسة الخارجية، د. محمد السيد سليم.
٧. قوة الدولة، عمر فاروق.
٨. سياسة باكستان الإقليمية، هاني الحديثي.
٩. الإقليمية الجديدة، ناصيف حتي.
١٠. أزمة النظام الإقليمي العربي، أحمد نبوس.
١١. مستقبل النظام الدولي، د. مازن الرمضاني.
١٢. الفكر الاستراتيجي الأميركي، أحمد عبد الرزاق.
١٣. من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، هنري كيسنجر.
١٤. الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد باكستان، خضر عباس عطوان.
١٥. إعاقة الديمقراطية، نعوم كشومسكي.
١٦. من نيويورك إلى كابول وبالعكس، محمد حسين هيكل.
١٧. الإمكان العسكرية العربية، طلعت أحمد سليم.
١٨. صراع الأدوار في المشرق العربي، علي محافظة.
١٩. التحولات في النظام الدولي، غسان سلامة.

توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

٢٠. الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، محمود عزمي.
٢١. سوريا وإيران، روز ماري،
٢٢. الشرق الأوسط على حافة الهاوية، وليم بكوانت،
٢٣. المتغير التكنولوجي وإشكالية التنافس، سرمد عبد الكبار.
٢٤. الأمن الإعلامي والشرق الأوسط، شادي أرغوفنتس.
٢٥. المشروعات العربية المشتركة، د. فائق علي عبد الرسول.
٢٦. العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي، حمدي عبد الرحمن.
٢٧. متطلبات الأمن الثقافي العربي، عدنان السيد حسين.
٢٨. إشكاليات الفكر العربي، محمد عابد الجابري.
٢٩. الغرب والصورة النمطية المشوهة عن الإسلام، د. حسن حنفي.
٣٠. تشويه صورة العرب في الخارج، د. مصطفى المصمودي.
٣١. صورة العرب الإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية، د. مادلين نصر.
٣٢. العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، سارتاب عزيز.
٣٣. العقوبات والمنبذات في الشرق الأوسط، تيم نبلول.
٣٤. رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، د. جعفر عباس عطوان.



فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| المقدمة..... | ٣ |
| ❖ التوازنات الدولية: إطار نظري..... | ١٠ |
| المبحث الأول: توازن القوى؛ المفاهيم | ١١ |
| ١- القوة..... | ١١ |
| ٢- القوة والسلوك الدولي..... | ١٧ |
| ٣- توازنات القوى العالمية والقطبية الدولية..... | ٢٣ |
| ٤- القوى العالمية ومجالات التوازن..... | ٣٥ |
| ٥- القطبية والنظم الإقليمية..... | ٤٠ |
| ٦- النظم الإقليمية والتوازن الدولي..... | ٥٠ |
| ❖ الولايات المتحدة وسياسات التوازن الدولي..... | ٥٧ |
| ❖ القوة في السياسة الأمريكية..... | ٥٨ |
| ❖ السياسة الأمريكية وتوازنات القوى العالمية..... | ٦٤ |
| ❖ التوازن في النظام الإقليمي العربي..... | ٧٦ |
| ❖ مجالات التوازن في النظام العربي..... | ٧٨ |
| ❖ للنظام العربي: مستوى الفاعلية..... | ٨٥ |
| ❖ القوى الدولية والتوازن في النظام العربي: مستوى الاستقلالية في سياسات العرب البيئية والدولية..... | ٨٨ |
| المبحث الثاني: التوازن العالمي والتوازن في النظام الإقليمي | ١٠٧ |
| العربي: مدخلات لعلاقة | |
| ❖ منخل الرؤى السياسية..... | ١٠٩ |
| ❖ المنخل الأمني - العسكري..... | ١٢٦ |
| ❖ المنخل الاقتصادي - التكنولوجي..... | ١٣٤ |
| ❖ المنخل الثقافي - الحضاري..... | ١٤١ |

المبحث الثالث: العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام

١٤٥

الإقليمي العربي: الخصائص والفرضيات

- ❖ العلاقة على مستوى الفرضيات..... ١٤٥
- ❖ مستوى فرضيات المجال العسكري..... ١٤٦
- ❖ مستوى فرضيات المجال الاقتصادي - التكنولوجي..... ١٥٠
- ❖ مستوى فرضيات المجال الثقافي - الحضاري..... ١٥٦
- ❖ خصائص العلاقة..... ١٦٠
- العلاقة، علاقة صراع تاريخي ممتد..... ١٦٠
- ارتباط القوى العربية بالنظام العالمي..... ١٦٩
- ضعف الأداء العربي الدولي وتبعية النظام العربي للنظام العالمي..... ١٨٢
- الدور الفاعل للنظام العالمي وقواه الفاعلة في النظام العربي..... ١٩٦

المبحث الرابع: نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن

٢١٣

الدولي: إعادة بناء التوازنات الدولية

- ❖ موقع العرب في التوازنات الدولية..... ٢١٤
- ❖ الإطار الدولي لعلاقات العرب الدولية..... ٢١٥
- ❖ التحولات الدولية وتأثيرها على العرب..... ٢١٩
- ❖ إمكانات الفاعلية العربية دولياً..... ٢٢٥
- ❖ مدخلات الفاعلية السياسية العربية..... ٢٤٠
- مدخل الفاعلية في السياسة الدولية..... ٢٤٠
- الأداء العربي، أسباب الضعف..... ٢٥٠
- التعاون العربي - العربي: الضرورات..... ٢٦٣
- إطار عام للحركة العربية: نحو نظام عربي فاعل..... ٢٦٧
- ٢٨٣
- ٢٨٥
- ٢٨٧

الخاتمة

المصادر

فهرس الموضوعات



نصوير

أحمد ياسين

نوينر

@Ahmedyassin90

القوى العالمية

والتوازنات الإقليمية



د. خضير عطوان

دار النهضة العربية

نصير

أحمد ياسين

لويتر

@Ahmedyassin90

